مجلس الإنماء والإعمار

تقرير تقدّم العمل

تشرين الاول ٢٠١٥

تلة السراي، ص.ب. ١١/٣١٧٠، بيروت – لبنان
هاتف: ٣٢/٩٨١٤٣١(٠١)-٩٧/٩٨٠٠٩٦(٠١)
فاكس: ٥٣/٩٨١٢٥٣(٠١)
الموقع الالكتروني : www.cdr.gov.lb

هذا التقرير موجود أيضاً على شبكة الانترنت على العنوان التالي:
www.cdr.gov.lb

رسالة الرئيس	٢
المقدمة	٣
نظرة عامة على القطاعات	٤
البنى التحتية ألاساسية	
الكهرباء	١٠
الإتصالات والبريد	٢٠
النقل	٢٢
القطاعات إلاجتماعية والإقتصادية	
التعليم	٤٢
الصحة العامة	٥٨
التنمية الإجتماعية والإقتصادية	٦٨
ترتيب ألاراضي والبيئة	٨٨
الخدمات ألاساسية	
إمداد مياه الشرب	١٠٦
الصرف الصحي	١٢٦
النفايات الصلبة	١٣٨
قطاعات أخرى	
الزراعة والري	١٤٣
الخدمات السيادية	١٥٥
تمويل برنامج إلاعمار	١٥٩

تميّز العام ٢٠١٤، على الصعيد التنموي، بتفعيل جهود الحكومة اللبنانية والمؤسسات الرسمية بهدف رفع مستوى الخدمات العامة من جهة، ولمواجهة تداعيات أزمة النزوح من سوريا وانعكاسها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها المتصاعد على البنى التحتية والخدمات العامة، من جهة أخرى. وقد حاولت الحكومة اللبنانية حث المجتمع الدولي على زيادة الدعم المقدّم إلى الجهات الحكومية اللبنانية لتمكينها من مواجهة مسؤولياتها التي تتجاوز الشق الإغاثي والإنساني وتتعلّق بالتحديات التنموية الهائلة التي أُلقيت على عاتقها.

وقد سعى مجلس الإنماء والإعمار، بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى تقديم برامج ومشاريع تحتاج إلى تمويل وتساهم في دمج البرامج القطاعية بخطط مواجهة تداعيات الأزمة السورية على لبنان.

من جهة أخرى، واصل المجلس تنفيذ برامجه المقررة سابقاً والتحضير لتنفيذ المشاريع المستقبلية. فعلى صعيد التنفيذ، جرى خلال العام ٢٠١٤، توقيع عقود جديدة، في مختلف القطاعات مع التركيز على قطاعي المياه والصرف الصحي، حيث وقّعت عقود أشغال منظومات مياه وصرف صحي في مختلف المناطق اللبنانية كما هو مفصّل في هذا التقرير، أبرزها عقد جر مياه نهر الأولي إلى بيروت الكبرى بقيمة حوالي /٢٠٠/ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الدولي، على أن يتزامن تنفيذ هذا المشروع مع التحضير لإطلاق مشروع إنشاء سد بسري الذي يعتبر مرحلة ثانية من برنامج زيادة إمدادات المياه إلى بيروت الكبرى. أما على الصعيد التمويلي، فقد بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الخارجي الذي جرى توفيره، خلال العام ٢٠١٤، حوالي /٨٢٤/ مليون دولار أميركي، ٩٠٪ منها قروض و١٠٪ هبات كما هو مفصّل في هذا التقرير. أهم اتفاقيات التمويل هي العائدة لمشروع إنشاء سد بسري وملحقاته فقيمة القرض تبلغ /٤٧٤/ مليون دولار أميركي تتضمّن /١٥٥/ مليون دولار أميركي لتمويل الاستملاكات العائدة للمشروع.
تعكس قيمة هذا التمويل الخارجي الذي توفّر، خلال العام ٢٠١٤، الاهتمام الذي ما زالت توليه المؤسسات العربية والدولية بلبنان بالرغم من أن الدولة اللبنانية لم تستكمل بعد الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لكي يصبح جزء من هذا التمويل نافذاً.

على أمل أن تشهد الأيام المقبلة عودة الانتظام إلى عمل المؤسسات الدستورية لما لذلك من تأثير على دورة مشاريع البنى التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المقدمـة

يُقدّم هذا التقرير صورة شاملة عن نشاطات مجلس الإنماء والإعمار خلال عام ٢٠١٤. يشمل هذا التقرير الإنجازات المُهمة التي تحققت من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٤، ويذكر التطورات التي حصلت خلال عام ٢٠١٤، والمشاريع القطاعية الرئيسية التي هي قيد التنفيذ وقيد التحضير.

يشتمل كل قطاع اقتصادي على جدولين هما التاليان:

جدول يتضمن ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤.
جدول يتضمن ابرز المشاريع قيد التحضير في الأفق للأعوام ٢٠١٥ وما بعده.

تعود المعلومات الواردة في هذا التقرير، في الأساس، إلى نشاطات مجلس الإنماء والإعمار. ولكن حيث تقتضي الحاجة، وبغية تكامل المعلومات، يُشار في التقرير إلى نشاطات الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة الأخرى. أما الجداول نفسها فلا تتضمن سوى المعلومات المتعلقة بالنشاطات التي يقوم المجلس بتنفيذها.

نظرة عامة على القطاعات

تُغطي نشاطات مجلس الإنماء والإعمار قطاعات اقتصادية مختلفة، ولكن مدى تدخل المجلس في هذه النشاطات يتفاوت بين قطاع وآخر وفق توجيهات الحكومة وبالنظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي الحر المعتمد في لبنان حيث يقتصر دور الدولة في القطاعات الإنتاجية على دور محفز وليس على دور منافس. يعمل مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع مختلف الوزارات المعنيّة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وفي توفير المساعدة الفنية. لكن مهمات تشغيل وصيانة البنية التحتية المنفذة تبقى ضمن مسؤولية الوزارات المختصة. إلّا أن مجلس الإنماء والإعمار يقوم بإدارة وتنفيذ أعمال التشغيل والصيانة اللازمة حيثما تطلب الحكومة منه ذلك.

إن مجالات أنشطة مجلس الإنماء والإعمار تركزت ضمن مجموعات القطاعات الرئيسة الأربع التالية:

- **البنى التحتية الأساسية:** الكهرباء، والهاتف الثابت، والبريد، والنقل.
- **القطاعات الاجتماعية والاقتصادية:** التعليم، والصحة العامة، والشؤون الاجتماعية، وترتيب الأراضي والبيئة.
- **الخدمات الأساسية:** إمدادات مياه الشفة، والصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة.
- **القطاعات المنتجة وقطاعات أخرى:** الزراعة، والري، والخدمات السيادية، وغير ذلك.

بلغت قيمة العقود الموقعة بين عام ١٩٩٢ ونهاية عام ٢٠١٤ حوالي ١٢,٤٩١,٣٠ مليون دولار أميركي. وقد تمّ تنفيذ عقود بقيمة ٧,٩٩١,٨٠ مليون دولار أميركي، في حين بقيت قيد التنفيذ عقود بقيمة تقريبية تبلغ ٤,٤٩٩,٥١ مليون دولار أميركي. وقد توزعت هذه العقود على القطاعات وفق النسب التالية:

القطاعات	٪
الكهرباء	١٢
النقل	٢٥
إمدادات مياه الشفة والصرف الصحي	١٥
الهاتف الثابت والبريد	٧
النفايات الصلبة	١٨
التعليم	١٠
الصحة العامة	٣
قطاعات أخرى	١٠

توفر الرسوم البيانية التالية نظرة عامة حول توزيع العقود على مجموعات القطاعات الرئيسة، إضافة إلى توزيع هذه العقود على القطاعات الإفرادية التي تتشكل منها كل مجموعة من هذه القطاعات الرئيسة.

نظرة عامة على القطاعات				
العقود التي تم تلزيمها من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١٤ ملايين الدولارات				
القطاع	مجموع قيمة العقود (دولار اميركي)	قيمة العقود قيد الانجاز (دولار اميركي)	قيمة العقود المنجزة (دولار اميركي)	قيمة التمويل الخارجي (دولار أميركي)
البنى التحتية االاساسية				
الكهرباء	١,٤٧١,٨٧	٥٢,٠٥	١,٤١٩,٨٢	١,٢٨٣,٠٢
الهاتف الثابت والبريد	٧٩٨,٤٩	٠,٠٠	٧٩٨,٤٩	٣٣,٢٦
النقل	٣,٠٥٩,٩٥	٩٩٣,٣١	٢,٠٦٦,٥٠	١,٠٨٧,٣٧
البنى التحتية الاجتماعية				
التعليم	١,٢٦٣,٠١	٢٦٢,٤٧	١,٠٠٠,٥٤	٥٣٨,٦٣
الصحة	٣٣٥,٤٦	٤٦,٨٥	٢٨٨,٦١	٢١٨,٣٩
ترتيب الاراضي والبيئة	١٠٣,٧٤	٥٥,٧٣	٤٨,٠١	٨٢,١٧
برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية	٦٦,٦٤	١٩,٠٧	٤٧,٥٦	٢٤,٣٠
الخدمات الاساسية				
مياه الشرب	١,٠٨٢,٥٩	٣٨٣,٠٥	٦٩٩,٥٤	٧١٩,٩٥
الصرف الصحي	٨٣٧,٨٦	٤٩٢,٣٠	٣٤٥,٥٦	٤٦٩,٤١
النفايات الصلبة	٢,٢٠٦,٨٠	١,٦٩٢,٤٢	٥١٤,٣٨	٣٣,٦٠
القطاعات المنتجة وقطاعات اخرى				
الزراعة والري	٤٧٦,٣٠	٣٧٦,٠٤	١٠٠,٢٦	٢٧٦,٩٤
الخدمات السيادية	١٦٣,٥٦	٣١,١٣	١٣٢,٤٢	١٠,٢٧
متنوع	٦٢٥,٠٣	٩٥,٠٨	٥٣٠,١١	٢٣٩,٣٠
المجموع الاجمالي	١٢,٤٩١,٣٠	٤,٤٩٩,٥٠	٧,٩٩١,٨٠	٥,٠١٦,٦١

ملاحظة: في حال جرى توقيع ملحق لاحد العقود المنجزة، يعاد تصنيف العقد بكامله في خانة المشاريع قيد التنفيذ.

العقود الموقعة ١٢،٤٩١ مليون دولار أميركي
موزعة حسب القطاعات الرئيسية

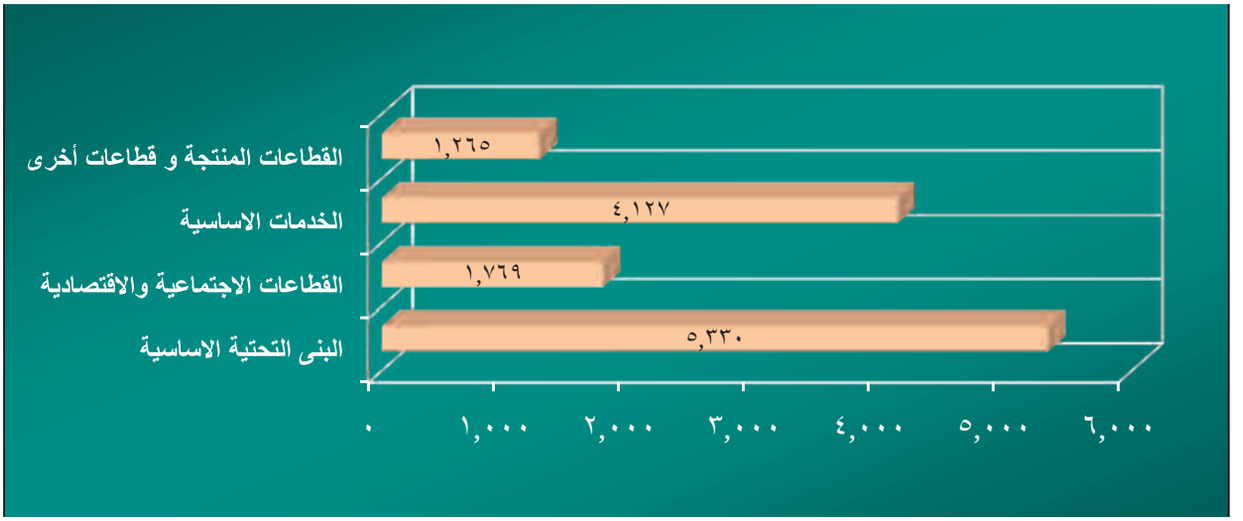

البنى التحتية الاساسية ٥,٣٣٠ مليون دولار اميركي

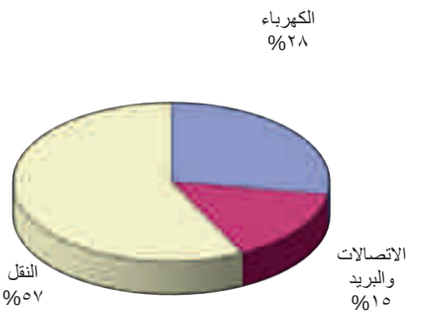

القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ١,٧٦٧ مليون دولار اميركي

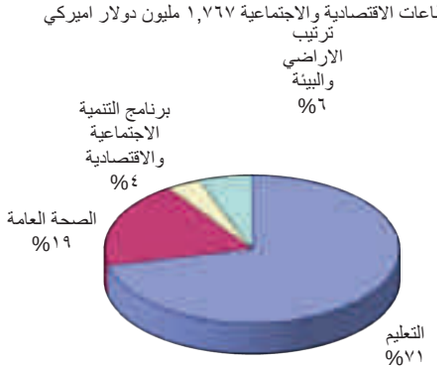

القطاعات المنتجة وقطاعات اخرى ١,٢٦٤ مليون دولار اميركي

الخدمات الاساسية ٤,١٢٧ مليون دولار اميركي

العقود المنجزة ٧،٩٩٢ مليون دولار أميركي
موزعة حسب القطاعات الرئيسية

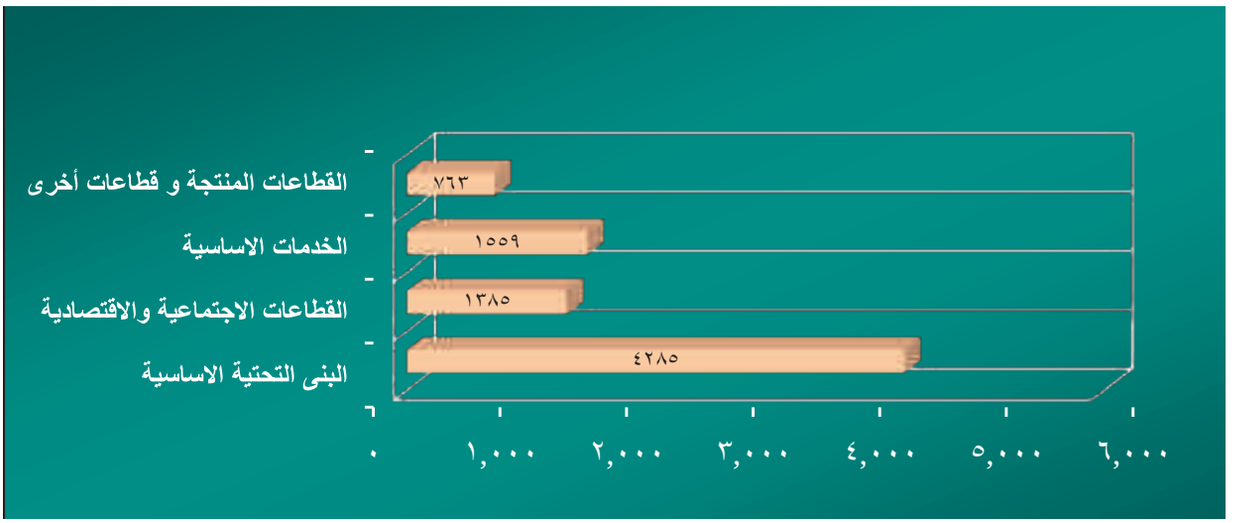

البنى التحتية الاساسية ٤,٢٨٥ مليون دولار اميركي

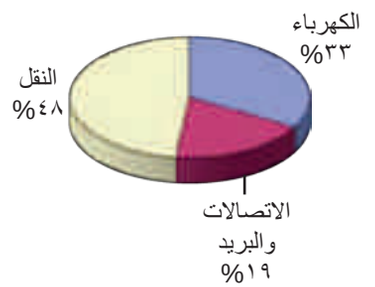

الخدمات الاساسية ١,٥٥٩ مليون دولار اميركي

القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ١,٣٨٥ مليون دولار اميركي

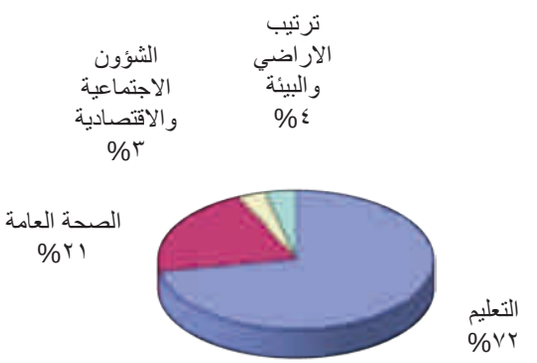

القطاعات المنتجة وقطاعات اخرى ٧٦٣ مليون دولار اميركي

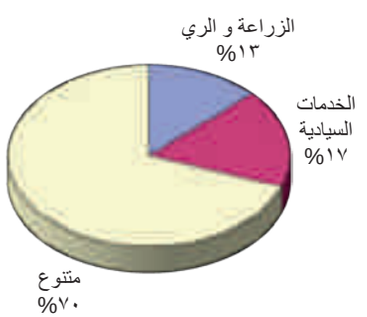

عقود قيد الإنجاز ٤،٤٩٩ مليون دولار أميركي موزعة حسب القطاعات الرئيسة

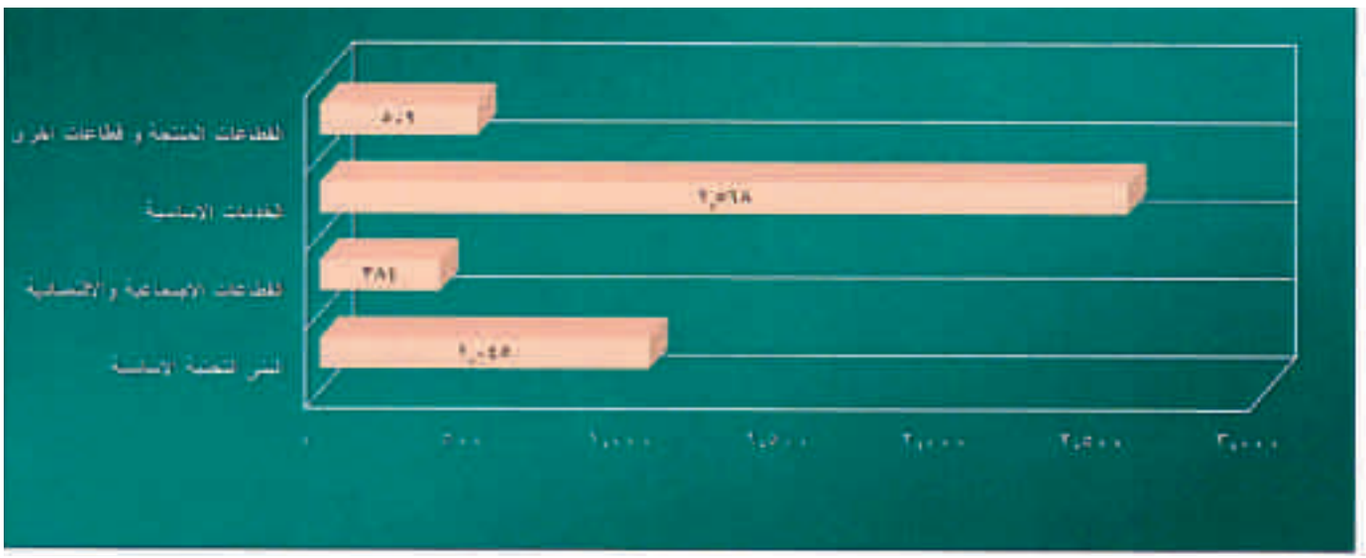

البنى التحتية الاساسية ١,٠٤٥ مليون دولار اميركي

القطاعات المنتجة وقطاعات اخرى ٥٠٢ مليون دولار اميركي

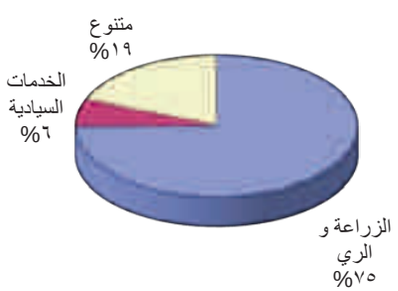

القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ٣٨٤ مليون دولار اميركي

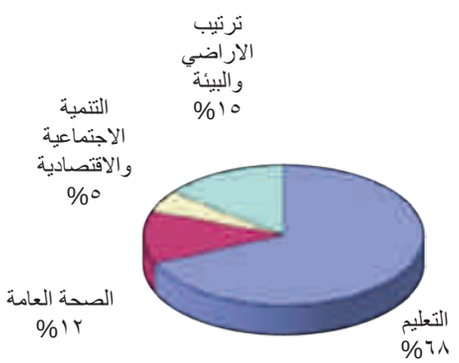

الخدمات الاساسية ٢,٥٦٨ مليون دولار اميركي

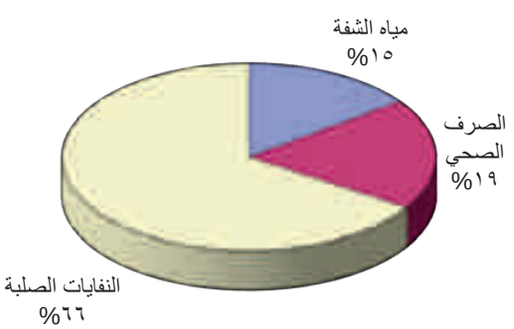

العقود الموقعة ١٢،٤٩١ مليون دولار أميركي
الأشغال المنجزة والتي قيد الإنجاز
موزعة حسب القطاعات

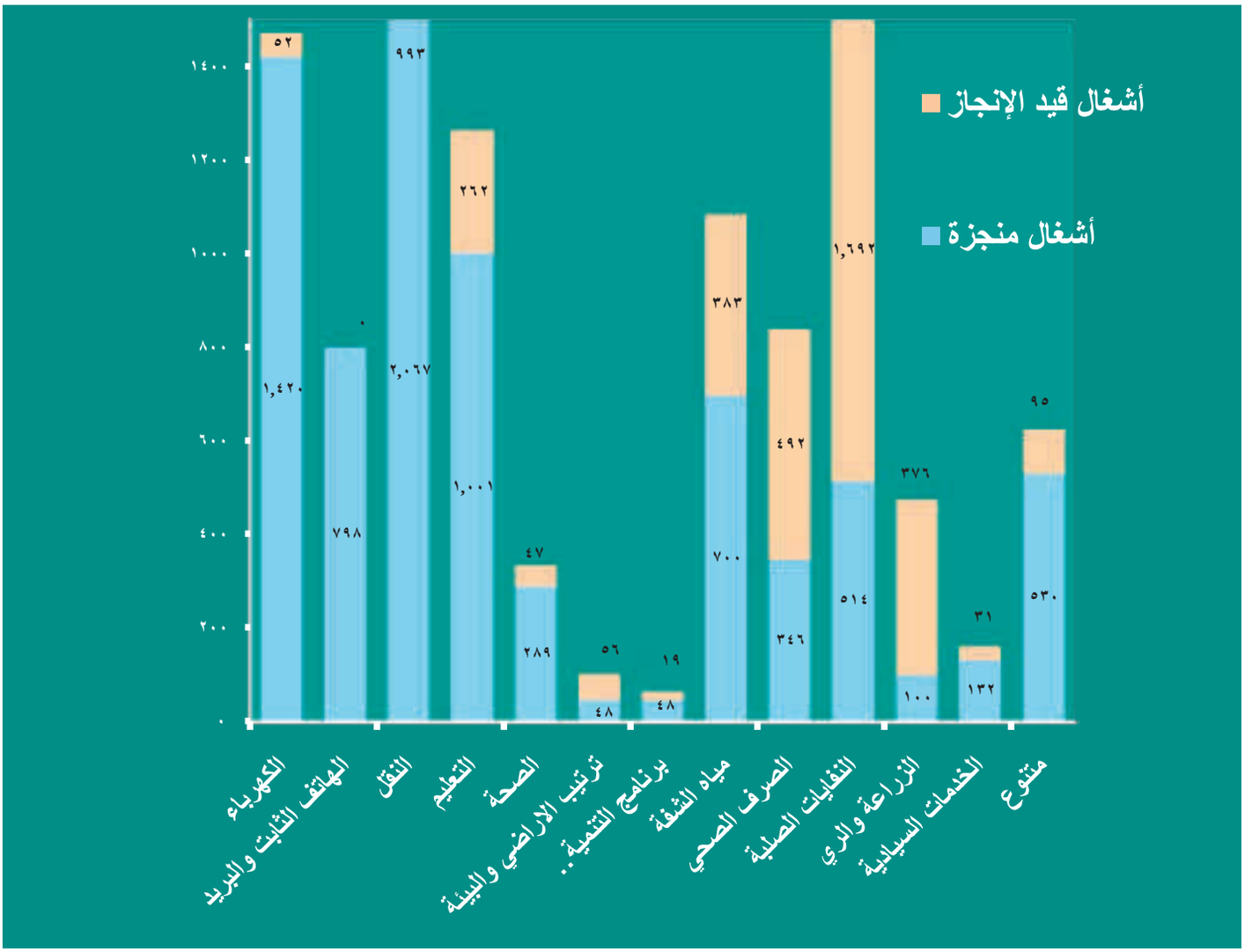

قطاع الكهرباء

١. نظرة عامّة على قطاع الكهرباء

يمثل موضوع تأمين الإمداد بالطاقة الكهربائية اليوم بمصادره المتجددة وغير المتجددة أولوية إستراتيجية ومحركاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لأي دولة أو مجتمع.

وينعكس هذا التوجه بوضوح في إستراتيجيات الدول لتنمية قطاع الطاقة، في الدعوات المستمرة من قبل هذه الدول إلى توسيع نطاق الإستخدام في المزيج الطاقوي (Energy Mix)، ليس فقط باعتبارها كحل مجدي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، ولكن أيضاً كخيار استراتيجي من أجل القضاء على الفقر، وتحسين فرص الحصول على المياه والغذاء وخدمات الصحة والتعليم، والمساهمة في التنمية الإقتصادية.

ويدعو الخبراء و الأكاديميون والعاملون في هذا القطاع دائماً، التنفيذيين ومتخذي القرار إلى اتخاذ خياراً استراتيجياً لتوليد الطاقة بما يؤدي إلى إيجاد مصدر دائم للطاقة يأخذ في الإعتبار ضرورة حماية البيئة من أضرار استهلاك الطاقة الإحفورية غير المتجددة وبما يوفر مجالاً للإرتقاء بالجوانب الإجتماعية ومعطيات التوازن الإيكولوجي والكفاءة الإقتصادية.

ولأن الإقتصاد اللبناني، كأي إقتصاد آخر، هو مرتبط بمتغير أساسي متمثل في الطاقات التقليدية، فإن التنمية فيه تقف أمام تحديات توافر الطاقة، مما يجعل خيار التوجه نحو إدارة الموارد الإحفورية وإرساء الصيغة المستدامة في الإمداد والتنمية، مصاحبة بكربون منخفض، رهان يجب أن نتبناه لإعادة التموضع ضمن النظام الإقتصادي العالمي الجديد من خلال المضي في استراتيجية بعيدة المدى لتنمية القطاعات الإقتصادية الأساسية وبالتالي الوصول إلى الإستدامة الإقتصادية.

إن قيام الدولة اللبنانية وفق مصادر وزارة المالية بإنفاق ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليار دولار لإستيراد مادة الوقود الإحفوري لمؤسسة كهرباء لبنان من العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٣ يشير إلى الدعم الكبير الذي يحظى به القطاع من قبل الدولة، وبالتالي فقد باتت عملية الإصلاح تشكل أهم التحديات التي يتعين على الدولة اللبنانية مواجهتها في المدى المنظور لا سيما بعد أن قطعت على نفسها العهد في إجراء الإصلاحات اللازمة بهدف تحويل القطاع من عبءٍ على خزينتها وعلى اقتصادها إلى عصبٍ فعال ومستديم ينعكس إيجاباً على نمو الدخل القومي وبالتالي على إقتصادها.

من واكب وتتبع جيداً مجريات أمور قطاع الطاقة في لبنان، سوف يرى بشكل واضح بأن الواقع المالي والتشريعي وعدم تطبيق القوانين قد أدى إلى تفاقم المشاكل العديدة والمزمنة التي أعاقت الأعمال الأساسية وهددت القطاعات والحقت الضرر القاسي بالإقتصاد الوطني، بحيث بات من غير الممكن معالجتها إلا باعتماد سياسة إصلاحية متجذرة ومتدرجة قادرة على النهوض بكافة جوانب قطاع الطاقة بما فيه قطاع الطاقات المتجددة وحفظ الطاقة، وذلك من خلال وضع وإقرار استراتيجية شاملة لمنظومة قطاع الطاقة بكل تفاصيلها تشكل سياسة وطنية إلزامية مستمرة، بالإضافة لبرمجة سياسة واقعية ومرحلية تسرع في التحضير والتجميع والتدقيق والتوثيق لقاعدة معلومات طاقوية تبنى على اساسها القرارات، تفضي في النهاية إلى إعداد وإقرار قوانين عصرية كفيلة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة.

الوضع الحالي للقطاع

إن وضع قطاع الكهرباء في لبنان هو في مرحلة حرجة من ناحية العجز في القدرة الإنتاجية، الأمر الذي يحتم إعادة صياغة أولويات المشاريع لتلافي المزيد من التدهور في المرحلة الأولى، وصولاً إلى سد العجز وإرساء الإستقرار في مرحلة ثانية.

لقد بلغ الطلب على الطاقة الكهربائية في العام ٢٠١٤ (بما يتضمن طلب اللاجئين السوريين) بحسب مصادر وزارة الطاقة والمياه، ٢٠,٠٣٦غيغاواط-ساعة، أو ما يقدر بمعدل سنوي ٢,٢٨٧ميغاواط من القدرة الإنتاجية والمشتراة، أو ما يماثل ٣,٢٦٧ ميغاواط من القدرة القصوى (٧٠٪عامل حمولة)، في حين بلغت الطاقة المنتجة والمشتراة في العام ٢٠١٤، ١٢,٥٢٣غيغاواط-ساعة، أي ما يقدر بـ١٤٣٠ميغاوط معدل سنوي من القدرة المنتجة والمشتراة أو ما يماثل ٢,٠٤٢ ميغاواط من القدرة القصوى المنتجة والمشتراة، لتبلغ الفجوة القصوى حالياً ١٢٢٥ميغاواط أو ما نسبته ٣٨٪ من الطلب الأقصى في أوقات الذروة، وهو ما يعادل معدل ٩ ساعة من التقنين اليومي. وإذا ما استمر الأمر على ما هو عليه فمن المتوقع أن تزداد الفجوة اتساعاً لتبلغ ١٣٩٨ ميغاواط في آخر العام ٢٠١٥، أو ما نسبته ٤١٪ من الطلب، وهو ما يعادل ١٠ ساعات تقنين يومياً.

إن القدرة القصوى الفعلية حالياً لا تتعدى ٢٠٤٢ ميغاواط، في حين أن الطلب الأقصى قد فاق الـ٣٢٦٠ ميغاواط في العام ٢٠١٤. و يرتكز توليد الطاقة في لبنان بشكل أساسي على الطاقة الحراريّة، ولا تتعدّى الطاقة المنتجة من المعامل المائيّة نسبة الـ ٤,٥٪ من إجمالي قدرات التوليد في البلاد.

إستجرار الطاقة

يتم استجرار الطاقة الكهربائية من سوريا إلى لبنان عبر شبكتي ربط رئيسيتين. الشبكة الأولى تربط محطة دير نبوح في الشمال بمحطة طرطوس السورية عبر خطين هوائيين يعملان على ٢٢٠ كيلوفولت من الضغط الكهربائي وبسعة تصل إلى ١٢٠ ميغاواط من القدرة الكهربائية، في حين تبلغ سعة الشبكة الثانية ٨٠ ميغاواط من القدرة الكهربائية عبر خط هوائي واحد يعمل على ٦٦ كيلوفولت ضغط كهربائي يربط محطة عنجر بمحطة الديماس السورية. ويقوم لبنان بإستجرار الطاقة الكهربائية من سوريا منذ حقبة طويلة من الزمن، وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٠ بحيث قام لبنان بإستجرار ١٤١٨ مليون-كيلواط-ساعة من الطاقة الكهربائية ليستقر فيما بعد على معدل سنوي وسطي بحوالي ٨٠٠ مليون-كيلواط-ساعة أي ٨٪ فقط من مجمل الطاقة المنتجة أو ما يعادل ٩٠ ميغاواط من القدرة المستمرة خلال السنة.

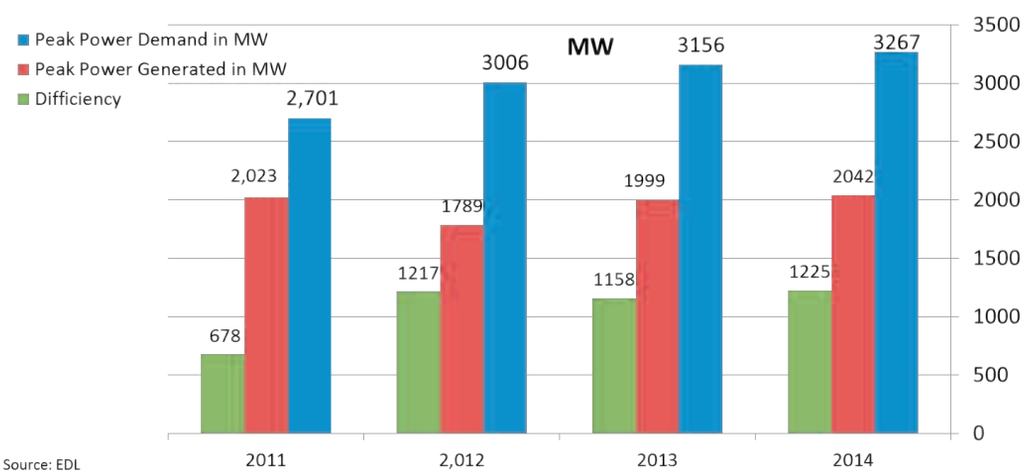

Source: EDL

أبرز الاشكاليّات

بدأ الإستجرار في التدني في العام ٢٠١١ من ٨٤٨مليون-كيلواط-ساعة ليصل في العام ٢٠١٤، إلى ١٣٧مليون-كيلواط-ساعة.

أما فيما يتعلق بشبكة الربط العربي الثماني، وعقد شراء الطاقة الكهربائية من مصر، فقد تم إنجاز تجهيز محطة كسارة الجديدة ونجحت المساعي في شهر أيلول، ٢٠٠٩ بتشغيل خط الربط الهوائي الجديد العامل على ٤٠٠ كيلوفولت ضغط كهربائي وبالتالي إنهاء مشاريع الربط مع محطة الديماس السورية.

إستفاد لبنان في العام ٢٠١٠ من خلال هذا الربط من إستجرار حوالي ١٢٠ ميغاواط من القدرة الكهربائية الإضافية على الشبكة بمعدل ٢١ ساعة يومياً، ولكنه سرعان ما توقف هذا الإستجرار في مطلع العام ٢٠١١. إن سعة قدرات شبكة الربط الجديدة تصل إلى ٣٠٠ ميغاواط، ويعمل لبنان على إستعادة التغذية من خلال العقد المبرم مع مصر، ويعمل على زيادة قدرة الاستيراد من دول الربط لتغطية باقي القدرات (١٨٠ ميغاواط).

١) نفقات تشغيل مرتفعة، ويعود هذا الأمر إلى:

- تشغيل معملي الدورة المركّبة (في الزهراني ودير عمار) ومعملي الدورة المفتوحة (في صور وبعلبك) على مادة المازوت (زيت الغاز الخفيف) عوضاً عن الغاز الطبيعي،
- تشغيل غير اقتصادي للمعامل بسبب الفعّاليّة المتدنيّة للمعامل الحراريّة في الجيّه والذوق اللذين يتطلّبان أعمال تأهيل دورية،
- الإضطرار لإستخدام معملي صور وبعلبك لإنتاج الطاقة المكلفة خارج أوقات الذروة.

٢) انقطاع متزايد وتقنين: ويعود هذا الأمر لعدّة أسباب:

- عدم كفاية الطاقة الانتاجيّة الحاليّة لتلبية حاجات الطلب على الطاقة الكهربائية، الأمر الّذي أدّى إلى انتشار ظاهرة المولّدات الخاصّة،
- استثمارات عامّة ضئيلة منذ حوالي إثني عشر عاماً (إن كان على صعيد الأشغال المرتبطة بتأهيل وصيانة المعامل أو بإنشاء معامل جديدة)،

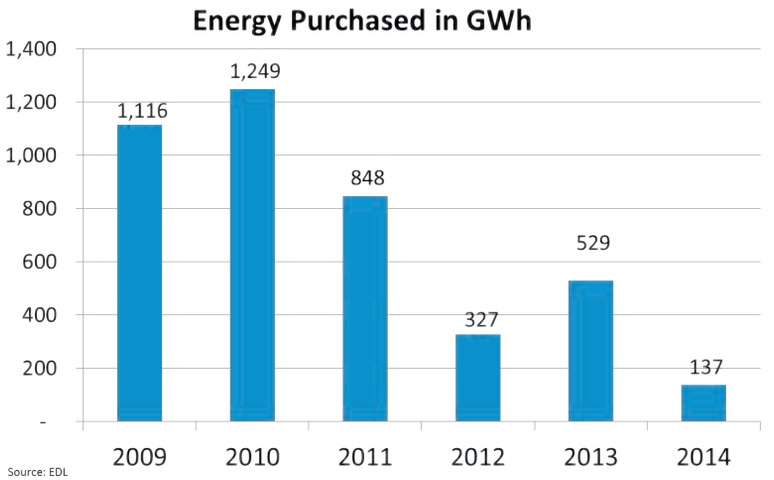

• عدم اكتمال شبكات نقل الـ٢٢٠ كيلوفولت،
• تواجد «الخنقات الزجاجية» على شبكات التوزيع وتكاثر الأعطال المحلية في المناطق المكتظة خلال أوقات الذروة في فصلي الشتاء والصيف،
• فقدان مرونة الترابط الكهربائي بين الشبكة القديمة والشبكة الجديدة.
• عدم استعمال أية برامج حسابية الكترونية تدرس وتنظم حركة الطاقة لتأمين التغذية وتقليص الهدر الفني (GIS) .
• افتقار المحطات الرئيسية وشبكات النقل لعمليات صيانة دورية من قبل جهاز فني متخصص.
• نسبة هدر تقني مرتفعة ناتجة خاصّة عن عدم اكتمال شبكة نقل الـ٢٢٠ كيلوفولت، تختلف من منطقة إلى أخرى تفوق عن المعدل ١٥٪ لتصل إلى ٢٠٪ في البقاع.
• مشاكل في شبكة التوزيع كتواجد أعمدة توزيع فولاذية قديمة وصدئة وعدم توفر أنظمة احتياطية وعدم وجود الفعالية في مراقبة العدادات و القدرة على رفع التعديات وعدم إجراء الصيانات الوقائية المطلوبة و ملاءمة إجراءات إعداد الفواتير ومراقبة تسديدها وفقدان مكونات الشبكة في بعض المناطق.
• نقص حاد في العدة والآليات اللازمة من أجل تحسين وتسريع التدخلات على المنشآت وذلك بسبب العجز المالي الكبير الذي تعانيه مؤسسة كهرباء لبنان.

٣) انخفاض العائد المالي لمؤسّسة كهرباء لبنان والناتج عن:
• إرتفاع أسعار المحروقات عالمياً وبالتالي تفاقم الدين والعجز المالي، الأمر الذي بات يشكل مصدر قلق على خزينة الدولة لما يترتب عليها من أعباء متزايدة،
• عدم إعادة النظر بالتعرفة المعمول بها منذ حوالي ١٥ سنة، وعدم تبني سياسة شفافة لجهة إعتبار ما إذا كانت الطاقة الكهربائية خدمة تقدم أم سلعة تباع.
• تعدّيات مستمرّة ووصلات غير شرعيّة على الشبكة،
• نقص في الجباية.

٤) مشاكل مؤسّسيّة أساسيّة في إدارة مؤسّسة كهرباء لبنان والناتجة عن:
• سلطة غير كافية لمجلس الإدارة في اتّخاذ القرارات المناسبة،
• عدم وجود معايير واضحة لتقييم أداء المؤسّسة،
• صعوبة توظيف كفاءات جديدة، ونقص في التدريب الفنّي،
• عدم توافر تقارير موثوقة وشفافة (إحصائيّة، ماليّة، معايير أداء، إلخ...)،
• نقص هائل في الموارد البشرية، يتمثل بتواجد ١٩٠٢ عاملاً فقط من أصل ملاك مكون من ٥٠٢٧ موظفاً وعاملاً أي بشغور ٣١٢٥ مقعد توظيف، و نقص سنوي من ١٢٠ إلى ١٥٠ (أي ٨٪) من العاملين بسبب التقاعد.

الرؤية المستقبليّة

لا بد لأي رؤية مستقبلية من أن تنطوي على عملية إصلاحية تعمل بالتوازي على المدى القصير، المتوسط، والبعيد لتنفذ في النهاية إلى قطاع فعّال ومستديم. والإصلاحات يجب أن تشمل كافّة الجوانب الفنّيّة والماليّة والمؤسّسيّة الّتي من شأنها الحد من العجز المالي الناتج عن هذا القطاع وتأمين التمويل الذاتي لاستثماراته مستقبلاً لاسيما تأمين الخدمة الجيّدة وبأسعار معقولة. وقد أقرت الحكومة في هذا المجال بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢١ ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي تهدف إلى تأمين التوازن المالي والإستقرار الكهربائي.

II. أبرز الانجازات المحقّقة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)

تتلخّص المشاريع الأساسيّة التي نفّذها مجلس الإنماء والإعمار لصالح مؤسسة كهرباء لبنان خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٢ بالآتي:

١. الإنتاج
• إنشاء معملي إنتاج ذات دارة مختلطة، بقدرة ٤٣٥ ميجاوات للمعمل الواحد، في دير عمار والزهراني: ٥٧٥ مليون دولار، تم انجازها عام ١٩٩٩.
• إعادة تأهيل المعامل الحرارية والمائية: ١٠٩ مليون دولار، تم إنجازها عام ١٩٩٨.
• إنشاء معملي إنتاج ذات دورة مفتوحة، بقدرة ٧٠ ميجاوات للمعمل الواحد، في صور وبعلبك : ٦١ مليون دولار، تم انجازهما عام١٩٩٦.
• البدء باستجرار ١٢٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية من مصر عبر الربط الثماني في محطة كسارة الجديدة.

٢. النقل
• إنشاء شبكة هوائية من خطوط ٢٢٠ كيلوفولط: شملت الشبكة تمديد ٣٣٩ كيلومتراً من الخطوط الهوائية. وقد اكتمل حالياً تمديد الخط الهوائي من دير نبوح إلى كسارة، وآخر من كسارة إلى عرمون، ثم من عرمون إلى الزهراني وصور، وآخر من البحصاص إلى بصاليم مروراً بحالات.
• إنشاء محطات ٢٢٠ كيلوفولط في وسط بيروت، عرمون، المكلس، الحرش، رأس بيروت، حالات، كسارا، بصاليم، وصور: تم انجازها بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١.
• إنشاء شبكة ٢٢٠ كيلوفولط للكابلات الجوفية في الشمال وبيروت: شكلت الشبكة تمديد ٦١ كيلومتراً من الكابلات المطمورة. تم انجازها عام ١٩٩٩.
• إعادة تأهيل شبكة النقل ١٥٠ و٦٦ كيلوفولط، تم انجازها عام ١٩٩٧.
• إنشاء شبكة ٤٠٠ ك.ف. ومحطّة التحويل في كسارة الّتي تسمح بتبادل الطاقة الكهربائيّة بين بلدان المنطقة.
• العمل على إستكمال الـ١٩٠٠متر من خط المنصورية بعدما خلص التقرير الذي أعده وزير الصحة ٢٠١٠/١١/٥ إلى عدم وجود أية مخاطر صحية ذات دلالة من جراء التعرض للحقول الكهربائية والمغناطيسية غير المؤينة.

٣. التوزيع
• إعادة تأهيل شبكات التوزيع: ١١٢ مليون دولار، تم انجازه عام ١٩٩٧.
الكهربائيّة بين بلدان المنطقة.
• العمل على إستكمال الـ١٩٠٠متر من خط المنصورية بعدما خلص التقرير الذي أعده وزير الصحة ٢٠١٠/١١/٥ إلى عدم وجود أية مخاطر صحية ذات دلالة من جراء التعرض للحقول الكهربائية والمغناطيسية غير المؤينة.

٣. التوزيع
• إعادة تأهيل شبكات التوزيع: ١١٢ مليون دولار، تم انجازه عام ١٩٩٧.

III. تقدّم العمل، خلال العام ٢٠١٤، في العقود الموقّعة قبل ٢٠١٤

- مشروع توسعة شبكة النقل الكهربائيّة: اكتملت جميع الأشغال العائدة لمشروع توسعة شبكة النقل الكهربائيّة كما ورد أعلاه باستثناء أشغال سحب الكابلات على الأعمدة في منطقة المنصوريّة – عين – سعادة – عين نجم بسبب اعتراض الأهالي. ويجري حاليّاً العمل على معالجة هذا الأمر، ومن المتوقّع إنجاز هذه الأشغال خلال العام ٢٠١٥، إذا سارت الأمور على ما يرام.

- المركز الوطني للتحكّم: بدأت الأعمال خلال شهر تمّوز ٢٠٠٦. تُقدّر الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٢٥ مليون دولار أميركي، يقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويلها. وبعد توقف متكرر لأسباب عدة أعيد إطلاق أعمال المركز في العام ٢٠١٠ بحيث إنتهت المرحلة الأولى (٦٣٪) من المشروع الذي نفذه مجلس الإنماء والإعمار وإنتقل المنسقون إلى المركز وبدأوا بإستخدام برامج تحكم حديثة في ١٥ محطة تحويل رئيسية ربطت المكلس-المريسة-المصيلح-الغربية-الأونيسكو-رأس بيروت. وقد تم تقدير الأعمال المنجزة إلى الآن بـ٩٢٪ حيث شملت إنجاز المركز وربط المحطات الكبرى ومعامل الإنتاج وإنهاء التجارب المحلية داخل كافة محطات التحويل الرئيسية. ويعود التأخير الحاصل في وصل ما تبقى من محطات التحويل الرئيسية بالمركز إلى عدم إنجاز وصلة المنصورية والتي تضم إضافةً إلى خط التوتر العالي، خطوط الألياف البصرية التي بدورها تعيق إستكمال التجارب النهائية وتجربة بعض خطوط المايكروويف بالإضافة إلى الحاجة لتأمين بعض الخطوط التأجيرية والتي يجري التنسيق بخصوصها بين مؤسسة كهرباء لبنان والإدارات المعنية.
يقوم المركز الوطني حالياً بمراقبة ٥٦ محطة تحويل رئيسية وتنتظر ١٥ محطة تحويل أخرى إنهاء مشاكل الإتصالات للتمكن من مراقبتها والتحكم بها.

- تأهيل وتوسعة شبكة النقل والتوزيع في المناطق المحرّرة: يجري العمل حالياً على تلزيم أعمال تأهيل وتوسعة شبكة النقل ٦٦ كيلو فولت توتر عال، والتوزيع توتر متوسط ٢٠ و١٥ كيلو فولت، في المناطق المحررة، وتُقدّر الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٢٥ مليون دولاراً، وهي سوف تمول من البروتوكول الإيراني.

- مشروع تأهيل وتوسيع شبكة النقل والتوزيع في منطقتي العيون وفنيدق في عكّار: إستمر العمل على إنشاء خط التوتر ٦٦ك.ف. عكار
- بيت ملات في منطقتي العيون وفنيدق والذي سوف يسمح بتشغيل محطة بيت ملات التي تم إنجازها في شباط ٢٠١١. وقد تم الإنتهاء من الأشغال في العام ٢٠١٢ بعد أن تم معالجة ملف التمويل والتلزيم مع الصندوق الكويتي. يهدف هذا المشروع إلى رفع القدرة الكهربائية المنقولة والموزعة في تلك المنطقة من ١٠ إلى ٤٠ ميغاواط.

- مشاريع الدعم التقني ضمن خطّة إصلاح قطاع الكهرباء: بعد إجراء مناقصة عالميّة خلال العام ٢٠٠٧، تم تلزيم ثلاثة مشاريع خدمات استشاريّة من شأنها المؤازرة الفنّيّة في إطار خطّة إصلاح الكهرباء وهي:

• بالنسبة لوزارة الطاقة والمياه: تعزيز قدرات وزارة الطاقة والمياه في تنفيذ الإصلاحات المقترحة في سياسات قطاع الطاقة، بحيث تكون ابرز المهام الموكولة الى الاستشاري الدعم في تحضير سياسة وطنية للطاقة واستراتيجية التزود بالفيول ومراجعة الاقتراحات المتعلقة بتوريد الغاز المسال الطبيعي (LNG) إلى معمل الزهراني وتقييم الاقتراحات الآيلة إلى جذب الاستثمارات الخاصة ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بإنشاء الهيئة الناظمة لقطاع الطاقة. أنجزت الخدمات الاستشاريّة في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩.
وفي هذا المضمار قام مجلس الإنماء والإعمار في شهر تشرين الأول ٢٠١١، بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه وبتمويل من البنك الدولي

بالتعاقد مع شركة "Poten & Partners" المختصة بالدراسات الإستراتيجية والإنشائية للغاز الطبيعي المسال من أجل المساعدة في إختيار أفضل التقنيات وأفضل موقع للمرفأ المطروح وبأوفر كلفة ممكنة لتأمين الغاز الطبيعي.

أنجز الإستشاري في الأول من نيسان من العام ٢٠١٢ جميع المهمات المطلوبة وتقدم بجميع التقارير المتعلقة فشملت:

١) ملخص عن واقع أسواق الغاز الطبيعي المسال عالمياً

٢) طلب لبنان للغاز الطبيعي المسال حتى العام ٢٠٣٠.

٣) ملخص عن الموردين الأساسيين لمادة الـ LNG.

٤) دراسة تفصيلية أولية لتصميم المرفأ بعد القيام بعمليات التحقيق ميدانياً على ثلاث مواقع (معمل دير عمار، معمل الزهراني، ومنطقة سلعاتا)

٥) ثلاثة تقارير متعلقة بالتقييم الأولي للأثر البيئي على هذه المواقع.

٦) تقرير واحد عن الوضع القانوني الموجود وعن الأطر القانونية التي يجب أن ترعى القطاع.

٧) إقامة التدريبات اللازمة لكل من الإخصائيين في مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الطاقة والمياه.

٨) إعداد دفتر شروط «إعلان الرغبة» لكل من يرغب من الشركات في تقديم عروضهم لإنشاء وتشغيل مرفأ بحري لتوريد مادة الغاز الطبيعي المسال، بما فيها شراء وتشغيل الباخرة العائمة لتوريد وتغويز المادة السائلة وإنشاء المرفأ البحري لتلقي المادة عبر إرساء السفن لتفريغ الحمولة. وذلك بهدف تحضير لائحة مصغرة من الشركات لدعوتها على تقديم العروض.

وإستكمالاً للمطلوب، قام مجلس الإنماء والإعمار في شهر تشرين الأول ٢٠١٢، بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه وبتمويل محلي بالتعاقد مع الإستشاري نفسه لإتمام المرحلة الثانية من هذه الدراسات الإستراتيجية و أنجز الإستشاري في ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣ جميع المهمات المطلوبة وقدم التقارير التالية:

١) دفتر الشروط المتعلق بعملية إختيار الإستشاريين للقيام بتقييم الأثر البيئي الداعم لتطوير الباخرة العائمة لتوريد وتغويز المادة السائلة.

٢) دفتر الشروط المتعلق بإختيار مطور الباخرة العائمة لتوريد وتغويز المادة السائلة.

٣) تقديم أربعة شركات مقتدرة لتوريد مادة الغاز الطبيعي المسال إلى لبنان.

٤) تقييم عروض الشركات المتقدمة لتطوير الباخرة العائمة.

٥) تقرير عن أشغال التدريب المطلوبة لطاقم العمل من المؤسسات المحلية كافة.

• بالنسبة لمؤسسة كهرباء لبنان: تحسين أداء المؤسسة من النواحي التشغيلية والمالية بحيث تكون ابرز المهام الموكولة الى الاستشاري إعداد خطة لتحسين فاعلية محطات توليد الطاقة ودعم الإجراءات التنفيذية لذلك، إعادة تنظيم وظيفة التوريد في المؤسسة، تحديد الخطوات ذات الأولوية لتخفيض الهدر الفني وغير الفني، المساعدة في انجاز المشاريع الجارية، تنظيم تحضير مسح الموجودات والتقارير المالية المدققة وإعداد ملفات تلزيم مهام التدقيق المالي للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. أنجزت الخدمات الاستشاريّة في نهاية شهر أيّار من العام ٢٠٠٩.

بالنسبة للمجلس الأعلى للخصخصة: توفير الدعم اللازم لتشركة مؤسسة كهرباء لبنان تماشياً مع قانون تنظيم قطاع الكهرباء وخطة الوزارة لإعادة هيكلة المؤسسة، اقتراح هيكليات تنظيمية للشركات المنبثقة عن المؤسسة مع توصيف دقيق للوظائف المقترحة والإجراءات التي سوف تتبع مع تحضير لخطط العمل الأولية لهذه الشركات، إعداد جردة أصول وتحديد مستوى رأس المال

وبنية الأسهم لهذه الشركات.
وبعد إنتهاء العقد عند حدود المرحلة الأولى، قام مجلس الإنماء والإعمار بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمياه وبتمويل من البنك الدولي بالتعاقد مع شركة «Booz & Co» الإستشارية، بهدف تقديم دراسة أخرى في هذا المضمار مكملة للمرحلة الأولى، توفر للمجلس الأعلى للخصخصة الدعم اللازم لمساعدة مؤسسة كهرباء لبنان على تشركة المؤسسة. أنجزت الشركة الإستشارية في أواخر أيار من العام ٢٠١٢ التقارير المتعلقة بالإجراءات التنفيذية التفصيلية لتنفيذ الخطة. مع الإشارة إلى أن الكلفة الإجمالية لعقود المساعدة التقنية هي بحدود ٦,٥ ملايين د.أ. يتوزّع تمويلها على الشكل التالي: ٥ ملايين دولار أميركي من هبة البنك الدولي، حوالي مليون دولار أميركي من هبة مقدّمة من الوكالة الفرنسيّة للتنمية و٠,٥ مليون دولار أميركي تموّل محلّياً لتغطية مصاريف الضرائب المحلّيّة.
ويتقدّم الإستشاريّون المكلّفون تنفيذ المهام المشار إليها أعلاه بالتقارير المطلوبة تباعاً، وفقاً لدفتر الشروط، وتشكّل مراجعتها من قبل المؤسّسات المعنيّة، فرصةً لعمليّة تنسيق وثيق فيما بينها، تسهّل فيما بعد اتّخاذ القرارات المناسبة بشأن إصلاح قطاع الكهرباء.
- دراسة المخطّط التوجيهي لتوليد ونقل الكهرباء: تقدّمت مؤسّسة كهرباء فرنسا (EDF)، الّتي تتولّى دراسة المخطّط التوجيهي لإنتاج ونقل الطاقة في لبنان بتمويل من هبة مقدّمة من الحكومة الفرنسيّة، بمسودّة التقرير للقسم العائد لإنتاج الطاقة من هذا المخطّط. وجرت مناقشة هذا التقرير مع الإدارات المعنيّة بعد أن كانت قد اطّلعت عليه وأبدت ملاحظاتها. وعليه أصدر الاستشاري الصيغة الثانية من تقريره خلال شهر حزيران ٢٠٠٨.

١٧. أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٥-٢٠١٦)

- في قطاع الإنتاج:
• تأهيل معملي الذوق والجيّه: تبلغ القدرة المركّبة والفعليّة لمعملي الذوق (أربع وحدات) والجيّه (خمس وحدات) كالتالي:

	الوحدة رقم	القدرة المركّبة بالميغاواط	القدرة الفعليّة بالميغاواط
معمل الجيّه	1	62	52
	2	62	38
	3	69	58
	4	69	57
	5	69	54
	المجموع	**331**	**259**

	الوحدة رقم	القدرة المركّبة بالميغاواط	القدرة الفعليّة بالميغاواط
معمل الذوق	1	145	90
	2	145	
	3	145	92
	4	172	110
	المجموع	607	292

يبلغ مجموع القدرة المركّبة في معملي الذوق والجيّه ٩٣٨ ميغاواط. بينما يبلغ معدّل القدرة الفعليّة التشغيليّة ٥٥١ ميغاواط. وقد تولت مؤسّسة كهرباء لبنان دراسة جدوى تأهيل هذين المعملين بالإضافة إلى الدراسات التفصيليّة وإعداد ملف التلزيم. كما أبدى الصندوق الكويتي استعداده لتمويل الوحدات ٣، و٤، و٥ من معمل الجيّه و يمول الصندوق العربي الوحدات الأربعة من معمل الذوق وذلك وفقاً لبرنامج عمل يمتد من ٥ إلى ست سنوات. الأمر الّذي سوف يسمح برفع القدرة الفعليّة للمعملين لتصبح ٨٠٠ ميغاواط بالإضافة إلى جهوزيّة إنشاء معمل جديد على موقع الوحدتين الأولى والثانية من معمل الجيّه. من المتوقّع المباشرة بتلزيم مشروع التأهيل خلال العام ٢٠١٥.
• إنشاء معامل توليد جديدة: في إطار دراسة المخطّط التوجيهي لتوليد ونقل الطاقة

الطاقة الّذي يتولاّه الاستشاري «مؤسّسة كهرباء فرنسا»، تم اقتراح عدّة خيارات لإنشاء معامل جديدة، وبناءً عليه، باشرت وزارة الطاقة والمياه بتلزيم إنشاء معمل جديد في دير عمار وإنشاء مولدات إضافية في الذوق والجية.

• إطلاق العقد الموقع من قبل مجلس الإنماء والإعمار مع المجموعة الإستشارية Mott Macdonald /Pan Arab Consulting Engineering/ Clyde and Co LLP في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣ لمؤازرة وزارة الطاقة والمياه بهدف إعداد الدراسات المتعلقة بجدوى زيادة ١٥٠٠ميغاواط من قدرات إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص بنظام PPP. أنهى الإستشاري المرحلة الأولى من مهامه في شهر تموز من العام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن ينهي المرحلة الثانية من ملحق العقد في شهر حزيران من العام ٢٠١٥.

• إستجرار الطاقة من البواخر: من المتوقع أن يستمر العقد بين وزارة الطاقة والمياه وإحدى الشركات التركية، خلال العام ٢٠١٥، بحيث تؤمن الباخرتان ما يقارب ٢٧٠ ميغاواط في معلمي التوليد في الذوق والجية.

- في قطاع النقل:

• إنشاء محطّات تحويل في عدّة مناطق ومنها: من ضمن الأولويّات الحاليّة في هذا المجال، هناك اربع محطّات تحويل تمّ تحديدها لمعالجة الاختناق الّتي تعاني منه شبكة النقل وهي: البحصاص، المارينا (ضبيّه)، الضاحية الجنوبيّة والاشرفية.

- في مجال الدعم التقني والدراسات القطاعيّة:

• دراسة المخطّط التوجيهي للتوزيع في بيروت وضواحيها: بعد أن طلبت مؤسّسة كهرباء لبنان من مجلس الإنماء والاعمار البحث عن تمويل لدراسة المخطّط التوجيهي لتوزيع الطاقة في بيروت الكبرى والّذي يشمل تحديث المخطّط التوجيهي الّذي كان قد أُعدّ في العام ١٩٩٨ لمدينة بيروت بالإضافة إلى المنطقة الممتدّة من المكلّس إلى عرمون، بالإضافة إلى المخطّط التوجيهي للضواحي الجنوبيّة والشماليّة، أبدت الوكالة الفرنسيّة للتنمية استعدادها لتمويل هذه الدراسة بموجب هبة. ومن المتوقّع إنجاز الدراسة خلال العام ٢٠١٥.

معمل دير عمار

مركز التحكم الجديد و المتطور

باخرة فاطمة غول لتوليد الكهرباء

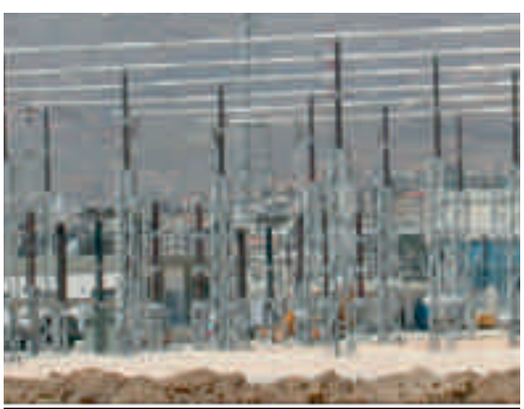
من أعمال شبكة الربط الثماني العربي في محطة كسارة الجديدة التي تم إنجازها.

الكهرباء
المشاريع المنفذة، قيد التنفيذ وقيد التحضير

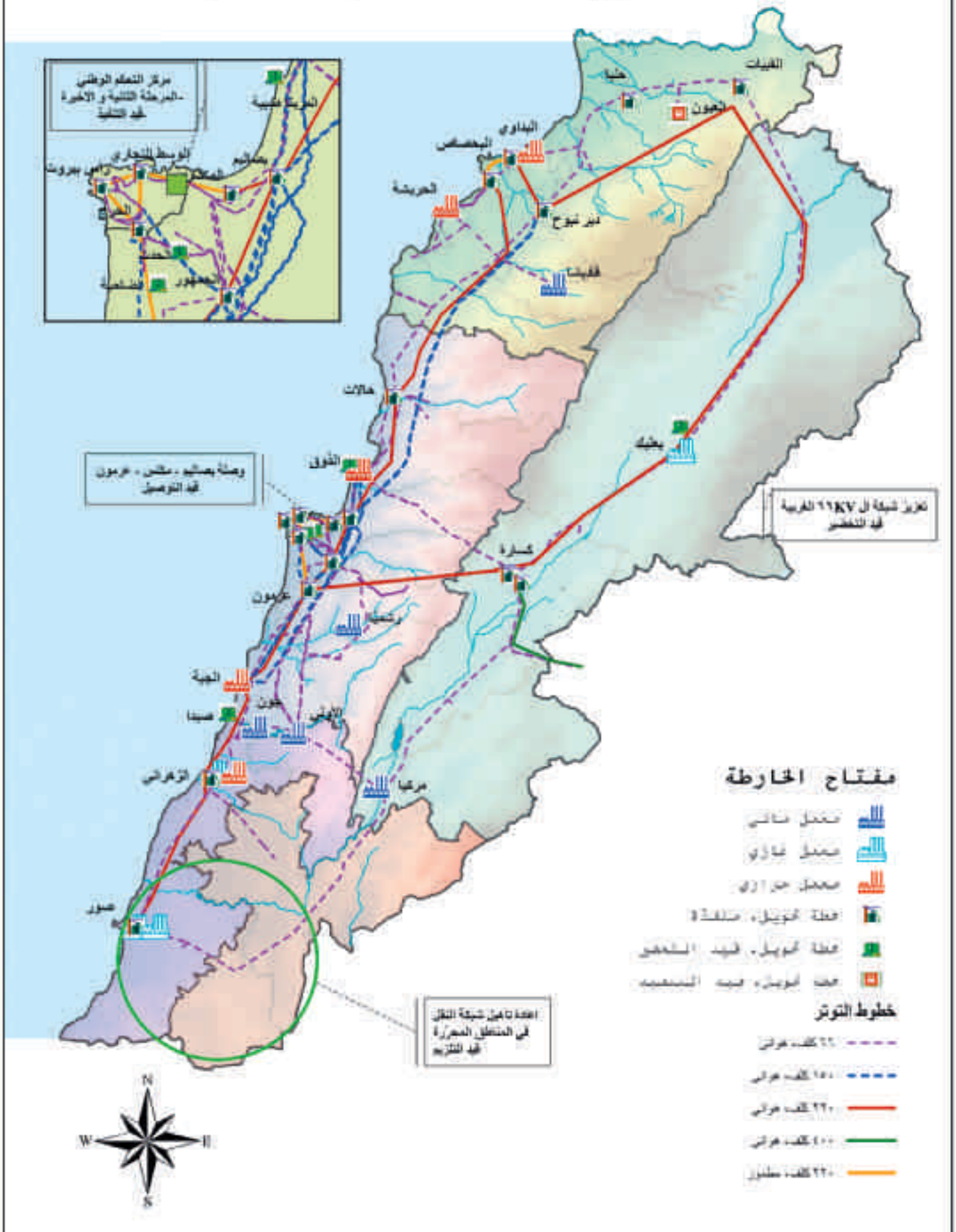

قطاع الاتصالات والبريد

نظرة عامة على قطاع الاتصالات

تمّ إبرام مجموعة من العقود مع شركات أجنبية ومحلية لإعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت (PSTN) لتصبح بسعة ١,٧٣٠,٠٠٠ خطٍ، أي ما يعادل خطاً واحداً لكل ثلاثة أشخاص. بلغت قيمة هذه العقود ما يقارب ٧٧٥ مليون دولار أميركي وتم إنجازها في نهاية العام ٢٠٠٢. في نفس الوقت، تم إدخال نظام الهاتف الخلوي النقال (GSM) على أساس امتيازين مُنحا إلى شركتين متنافستين. قامت الشركتان بتمويل الاستثمارات اللازمة للمشروع، وتقوم الدولة بتحصيل الإيرادات من هذه العملية.

تتطلع الحكومة حالياً بعد أن استرجعت نظام الهاتف الخلوي إلى إعادة هيكلية هذا القطاع بالكامل أي النظامين الثابت والخلوي، غير أنه تبقى هناك مجموعة من المشاريع الخاصة بتطوير هذا القطاع وجعله قادراً على المنافسة والتعامل مع التقنيات الحديثة، لاسيما في ميدان تبادل المعلومات والشبكات الذكية المتطورة والانترنت.

أبـرز الإنجـــــازات المحققـة خـلال الفتـرة (١٩٩٢ – ٢٠١٤)

مشروع تركيب المقسمات الهاتفية (عقود السنترالات):

تنص العقود الموقعة وتعديلاتها (تبلغ كلفتها الإجمالية ١٤٥ مليون دولار أميركي) على تركيب ٣١٣ مقسماً هاتفياً بسعة إجمالية تبلغ ١,١٤٢,٠٠٠ خطٍ في كافة المناطق اللبنانية، اكتمل تركيبها في نهاية العام ٢٠٠١. كما تمّ أيضاً تجهيز ثلاثة سنترالات بمقسمات لتحويل الاتصالات الهاتفية الدولية وثمانية سنترالات بمقسمات توسط للاتصالات الداخلية. تؤمن المقسمات نظام معرفة طالب المكالمة (نظام CLIP) وخدمات الرسائل الصوتية، و١٣٣٧٦ خطاً في الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN).

كما جرى توقيع ثلاثة عقود ملحقة تتعلق بزيادة السعة الإجمالية للمقسمات إلى ٤٨ ألف خطٍ إضافي (٨,٨ مليون دولار أميركي) وبتأمين ١٧,١٠٠ خطٍ في الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة وأربعة مقسمات جديدة اكتمل تركيبها في نهاية العام ٢٠٠٢ بحيث أصبح مجموع عدد الخطوط الهاتفية ١,١٩٠,٠٠٠ خطٍ ومجموع عدد الخطوط الرقمية ISDN ٣٠٤٧٦ خطاً.

مشروع تحديث برامج وتجهيزات المقسمات:

تم مؤخراً تنفيذ مشروع تحديث برامج وتجهيزات المقسمات لتتوافق مع التطور التقني لقطاع الاتصالات ولإضافة خدمات عديدة للمشتركين وللسنترالات، بلغت كلفة هذه الأعمال حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي. وشمل هذا المشروع تطوير جميع السنترالات الرئيسية والفرعية وتلك المخصصة للاتصالات الدولية.

مشروع إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت (PSTN):

يهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت بكلفة إجمالية تبلغ ٥٥٠ مليون دولار أميركي، كما يهدف إلى تحسين الاتصالات بين كافة المناطق اللبنانية. يتضمن المشروع إعداد الدراسات والتصاميم لشبكة الهاتف المحلي وتركيبها. تشتمل المجموعة الأولى من عقود شبكة الهاتف الثابت الأجزاء المكونة التالية:

- تركيب ٩٧١,٦٠٠ خطٍ (تربط بين المقسمات والمناطق).
- إعادة تأهيل ١٢٣ مبنى لمقسمات الهاتف وإنشاء ١٨٥ مبنى جديداً في كافة المناطق اللبنانية.
- تركيب شبكات هاتف محلية بالاعتماد على نظام النقل اللاسلكي (WIRELESS LOCAL LOOP). يناسب هذا النظام المناطق الريفية

حيث تُعتبر تكاليف تمديد شبكات الاتصالات السلكية باهظة.
- تركيب أنظمة إرسال رقمية متطورة لوصل كافة المناطق اللبنانية ببعضها البعض.

المرحلة الثانية لمشروع تمديد الشبكات الهاتفية:
تم تنفيذ هذا المشروع على دفعتين من قبل وزارة الاتصالات بعد أن تم تنفيذ المرحلة الأولى ضمن مشروع إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت (PSTN). الدفعة الأولى منها والتي عرفت بإسم مشروع تمديد الشبكات الهاتفية – ١ (OSP-١) شملت تركيب ٢٠٠ ألف خطٍ، أما الدفعة الثانية والتي عرفت بإسم مشروع تمديد الشبكات الهاتفية – ٢ (OSP-٢) فشملت تركيب ٦٠٠ ألف خطٍ في المناطق الريفية. اكتمل تنفيذ الأشغال المتعلقة بهذا المشروع في نهاية العام ٢٠٠٣.

مشروع تركيب الخطوط التأجيرية:
اكتمل تنفيذ مشروع الخطوط التأجيرية مع نهاية العام ٢٠٠٢ من قبل وزارة الاتصالات وذلك بقيمة ١٠ ملايين دولار أميركي. وقد هدف هذا المشروع إلى وضع خطوط هاتفية للاستئجار بتصرف المؤسسات والشركات.

مشروع إنشاء أكشاك هاتف للعموم:
قام المجلس بالإشراف على تركيب ٤ آلاف كشك هاتف للعموم موزعة على جميع المناطق اللبنانية، التي تم تركيبها من قبل وزارة الاتصالات، وتم الانتهاء من هذه الأعمال مع نهاية العام ٢٠٠٥.

الاتصالات الدولية:
تم تنفيذ عدة مشاريع تهدف إلى تحسين الاتصالات، وشملت بصورة رئيسية ما يلي:

- تركيب خطي اتصال بالألياف الضوئية من الكابلات البحرية: الأول يصل طرطوس (سوريا) بطرابلس وبيروت وصيدا (لبنان) والإسكندرية (مصر) بسعة ٩٠٠٠ مكالمة هاتفية متزامنة، والثاني يصل لبنان بقبرص وكريت وفرنسا بسعة ٧٥٦٠ مكالمة هاتفية متزامنة. بلغت الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي ١٢ مليون دولار أميركي.
- تركيب خط اتصال بالألياف الضوئية وخط اتصال لاسلكي يربط بيروت بدمشق بسعة ١٨٩ مكالمة هاتفية متزامنة وبكلفة إجمالية بلغت ١,٣٤ مليون دولار أميركي.
- تركيب محطتين أرضيتين للاتصالات عبر الأقمار الصناعية في العربانية وجورة البلوط بكلفة إجمالية تبلغ حوالي أربعة ملايين دولار أميركي للمحطة الأولى وخمسة ملايين دولار أميركي للمحطة الثانية.

نظام تحكم وإدارة:
تم تركيب نظام تحكم وإدارة لمعدات الإرسال والتحويل لشبكة الهاتف تبلغ قيمة العقد ٥٧٧ ألف دولار أميركي.

إعادة تنظيم المهام في وزارة الاتصالات:
على المستوى المؤسساتي، تم إعداد دراسة لإعادة تنظيم المهام في وزارة الاتصالات بغية فصل أعمال التشغيل والصيانة عن أعمال التحكم والمراقبة الفنية.

إعادة هيكلة قطاع الاتصالات:
تم تنفيذ مشروع إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وإعادة تنظيم الإدارة، وإعداد دراسات متعلقة بإنشاء خدمات التسويق والوكالات التجارية. بلغت كلفة هذا المشروع ٧ ملايين دولار أميركي.

البـريـد

الخدمات البريدية (توزيع البريد، خدمة الشبابيك، البريد السريع، خدمات بيع الطوابع، وغير ذلك) في كافة المناطق اللبنانية. وقد تحملت هذه الشركات مسؤولية إعادة تأهيل أبنية مراكز البريد وتجهيزها، وترقيم الشوارع والأبنية، وتركيب علب بريدية. تقدر الكلفة الإجمالية لهذا المشروع بحوالي ٥٠ مليون دولار أميركي، وحيث أن شكل العقد يخضع لنظام الإنشاء، والتشغيل، والتسليم (BOT) ، فلم تتحمل الحكومة اللبنانية أي عبء مالي في هذا المجال.

قطاع النقل البـري الخـاص للأشخـاص

١. نظرة عامة على قطاع النقل البري

بعد انتهاء الحرب اللبنانية توالت البرامج والخطط لإعادة بناء لبنان، منها برنامج التأهيل العاجل في العام ١٩٩١ الذي تبنته الحكومة وبرنامج «الأفق٢٠٠٠» في العام ١٩٩٣ و«الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية» في العام ١٩٩٩ والبرنامج الإنمائي في العام ٢٠٠٣. نتيجة ذلك، شهد قطاع النقل البري للأشخاص، ومنذ العام ١٩٩٢ حتى اليوم، ورشة ضخمة من عمليات الترميم وإعادة التأهيل على شبكة الطرق في لبنان بالإضافة إلى شق وتنفيذ طرق جديدة. وقد بلغت قيمة المشاريع المعقودة في هذا القطاع منذ العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠١٤ حوالي /٢٢٥٨,٣٣/ مليون دولار أميركي، منها /١٢٧٣,٥٨/ مليون دولار أميركي قيمة المشاريع المنفذة لغاية نهاية عام ٢٠١٤ و/٩٨٤,٧٥/ مليون دولار أميركي قيمة المشاريع التي ما يزال تنفيذها جارياً لتاريخه.

وفي هذا الإطار، قام المجلس بوضع عدد من المشاريع بهدف تفعيل وتطوير أداء النقل على شبكة الطرق في جميع المناطق اللبنانية، ومنها:

مشروع الطريق الساحلي
مشروع طريق بيروت-الحدود السورية
مشروع مداخل بيروت المتصلة بالأوتوستراد الدائري
مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان
مشروع تأهيل وتحسين شبكة طرق بيروت
مشروع إعادة تأهيل الطرق في ضواحي بيروت
مشروع إعادة تأهيل شبكة الطرق الرئيسية والثانوية في بعض المناطق
مشروع استحداث طرق رئيسية وثانوية جديدة في بعض المناطق

في إطار هذه المشاريع، قام المجلس بتنفيذ أجزاء منها، وأجزاء أخرى ما تزال قيد التنفيذ ويعمل المجلس على تأمين المستلزمات الفنية والمادية لتنفيذ ما تبقى من عقود لاستكمال هذه المشاريع.

٢. أبرز الإنجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)

قام المجلس بالتركيز على تفعيل المحورين الرئيسيين في لبنان: الطريق الساحلي وطريق بيروت - الحدود السورية. فقد قام بتنفيذ عدد من المشاريع وهو قيد استكمال المشاريع المتبقية على هذين المحورين من اجل تأمين عملية نقل فعالة آمنة وسريعة.

ضمن مشروع الطريق الساحلي تم تنفيذ عدد من العقود أبرزها:

استكمال إعداد دراسة تطبيق اتفاقية الطرق الدولية ضمن الأراضي اللبنانية
استكمال إعداد دراسة وتحضير ملفات التلزيم العائدة للأشغال المتبقية لاستكمال تأهيل طريق صور-الناقورة
توسعة وتاهيل طريق العبدة-مفرق حمص-العبودية
تنفيذ طريق العبدة-قبة شمرا ضمن أشغال الطريق الساحلي الشمالي إلى الحدود السورية
تنفيذ طريق مفرق حمص العريضة ضمن أشغال الطريق الساحلي الشمالي إلى الحدود السورية
إكمال الطريق الساحلي السريع الشمالي قسم شكا-طرابلس-البحصاص
تأهيل اوتوستراد طبرجا- شكا
تأهيل الخط الساحلي الممتد من الدورة ولغاية طبرجا
تحسين مقطع نهر الكلب
تحسين الأوتوستراد الساحلي في منطقة نهر الكلب
تأهيل مدخل بيروت الشمالي للخط الممتد بين الدورة وطبرجا
تنفيذ أعمال المنحدرات عند محول أدما على الاوتوستراد الساحلي الشمالي بين طبرجا ونهر الكلب
اوتوستراد الجنوب، قسم الكورنيش البحري في صيدا
اوتوستراد الجنوب قسم الزهراني، صور، مفرق قانا، المرحلة الأولى: الزهراني-البابلية
اوتوستراد الجنوب قسم الزهراني- صور-

مفرق قانا، المرحلة الثانية: البابلية-أبو الأسود
تنفيذ أشغال الإنارة وتجهيزات الأمان للمرحلة الثالثة من أوتوستراد الجنوب قسم الزهراني-صور-مفرق قانا التي تقع ما بين محول أبو الأسود ومفرق برج رحال واستكمال تنفيذ أشغال الإنارة وتجهيزات الأمان غير المنفذة بعد في المرحلة الثانية من هذا الاوتوستراد والتي تقع بين محول البابلية ومحول أبو الأسود
تنفيذ أشغال المرحلة الرابعة من أوتوستراد الجنوب قسم الزهراني-صور-مفرق قانا بين جسر الليطاني وطريق عام برج رحال
إعادة بناء جسر المسبح والجسر الواقع قرب وزارة المهجرين فوق اوتوستراد بيروت الجنوب في الدامور
تنفيذ أشغال المرحلة الخامسة من الكورنيش البحري لمدينة صيدا التي تشمل تنفيذ جسر في منطقة سينيق الذي يصل الكورنيش بأوتوستراد الجنوب
التدقيق الفني في مستوى السلامة المرورية المتعلقة بمشروع توسيع الاوتوستراد الساحلي بين نهر الكلب وطبرجا

ضمن مشروع طريق بيروت – الحدود السورية تم تنفيذ عدد من العقود أبرزها:

تنفيذ الأعمال المكملة لمشروع تامين مستلزمات وعوامل السلامة المرورية على طريق الحدود اللبنانية-السورية في منطقة المصنع
تنفيذ أشغال مشروع إعادة بناء جسر صوفر وقسم من الاوتوستراد المتضررين من جراء العدوان الاسرائيلي في تموز ٢٠٠٦
تأهيل وسفلتة طريق الشام قسم الحازمية-صوفر
تأهيل وسفلتة طريق المديرج- المصنع
تنفيذ أشغال مشروع إعادة بناء جسر صوفر وقسم من الاوتوستراد المتضررين من جراء العدولن الإسرائيلي صيف ٢٠٠٦ (مع ملحق رقم ١)
استكمال الأعمال غير المنفذة في نطاق مشروع إعادة بناء جسر صوفر وقسم من الاوتوستراد المتضررين من جراء العدوان الإسرائيلي صيف ٢٠٠٦(مع الملحق رقم١)
تكملة توسعة وتأهيل قسم رياق - بعلبك (من دوريس الى بعلبك مع مدخل بعلبك ومن مفرق تل عمارة حتى رياق) من مشروع تأهيل طريق شتورة - رياق - بعلبك الحدود السورية
تأهيل بوليفار كميل شمعون بين تقاطع الشفروليه وتقاطع غاليري سمعان.
تأهيل وتوسعة طريق التعاضد-رياق ضمن مشروع طريق شتورة-رياق- بعلبك-الحدود السورية الشمالية- الجزآن الأول والثاني

ضمن مشروع طريق شتورا –بعلبك –الحدود السورية (القاع):

تنفيذ أشغال الجزء المتبقي من مشروع استكمال تأهيل المدخل الشرقي لمدينة بعلبك

إن مشكلة النقل في المناطق المدينية تتفاقم خاصة ضمن وحول منطقة بيروت الكبرى، حيث يتم الاعتماد بشكل أساسي على استخدام السيارات الخاصة مما يحتم في حال عدم تطوير نظام النقل المشترك إلى ضرورة استحداث مساحات إضافية للطرق وكذلك مساحات إضافية لمواقف السيارات واعتماد نظام متطور لإدارة السير.
لذلك قام المجلس بوضع مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان.

مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان:

يهدف هذا المشروع إلى تسهيل حركة السير في بيروت الكبرى وهو يتألف من ثلاثة أجزاء:
تحسين محاور السير الرئيسية، ويتضمن إنشاء جسور وأنفاق عند ١٩ تقاطعاً للطرق، وتنفيذ أشغال أخرى على امتداد الطرق الرئيسية.
تركيب ٢٢٠ إشارة ضوئية للسير، و٣٠ كاميرا لمراقبة السير، وإشارات للمرور، وتخطيط الطرقات بعلامات السير، وإنشاء مركز مراقبة وإدارة لحركة السير، وتحسين ممرات المشاة.
برنامج إدارة مواقف السيارات مع عدّادات للوقوف بسعة ٥٠٠٠ موقف سيارة.

ضمن مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان، تم تنفيذ عدد من العقود أبرزها:

جسر الدورة
جسر انطلياس
تقاطع المتحف

بشامون-عرمون
جسر الحايك
تنظيم وإطلاق حملة توعية
تدريب شرطة السير
تركيب إشارات السير الضوئية وكاميرات مراقبة السير (مع الملحق رقم ١) (تجهيزات وأعمال مدنية)
تركيب عدادات الوقوف على جوانب الطرق
تجهيز مبنى هيئة إدارة السير بالكومبيوترات وتجهيزات أخرى

مشروع مداخل بيروت المتصلة بالأوتوستراد الدائري:

من البديهي إن تنفيذ الأوتوستراد الدائري لمدينة بيروت وشبكة المداخل المتصلة به سوف يؤدي إلى تخفيف ازدحام السير عند مداخل العاصمة وتسهيل حركة الانتقال بين الشمال والجنوب. وقد تمّ توزيع التصاميم المفصلة لمشاريع شبكة المداخل إلى ثلاثة أقسام:

مدخل بيروت الشمالي
مدخل بيروت الوسطي
مدخل بيروت الجنوبي

ومن أبرز المشاريع المنجزة:

تنفيذ الممر السفلي تحت تقاطع مار مخايل ضمن مشروع تطوير النقل الحضري
جسر انطلياس ضمن مشروع تطوير النقل الحضري
الممر السفلي تحت مستديرة الطيونة ضمن مشروع تطوير النقل الحضري
تجهيز مبنى هيئة إدارة السير بالمفروشات
تجهيز مبنى هيئة إدارة السير بالكومبيوترات وتجهيزات أخرى
الممرين العلوي والسفلي على تقاطع طريق المطار مع بوليفار الشياح
طريق التيرو
وصلة العدلية
وصلة حارة حريك –طريق المطار
وصلة الحازمية - المطار (بين تقاطع بولفار كميل شمعون وحارة حريك)
طريق الكوكودي – الكولا ١ و٢ إضافة إلى محوّل الكوكودي
طريق خلدة - الكوكودي
مستديرة شاتيلا
طريق شاتيلا – الكفاءات الموازية لنهر بيروت (PN٣)
طريق العدلية – طريق الشام (A١) وصولاً إلى مستديرة الصّياد
تنفيذ أعمال جسر ونفق على مستديرة المكلس (مع الملحقين ١ و٢)
إعادة النظر بدراسة محوّل شارل حلو الذي يربط اوتوستراد بيروت – طرابلس قسم « مرفأ بيروت- نهر الموت» المصدّق تخطيطه بموجب المرسوم رقم ٩٣٠٨ تاريخ ١٩٩٦/١٠/٨، بجادّة شارل حلو قرب تمثال المغترب اللبناني

مشروع إعادة تأهيل الطرق في ضواحي بيروت:

من ابرز العقود المنجزة:

في الضاحية الشمالية: أشغال في أقسام برج حمود، الجديدة، الزلقا، الطرق الموازية لنهر الموت ونهر إنطلياس، الطرق الواقعة في قسم الضبيه، طريق نهر بيروت – الدورة، والطريق الذي حل مكان السكة الحديدية داخل منطقة برج حمود. وأشغال إعادة تأهيل طريق سن الفيل وطريق الصالومي – النبعة – نهر الموت.

في الضاحية الجنوبية: تشمل الأشغال المنجزة حتى تاريخه، شبكات الطرق الواقعة على محور بولفار الشياح والشوارع المحاذية له، طريق الشويفات – خلدة، ونفق تصريف مياه الأمطار في حارة حريك، بالإضافة إلى أقسام المريجة، القسيس، الغبيري، حارة حريك، برج البراجنة، فرن الشباك وعين الرمانة. وأشغال إعادة تأهيل شبكة طرق الجاموس والخدمات العامة العائدة لها.

مشروعي إعادة تأهيل شبكة الطرق الرئيسية والثانوية واستحداث طرق رئيسية وثانوية جديدة في المناطق:

من ابرز العقود المنجزة:

تنفيذ أشغال مجاز جبرايل، مدخل ومجاز رحبة، مجاز برقايل وطريق داخلية في بلدة فنيدق
تأهيل طريق بيت الفقس-قرصيتا-ساحة نمرين
تحويرتي بلدة حدث الجبة وبلدة حصرون

وطريق الديمان (دورة قاديشا)
أشغال تحويرة اهدن-المرحلة الثانية
تأهيل طريق نهر ابراهيم-العذرا
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع شننعير-دلبتا
طريق حلبا-البيرة-القبيات مع جسرين في القبيات
أعمال وصلات طرق في بلدة بشري
تحسين وتوسعة طريق المدفون- كفيفان
تحسين وتوسعة طريق زغرتا - رأس كيفا
طريق أيطو- أهدن
تأهيل طريق عردات-مجدليا
شق وتنفيذ طريق داعل- بساتين العصي-بيت شلالا- تنورين التحتا
تحويرة إهدن-المرحلة الأولى
طريق راس كيفا-ايطو
كفر حرا-البيرة
شدرا-مقيبلة
عندقت-كونية
أكروم-كفرتون
عردات-مجدلية
تنفيذ وسفلتة طريق بيت مري
الطريق الجديد الممتد بين جونيه وبكركي وحريصا
وصلة غزير-الكفور-فتقا
وصلة طريق مستديرة جعيتا-عينطورة
محول عجلتون
إعادة تأهيل الطريق الممتد بين ضبية-أنطلياس مع وصلة الرابية النقاش
تقاطع ديك المحدي والنقاش – الرابية
مشروع بير الهيث –قرطبا (المرحلة الأولى من بير الهيث-الصوانة-0كلم)

تجدر الإشارة إلى انه في هذا التقرير تم لحظ المشاريع التي حولت إلى مجلس الإنماء والإعمار من مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، ومنها:

ضمن برنامج تطوير نظام النقل في بيروت الكبرى:

تأهيل وتزفيت وإنارة شارع الكويت ومتفرعاته ضمن برنامج تأهيل وتطوير الطرق الدولية وضمن مشروع الطريق الساحلي:

المرحلة الأولى من مشروع اوتوستراد الجنوب قسم الجية - الزهراني
مشروع اوتوستراد الجنوب، قسم الكورنيش البحري في صيدا (المرحلة الثانية)
مشروع اوتوستراد الجنوب، قسم الكورنيش البحري في صيدا (المرحلة الثالثة)
مشروع طريق دير الزهراني-النبطية وطريق دير الزهراني-عزة رومين
مشروع اوتوستراد الجنوب قسم محول الرميلة ووصلة سينيق
تنفيذ مدخل وخرج في بلدة جدرا
تنفيذ مداخل ومخارج القلمون والبلمند وممري المشاة في القلمون والناعمة
مشروع أشغال الإنارة والتجهيزات على اوتوستراد الجنوب قسم الجية-الزهراني-ابو الأسود
مشروع إنارة اوتوستراد الجنوب أقسام الجية-الأولي وسينيق-الزهراني
مشروع إشارات السير وحواجز الوقاية على اوتوستراد الجنوب قسم الجية-الزهراني
تنفيذ أشغال المرحلة الرابعة من اوتوستراد الجنوب قسم الزهراني-صور-مفرق قانا بين جسر الليطاني وطريق عام برج رحال

ضمن مشروع طريق بيروت –دمشق (المصنع):

اوتوستراد الحدث-المصنع، تنفيذ وصلة صوفر-المديرج
مشروع مداخل عاليه
إعادة النظر بمسطحات ولوائح الاستملاك العائدة للأقسام الثاني والثالث والرابع من مشروع تخطيط وتطوير طريق ذوق مصبح–ميروبا – كفر ذبيان– الطيبة (بعلبك)- عقد مصالحة

٣. تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٤، في العقود الموقعة قبل ٢٠١٤

يتقدم العمل في المشاريع التالية:

ضمن مشروع الطريق الساحلي:
تأهيل طريق صور- الناقورة
تنفيذ أعمال طريق دير عمار –العبدة (مع الملحق رقم١)
تنفيذ أشغال الإنارة وتجهيزات الأمان للمرحلة الثالثة من اوتوستراد الجنوب قسم الزهراني-صور-مفرق قانا بين محول أبو الأسود ومفرق برج رحال
استكمال تنفيذ أشغال الإنارة وتجهيزات الأمان غير المنفذة بعد في المرحلة الثانية من هذا الاوتوستراد والتي تقع بين محول البابلية ومحول أبو الأسود
تنفيذ أشغال منحدر يخدم السير المتجه جنوباً بطريق برج رحال وتنفيذ ممرين سفليين ضمن محول العباسية

تنفيذ أشغال القسم الأول من المرحلة الخامسة الممتدة من العباسية الى مفرق قانا (من الوتد ٢٥+٩٠٠ الى الوتد ٣٠+ ٣٠٠) ضمن مشروع تنفيذ أوتوستراد الجنوب قسم الزهراني، صور- مفرق قانا
أشغال محول نهر الموت (مع الملاحق ١، ٢ و٣)
تنفيذ الطريق الدائري الغربي لمدينة طرابلس (قسم الميناء-البداوي)

ضمن مشروع طريق بيروت– المصنع:
تنفيذ مشروع الاوتوستراد العربي قسم المديرج- جسر النملية- شتورا- تعنايل المرحلة الأولى (قسم جسر النملية (البوارج) -شتوره-تعنايل)أشغال توسعة وتأهيل طريق الشام الحالي قسم section ٣ عاليه- صوفر(مع الملحق رقم ١)
أعمال التجميل لطريق بحمدون الداخلية ضمن مشروع توسعة وتأهيل طريق الشام الحالي (قسم الحازمية –صوفر)
تنفيذ أشغال مشروع توسعة وتأهيل طريق الحازمية-الجمهور-المرحلة الأولى والثانية (تنفيذ أشغال بولفار كميل شمعون-مستديرة الصياد (١,٤ كلم))
قسم بعلشميه- صوفر (٦,٥ كم)
تنفيذ أعمال الجزء الثاني من المشاريع الإنشائية المختلفة في مركز المصنع الحدودي
تأمين مستلزمات وعوامل السلامة المرورية على طريق الحدود اللبنانية-السورية في منطقة المصنع
تنفيذ الأعمال المكملة لمشروع تامين مستلزمات وعوامل السلامة المرورية على طريق الحدود اللبنانية-السورية في منطقة المصنع
-تنفيذ قسم تعنايل –المصنع من مشروع الاوتوستراد العربي
-توسعة وتأهيل قسم رياق-بعلبك من مشروع تأهيل طريق شتورة-رياق-بعلبك-الحدود السورية

ضمن مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان:
جسر المشرفية (أشغال الممر العلوي على تقاطع شاتيلا الكفاءات بوليفار الشياح-المشرفية)
نفق سامي الصلح (تقاطع جادة سامي الصلح مع طريق الشام القديم)
مشروع الممر السفلي على تقاطع شارع بشارة الخوري مع جادة الاستقلال
تنفيذ تقاطع جل الديب؛

تأهيل المستديرة عند ساحة الدكوانة والطرقات المتفرعة منهامشروع حل مشكلة العلوّ المنخفض تحت جسر نهر بيروت على اوتوستراد الدورة- الكرنتينا وتحت الجسر المؤدي الى الى برج حمّود فوق اوتوستراد إميل لحود ونهر بيروت
تدريب عدد من ضباط وعناصر قوى الأمن الداخلي على كيفية إدارة الحركة والأزمات المرورية والتعاطي معها بشكل علمي ومتخصص
شراء دراجات نارية لزوم قوى الأمن الداخلي (المجموعتين الأولى والثانية)
شراء أجهزة لاسلكية لقوى الأمن الداخلي

ضمن مشروع طريق المتن السريع:
تنفيذ أشغال معالجة الانزلاق الحاصل على طريق المتن السريع قسم جورة البلوط-

بعبدات
شق طريق بقليع- صنين ضمن مشروع طريق القمم (مع الملحقين ١ و ٢)
أشغال محوّل رومية – بيت مري وجسر قناية برمانا ضمن مشروع طريق المتن السريع (مع الملاحق ١-٢-٣)
أشغال تصريف مياه مبتذلة لمنطقة مار شعيا لرفع الضرر عن طريق المتن السريع في منطقة محول مار شعيا- العطشانة

ضمن مشاريع الطرق في المناطق:
وصلة بتغرين- الزعرور
وصلة جورة البلوط-دير مار شعيا ووصلة دير مار شعيا- العطشانة وصلة بعبدات ووصلة دير مار شعيا-بعبدات
أشغال مجاز جبرايل،مدخل ومجاز رحبة، مجاز برقايل وطريق داخلية في بلدة فنيدق
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع شق طريق مراح السريج-بخعون-طاران-جسر الحازمية
تحويرة بشري (مع الملحق رقم ١)
طريق البحصاص- كوسبا (مع الملحق رقم ١)
تأهيل طريق بيت الفقس-قرصيتا-ساحة نمرين
تأهيل طريق جعيتا عيون السمان
شق طريق منجز-العبودية (١٣كلم)
تنفيذ أشغال مشروع شق طريق داعل-بجدرفل
ضمن طريق البترون-داعل (مع الملحق رقم ١)
تأهيل طريق السعديات-عين الحور
تأهيل طريق جون-الزعرورية-الزيتونية (مع الملحق رقم ١)
تنفيذ أشغال طريق الهبارية- شبعا وطريق زغلا-شويا-شبعا
توسعة وتأهيل طريق عمشيت-ميفوق (مع الملحقين ١ و٢)

ضمن مشروع طريق سير الضنية- جباب الحمر –الهرمل:
طريق سير الضنية-جباب الحمر
تنفيذ طريق جباب الحمر- الهرمل
تنفيذ طريق سير الضنية –بقرصونا-قرصيتا

ضمن مشروع طريق بيروت –دمشق (المصنع):
إجراء الاستقصاءات الجيوتقنية اللازمة لدراسة معالجة انزلاقات التربة في مناطق جديتا،

٤. أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

بوارج، المريجات، الرماتية بماحاذاة مشروع الاوتوستراد العربي قسم المديرج – تعنايل
إعداد الدراسات التفصيلية وملف تلزيم مشروع تأهيل طريق الشام القديمة في منطقة الحازمية المكمّلة لأشغال وصلة الحازمية

ضمن مشروع الطريق الساحلي
تنفيذ أشغال تأهيل قسم من طريق مغدوشة المكمّل للمرحلة الخامسة من الكورنيش البحري لمدينة صيدا والذي يقع بين جسر سينيق وبين المحوّل الملحوظ عند تقاطع اوتوستراد الجنوب مع هذه الطريق والإشراف عليها
أعمال المسح الطوبوغرافي لمشروع اوتوستراد بين منطقة خلدة ومنطقة ضبية وإعداد دراسة السير للمحولات التي تربط هذا الاوتوستراد بالطرق الرئيسية وتطوير الدراسة الأولية وإعداد مسطح التخطيط وتقييم المستندات اللازمة لاستصدار مرسوم استملاك لهذها الاوتوستراد

ضمن مشروع طريق المتن السريع
تحديث الدراسات التفصيلية وملف التلزيم لمشروع وصلة مار شعيا – العطشانة – عين علق
ضمن مشروع تأهيل وتوسعة طريق السعديات – عين الحور
إعداد الدراسات اللازمة وملف التلزيم لمشروع تأهيل طريق عين الحور – داريا – عانوت – مفرق الزعرورية

ضمن مشروع توسعة وتأهيل طريق إهمج – اللقلوق
إعداد الدراسات اللازمة وملف التلزيم لمشروع استكمال تأهيل طريق إهمج – اللقلوق

ضمن مشروع طريق عمشيت - تنورين
تنفيذ أشغال وصلات طريق جديدة مرتبطة بمشروع عمشيت - تنورين
ضمن مشروع مدخل بيروت الشمالي

الإشراف على تنفيذ مشروع توسيع جزء من اوتوستراد بيروت- طرابلس الواقع بين جسر الكرنتينا ومحطة شارل حلو للتسفير

ضمن مشروع تطوير النقل الحضري لمدينة بيروت

إعداد الدراسات التفصيلية وملف الاستملاك وملفات التزيم العائدة لمشروع تنفيذ ممرين علويين منفصلين لتأمين مداخل ومخارج لمنطقتي جلّ الديب وانطلياس على اوتوستراد بيروت – طرابلس

٥. أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥-٢٠١٧

مشروع الاوتوستراد الشرقي لمدينة طرابلس (البحصاص- البدّاوي)
استكمال اوتوستراد الجنوب
مشروع قسم المديرج (حمانا)- جسر النملية (بوارج) من طريق بيروت-دمشق (المصنع)
إنشاء طريق بين الجمهور وبعلشميه (١٢,٧كم) (الأوتوستراد العربي)
إنشاء طريق الحدث – الدكوانة (٦,٢ كم) (الطريق الدائري لمدينة بيروت)
طريق عين علق – بتغرين من مشروع طريق المتن السريع
طريق مار شعيا- العطشانة- عين علق من مشروع طريق المتن السريع
تقاطع غاليري سمعان
نفق وجسر قرب وزارة الموارد
مشروع طريق سير
إنشاء طريق بيت ايوب – فنيدق
طريق جونيه-بكركي- حريصا
تحويرة بقرقاشا
طريق الأرز
طريق غزير –جديدة غزير
توسعة وتأهيل طريق ميروبا - نهر الدهب - جورة الترمس - حدشات - يحشوش
تأهيل وتوسعة الطريق الساحلي بين نهر الكلب وطبرجا
طريق درعون – حريصا
طريق حارة صخر- درعون
التقاطعات الرئيسية على طريق جعيتا – فاريا (جعيتا- السهيلة - بلونة - داريا - عجلتون)
تأهيل طريق جبيل - عنايا
استكمال طريق البترون - تنورين
استكمال طريق بير الهيث – قرطبا
الأوتوستراد العربي قسم البداوي – العبودية

الاوتوستراد العربي

جدول أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
ضمن مشروع طريق بيروت –دمشق (المصنع):				
إجراء الاستقصاءات الجيوتقنية اللازمة لدراسة معالجة انزلاقات التربة في مناطق جديتا، بوارج، المريجات، الرماتية بماحاذاة مشروع الاوتوستراد العربي قسم المديرج – تعنايل	/١,٠٣٣,٧١٦/	قانون البرنامج	آب ٢٠١٤	آب ٢٠١٥
إعداد الدراسات التفصيلية وملف الاستملاك وملفات التزيم العائدة لمشروع تنفيذ ممرين علويين منفصلين لتأمين مداخل ومخارج لمنطقتي جلّ الديب وانطلياس على اوتوستراد بيروت – طرابلس	/٥٥,٠٠٠/	مجلس الإنماء والإعمار	آب ٢٠١٤	آب ٢٠١٥
ضمن مشروع الطريق الساحلي				
تنفيذ أشغال تأهيل قسم من طريق مغدوشة المكمّل للمرحلة الخامسة من الكورنيش البحري لمدينة صيدا والذي يقع بين جسر سينيق وبين المحوّل الملحوظ عند تقاطع اوتوستراد الجنوب مع هذه الطريق والإشراف عليها	/٧٣٣,٧٥٩/	قانون البرنامج	أيار ٢٠١٥	تشرين الأول ٢٠١٤
أعمال المسح الطوبوغرافي لمشروع اوتوستراد بين منطقة خلدة ومنطقة ضبية وإعداد دراسة السير للمحولات التي تربط هذا الاوتوستراد بالطرق الرئيسية وتطوير الدراسة الأولية وإعداد مسطح التخطيط وتقييم المستندات اللازمة لاستصدار مرسوم استملاك لهذها الاوتوستراد	/٤٥٠,٠٠٠/	قانون البرنامج	شباط ٢٠١٤	تشرين الثاني ٢٠١٤
ضمن مشروع طريق المتن السريع				
تحديث الدراسات التفصيلية وملف التلزيم لمشروع وصلة مار شعيا – العطشانة – عين علق	/٨٨,٠٠٠/	مجلس الإنماء والإعمار	كانون الأول ٢٠١٤	شباط ٢٠١٥
ضمن مشروع تأهيل وتوسعة طريق السعديات – عين الحور				
إعداد الدراسات اللازمة وملف التلزيم لمشروع تأهيل طريق عين الحور – داريا – عانوت – مفرق الزعرورية	/١٢١,٠٠٠/	مجلس الإنماء والإعمار	تشرين الأول ٢٠١٤	شباط ٢٠١٥
ضمن مشروع توسعة وتأهيل طريق إهمج – اللقلوق				
إعداد الدراسات اللازمة وملف التلزيم لمشروع استكمال تأهيل طريق إهمج	/١٣٢,٠٠٠/	مجلس الإنماء والإعمار	تشرين الثاني ٢٠١٤	أيار ٢٠١٥

جدول أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤ (تابع)

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
ضمن مشروع تأهيل وتوسعة طريق عمشيت - تنورين				
تنفيذ أشغال وصلات طريق جديدة مرتبطة بمشروع عمشيت - تنورين	/٢٦,٢٩٠,٠٠٠/	مجلس الإنماء والإعمار	آذار ٢٠١٤	نيسان ٢٠١٥
ضمن مشروع مدخل بيروت الشمالي				
الإشراف على تنفيذ مشروع توسيع جزء من اوتوستراد بيروت- طرابلس الواقع بين جسر الكرنتينا ومحطة شارل حلو للتسفير	/٣٢٢,٩٥٩/	بلدية بيروت	آذار ٢٠١٤آب ٢٠١٥	
ضمن مشروع مدخل بيروت الشمالي				
إعداد دراسة تعديل تخطيط اوتوستراد الحلقة المحيطة بمدينة بيروت، قسم الحدث-الليلكي-تحويطة الغدير-برج البراجنة	/١٢٦,٥٠٠/	مجلس الإنماء والإعمار	٢٠١٣/١/٢٢	٢٠١٣/٧/٢٣
ضمن مشروع تطوير النقل الحضري لمدينة بيروت				
إعداد الدراسات التفصيلية وملف الاستملاك وملفات التزيم العائدة لمشروع تنفيذ ممرين علويين منفصلين لتأمين مداخل ومخارج لمنطقتي جلّ الديب وانطلياس على اوتوستراد بيروت – طرابلس	/٣٥٦,٤٠٠/	مجلس الإنماء والإعمار	أيلول ٢٠١٤	كانون الثاني ٢٠١٥

جدول أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥-٢٠١٧

اسم المشروع	القيمة التقديرية (د.أ)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
مشروع الدائري الشرقي لمدينة طرابلس (من البحصّاص حتى البدّاوي)	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الإسلامي للتنمية	أيلول ٢٠١٤	أيلول ٢٠١٨
استكمال اوتوستراد الجنوب (حتى مدخل صور)	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على الصندوق السعودي للتنمية	آذار ٢٠١٥	آذار ٢٠١٧
مشروع قسم المديرج (حمانا)- جسر النملية(بوارج) من طريق بيروت-دمشق (المصنع)	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق السعودي للتنمية	كانون الثاني ٢٠١٥	شباط ٢٠١٨
إنشاء طريق بين الجمهور وبعلشميه (١٢,٧ كم) (الاوتوستراد العربي)	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على البنك الدولي	كانون الأول ٢٠١٥	كانون الأول ٢٠١٨
إنشاء طريق الحدث – الدكوانة (٦,٢ كم) (الطريق الدائري لمدينة بيروت)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على البنك الدولي	كانون الأول ٢٠١٥	كانون الأول ٢٠١٨
تقاطع غاليري سمعان	١٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الدولي	كانون الأول ٢٠١٥	كانون الأول ٢٠١٧
مشروع طريق سير	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الإسلامي للتنمية	أيلول ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٧
إنشاء طريق بيت ايوب - فنيدق	١٢,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق السعودي للتنمية / هبة إعادة الإعمار السعودية	أيلول ٢٠١٥	٢٠١٧

الاوتوستراد العربي

نفق صوفر

جدول أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥-٢٠١٧ (تابع)

اسم المشروع	القيمة التقديرية (د.أ)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
طريق عين علق –بتغرين من مشروع طريق المتن السريع	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	قانون برنامج وزارة الأشغال/٢٠٠١/٣٢٦	تموز ٢٠١٥	تموز ٢٠١٧
أشغال الحماية ومعالجة الانزلاقات في بياقوت	٣,٥٠٠,٠٠٠	احتياطي الموازنة العامة	حزيران ٢٠١٥	حزيران ٢٠١٦
تحويرة بقرقاشا	١٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	حزيران ٢٠١٥	حزيران ٢٠١٧
طريق الأرز	١٥,٠٠٠,٠٠٠	قانون برنامج وزارة الأشغال/٢٠٠١/٣٢٦	أيلول ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٧
طريق غزير –جديدة غزير	٦,٠٠٠,٠٠٠	قانون برنامج وزارة الأشغال/٢٠٠١/٣٢٦	أيلول ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٧
توسعة وتأهيل طريق ميروبا-نهر الدهب-جورة الترمس-حدشات-يحشوش	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	قانون برنامج وزارة الأشغال/٢٠٠١/٣٢٦	أيلول ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٧
تأهيل طريق حارة صخر – درعون	٦,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على الصندوق السعودي للتنمية	آذار ٢٠١٦	آذار ٢٠١٨
طريق درعون – حريصا	٧,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على الصندوق السعودي للتنمية	آذار ٢٠١٧	آذار ٢٠١٩
التقاطعات الرئيسية على طريق جعيتا – فاريا (جعيتا- السهيلة –بلونة-داريا-عجلتون)	١٢,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على الصندوق السعودي للتنمية	آذار ٢٠١٧	آذار ٢٠١٩
تأهيل طريق جبيل-عنايا	١٢,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على الصندوق السعودي للتنمية	آذار ٢٠١٧	آذار ٢٠١٩
الأوتوستراد العربي قسم البداوي – العبودية	٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠	تمويل محلي قانون برنامج ٢٤٦	نيسان ٢٠١٦	كانون الأول ٢٠١٩

النقل البحري

١. نظرة عامة على قطاع النقل البحري

إن العقود التنفيذية الكبيرة التي عقدت لتطوير مرفأي بيروت وطرابلس، والتي حازت على تمويل خارجي، تمت متابعتها من قبل إدارة هذين المرفأين. وقد بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ١٧٥ مليون دولار أميركي وقد نفذت غالبية أشغال هذه العقود. يتركز التوجه الحكومي في هذا القطاع خلال المرحلة القادمة على تطوير وتوسيع مرفأ طرابلس ليكون منفذاً بحرياً للنقل، عن طريق العبور نحو العراق.

٢-أبرز الإنجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)

إعادة تأهيل وتوسعة مرفأ بيروت:
شمل هذا المشروع تنظيف وإعادة تأهيل الأحواض الأول والثاني والثالث، بالإضافة إلى استكمال الأعمال في الحوض الرابع الذي سوف يستعمل كحوض للمستوعبات، وكذلك إنجاز تنفيذ كاسر الأمواج. أُسند عقد الأشغال إلى ائتلاف شركتي ENTRE CANALES / CUBIERTAS وبوشر بتنفيذه في مطلع عام ١٩٩٧. حصلت إدارة مرفأ بيروت على مساعدة فنية بالنسبة للمراقبة الشاملة للدراسات من هيئة إدارة مرفأ مرسيليا، وكلف الاستشاري دار الهندسة (شاعر ومشاركوه) بالإشراف على تنفيذ الأشغال. بلغت كلفة المشروع ٩١,١ مليون دولار أميركي، وقد تمّ تمويل جزء منه بواسطة قرض من البنك الأوروبي للتثمير (٤٥ مليون يورو)، بينما موّلت إدارة مرفأ بيروت باقي الكلفة من إيرادات المرفأ.

أبرمت إدارة مرفأ بيروت لاحقاً عقداً لإنشاء المرحلة الأولى من الحوض الخامس. يبلغ طول رصيف هذه المرحلة ٦٠٠ مترٍ وبعمق ١٥ متراً، الذي سوف يخصص للمستوعبات. تبلغ الكلفة الإجمالية لهذا المشروع حوالي ٥٠ مليون دولار أميركي، تَم تمويله ذاتياً من إيرادات المرفأ.

قامت إدارة مرفأ بيروت (الإدارة المؤقتة لتشغيل واستثمار مرفأ بيروت) بإطلاق مناقصة في أواسط العام ٢٠٠٤ لتلزيم إدارة وتشغيل محطة المستوعبات في المرفأ بعد أن انتهت هذه الإدارة من تجهيز المحطة عن طريق شراء المعدات الأساسية وتركيبها وبالتالي تحضير الشروط اللازمة لبدء عملية التشغيل.
وقد جرى توقيع العقد مع الشركة الفائزة بالمناقصة (تضامن شركتين بريطانية (MERSEY (MDHC وأميركية (IMA) في آب ٢٠٠٤ وبدأت المؤسسة المستخدمة BEIRUT PORT INTERNATIONAL

MANAGEMENT نشاطها الفعلي في مرفأ بيروت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٤ حيث من المتوقع أن يتخطى حجم العمل لسنة ٢٠٠٥ عن ٥٠٠ ألف وحدة TEU.

إعادة تأهيل وتحديث مرفأ طرابلس:

بغية تأمين سلامة حركة الملاحة، بوشر في خريف عام ١٩٩٧ بتنفيذ أشغال تنظيف وإزالة الترسبات والأنقاض المتراكمة من قعر الحوض التجاري، وفي قناة الدخول إلى المرفأ. كما تمّ إزالة أنقاض خمس سفن غارقة في حوض المرفأ وتنظيفه حتى عمق ١٠ أمتار بكلفة مليوني دولار أميركي.

قامت الحكومة بتعيين الاستشاري الفرنسي SOGREAH لإعداد مخطط توجيهي عام لتطوير مرفأ طرابلس (بتمويل من البروتوكول المالي اللبناني-الفرنسي). وقد اكتمل الآن إعداد هذا المخطط الذي يشمل العناصر التالية:

زيادة عمق قناة الدخول من ١٠ إلى ١٣ متراً.

إنشاء رصيف بحري بطول ٦٠٠ مترٍ يمتد من المرفأ الموجود باتجاه نهر أبو علي.

إنشاء كاسر أمواج خارجي (١٠٠٠ مترٍ)، وإكمال إنشاء كاسر الأمواج الشمالي بجوار نهر أبو علي.

وقد تم كخطوة أولى في العام ٢٠٠١، تنفيذ أشغال تعميق الحوض وقناة الدخول بكلفة تقريبية بلغت ٢٠ مليون دولار أميركي.

مشروع تطوير مرفأ طرابلس:

بهدف وضع المخطط التوجيهي العام لتطوير مرفأ طرابلس، أنجزت هيئة إدارة مرفأ مرسيليا إعداد دراسة جدوى لتوسعة مرفأ طرابلس، وأقرَّ البنك الأوروبي للتثمير قرضاً بمبلغ ٤٥ مليون يورو لتمويل أشغال توسعة هذا المرفأ، وتم تقسيم هذه الأشغال إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى: تشتمل على أشغال توسعة الطريق المؤقت لكاسر الموج الأساسي الحالي، تطويل كواسر الموج الرئيسي والثانوي الحاليين، وقد تم عقد أشغال هذه المجموعة في نيسان ٢٠٠٤ بقيمة تناهز ٢٣ مليون دولار أميركي مع تضامن Jan de Nul / Hydromar، كما تم تلزيم مهام الإشراف على هذه الأعمال بتمويل من عائدات مرفأ طرابلس وقد اكتمل تنفيذ هذه المجموعة.

المجموعة الثانية: تشتمل على أعمال بناء رصيف جديد بطول ٦٠٠ متر وأعمال حفر وتعميق حوض المرفأ ليسمح بعبور سفن تحتاج إلى ١٥ متر عمق للمرور. استكملت أشغال المجموعة الثانية من مشروع تطوير مرفأ طرابلس أميركي مع شركة China Harbour Engineering Company، والإشراف على هذه الأعمال بتمويل من عائدات مرفأ طرابلس وذلك بعد ان تم التوصل إلى اتفاق بين المتعهد ومرفأ طرابلس.

مشروع تحويل مرفأ صور التجاري الى مرفأ سياحي:

تم استكمال دراسة الجدوى لتحويل المرفأ التجاري في صور إلى مرفأ سياحي.

مرفأ سياحي في جونيه:

تم الانتهاء من إعداد دراسة جدوى وتقييم أثر بيئي لإنشاء مرفأ سياحي في جونيه.

٢- أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

إعداد الدراسات اللازمة وملف التلزيم العائد لمشروع ردم المساحات في مرفأ طرابلس التي ستخصص للمنطقة الاقتصادية

٣. أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥-٢٠١٧

مرفأ سياحي في صور:

بعد أن استكملت دراسة الجدوى لتحويل مرفأ صور التجاري إلى مرفأ سياحي، من المتوقع تلزيم الدراسات التفصيلية لهذا المشروع تمهيدا لتنفيذه.

مرفأ سياحي في جونيه:

بعد أن استكملت دراسة جدوى وتقييم أثر بيئي لإنشاء مرفأ سياحي في جونيه، من المتوقع تلزيم الدراسات التفصيلية لهذا المشروع تمهيدا لتنفيذه.

مرفأ طرابلس

مشروع ردم المساحات في مرفأ طرابلس التي ستخصص للمنطقة الاقتصادية

النقل الجوي

١. نظرة عامة على قطاع النقل الجوي

هَدَفَ المخطط التوجيهي لتطوير مطار بيروت الدولي إلى زيادة قدرة استيعاب المطار إلى ٦ ملايين مسافر في السنة، كخطوة أولى. على أن تزداد بصورة تدريجية قدرته الاستيعابية لتصل إلى ١٦ مليون مسافر سنوياً بحلول عام ٢٠٣٥.

٢. أبرز الإنجازات المحققة حتى خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)

مطار رفيق الحريري الدولي
شملت المرحلة الأولى من المشروع إنشاء محطة جديدة للركاب ومدرجين جديدين: أحدهما شرقي المدرج الحالي، والآخر فوق الأراضي التي تم ردمها في البحر، وذلك بهدف إبعاد حركة الطيران عن أجواء العاصمة. ونتيجة لهذه الأشغال، أصبح المطار في الوقت الحاضر قادراً على استيعاب حوالي ثلاثين طائرة في آن معاً، موزعة على بوابات السفر أو في ساحات وقوف الطائرات.

بوشر بتنفيذ الأشغال في عام ١٩٩٤ وقد اكتمل إنجازها، ويتم حالياً تنفيذ بعض الأشغال الإضافية. اكتملت أشغال المرحلة الأولى لمحطة الركاب الجديدة وقد وضعت المحطة في الخدمة في عام ١٩٩٨. وقد حقق تنفيذ المرحلة الثانية من محطة الركاب زيادة قدرة الاستيعاب إلى ستة ملايين مسافر سنوياً. تم في نهاية كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٠ تلزيم إنشاء مختلف المرافق الأخرى، من ضمنها نظامين إضافيين لنقل الأمتعة، واكتمل تنفيذ أشغالها في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠. وقد وُضع المدرج الغربي قيد الاستعمال خلال عام ٢٠٠١.

أما الأشغال المنفذة على الأقسام الأخرى فهي التالية:
مبنى الرادار: اكتمل إنشاؤه في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦.
مركز سلامة الطيران المدني: إكتمل إنشاؤه في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦.
مبنى صيانة الطيران المدني: إكتمل إنشاؤه في حزيران (يونيو) ١٩٩٧.
مبنى التدريب على الإنقاذ ومكافحة الحرائق: إكتمل إنشاؤه في تموز (يوليو) ١٩٩٧.
مبنى الإطفاء للخدمات الأرضية: إكتمل إنشاؤه في تموز (يوليو) ١٩٩٧.
مكتب الفرز الآلي للبريد: إكتمل إنشاؤه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧.
مبنى إنتاج الطاقة الكهربائية: إكتمل إنشاؤه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧.
أعمال البنية التحتية العائدة لمحطة الركاب ومباني الخدمات (الكهرباء، والماء، والطرق الرئيسية والداخلية): تم وضعها في الخدمة مطلع عام ١٩٩٨، كما أُنجز الطريق الدائري الغربي المؤدي إلى محطة الركاب في شباط (فبراير) ٢٠٠٠.
خزانان رئيسيان للمياه وأبراج المياه: وضعوا في الخدمة الفعلية.
مبانٍ إضافية أخرى، مباني الحرس وأمن المطار: تمّ تسليمها إلى إدارة المطار.
نفقان في الأوزاعي تحت المدرج الغربي: تمّ فتحهما أمام السير في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧.
تقاطع طريق الأوزاعي –خلده عند الكوستابرافا تم فتحه أمام السير في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٩٧، وجرى فتح تقاطع خلده في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ والوصلة إلى طريق صيدا القديمة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩.
أشغال حماية المنحدرات الترابية لطريق الأوزاعي: أنجزت خلال عام ٢٠٠٠.
مرآب السيارات ومرافق إمداد الطائرات بالوقود: نفذت على أساس امتيازات نظام «البناء والتشغيل والتسليم» (BOT)، وبالإضافة إلى ذلك تمّ إبرام عقود مختلفة لتأمين الخدمات الاستشارية أو تزويد معدات ملاحة جوية (التمويل من البروتوكول المالي اللبناني - الفرنسي).
خدمات استشارية لتحديث إدارة الطيران المدني.
معدات تدريب لمركز سلامة الطيران المدني (أربعة عقود).
معدات للأرصاد الجوية (عقود للمرحلتين ١ و٢).

تم إنجاز مبنى لكبار الزوار الرسميين (آذار ٢٠٠٢)
تم تنفيذ مبنى آخر لكبار الزوار (الطيران العام) وهو قيد الاستلام.
أشغال التشجير والمزروعات لمشروع تنفيذ الأعمال المدنية لمبنى كبار الزوار.
الكشف الجوي الدوري على الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية (في الصيانة والتشغيل).
خدمات استشارية في قضية التحكيم المتعلقة بمشروع تأهيل وتطوير مطار بيروت الدولي.
مشروع تعزيز الحماية البحرية وإنشاء رصيف لمراكب محطة الإنقاذ البحرية العائدَين للمدرج الغربي الجديد في المطار.
تقديم نظام معلومات متعلق بالملاحة الجوية مع الملاحق ١، ٢ و٣.
أعمال تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المساندة في مطار رفيق الحريري الدولي مع الملاحق ا و ب ومهام الإشراف عليها
خدمات الإشراف على مشروع تأهيل أنظمة التحكم والمراقبة التابعة لرادار مطار بيروت الدولي.
أعمال المسح الجيوفيزيائي لمنطقة المدرج الشرقي الجديد في مطار بيروت الدولي
أعمال تحديث السور الدائري لحرم مطار بيروت الدولي
أعمال تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المساندة في مطار رفيق الحريري الدولي مع الملاحق D,E,F,G ومهام الإشراف عليها
أعمال الكشف الجوي الدوري على الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية في المطار مع الملاحق ١/٢/٣/٤ و ٥
الإشراف على تشغيل وصيانة منشآت وتجهيزات مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت حتى ٢٠١٠/٦/٣٠
الاشراف على الاشغال الخارجية المتبقية من مشروع تنفيذ الاعمال المدنية لمبنى كبار الزوار –الطيران العام وملحقاته في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت
إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم التفصيلية للمشاريع التي تندرج ضمن برنامج تطوير مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت

الإشراف على مشروع تأهيل أنظمة التحكم والمراقبة التابعة لرادار مطار بيروت الدولي
الإشراف على تشغيل وصيانة منشآت وتجهيزات المطار
مهام التقييم المالي والهندسي لمشروع تنفيذ الأعمال المدنية لمبنى كبار الزوار.
أعمال تأهيل طبقة الرصف الإسفلتية لممر الطائرات (M) عند الجزء المحاذي لمنطقة الطيران العام في مطار بيروت الدولي.
ملف تلزيم الأشغال التكميلية لأعمال المسح الجيوفيزيائي للمدرج الشرقي
تأهيل أنظمة التحكم والمراقبة التابعة لرادار مطار بيروت الدولي (ملحق رقم ١)
الإشراف على مشروع تأهيل أنظمة التحكم والمراقبة التابعة لرادار مطار بيروت الدولي
الإشراف على تشغيل وصيانة منشآت وتجهيزات المطار
تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المساندة في المطار –الملحق (د)
إعداد ملف متكامل لتلزيم خدمات تشغيل وصيانة منشآت وتجهيزات المطار.
- مهام إعداد دفتر شروط تلزيم أشغال مشروع تطوير نظام التحكم والمراقبة الخاص بالإنارة المدارج والممرات العامة في المطار
- نقل تغذية إنارة المدرج الغربي ١٧/٣٥ من المحول القديم إلى مولد الطاقة غير المتقطعة الخاص بالمدرج البحري ١٦/٣٤ في مطار رفيق الحريري الدولي
الأشغال المتبقية من مشروع تنفيذ الأعمال المدنية لمبنى كبار الزوار- الطيران العام وملحقاته في مطار رفيق الحريري الدولي
تأهيل وتحديث مركز تبادل نشر المعلومات (AMSS) في مطار رفيق الحريري الدولي
تطوير نظام التحكم والمراقبة الخاص بإنارة المدارج والممرات في مطار رفيق الحريري الدولي
اشغال تدعيم عبارة الغدير داخل حرم المطار بواسطة الحفريات المفتوحة
أعمال تشغيل وصيانة مباني ومنشآت مطار رفيق الحريري الدولي بيروت – عقد مصالحة

٣. أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

تنفيذ أشغال تأهيل ساحات وقوف الطائرات وقناة تصريف المياه وتأهيل شبكة الكهرباء في مبنى الشحن وحظيرة شركة الشحن تي.أم. آي. في مطار بيروت الدولي ومهام الإشراف عليها.

٤. تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٤، في العقود الموقعة قبل ٢٠١٤

كما تستمر أعمال تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المساندة في مطار بيروت الدولي (الملحق ج) ومهام الإشراف عليها.
ويستمر تنفيذ المشاريع التالية:
المساندة الفنية خلال فترة التلزيم والإشراف على كل من مشروع نقل تغذية انارة المدرج الغربي القديم ٣٥/١٧عن المحول القديم الى مولد الطاقة غير المتقطعة التابع للمدرج البحري ٣٤/١٦ ومشروع نظام التحكم والمراقبة الخاص بإنارة المدارج والممرات في مطار بيروت الدولي
مشروع اضافة خدمات معلوماتية على مركز تبادل المعلومات في المطار
مشروع نظام التحكم والمراقبة الخاص بإنارة المدارج والممرات في المطار
نقل تغذية انارة المدرج الغربي القديم ٣٥/١٧عن المحول القديم الى مولد الطاقة غير المتقطعة التابع للمدرج البحري ٣٤/١٦

٥. أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥-٢٠١٧

يجري حالياً التحضير للعقود التالية:
تنفيذ وتأهيل الأشغال المدنية للمدارج وممرات الطائرات القائمة في مطار رفيق الحريري الدولي.
- كما سيبدأ المجلس بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والنقل، بإعادة النظر بالمخطط التوجيهي لمطار رفيق الحريري الدولي، على ضوء مستجدات السنوات الأخيرة.

الاوتوستراد العربي

اوتوستراد صنين

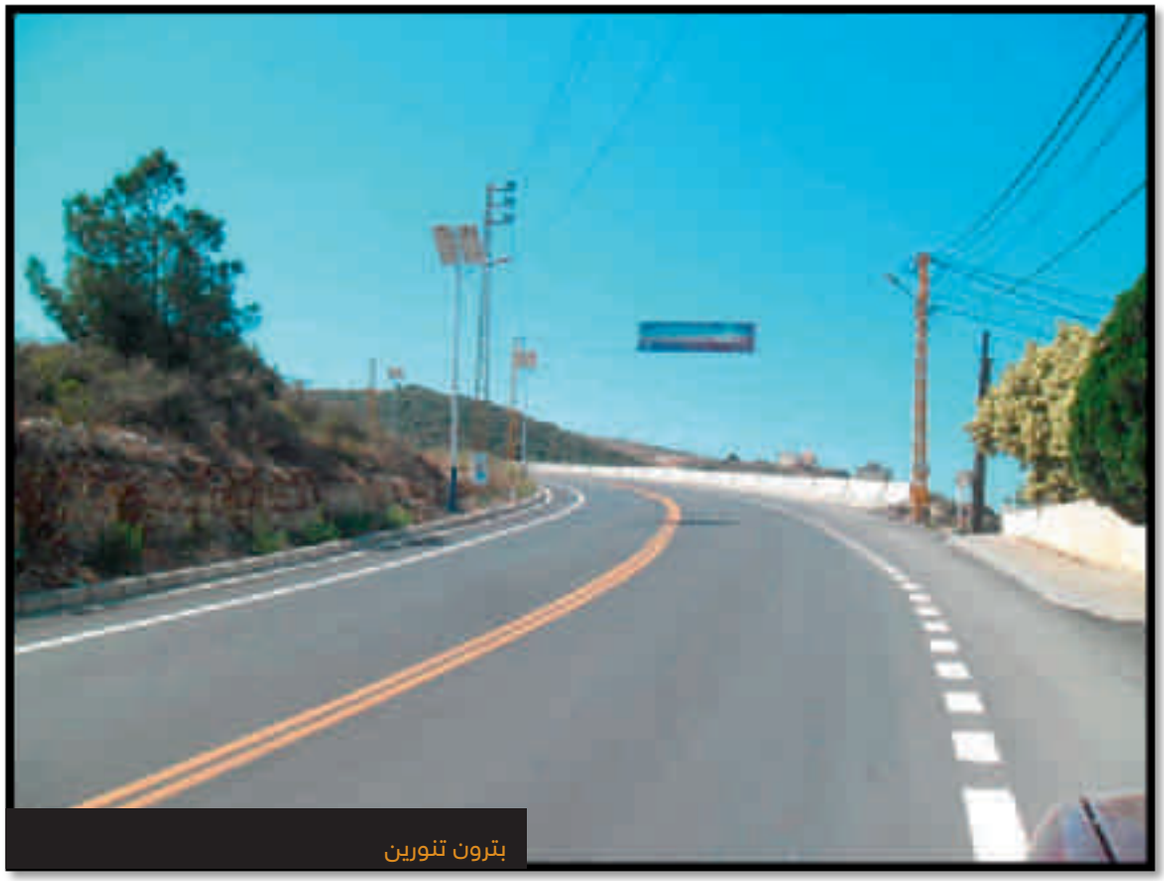

بترون تنورين

بترون تنورين

الطـــرق و الأوتوســـتردات، المشـــاريع قيـــد التحضـــير

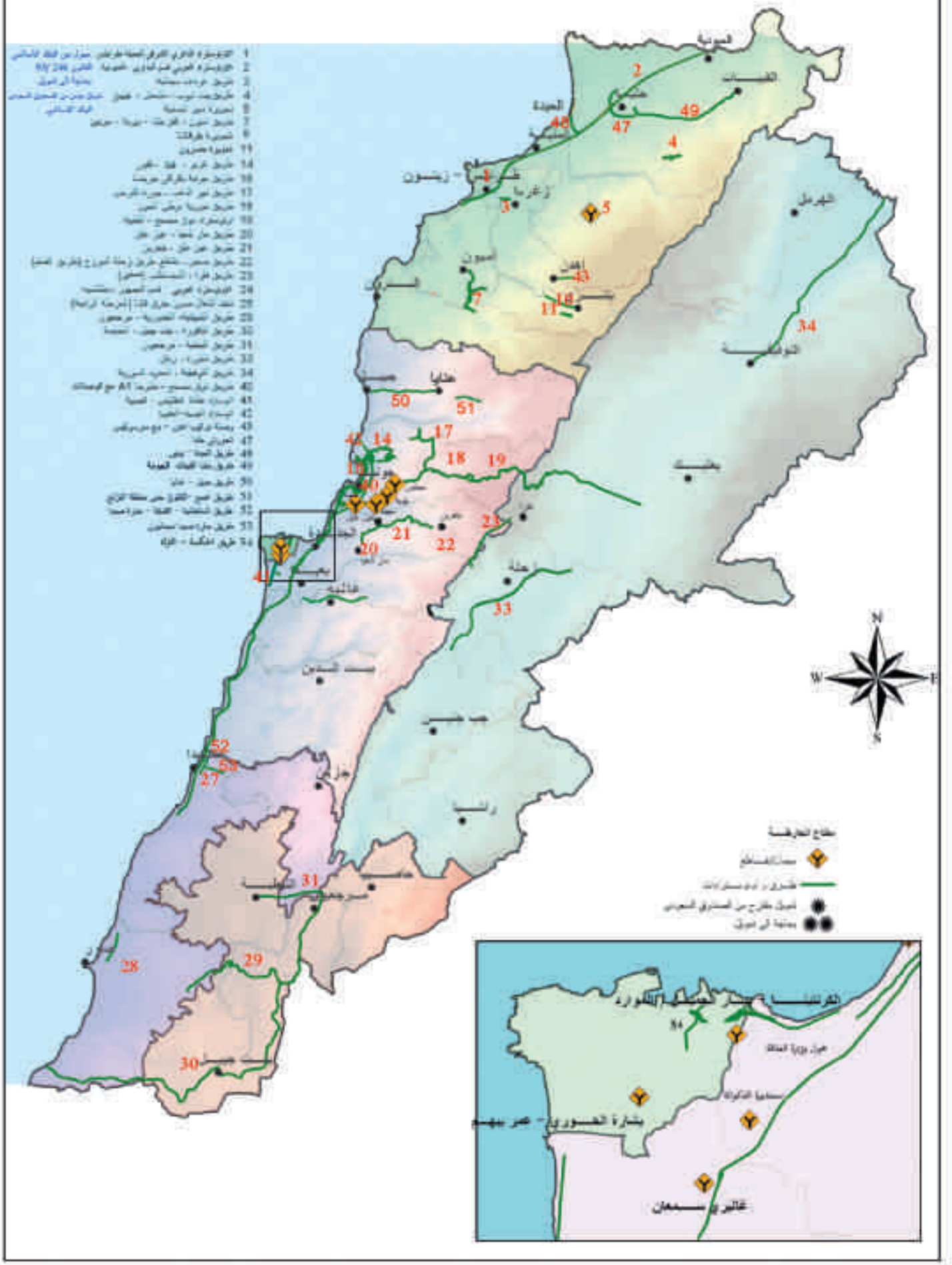

الطـــرق و الأوتوســـتردات، المشـــاريع المنفـــذة و قيـــد التنفيـــذ

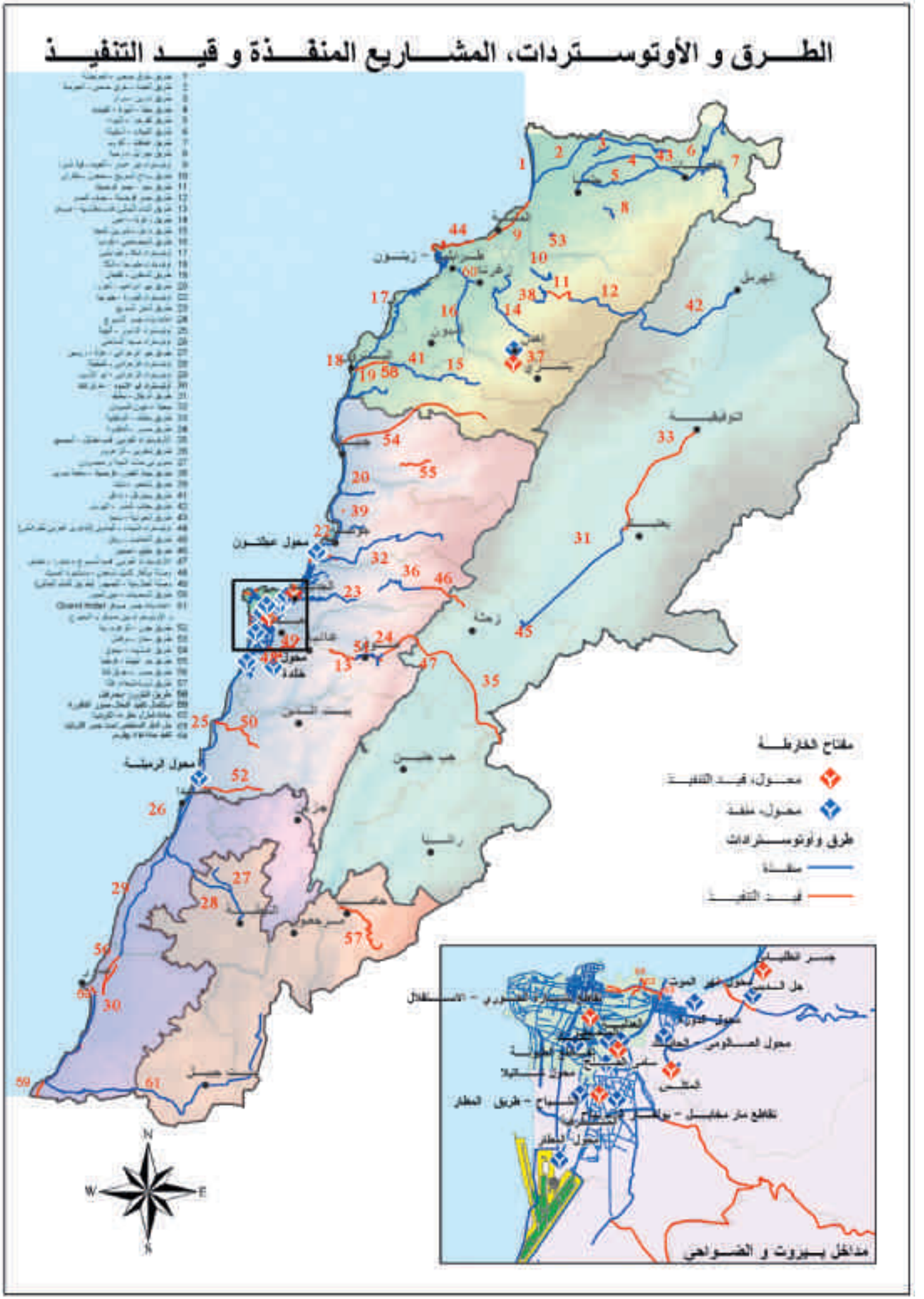

قطاع التربية والتعليم العام

كانت خطة عمل الحكومة في قطاع التربية والتعليم العام تهدف إلى «تأمين مقعد دراسي لكل طفل لبناني، في سن الدراسة وفي مرحلة التعليم الابتدائي»، تطبيقاً لمقررات مؤتمر دكار: «التعليم للجميع». إنما بعد أن وضعت وزارة التربية والتعليم العالي حجر الأساس لإصلاح قطاع التربية توسعت هذه الخطة لتتجاوز المفهوم الكمي أو العددي «للمقعد الدراسي» إلى مفهوم أشمل للتعليم يؤمن الجودة وتكافؤ الفرص ويساهم في الاندماج الاجتماعي وفي التنمية الاقتصادية.

بعد حرب تموز ٢٠٠٦، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بوضع دراسة تقييم أثر الحرب على القطاع بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الاونيسكو ومن ثم أطلقت عملية إصلاح للقطاع كان حجر الأساس فيها وضع «الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان» التي أنجزت في نهاية العام ٢٠٠٦ من قبل «الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية» وتم عرضها، في بداية العام ٢٠٠٨، على مجلس الوزراء لإقرارها. أستتبع ذلك خطة عمل للوزارة أوسع وأشمل حيث أصبح الهدف تأمين إلزامية التعليم الأساسي أي حتى عمر ١٥ سنة وبنوعية جيدة.

ترتكز الإستراتجية التربوية على:

• تعليم متوافر على أساس تكافؤ الفرص: تعليم رسمي متاح للفئة العمرية ٣-٥ ، وتعليم أساسي إلزامي حتى عمر ١٥ سنة، على أن تجعل الدولة التعليم الرسمي في متناول الجميع ،ويكون قائماً على مبدأ حق كل فرد في الحصول على تعليم جيد، ويوفر التعليم فرصاً متكافئة في الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح أمام الجميع بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة.

• تعليم ذو نوعية جيدة يساهم في بناء مجتمع المعرفة: تعليم ذو نوعية جيّدة في مناهجه ومؤسساته ونواتجه، متوافق مع المعايير الوطنية ومع المقاييس العالمية. تعليم موجه نحو تنمية المعارف والمواقف والمهارات الخاصة بمعالجة المعلومات والاستخدام المكثف لتقانة المعلومات والاتصالات. تعليم يكوّن ثقافة عامة لدى الإفراد ويزودهم بمهارات التفكير النقدي والتفكير الأخلاقي بحيث يصبحون قادرين على العيش والعمل في مجتمع عصري متغيّر وقادرين على التعلم مدى الحياة.

• تعليم يساهم في الاندماج الاجتماعي: تعليم ينمّي المواطنة في أبعادها: الانتماء الوطني والمشاركة المدنية والشراكة الإنسانية. و يساهم في التماسك الاجتماعي ويزود مرتاديه بالمعارف والقيم والمهارات اللازمة للعيش المشترك في مجتمع متنوع.

• تعليم يساهم في التنمية الاقتصادية: تعليم يساهم في تنمية الرأسمال البشري، و يوفر قوى عاملة ذات كفاءات، تلبي حاجات سوق العمل اللبناني كمّاً ونوعاً وقادرة على المنافسة في الأسواق الحرّة للعمالة.

• تحديث الوزارة وتحولها إلى الإدارة الإستراتيجية .

أبرز إشكاليات القطاع :

• عدم توفير التعليم الرسمي العام فرصاً متكافئة في الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح أمام الجميع . نسبة كبيرة من الأطفال بسن ٣-٥ سنوات خارج المدرسة خاصة في المناطق البعيدة عن بيروت، كما أن نسبة الالتحاق تتدنى في المرحلة المتوسطة(٦٨٪) بعد أن تصل إلى الإشباع في المرحلة الابتدائية؛ خلل في ارتفاع معدلات الإعادة والتأخر والتسرب وفروق بين القطاعين الرسمي والخاص لصالح الخاص وبين المحافظات لصالح بيروت وجبل لبنان، إضافة إلى عدم تكافؤ فرص النجاح في الامتحانات الرسمية بين القطاعين الرسمي والخاص. عدم توفير النظام التعليمي مستلزمات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، بالرغم من أن نسب الالتحاق في المرحلة الثانوية مقبولة إلا أن هنالك عدم تكافؤ بهذه النسب بين المناطق.

أبرز إشكاليات القطاع :

• نوعية التعليم متدنية وبحاجة إلى تحسين لكي يساهم في بناء مجتمع المعرفة: مناهج الروضات: لا تتلاءم ومناهج المرحلة الابتدائية، كما أن هناك مشاكل في تطبيقها تعود إلى نقص في عدد المعلمين المؤهلين للتعليم في هذه المرحلة ، عدم ملائمة المباني والوسائل التربوية وعدم كفاية الإدارة على مستوى المدرسة والإدارة المركزية.أما المناهج الجديدة للمراحل الأخرى فهي بحاجة لتطوير مستمر على قاعدة التقييم المستمر. كما أن الكتب المدرسية تعاني من عدم وجود مرجعية مستقلة لتطويرها والرقابة عليها بناءً على معايير محددة مسبقاً. يواجه نظام التعليم الرسمي مشكلات جدية في مؤهلات معلميه حيث أن معلمي التعليم الابتدائي يشكون من نسبة عالية لحملة الشهادات الثانوية ، إضافة إلى التعاقد الاستنسابي لحملة الإجازات ومن دون إعداد تربوي وهو ما ينطبق على أساتذة التعليم الثانوي أيضاً.أما الابنية المدرسية والتجهيزات التربوية فإنها مشكلة بحد ذاتها لجهة توفرها وملاءمتها ووجودها وحسن توظيفها في التعليم . أخيراً الخلل في الإدارة المدرسية يتمثل في صلاحيات محددة للمدير ، شروط تعيين غير مدروسة ، غياب نظام تقييم الأداء ، عدم وجود نظام تدريب للمدراء على القيادة والإدارة التربوية.

• تحديث الوزارة وتحولها إلى الإدارة الإستراتيجية: لم تتمكن وزارة التربيّة والتعليم العالي من وضع الأطر التي تسمح لها بإدارة فعّالة للتعليم في لبنان تشمل: السياسات والاستراتيجيات والخطط ، المعايير والمواصفات، الأنظمة المناسبة للرصد والمراقبة، أطر ضمان الجودة، أساليب دعم التعاون داخل المجتمع التربوي وبينه وبين مؤسسات المجتمع الأخرى. كما يشكو تسيير الشأن التربوي من: التشتت في المهام، النزاع بين الوحدات التي تقوم بهذه المهام وانقطاع التواصل بينها أحياناً، الأساليب التقليدية في العمل وعدم مواكبة التطورات التربوية في لبنان والتطورات المعاصرة في عالم الإدارة التربوية، وتعمل الوزارة على إقامة أنظمة لإدارة المعلومات بغرض مكننة الوزارة.

الرؤيا المستقبلية:

تعليم متوافر في لبنان على أساس تكافؤ الفرص، جيد النوعية ، يساهم في بناء مجتمع المعرفة وفي الاندماج الاجتماعي وفي التنمية الاقتصادية.

إنجازات قطاع التعليم العام خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٤:

• تم وضع خطة النهوض التربوي عام ١٩٩٤ التي استتبعت بوضع مناهج جديدة للتعليم العام (أنجزت نهاية العام ٢٠٠٠) وصدرت بموجب مرسوم ثم تم إنتاج الكتب المدرسية بناءً عليها وتمّ تدريب المعلمين على المنهجية الجديدة التي وضعت قيد التنفيذ في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأجريت أول امتحانات رسمية على أساسها عام ٢٠٠٤.

• أنجزت الإستراتيجية التربوية بداية عام ٢٠٠٧ وتم عرضها على مجلس الوزراء عام ٢٠٠٨ من أجل إقرارها.

• تم وضع هيكلية جديدة لوزارة التربية تتماشى مع التطور العلمي وافقت عليها جميع إدارات الوزارة.

• أنجز مشروع قانون يرفع إلزامية التعليم لسن ١٥ سنة (بدل ١٢)أي لنهاية التعليم الأساسي على أن يصادق عليه في البرلمان اللبناني.

• تم تأمين تعليم رسمي مجاني لثلاث سنوات متتالية ٢٠٠٦ و٢٠٠٧و٢٠٠٨ بموجب هبة من المملكة العربية السعودية مولت الرسوم المدرسية وثمن الكتب لتلاميذ للتعليم الأساسي.

• أنجز برنامج «التدريب على تنمية القدرات القيادية» بما يعني ذلك إعداد دليل المدرب ومناهج التدريب وبعد أن قامت الوزارة بتنفيذه في ٤٢٠ مدرسة قررت مأسسته من خلال كلية التربية ليصبح برنامجاً مستمراً.

• تم اختيار وزارة التربية والتعليم العالي لتكون الرائدة في تطبيق نظام إعداد «الموازنة المبنية على الأداء» الذي أطلقته وزارة المالية السنة الماضية على أن يبدأ تنفيذه في موازنة العام ٢٠٠٩.

• تحسين أداء الإدارة التربوية عبر تحديثها وإدخال نظام إدارة المعلوماتية التربوية EMIS

• نجحت الوزارة بمكننة الامتحانات الرسمية وتمت تجربتها في دورات العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨

• تم تزويد ١٣٨٨ مدرسة رسمية بجهازي كومبيوتر وتوابعها بهدف ربط هذه المدارس بالشبكة المعلوماتية الوطنية للتربية التي أصبحت قيد التحضير.

• وقعت الوزارة اتفاقية تعاون مع وزارة الدفاع- مكتب الشؤون الجغرافية من أجل إرساء نظام معلومات جغرافي ضمن وزارة التربية.

• أنجز مشروع الإنماء التربوي الممول من قرض البنك الدولي في كانون الاول ٢٠٠٩ بعد أن أنجز ثلاثة من أهدافه الأربعة: بناء وتجهيز ١١ مدرسة رسمية وتشغيلها، إعداد إستراتجية تربوية وإقرارها وإعادة هيكلة الوزارة وتفعيلها. وبناء على نجاح المشروع فقد منح البنك الدولي الوزارة مبلغ مليون دولار أميركي لمساعدتها على إعداد المشروع التربوي الجديد.

• خلال العامين ٢٠١٠- ٢٠١١ وبهدف وضع خطة تطوير القطاع التربوي قيد التنفيذ تضافرت جهود وزارة التربية والمركز التربوي ومصادر تمويل خارجية منها البنك الدولي(WB)، المجموعة الأوروبية(EU) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، اليونيسيف (UNICEF) والوكالة الاميريكية الدولية للتنمية (USAID) و أثمرت المشاريع التالية:

١. برنامج دراستي: (٧٥ مليون د.أ. هبة من USAID على مدة ٥ سنوات): ويهدف إلى تحسين تحصيل التلاميذ عبر تطوير أداء الأساتذة وذلك من خلال التدريب المستمر وتحسين بيئة الإطار التعليمي وأخيراً زيادة ارتباط المعنيين بالنشاطات المدرسية.أنجزت المرحلة الأولى(٢٠١١-٢٠١٣) حيث نفذت لتاريخه النشاطات التالية:

- إعادة تأهيل ١٨٣ مدرسة رسمية و٦ مراكز تدريب.
- مسح ميداني للبنى التحتية ل١٢٨٢ مدرسة رسمية.
- توريد تجهيزات مختبرات العلوم ل ٢٣٨ ثانوية رسمية و٦ مراكز تدريب.
- إطلاق الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ووضع الخطط الإجرائية لتطبيقها .
- تدريب ١٧٠ مشاهداً (من المركز التربوي، التفتيش التربوي، الإرشاد والتوجيه، كلية التربية في الجامعة اللبنانية) على أداة المشاهدة الصفية لتقييم المعلمين.
- إجراء دورة تدريب المدربين على طرائق التعليم.
- في تدريب المعلمين على إتقان اللغة الانكليزية: تم إجراء امتحان تشخيصي لمستوى إتقان اللغة الانكليزية لكافة معلمي مادة اللغة الانكليزية، أو مادتي العلوم والرياضيات باللغة الانكليزية (٤٠٦١ معلم)، ثم تم اختيار الجهة المنفذة التي ستتولى تدريب المعلمين على اللغة الانكليزية للحصول على شهادة معترف بها دولياً.

تم وضع معايير اختيار المديرين الذين هم في الخدمة للمشاركة في برنامج تنمية القيادة (آب ٢٠١٢). كما أنجزت اللوائح الاسمية للمديرين الذين يستوفون الشروط وفقاً لهذه المعايير، من جميع المحافظات (كانون الأول ٢٠١٢).

في برنامج التطوير المدرسي: تم وضع معايير للمدارس التي يمكنها المشاركة في هذا البرنامج (آب ٢٠١٢).وأنجزت الوثيقة التوضيحية للبرنامج وأهدافه ومراحله وتم اختيار ٢٠ مدرسة من الذين تنطبق عليهم المعايير لإطلاق التجربة وأخيراً تم وضع المادة التدريبية لبرنامج التطوير المدرسي.

٢. مشروع «الإنماء التربوي الثاني»مع البنك الدولي EDP-II: (قرض بقيمة ٤٠مليون د.أ.)

- يشدد على تحسين نوعية التعليم والبيئة التعليمية في التعليم العام والروضات، كما يركز على تقوية القدرات الإدارية في وزارة التربية وتمكينها من الحوكمة.
- أصبح القرض نافذاً في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢.
- تمت مواءمة الأنشطة لكافة أجزاء المشروع ووضع خططها التنفيذية مع المدة الزمنية والأكلاف التقريبية .
- تم تعيين لجان تخطيط ومراقبة مكونات المشروع الثلاث.

٣. مشروع «دعم الإصلاحات في قطاع التعليم وإدارة المالية العامة» مع الاتحاد الأوروبي (٧,٧ مليون د.أ.)
- تم وضع المبادئ التوجيهية(guidelines) لمشروع الدعم المدرسي .
- وضعت خطة عمل مشروع الدعم المدرسي على ٥٠ مدرسة رسمية.
- تم توقيع العقد مع المؤسسة المنفذة لمشروع التربية على المواطنة في آب٢٠١٢، تمت مناقشة التقرير الأولي والموافقة على خطة عمل المشروع في شباط ٢٠١٣.
٤. مشروع الأمم المتحدة الإنمائي للدعم التقني لوزارة التربية والتعليم العالي
- تمت مراجعة وتبسيط الإجراءات الإدارية في: دائرة الامتحانات/ المناطق التربوية/ مصلحة التعليم الخاص بالتعاون مع الـOMSAR
- تم تحضير دراسة للوضع الحالي ووضع مقترحات مشاريع وملفات إجرائية لتطوير العمل.
- تم تمديد فترة المشروع لغاية شباط ٢٠١٥.

• بدأ مجلس الإنماء والأعمار عام ١٩٩٢ بعملية إعادة تأهيل شاملة لجميع المدارس الرسمية المنتشرة على الأراضي اللبنانية، وساهم بشراء جزءً كبيراً من مفروشات وتجهيزات هذه المدارس؛ ثم إبتداءً من العام ١٩٩٦ أعاد بناء وتجهيز ٢٥ مدرسة رسمية كانت قد دمرت خلال الحرب بعد أن أمن التمويل اللازم لها . كما قام بإعادة تأهيل داري معلمين بين الأعوام ١٩٩٧ والعام ٢٠٠٠ .
• في العام١٩٩٧ تم تكليف المجلس بترميم وتوسيع مجموعة من المدارس الرسمية بتمويل من قانون البرنامج رقم ٩٧/٦٢٢ بهدف زيادة قدرتها الاستيعابية.
• خلال العام ٢٠٠١ قام المجلس بتلزيم دراسات هندسية لما يقارب ٩٠ مدرسة جديدة . بدأ بتلزيم أشغالها عام ٢٠٠٢ ولغاية نهاية العام ٢٠١٤ كان قد لزم أشغال ما يقارب ٨٨ مدرسة تم لتاريخه إنجاز معظمها وقام بتأمين المفروشات والتجهيزات لجزء كبير منها. وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذه المدارس تم تمويل إنشاءها من خلال قروض أو هبات سعى المجلس لتأمينها إضافة إلى اعتمادات الوزارة الملحوظة ضمن قانون البرنامج المشار اليه أعلاه ، وهذه المصادر هي: البنك الإسلامي، البنك الدولي، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و دولة كوريا الجنوبية.
• يضاف إلى ذلك المدارس التي تضررت جراء حرب تموز ٢٠٠٦، والتي تم ترميمها من قبل بعض الدول المانحة كدولة قطر، وإيران والإمارات العربية المتحدة أو من قبل بعض الأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص أو المنظمات الدولية والوطنية.
• كما أنجز المجلس اشغال بنى تحتية وبناء أرضية لتركيب ٣٧ وحدة مدرسية مسبقة الصنع تقدمة من الحكومة التركية في ١٨ قرية لبنانية توزعت على تسعة أقضية، معظمها بدل مدارس تضررت أو هدمت خلال الحرب الإسرائيلية في تموز ٢٠٠٦ .
• قام المجلس بإنشاء مبنى جديدة لوزارة التربية والتعليم العالي ضم جميع إداراتها واقسامها بعد أن كانت موزعة على عدة مباني. والمبنى قد أنشئ بطريقة حديثة تسمح للوزارة بمواكبة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية .وبعد أن تم تسليم المبنى للوزارة قام المجلس بتلزيم عقد صيانة وتشغيل المبنى وهو يعمل على تجديده كل ما اقتضت الحاجة لذلك.
• بلغ مجموع العقود الموقعة، من قبل المجلس، في قطاع التربية والتعليم العام منذ ١٩٩٢ لغاية نهاية العام ٢٠١٤ // ٣٤٣,٥٨ مليون دولار أمريكي بلغت قيمة التمويل الخارجي منها //١٦٤,١١ مليون دولار أمريكي ونفذ من أصلها مشاريع بقيمة/ ٢٩٨,٧٣/ مليون دولار أمريكي.

تقدم العمل ، خلال العام ٢٠١٤ في العقود الموقعة قبل ٢٠١٤ :

تم استلام أشغال مدارس الفاكهة ،ومدرسة صيدا النموذجية ، وأشغال التصليحات والصيانة في مبنى مدرسة سير الرسمية واشغال التصليح ومنع النش الحاصل في المدرسة رقم ٨ القائمة على العقار ٥٩٧من منطقة زقاق البلاط العقارية خلال العام ٢٠١٤. كما تم إستلام آخر مجموعة من المدارس التي قام بتمويلها وببنائها الرئيس سعد الحريري.

أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤:

بلغ مجموع العقود الموقعة من المجلس في هذا القطاع خلال العام ٢٠١٤ /٨,٩٤٧ /مليون دولار أمريكي؛ تضمن عقد أشراف على أشغال مدرسة عمشيت الرسمية وعقود أشغال مدرستين في كل من عمشيت ولاسا بتمويل محلي يضاف إليها عقد إستشاري لإعداد إتفاقية مشروع ووضع دليل عمليات لمشروع تحسين شروط الإلتحاق والتعليم في المدارس الرسمية بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية.

اما الباقي فقد إقتصر معظمه على عقود أشغال إضافية أو تعديل أسعار لعقود سابقة. كما أن عقد تشغيل وصيانة مبنى وزارة التربية الجديد الذي تم تجديده في شهر ايار ٢٠١٣ لمدة سنتين إضافيتين وقد بلغت قيمته ٢,٨١ مليون دولار أميركي شاملة كلفة الإشراف على الأعمال ما زال ساري المفعول.

أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤:

بعد أن صدر قانون القرض الإضافي للصندوق بلغ مجموع العقود الموقعة من المجلس في هذا القطاع خلال العام ٢٠١٤ /٨,٩٤٧ /مليون دولار أمريكي؛ تضمن عقد أشراف على أشغال مدرسة عمشيت الرسمية وعقود أشغال مدرستين في كل من عمشيت ولاسا بتمويل محلي يضاف إليها عقد إستشاري لإعداد إتفاقية مشروع ووضع دليل عمليات لمشروع تحسين شروط الإلتحاق والتعليم في المدارس الرسمية بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية.

اما الباقي فقد إقتصر معظمه على عقود أشغال إضافية أو تعديل أسعار لعقود سابقة. كما أن عقد تشغيل وصيانة مبنى وزارة التربية الجديد الذي تم تجديده في شهر ايار ٢٠١٣ لمدة سنتين إضافيتين وقد بلغت قيمته ٢,٨١ مليون دولار أميركي شاملة كلفة الإشراف على الأعمال ما زال ساري المفعول.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥-٢٠١٧:

بعد أن صدر قانون القرض الإضافي للصندوق الكويتي، استكمال تنفيذ برنامج إنشاء مدارس بيروت التي لزمت إشغالها ولم تعطى أمر مباشرة أعمال لعدم توفر التمويل.

خلال العام ٢٠١٢ أرسلت الوكالة الفرنسية للتنمية بعثات عدة لدراسة مشروع دعم القطاع التربوي الرسمي وقد تعاقدت إحدى البعثات مع استشاري فرنسي لوضع دراسة جدوى لإنشاء ٢٠ مدرسة رسمية في المناطق الأكثر حاجة.

بعد مناقشة الدراسة تم التوافق على توسيع لائحة المدارس التي شكلت القاعدة لاختيار المدارس العشرين على أن تستكمل اللائحة بناءً على المعايير الواردة في الدراسة.بذلك أنجزت مرحلة تحضير المشروع، وفي كانون الاول ٢٠١٣ وافقت الإدارة المركزية للوكالة الفرنسية في باريس على منح لبنان قرضاً بقيمة ٤٥ مليون دولار اميريكي يضاف اليه ١,٥ مليون د.أ. كمنحة « لتحسين ظروف الإستقبال بالمدارس الرسمية في لبنان» ،يتضمن ثلاث مكونات أهمها إنشاء وتجهيز حوالي ٢٠ مدرسة رسمية في مناطق البقاع وجبل لبنان والشمال الأكثر فقراً وتحسين نوعية التعليم من خلال تعزيز قدرات الاساتذة وتقوية أطرهم التربوية.

من المتوقع إحالة الاتفاقية إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها وإحالتها إلى البرلمان كمشروع قانون خلال العام ٢٠١٥.

تبقى المشاريع التي تنفذ من قبل بعض مصادر التمويل كمدارس الضاحية الممولة من المملكة العربية السعودية إضافة إلى العمل على الحصول على تمويل لتنفيذ أشغال تحسين شروط الإلتحاق والتعليم في المدارس الرسمية بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية.

اما الباقي فقد إقتصر معظمه على عقود أشغال إضافية أو تعديل أسعار لعقود سابقة. كما أن عقد تشغيل وصيانة مبنى وزارة التربية الجديد الذي تم تجديده في شهر ايار ٢٠١٣ لمدة سنتين إضافيتين وقد بلغت قيمته ٢,٨١ مليون دولار أميركي شاملة كلفة الإشراف على الأعمال ما زال ساري المفعول.

مشاريع المدارس التي لزمت دراساتها بتمويل محلي .

أبرز إشكاليات قطاع التعليم المهني والتقني:

• لا توجد منظومة واحدة للتعليم الثانوي: ومازال التعليم مقسماً إلى مسارات منفصلة ما بين التعليم العام والتعليم المهني من جهة وما بين فروع كل من هذين القطاعين من جهة ثانية.

• تعتبر عملية تحديث مناهج التعليم المهني والتقني التي جرت في العام ٢٠٠٠ خطوة جيدة، لكن هناك عدة عوامل تؤدي إلى تدني النوعية، منها:

• المستوى المتدني للطلاب المقبولين في التعليم المهني والتقني،

• تدني مؤهلات المعلمين العلمية والتربوية بفعل غياب التدريب المستمر والتأهيل اللازم لمواكبة المستجدات العلمية والتقنية.

• عدم توفير التجهيزات الفنية كماً ونوعاً،

• عدم تطوير طرق التدريس والتقييم والامتحانات الرسمية،

• فقدان التواصل مع سوق العمل وعدم وجود آلية تربط أصحاب العمل بمؤسسات التعليم المهني والتقني،

• فقدان التوجيه المهني للطلاب لاسيما لدى انخراطهم في هذا النوع من التعليم.

• غياب معايير النوعية والتغذية الراجعة.

يعاني التعليم التقني العالي من مشكلات إضافية تؤثر على نوعيته تتمثل في:

• عدم وجود مرجعية وإدارة خاصتين به كتعليم عال منفصل عن التعليم الثانوي،

• ليس هنالك من تمييز بين التعليم التقني العالي والتعليم الثانوي في ما يخص مواصفات المؤسسات،

• عدم احترام تصنيف الأساتذة في ملاكات المعاهد الفنية،

• إجراء الامتحانات الرسمية للشهادات الرسمية مركزياً،

•اعتماد نظام تعليمي سنوي جامد يرتكز على امتحان رسمي شامل لمنح الشهادات،

• عدم إدراج التعليم المهني والتقني العالي كمسار ضمن منظومة التعليم العالي في لبنان.

إنجازات قطاع التعليم المهني والتقني خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٤

• حظي قطاع التعليم المهني والتقني بجزء من أول قرض منح للدولة اللبنانية لتنفيذ «برنامج إعادة التأهيل العاجل» من البنك الدولي عام ١٩٩٣ حيث تم تخصيصه بـ ١٥ مليون دولار أمريكي. قام مجلس الإنماء والأعمار بإعادة تأهيل كافة المدارس والمعاهد المهنية والفنية القائمة في ذلك التاريخ. كما تم شراء تجهيزات ومفروشات ووسائل تعليمية لهذه المهنيات وتأمين المساعدة الفنية لإداراتها.

• كما قام المجلس بإعادة تأهيل جميع مباني الإدارات المركزية التابعة لمديرية التعليم المهني والتقني ومن ثم تجهيزها.

• عام ١٩٩٩، أقر مجلس الوزراء خطة الطوارئ لإستعياب ٢٠٠٠ طالب إضافي في المدارس المهنية وكلّف مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذها فقام بشراء أثاث وتجهيزات للمهنيات وتجهيزات فندقية.

• وضعت خطة لتطوير التعليم المهني والتقني وأسند عقد خدمات استشارية هدف الى تأمين دورات تدريب لأساتذة ومدراء المدارس الفنية والمهنية، ووضع خطة خمسية لتطوير التعليم المهني والتقني تحدد احتياجات الوزارة من مبانٍ ومنشآت وتجهيزات ومناهج تدريب وذلك استنادًا إلى المعطيات الاقتصادية والسكانية والتربوية المتوفرة.(١,٢٦ مليون د.أ.)

• تمّ إنشاء «مجمع بئر حسن الفني» بتمويّل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٨،١٣ مليون د.أ.) و بمساحة تزيد عن ٢٠ ألف متر مربع حيث ضمّ المعهد التربوي الوطني للتعليم التقني، ومدرسة التمريض، والمدرسة الفندقية.

• عام ٢٠٠٠ تم إعداد مناهج وبرامج للتعليم المهني والتقني ٢٣ اختصاصًا في البكالوريا الفنية و ٢٢ اختصاصاً على مستوى الامتياز الفني . (١,٥مليون د.أ.).

• بعد أن إكتمل إعداد دراسة تحديد الاحتياجات المناطقية والاختصاصات اللازمة وحجم استيعاب كل مدرسة مهنية وتقنية عبر البلاد

، وبناءً على طلب وزارة التربية ، قام المجلس بإعداد دراسات هندسية لبناء ٣٦ مهنية على أن يقوم ببنائها وتجهيزها لاحقاً.

• بين صيف العام ٢٠٠٠ ونهاية العام ٢٠١٠، كان المجلس قد وقع عقود أشغال بناء ٢٧ مدرسة مهنية جديدة وأتم من إنجاز أعمال بناء المهنيات ال ٢٧ جميعها حيث توزعت على جميع المناطق وقد تم تمويلها عبر قروض من الصندوق العربي والبنك الإسلامي وصندوق الأوبك والصندوق الكويتي كما تم تجهيزها كاملة .

• كما قام المجلس بشراء معدات لورش تعليمية للاختصاصات الصناعية لصالح عشر مدارس مهنية وتقنية تمّ بناؤها وذلك بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.

• تم شراء تجهيزات مهنية الهرمل وبذلك يكون المجلس قد أمن شراء تجهيزات جميع المهنيات التي أنِشأها ولا يتبقى سوى تجهيز مهنية سير الغربية التي يتم بناؤها من قبل الحكومة الالمانية مباشرة.

• بلغ مجموع العقود الموقعة، من قبل المجلس، في قطاع التعليم المهني والتقني منذ ١٩٩٢ لغاية نهاية العام ٢٠١٤ /١٥٤,١١/ مليون دولار أمريكي بلغت قيمة التمويل الخارجي منها /١١٠,١٢/ مليون دولار أمريكي ونفذ من أصلها مشاريع بقيمة/ ١٤٣،٣٤/ مليون دولار أمريكي.

تقدم العمل ، خلال العام ٢٠١٤ في العقود الموقعة قبل ٢٠١٤ :

لا يوجد

أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤:

لم يوقع المجلس أية عقود جديدة في هذا القطاع.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥-٢٠١٧:

لم يتبق من برنامج إنشاء وتجهيز مدارس ومعاهد مهنية المكلف بها المجلس سوى القليل والمقتصر على متابعة بعض المهنيات التي لم يتم إنشاؤها لأسباب لوجيستية منها عدم صلاحية العقار أو ما شابه ذلك.

أبرز إشكاليات التعليم العالي:

• يعاني التعليم العالي من مشكلات جدية في النوعية: وهي مشكلات ناجمة عن قِدم المعايير المعتمدة للترخيص في التعليم العالي الخاص، وعن عدم تطبيق ما صدر منها لاحقاً، وعن غياب الأطر والهيكليات اللازمة لضبط الجودة في التعليم العالي الخاص، وغياب الأطر الوطنية لضمان الجودة. وفي الجامعة اللبنانية تعزى مشكلات النوعية إلى عدم إقرار مشروع إصلاحي لها، وعدم توفير الموارد اللازمة لها وإلى فقدانها لاستقلالها خلال العقود الماضية.

• تقلصت مساحات الاختلاط الاجتماعي في التعليم في لبنان خلال السنوات الأخيرة: على مستوى التركيب الطلابي للجامعات، وعلى مستوى روابط أساتذة الجامعات وعلى مستوى الاتحادات الطلابية، والمنظمات الشبابية وعلى مستوى المنظمات النقابية والمهنية للمعلمين والتربويين. وتتخذ المشكلة أقصى أهميتها في الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي عموما.

• ان مساهمة التعليم العالي في الحراك الجغرافي محدودة، والنزعة العامة هي إلى الركون الجغرافي داخل المنطقة نفسها، أو حراك الطلاب من المناطق الأبعد نحو جامعات معينة في بيروت الكبرى. وتؤكد توقعات العمل بعد التخرج هذين الاتجاهين. علماً بأن الاتجاه نحو العمل خارج لبنان هو أقوى من اتجاهات العمل في مناطق أخرى من لبنان.

• إن مساهمة التعليم العالي في تحقيق الحراك الاجتماعي العامودي محدودة وبخاصة في الجامعة اللبنانية. ويعيق هذه المساهمة تدني مستوى التعليم ووجود اختصاصات ذات آفاق مهنية ضيقة وقلة المساعدات المالية وأشكال الدعم المختلفة التي تقدم للطلاب. كما يعيقها، ضعف الحراك الأكاديمي ما بين التعليم الثانوي في أنواعه المختلفة والتعليم العالي بجامعاته المختلفة.

• يعاني سوق عمل خريجي التعليم العالي

من أزمة حادة كماً ونوعاً، كما يستدل على ذلك من البطالة والبطالة المقنّعة والهجرة ومن انخفاض سقف متطلبات السوق من الخريجين. اقتصاديا، تنجم هذه المشكلة عن ضعف النمو الاقتصادي اللبناني وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة، و تراجع المعايير المهنية في عدد من قطاعاته. وهي تنجم، تربويا، عن: التوسع في التعليم العالي استنادا إلى سياسات تغلب الاعتبارات السياسية والتجارية على حساب نوعية المدخلات ومستوى النواتج التعلمية المطلوبة من الخريجين، عدم توفير قواعد المعلومات في التعليم حول متطلبات سوق العمل، ضعف أطر الشراكة والتواصل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل، عدم وجود أطر مقررة وجهود واضحة لتطوير برامج التدريب السريع.

• يعاني التعليم العالي والمهني والتقني في لبنان من مشكلات جدية في مواكبة سوق العمل المعولمة، وتكوين قوى عاملة قادرة على المنافسة، وذلك في جوانب عدة:
• ضعف الجانب التدريبي،
• ضعف الجانب الإعدادي العام الذي يسمح بالتكيّف مع المستجدات،
• ضعف الجوانب المتعلقة بالإنتاج طبقاً للمعايير الدولية،
• ضعف الجوانب المتعلقة بالمبادرة إلى إنشاء المؤسسات،
• ضعف برامج التعاون والتوأمة مع مؤسسات عمل وتعليم عالمية في حقول اختصاص معينة،
• غياب أطر لضبط الجودة ولضمان الجودة على أساس معايير عالمية للاختصاصات التقنية والجامعية التطبيقية،
• عدم توفير المعلومات والدراسات حول اتجاهات العرض والطلب من الخريجين إقليمياً ودولياً.

تعاني الجامعة اللبنانية من مشكلات عديدة في تسيير شؤونها:

• تراجع سلطة الأكاديميين،
• فقدان الجامعة لاستقلاليتها،
• غياب المشاركة الطلابية في اتخاذ القرارات على مستوى الكلية والجامعة،
• ضعف الشراكة الاجتماعية المهنية في النظر بشؤون الجامعة،
• عدم وجود بنى إدارية- أكاديمية مساعدة،
• ضعف استخدام وسائل الاتصال والمعلومات،
• عدم تمتع الجهاز البشري الإداري بالاختصاصات الحديثة والمناسبة لمهامها،
• عدم وجود وحدات إدارية للموارد المادية والبشرية. بالمقابل يوفر التنظيم المعمول به قدراً مقبولا من مشاركة الأساتذة في اتخاذ القرارات.

إنجازات قطاع التعليم العالي خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٤:

• قام المجلس بأعمال التأهيل في كل من كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية في موقعيها في الحدث والفنار(١٩٩٥)و (١٩٩٦)، والمتحف الوطني (١٩٩٥)، ومراكز الكونسرفتوار في كل من منطقة وسط بيروت والأشرفية (١٩٩٥)، و سن الفيل (١٩٩٥)، وفي قصر الأونيسكو (١٩٩٨). كما تم تزويد المعهد العالي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية وكلية الهندسة في جامعة القديس يوسف بالمعدات والتجهيزات العلمية .
• تم بناء مجمع رفيق الحريري الجامعي في منطقة الحدث ،وتأثيثه وتجهيزه وهو يتألف من تسع كليات تابعة للجامعة اللبنانية إضافة لكلية العلوم التي تم ترميمها سابقاً ، ومركز البحوث الصناعية، والمباني الملحقة المخصصة للمرافق الخدماتية المختلفة. أما الكليات التسعة فهي: كلية الصحة العامة، كلية العلوم الطبية، معهد الفنون الجميلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الصيدلة، كلية الإعلام، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، و كلية الهندسة والفنون الجميلة. وفي العام ٢٠٠٤، كان قد تم استلام جميع المنشآت والأبنية في المدينة الجامعية في الحدث ما عدا الأشغال الخارجية و تم تسليمها إلى إدارة الجامعة. أما تمويل المشروع فقد تم تأمينه من الصندوق العربي والبنك الإسلامي بنسب متفاوتة إضافة إلى الإعتمادات الملحوظة في قانون برنامج الجامعة اللبنانية .
• وفي سياق هذا المشروع، تم تُوقيع عقد خدمات تشغيل وصيانة المدينة الجامعية

في الحدث بقيمة إجمالية بلغت ٢٦,٤ مليون دولار أميركي ولمدة ثلاث سنوات، كما تعاقد المجلس مع إحدى الشركات من أجل الإشراف على خدمات تشغيل وصيانة المدينة الجامعية.

• قام مجلس الإنماء والأعمار بإعداد ملف استدراج العروض لشراء معدات لمختبرات كلية العلوم في الجامعة اللبنانية، وبعد أن أصبحت اتفاقية قرض البنك الإسلامي للتنمية لتمويل هذا المشروع (٥ ملايين دولار أميركي) مبرمة،. تم طرح المناقصة بهذا الشأن خلال العام ٢٠٠٦ ، تم شراء جزء من التجهيزات ثم أعيد طرح مناقصة الجزء الباقي خلال العام ٢٠٠٧.كما قام المجلس بشراء تجهيزات معلوماتية لأقسام الطلاب في كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية بموجب منحة من الصندوق العربي.

مشروع البناء الجامعي الموحد في الشمال

• تم لتاريخه تلزيم اشغال ثلاثة كليات من أصل ثمانية هي الهندسة والفنون الجميلة في تشرين الثاني ٢٠٠٦ وكلية العلوم في كانون الاول ٢٠١٢. أما الكليات المتبقية لإنجاز المجمع فهي كلية العلوم الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية الآداب وكلية الصحة العامة إضافة إلى مباني المكتبة المركزية، مركز المؤتمرات، سكن الضيافة، مبنى الإدارة، موقف السيارات المركزي، موقف السيارات الجنوبي والمجمع الرياضي, وقد بلغت قيمة عقد اشغال كليتي الهندسة والفنون ٥٠,١٦ مليون دولار اميريكي بتمويل من قرض الصندوق الكويتي، كان من المفترض إنجاز مشروع بناء الكليتين خلال العام ٢٠١٣ إنما بسبب ضائقة مالية عانت منها الشركة المنفذة أدت إلى تأخير انتهاء الأشغال فقد تم تمديد مدة تنفيذ المشروع لغاية العام ٢٠١٤ .

أما قيمة عقد كلية العلوم فبلغت ٣٨,٣٧ مليون د.أ. بتمويل جزئي من الصندوق السعودي ومن المنتظر إنتهاء الأشغال في بداية ٢٠١٥.

• تم تلزيم الدراسات الهندسية لإنشاء معهد للعلوم التطبيقية ودار معلمين في بئر حسن وبناءً على مفاوضات مع الوكالة الفرنسية للتنمية وافق مجلس إدارتها على منح قرضاً بقيمة ٢١ مليون يورو يضاف اليه ٧٠٠ الف يورو منحة لتمويل المشروع وقد وافق مجلس الوزراء على إتفاقية المنحة واحال إتفقية القرض الى البرلمان لإقرارها بقانون.

• بلغ مجموع العقود الموقعة، من قبل المجلس، في قطاع التعليم العالي والثقافة منذ ١٩٩٢ لغاية نهاية العام ٢٠١٤/٥٨٤,٧٩/ مليون دولار أمريكي بلغت قيمة التمويل الخارجي منها /٢٣٧,٦٣/ مليون دولار أمريكي ونفذ من أصلها مشاريع بقيمة/٤٢٠,٤٨/ مليون دولار أمريكي.

تقدم العمل ، خلال العام ٢٠١٤ في العقود الموقعة قبل ٢٠١٤ :

تم توقيع قرض البنك الإسلامي للتنمية لتمويل بناء وتجهيز: كليتي الصحة العامة واحدة في الشمال وأخرى في الفنار وجزء من الأقسام المشتركة في المجمع الجامعي الموحد في الشمال وبدأ العمل على تنفيذ الأشغال.

تم توقيع عقد إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية لتنفيذ مشروع إنشاء مجمع جامعي في إده- قضاء جبيل بقيمة ٢٢٠ الف دولار اميريكي.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥-٢٠١٧:

تلزيم أشغال كليتي الصحة العامة في الشمال والفنار وفرشها وتجهيزها بتمويل من قرض البنك الإسلامي.

البحث عن تمويل لتنفيذ المرحلة الأخيرة من مشروع المجمع الجامعي الموحد في الشمال.

وأخيراً العمل على صدور فانون يجيز تنفيذ مشروع بناء معهد للعلوم التطبيقية ودار معلمين في بئر حسن وتجهيزه بتمويل من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية بهدف ومن ثم اطلاق الاشغال بهذا المشروع.

مدرسة عماطور

مدرسة عمشيت

مدرسة برجا

مدرسة ٨٠ - بيروت

مدرسة انطلياس

مدرسة ٨٠ - بيروت

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤				
التربية والتعليم				
اسم المشروع	(قيمة العقد (د.أ	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
تنفيذ اشغال معالجة النش الحاصل في مشروع بناء ف المدرسة رقم ٨ القائم على العقار ٥٩٧ من منطقة زقاق البلاط.	١١٥,٥٣٦	الصندوق الكويتي للتنمية	٢٠١٤/٧/١٧	٢٠١٤/١٢/١٦
تنفيذ اشغال إصلاح العيوب والشوائب التي تعتري مشروع بناء ف المدرسة رقم ٨ القائم على العقار ٥٩٧ من منطقة زقاق البلاط.	١٨١,٠٢٥	الصندوق الكويتي للتنمية	٢٠١٤/٧/١٨	٢٠١٤/١١/١٨
إعداد إتفاقية مشروع ووضع دليل عمليات لمشروع تحسين شروط الألتحاق والتعليم في المدارس الرسمية.	١١٦,٦٠٣	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٤/٥/٢٦	٢٠١٤/١٢/١٨
تنفيذ اشغال مشروع إنشاء مدرسة عمشيت الرسمية	٢,٤٥٢,٣٠٧	محلي	٢٠١٤/٤/١	٢٠١٦/٧/٣١
تنفيذ اشغال مشروع إنشاء مدرسة لاسا الرسمية- مرحلة اولى	٥٧٦,٧٧٨	محلي	٢٠١٤/٨/١	٢٠١٦/٧/٣١
إعداد دراسة فحص بيئي مبدئي لمشروع بناء جديد لدار المعلمين والمعلمات في بئر حسن وإشادة بناء آخر مستقل لمعهد العلوم التطبيقية	١٥,٦٨٩	محلي	٢٠١٤/١/٨	٢٠١٤/٤/٨
مشروع إنشاء وتجهيز مجمع تربوي في مدينة طرابلس يضم مدرسة نموذجية ودار للمعلمين والمعلمات .	٤,٦١٢,٩٩٠	عمان	٢٠١٤/١٢/١	٢٠١٦/١١/٣٠
المجموع	٨,٠٧٠,٩٢٨,٠٨			

جدول ابرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٤ – ٢٠١٦)				
التربية والتعليم				
اسم المشروع	القيمة التقديرية د.أ.	مصدر التمويل	تاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
أشغال بناء جديد لدار المعلمين والمعلمات في بئر حسن وإشادة بناء آخر مستقل لمعهد العلوم التطبيقية	١٨,٠٠٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	أيلول ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٨
بناء المدرسة رقم ٤ في المزرعة	٧,٥٩١,٨٠٠	الصندوق الكويتي	أيلول ٢٠١٥	كانون الاول ٢٠١٧
بناء المدرسة رقم ٢+٢١ في المصيطبة	٨,٣٣٦,٤٤٠	الصندوق الكويتي	أيلول ٢٠١٥	شباط ٢٠١٨
بناء المدرسة رقم ١٣ في الاشرفية	١٢,٤٢٢,٠٠٠	الصندوق الكويتي	كانون الاول ٢٠١٥	كانون الاول ٢٠١٨
بناء المدرسة رقم ٢٨ في ال	٢,١٢٧,١١٠	الصندوق الكويتي	أيلول ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٦
بناء مدرسة في سرعين الرسمية	١,٣٥٠,٤٢٥	البنك الاسلامي للتنمية	نيسان ٢٠١٥	تموز ٢٠١٦
انشاء مدرسة ثانوية في الحدث	٤,٤٧٥,٠٠٠	هبة سعودية	نيسان ٢٠١٦	تشرين الاول ٢٠١٧
انشاء مدرسة ثانوية في برج البراجنة	٤,٦٨٥,٠٠٠	هبة سعودية	تشرين الاول ٢٠١٥	آذار ٢٠١٧
المجموع	٥٨,٩٨٧,٧٧٥			

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤				
ثقافة وتعليم عالي				
اسم المشروع	(قيمة العقد (د.أ	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية والدراسات الاولية لتنفيذ مشروع إنشاء مجمع جامعي في إده- جبيل	٢٢٠,٠٠٠	محلي	٢٠١٤/٣/١٨	٢٠١٤/٧/١٨
إعداد الدراسة وملفات التلزيم لمشروع إنشاء كلية صحة عامة في مجمع بيار الجميل الجامعي- الفنار.	٩٩٠,٠٠٠	محلي	٢٠١٤/١٠/٧	٢٠١٥/١٠/٧
المجموع	١,٢١٠,٠٠٠			

جدول ابرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٥ – ٢٠١٧)				
ثقافة وتعليم عالي				
اسم المشروع	القيمة التقديرية د.أ.	مصدر التمويل	تاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
تنفيذ أشغال كلية الصحة العامة و جزء من الاقسام المشتركة في المبنى الجامعي الموحد- المدينة الجامعية في الشمال.	٣٣,٨٢٥,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	كانون الاول ٢٠١٥	نيسان ٢٠١٨
مشروع بناء كلية صحة عامة في مجمع الفنار	٢٥,٤٠٠,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	كانون الاول ٢٠١٥	كانون الاول ٢٠١٨
المجموع	٥٩,٢٢٥,٠٠٠			

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤				
شباب ورياضة				
اسم المشروع	(قيمة العقد (د.أ	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
إعداد الدراسات اللازمة لمشروع إنشاء ملعب بلدي جديد ومواقف سيارات في العقار ١٩٢٥ من منطقة المزرعة العقارية.	٢٨٠,٧٢٠	محلي	٢٠١٣/٤/٢٤	٢٠١٣/٧/٦
المجموع	٢٨٠,٧٢٠			

جدول ابرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٥ – ٢٠١٧)				
شباب ورياضة				
اسم المشروع	(قيمة العقد (د.أ	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
إستكمال أشغال بناء المسبح الألمبي في منطقة النقاش- المرحلة الثانية	٤,١٨٠,١٨٤	محلي	كانون الاول ٢٠١٥	آذار ٢٠١٧
مشروع تأهيل ملعب طرابلس وتحويله الى مدينة رياضية- مرحلة اولى	٩,٠٠٠,٠٠٠	محلي	كانون أول ٢٠١٥	كانون أول ٢٠١٧
مشروع تأهيل ملعب بعلبك وتحويله الى مدينة رياضية	١٧,٠٠٠,٠٠٠	محلي	تشرين اول ٢٠١٥	تشرين اول ٢٠١٩
المجموع	٣٠,١٨٠,١٨٤			

المـــدارس الرســـمية، المشـــاريع المنفـــذة وقيـــد التنفيـــذ

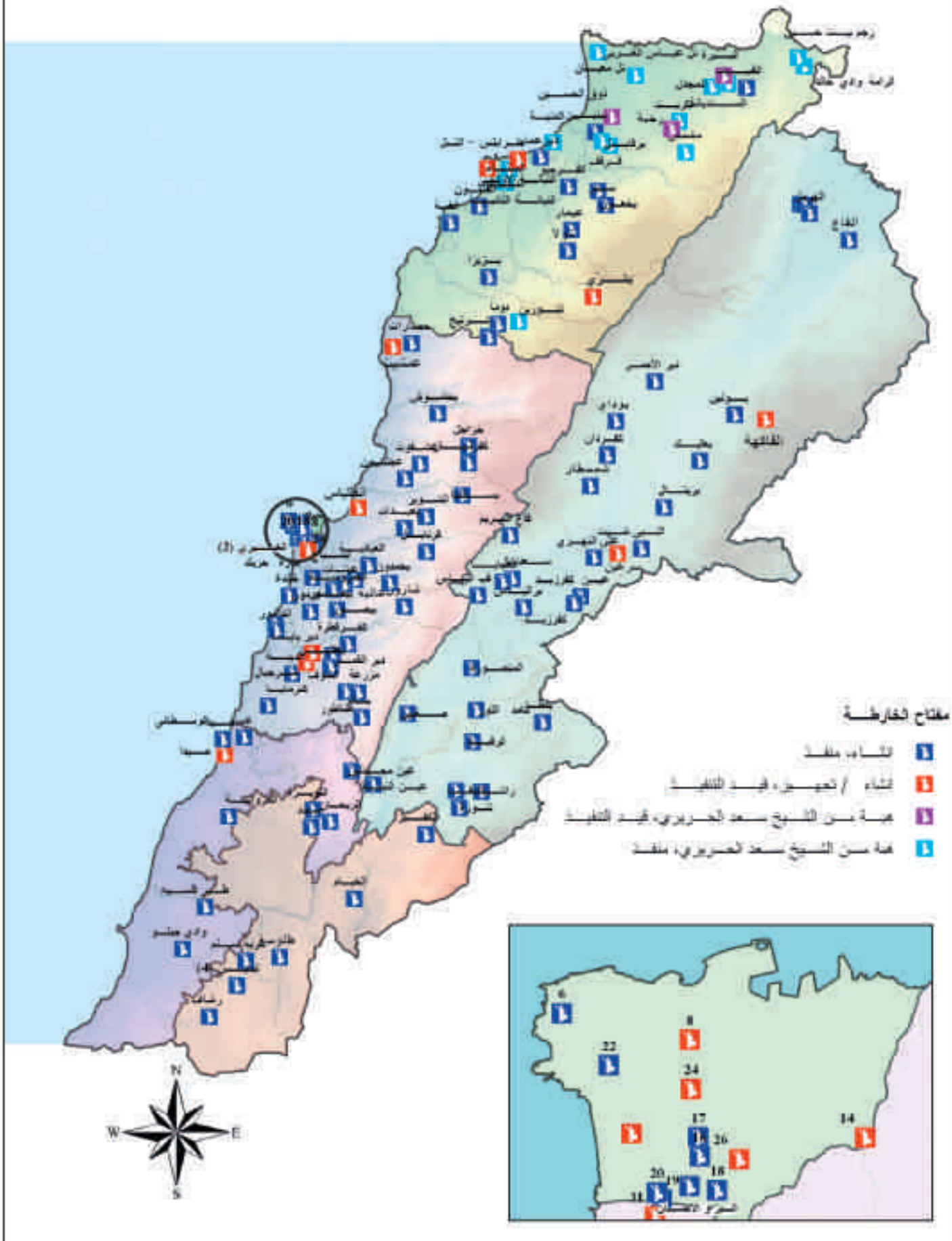

المـــدارس الرســـمية، مشـــاريع قيـــد التحضـــير

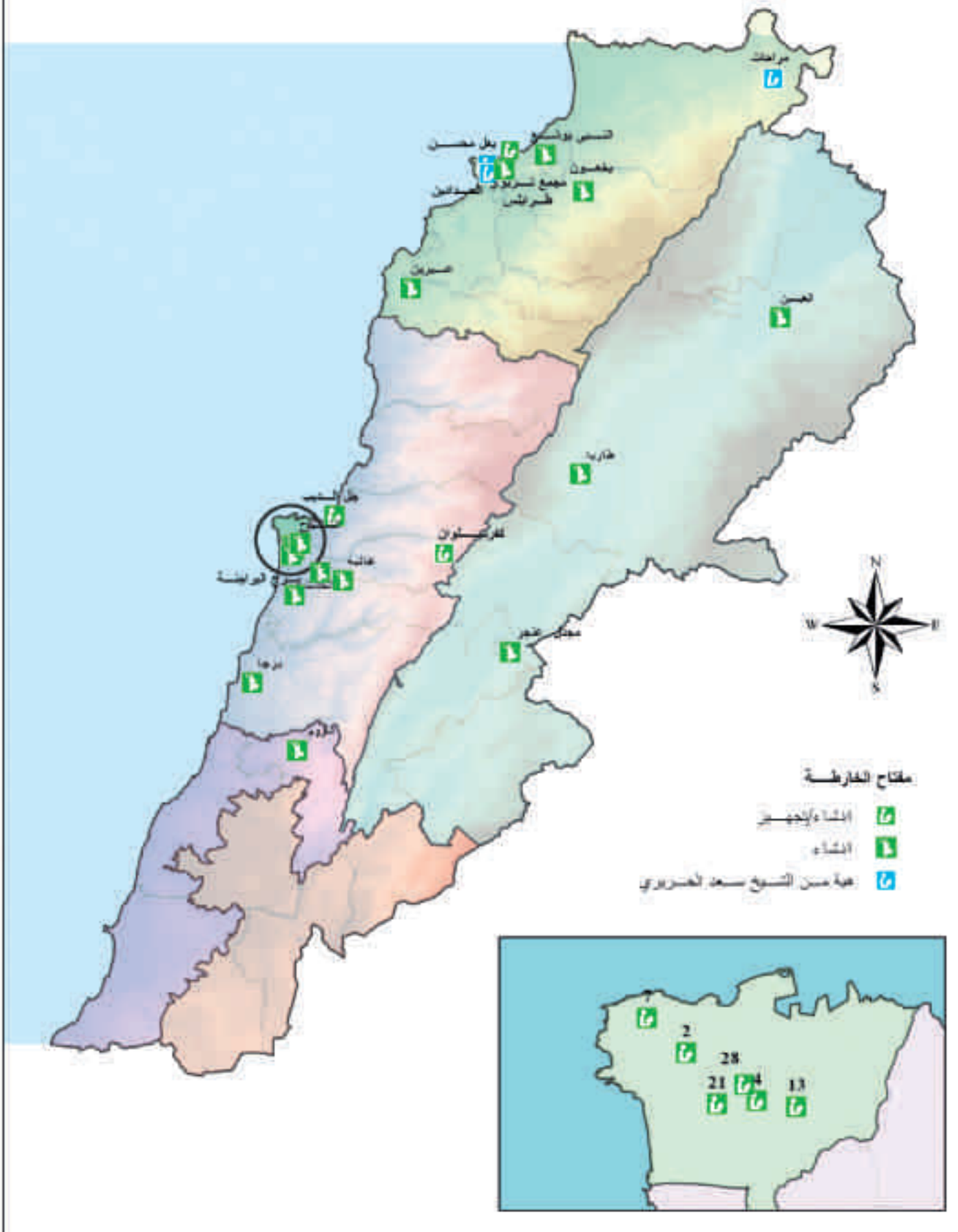

المـــدارس المهنيـــة و التقنيـــة، المشـــاريع المنفـــذة و قيـــد التنفيـــذ

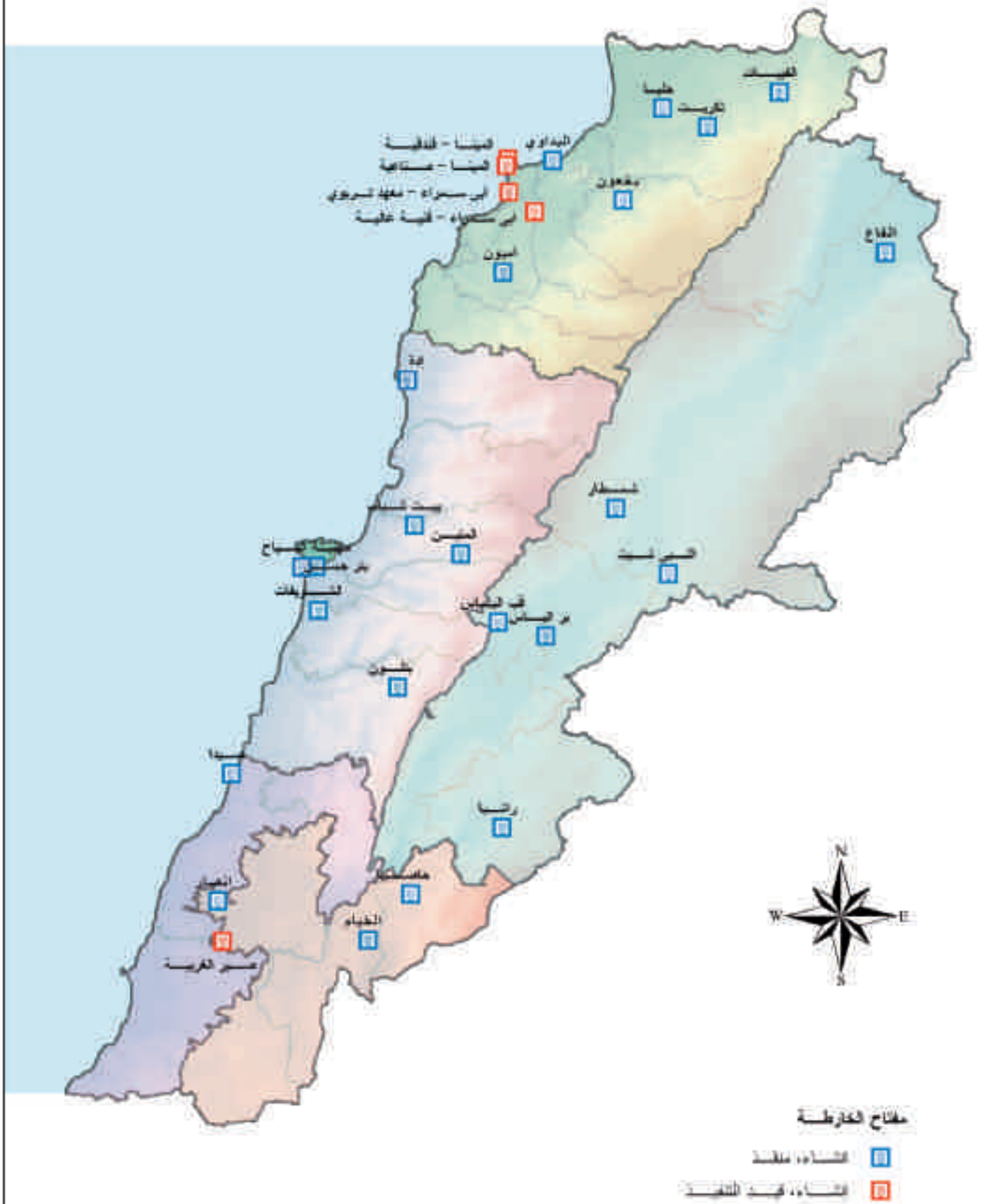

المـــدارس المهنيـــة، مشـــاريع قيـــد التحضـــير

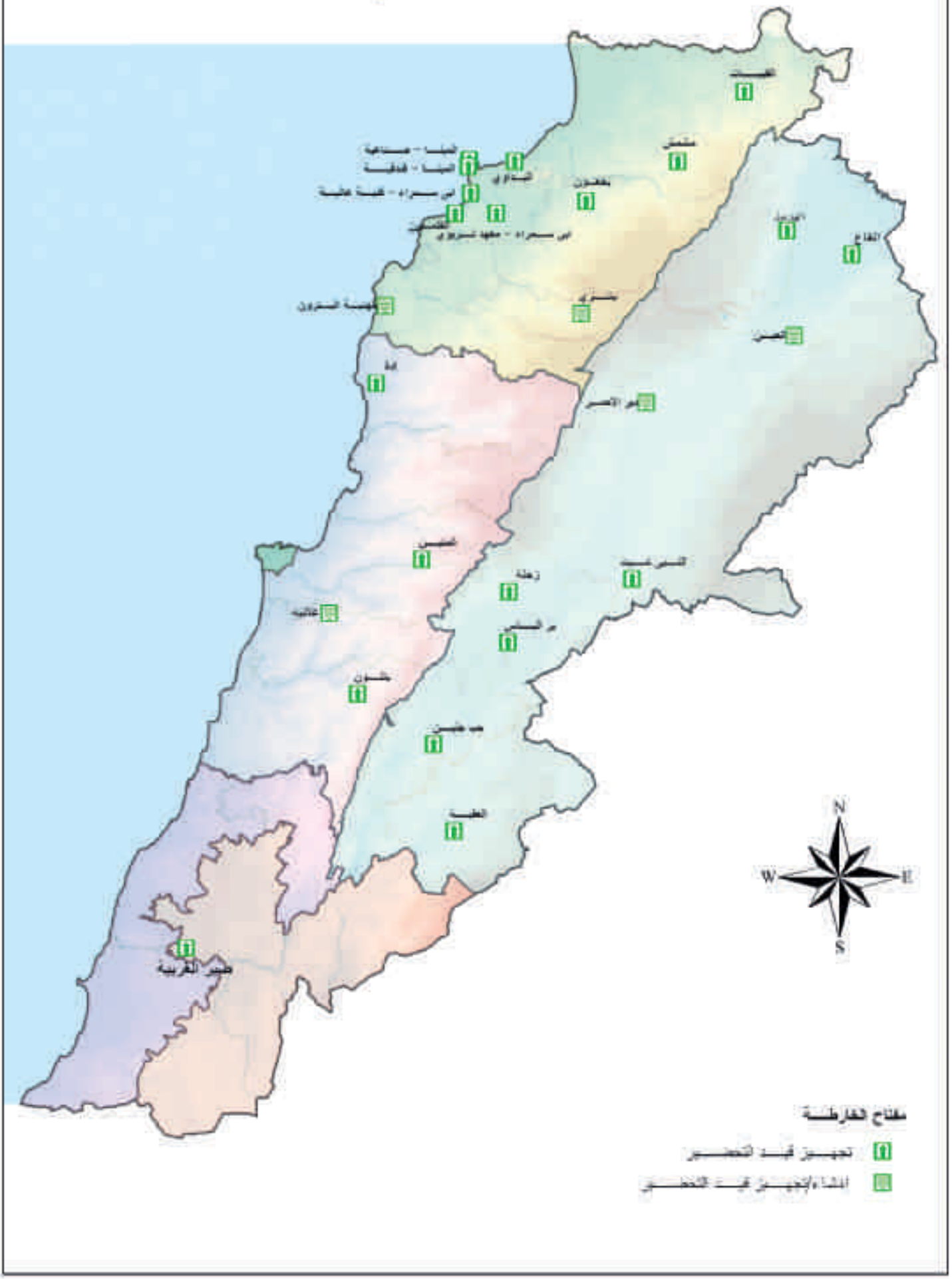

الصحـة العامة

١. تحليل الوضع الحالي

وضعية النظام الصحي:
يتوجه النظام الصحي في لبنان ، بشكل أساسي، باتجاه العناية العلاجية (الاستشفائية) مع نمو سريع لعدد المستشفيات الخاصة ذات الخدمات العالية التكنولوجيا.

ت توجه الحكومة جهوداً ملحوظة، باتجاه دعم قدرة مؤسساتها، وتقوية القطاع الصحي العام ودوره في تقديم الخدمات الصحية، لكن بالرغم من ذلك أكثر من ٨٥٪ من الأسِرة الاستشفائية هي بيد القطاع الخاص ،حيث تصل نسبة الاستشفاء إلى ١٧٪ وتعتمد على تغطية التامين الطبي كما أن معظم خدمات الإسعاف يقوم بها القطاع الخاص أم تقدم من قبل العيادات الخاصة ومعظم خدمات الرعاية الصحية الأولية، تؤمن من قبل المراكز الصحية التي تديرها الهيئات الأهلية حيث فقط ٥٪ من نفقات القطاع الصحي العام تخصص لخدمات الرعاية الصحية الأولية.

إن التوجه في توخي الربح في تقديم الخدمات الصحية دفعت بهذا القطاع باتجاه تفضيل المدن الكبرى ذات الدخل المرتفع على حساب المجموعات السكانية الفقيرة ، حيث تعيش ٨٪ من الأسر اللبنانية دون خط الفقر العام. مما أدى إلى تمايز في سهولة الحصول على الخدمات الصحية والخدمات العلاجية .

لكن، دور وزارة الصحة العامة ، كونها الملجأ الأخير لتغطية النفقات العلاجية لغير المضمونين من السكان ودعم الخدمات الصحية الأولية عبر شبكة مراكز صحية أولية بالتعاون مع المنظمات الأهلية، أسهمت بشكل كبير في تحسين وصول الطبقات الفقيرة للخدمات العلاجية،و ذلك ادى الى زيادة متوسط العمر المتوقع الى ٧٤ سنة عند الولادة وانخفاض معدل الوفيات الى ٥,١ بالألف بالرغم من وجود فروقات مناطقية وتفاوت في تقديم الخدمات الصحية.

لقد أُطلِقت عدّة مبادرات تهدف إلى تحسين إدارة ونوعية الخدمات الصحية، لاسيما عملية تصنيف المستشفيات وإنشاء المراكز الصحية الأولية المتطورة. هناك أيضاً قانون استقلالية المستشفيات الحكومية، إضافة إلى مشروع صحة الطفل والأم في منطقة عكار, ووضع برنامج المراقبة لأمراض السل والبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، ومكافحة الالتهابات والتهابات الجهاز التنفسي . اضافة الى وضع وتنفيذ برامج التثقيف الصحي . و تدريب العاملين الصحيين في القطاع العام والخاص.

كما جرت محاولات لتحسين المعلومات الصحية بما فيها تنفيذ عدّة دراسات وطنية (دراسة إنفاق الأسرة ، ودراسة الحسابات الصحية).

ستة صناديق صحية حكومية تغطي حوالي ٣٨٪ من السكان، بينما ٨٪ من السكان تغطيها شركات التأمين الخاصة.

أما النسبة الباقية من السكان، ٥٤٪، فهي معنية بتغطية وزارة الصحة العامة للخدمات الاستشفائية والدوائية ذات الكلفة العالية.

إن توزع التمويل وضعف المراقبة في السوق الخاصة تمثل عائق جدّي لوزارة الصحة العامة والصناديق الضامنة العامة للحصول على سعر جيد للخدمات الصحية المشتراة من القطاع الخاص.
. فعلياً، أن استعمال شبكة الرعاية الصحية الأولية ضعيف جداً، ويبدو أنه يتحفز بتوفر الدواء المجاني. مما يعتبر مؤشرا واضحا لعدم فعالية الإنفاق الحالي ، كون المردود الصحي الأكبر للتمويل يؤمن عن طريق الوقاية والرعاية الأولية وليس العلاج.

بالرغم من ذلك، عملت الوزارة على التخطيط لإدخال تقييم أداء مراكز الرعاية الصحية

الأولية، وقد جرت محاولات لتطبيق نظام التحويل الإلزامي الذي يبدأ من المراكز الصحية وينتهي في المستشفيات.

تنفق وزارة الصحة العامة ٦٨ ٪ من موازنتها على الاستشفاء والأدوية التي تشكل نصف هذه الفاتورة . ولكن يبقى مصدر الجزء الأكبر من التمويل الصحي هو موازنات الأسر ، إذ يشكل - ٤٤ ٪ من إجمالي الإنفاق على الصحة ، مما يشكل عبئا كبيرا على محدودي الدخل . بينما يشكل الإنفاق على الخدمات والسلع الصحية بالمجمل ١٤٪ من موازنة الأسرة كرقم وسطي . إلا إن النسبة تراوحت بين ٢٠٪ للأسر الأكثر فقرا و٨٪ لشريحة الدخل الأعلى .

في موضوع الإصلاح الصحي، فالسؤال الأبرز الذي يطرح نفسه: هل الإنفاق الصحي الحالي سيبقى على ما هو عليه؟

إن النقاط الأساسية التي اعتمدتها وزارة الصحة العامة لإصلاح القطاع، من أجل ضبط الإنفاق الصحي، وتأمين خدمات صحية متساوية، وتخفيف العبء عن كاهل الأسر ، وضبط زيادة الاستهلاك و خفض فاتورة الدواء مع ضمان جودة الخدمات وتقوية خدمات الرعاية الصحية الأولية وبكلفة معقولة، تكمن في تحقيق الأهداف التالية:

• ترشيد الانفاق العام عبر توحيد نظم الصناديق المتعددة للتغطية الصحية .

• تحسين اداء النظام الصحي في مختلف المناطق عبر تخصيص أفضل للموارد المتوفرة في القطاع الصحي العام والخاص. وتأمين التطور المستدام لنظام التغطية الصحية .

• دعم قدرات وزارة الصحة العامة في مراقبة نوعية الخدمات الصحية وعقلنة تمويل القطاع الصحي في لبنان للحد من كلفة الرعاية الصحية نسبة للناتج المحلي .

• تحسين تقديم الخدمات الصحية ولا سيما منها الرعاية الصحية الأولية التي تعتبر الركيزة الاساسية لتحسين المستوى الصحي للمواطنين. وذلك بهدف جعلها بديلا عن الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص من معاينات وادوية وفحوصات لتكون بمتناول المواطن المحدود الدخل.

• ضبط نوعية المواد الصيدلانية وخفض فاتورة الدواء .

• دعم وتطوير إستراتيجية شاملة للقطاع الصحي عبر مساهمة القطاع العام في التمويل الصحي.

٢. أبرز الانجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢- ٢٠١٤)

دراسات سياسة القطاع والمساعدات الفنية:

تم انجاز العديد من الدراسات المهمة التي تتعلق بسياسة قطاع الصحة وأبرزها:

• دراسة تصنيف المستشفيات (المرحلتان الأولى والثانية) التي تم بموجبها تصنيف المستشفيات في لبنان وفق المعايير التي وضعتها وزارة الصحة العامة.

• تحديد البروتوكول الطبي لمعظم العمليات الجراحية التي تتم تغطيتها من قبل وزارة الصحة العامة في المستشفيات الخاصة والعامة.

• دراسة استقلالية المستشفيات (المرحلة الأولى) التي تتعلق بتشكيل مجالس مستقلة لإدارة المستشفيات العامة. وقد تم تطبيق قانون استقلالية المستشفيات ، من الناحية المالية والإدارية، في جميع المستشفيات المنشأة حديثاً.

اما اهم الانجازات التي قامت بها الوزارة تطبيقا للإستراتيجية المعتمدة من قبلها فهي التالية:

• انجاز تنظيما اداريا جديدا لوزارة الصحة العامة يتناسب مع متطلبات العصر وهو بانتظار صيغة مشروع قانون.

• انجاز قاعدة معلومات موحدة للمستفيدين من التغطية الصحية من مختلف الصناديق الضامنة، والتي ساهمت في منع الازدواجية بتقديم الخدمات الصحية.
• تأسيس شبكة رعاية صحية أولية بالتعاون مع القطاع الأهلي وفرت رزمة من الخدمات الشاملة للمواطنين خاصة في المناطق الأكثر حاجة.
• أعيد النظر من قبل الوزارة بنظام تسجيل الدواء من حيث إضافة ضوابط جديدة ، كفرض شهادات تحاليل من مختبرات معترف بها عالميا. كما اعتمدت أسس جديدة لتسعير الدواء .
• القيام بالعديد من الدورات التدريبية وصياغة البروتوكولات العلاجية مما ادى الى رفع مستوى خدمات الرعاية الصحية الاولية.
• العمل نحو اعتماد البطاقة الصحية التي اصبحت رمزا لفعالية وعدالة النظام الصحي.
• تقوية الرعاية الصحية الأولية عبر توسيع شبكة المراكز الصحية الاولية: اكتمل بناء ٢٨ مركزاً صحيا إضافيا موزعة على جميع المناطق اللبنانية . تم تمويل هذه المشاريع من عدة جهات مانحة، منها:
- هبة قدمتها الحكومة الكويتية وتم من خلالها إنشاء ٨ مراكز صحية.
- هبة من الأمير الوليد بن طلال، تم بموجبها إنشاء ٨ مراكز صحية.
- قرض من البنك الدولي، حيث أعيد تأهيل وتجهيز ٨ مراكز صحية.
- الحكومة اللبنانية أعادت تأهيل ٣ مراكز صحية حيث مولت جزئياً الحكومة الايطالية تزويد المعدات والتجهيزات لهذه المراكز.
- تأمين الخدمات الصحية الاستشفائية إلى مختلف المناطق اللبنانية.

• لقد اكتمل تنفيذ الأشغال العائدة لمستشفى بيروت الحكومي (٥٤٠ سريراً)، كما اكتمل بناء أربعة مستشفيات حكومية جديدة في كل من النبطية (٧٥ سريرا)، تنورين (٤٠ سريرا)، راشيا (٤٠ سريراً) وسير الضنية (٤٠ سريراً). وقد وضعت هذه المستشفيات بالخدمة الفعلية.

• إضافة إلى ذلك انتهت إعادة تأهيل مستشفى تبنين الحكومي (٧٥ سريراً)، مستشفى جزين (٤٠ سريرا) ً، و مستشفى حاصبيا (٤٠ سريراً) إضافة إلى مستشفى مرجعيون الحكومي (٤٠ سريراً).

• تنفيذ أشغال بناء ٣ مستشفيات حكومية جديدة: اكتمل تنفيذ أشغال بناء ٣ مستشفيات حكومية جديدة، وهي: مستشفى حلبا (٧٥ سريراً)، مستشفى سبلين (٧٥ سريراً) ومستشفى الهرمل (٧٥ سريراً)

• تأهيل أربعة مستشفيات حكومية: انتهت أعمال توسعة وإعادة تأهيل أربعة مستشفيات حكومية كجزء من إعادة تأهيل القطاع الصحي وهي طرابلس، بعلبك، الشحار الغربي وضهر الباشق .

• مستشفى زحلة (١٢٥ سريراً) : اكتمل تنفيذ أشغال مستشفى زحلة بتمويل من هبة قدمتها المملكة العربية السعودية، والبنك الإسلامي للتنمية.

• مستشفى صيدا (١٢٥ سريراً) : اكتمل تنفيذ أشغال مستشفى صيدا بتمويل من هبة قدمتها المملكة العربية السعودية، والبنك الإسلامي للتنمية.

• مستشفى كسروان (٧٥ سريراً) : اكتمل بتنفيذ أعمال البناء ومعظم أعمال التجهيز بتمويل من صندوق الأوبك للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية. سيتم تمويل ما تبقى من أعمال التجهيز بتمويل من البنك الإسلامي.

• مستشفى بنت جبيل الحكومي: التزمت دولة قطر القيام بتنفيذ مشروع مستشفى بنت جبيل الحكومي . تم البدء بأعمال التجهيز خلال شهر نيسان ٢٠٠٨ والانتهاء منها في شهر نيسان ٢٠٠٩.

• كما تم انشاء وتجهيز مستوصف في البترون بتمويل من دولة الرئيس سعد الحريري.

• استكمال المرحلة الثانية لمستشفى جزين الحكومي (٤٠ سريراً): تمت المباشرة بأعمال التأهيل في شهر شباط ٢٠٠٦. بوشر العمل

على تجهيز المستشفى ابتداء من شهر تشرين الاول ٢٠٠٩ تم الانتهاء من أعمال التجهيز في شهر تموز ٢٠١١ . يتم العمل على تجهيز المستشفى بغرفة عناية فائقة .

• مستشفى كسروان الحكومي: تم تلزيم توريد ٣ مجموعات من المعدات الطبية لزوم مستشفى كسروان الحكومي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك. بوشر بالمجموعة الأولى في كانون الثاني ٢٠٠٨ وتم الانتهاء من المجموعات الثلاث في تموز ٢٠١٠.

• مستشفى تخصصي لمعالجة مصابي الحرب والحوادث في مدينة صيدا: تم إنشاء مستشفى تخصصي لمعالجة مصابي الحرب والحوادث في مدينة صيدا بقيمة ٢٠ مليون دولار أميركي بهبة مقدمة من الحكومة التركية. تم البدء بالتنفيذ في شهر آب ٢٠٠٩ تم الانتهاء منها في شهر شباط ٢٠١١ حيث تولى الجانب التركي تنفيذ المشروع.

• مستشفى بشري الحكومي: قام المجلس بتأهيل وتجهيز مستشفى بشري الحكومي بتمويل من هبة قدمتها المملكة العربية السعودية . تم البدء بالاعمال في حزيران ٢٠٠٨ والانتهاء منها في شهر أيار ٢٠١١ .

• تأهيل وتجهيز مستشفى تبنين الحكومي (٧٥ سريراً): تم البدء بأعمال التأهيل من هبة مقدمة من الحكومة البلجيكية في شهر شباط ٢٠٠٩، تم الانتهاء من هذه الأعمال في شهر حزيران ٢٠١١ . أما أعمال التجهيز فقد تم البدء بها في شهر نيسان ٢٠٠٩ والانتهاء من كافة المجموعات خلال شهر حزيران ٢٠١١، وهي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية .

• تم انشاء وتجهيز مستشفى ميداني سعة ٤٠ سريراً في المنية بهبة مقدمة من الهلال الأحمر الكويتي. تم البدء بالأعمال في تشرين الثاني ٢٠٠٩ والانتهاء منها في تموز ٢٠١١

• تم البدء بتأهيل مستشفى أورنج ناسو الحكومي بتمويل من هبة من المملكة العربية السعودية. بدأت الأعمال في شهر أيار ٢٠٠٩ وانتهت الاعمال في نيسان ٢٠١٢.

• تم اعداد دراستي جدوى لانشاء وتجهيز مستشفى حكومي في كل من الصرفند وصور وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة.

• دراسة جدوى لتأهيل وتجهيز مستشفى الكرنتينا الحكومي. تم البدء بالدراسات المعنية في اذار ٢٠١٠ والانتهاء منها بمنتصف العام ٢٠١١ .

• مركز اللبوة الصحي: تم الانتهاء من أشغال بناء المركز الصحي في اللبوة بنهاية شهر أيلول ٢٠٠٧. تم البدء بأعمال التجهيز في شهر كانون الاول ٢٠١٠ ، والانتهاء منها في شهر نيسان ٢٠١١ .

• سيتم تجهيز المركز بمعدات طبية اضافية بتمويل محلي حيث متوقع البدء بالاعمال في آب ٢٠١٥ والانتهاء منها في غضون سنة .

• تأهيل مركزي خربة قنافار وصيدا الصحيين
تم تأهيل مركز صيدا الصحي وقسم من مستشفى خربة قنافار بتمويل مشترك من الحكومة اللبنانية والحكومة اليونانية. تم البدء بالأعمال في شهر كانون الثاني ٢٠١١ وانتهت في شهر نيسان ٢٠١٣ . تم تجهيز المركزين بالكامل وانتهت الاعمال في أيلول ٢٠١٣

• تأهيل مستشفى بعبدا الحكومي:
تم البدء بتأهيل وتجهيز القسم الاول من مستشفى بعبدا الحكومي الممول من البنك الاسلامي للتنمية في شهر شباط ٢٠١٢ وانتهت الاعمال في شهر حزيران ٢٠١٣

٣. تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٤، في العقود الموقعة قبل ٢٠١٤

انشاء مبنى المقر الجديد لوزارة الصحة العامةبالتنسيق مع وزارة الصحة العامة تم البدء ببناء مبنى جديد لوزارة الصحة العامة، يتلاءم مع دور الوزارة في مراقبة تخطيط القطاع الصحي في لبنان. تم البدء بأعمال المرحلة الأولى خلال شهر أيلول ٢٠١٠ وانتهت في شهر أيلول ٢٠١١ . بدأت أعمال المرحلة الثانية في شهر أيار ٢٠١٢ على أن تنتهي في شهر أيار ٢٠١٥. وسيتم البدء بأعمال المرحلة الثالثة في نيسان ٢٠١٥ على أن تستمر الاعمال لمدة سنة واحدة .

مستشفى تبنين الحكومي
بوشر العمل على تأهيل وترميم مستشفى تبنين الحكومي في كانون الثاني ٢٠٠٩ وانتهت الاعمال في كانون الثاني ٢٠١٤

قام المجلس باعداد ملف التلزيم لمشروع انشاء وتجهيز مستشفى صور الحكومي. ابتدأ العمل في أيار ٢٠١١ وتم الانتهاء من الاعمال في آب ٢٠١٤ .

يتم العمل على تجهيز مركز رميش الصحي بتمويل من البنك الاسلامي للتنمية

أهم الدراسات التي يتم العمل فيها هي المشروع الوطني لتدريب الممرضات ، الذي يهدف إلى تنفيذ دراسة لتطوير عمل المؤسسات من خلال تدريب الممرضات، وتأسيس هيئة وطنية للتمريض، إضافة إلى دراسة إصلاح القطاع الصحي الذي يهدف إلى تحسين نظام الرعاية الصحية الأولية الذي سوف تتبناه الوزارة.

٤. أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

اعداد دراسة تقييم الاثر البيئي لمشروع بناء مستشفى بيروت الحكومي - الكرنتينا حيث تم البدء بالاعمال في حزيران ٢٠١٤ على أن يتم الانتهاء منها في شباط ٢٠١٥ .

يتم تأهيل المبنى الملحق بمستشفى بشري الحكومي . بوشرت الاعمال في أيار ٢٠١٤ على أن تنتهي في كانون الثاني ٢٠١٥ .

• انشاء وتجهيز مستشفى جديد في دير القمر. تم إعداد دراسة انشاء وتجهيز مستشفى جديد في دير القمر . و يقوم مجلس الانماء والاعمار في بإجراء عملية تلزيم تنفيذ الأشغال تم البدء بالاعمال في شهر حزيران ٢٠١٤ على أن يتم الانتهاء منها خلال عامين ، ويتم العمل لاحقا على تأمين الاعتمادات لزوم التجهيز .

٥. أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٤ – ٢٠١٦)

• تأهيل و تجهيز مستشفى بعبدا (١٢٥ سريراً): سوف يتم المباشرة بالعمل على تأهيل الجزء الثاني من مستشفى بعبدا، الممول من هبة الحكومة الايطالية بعد أن تمت موافقة الممول على ملف التلزيم. ومن المتوقع البدء بالأعمال في شهر حزيران ٢٠١٥ والانتهاء منها خلال عام ونصف . و سيجري تركيب التجهيزات التي تم شراؤها بتمويل فرنسي وتمويل من الجامعة اللبنانية ، حالما تكتمل أشغال إعادة التأهيل.

• إعادة تأهيل مستشفى الكرنتينا : تم البدء بدراسة تفصيلية لتحويل مستشفى الكرنتينا بقرار من وزارة الصحة العامة إلى مستشفى عام يتضمن قسم تخصصي للأطفال. يتوقع البدء بالأعمال خلال شهر أيلول ٢٠١٥ والانتهاء من كافة الاعمال في شهر أيلول ٢٠١٨ .

مستشفى سبلين الحكومي :
يجري العمل على التحضير لاضافة مبنى جديد لمستشفى سبلين الحكومي على أن تبدأ الاعمال في أيلول ٢٠١٦ وتنتهي خلال سنتين .

مستشفى ميفوق الحكومي - المرحلة الاولى
:متوقع البدء بأعمال انشاء مستشفى ميفوق الحكومي – المرحلة الاولى في أذار ٢٠١٥ على أن يتم الانتهاء منها في غضون عام.

في نطاق برنامج رفع مستوى الخدمات العامة في المناطق اللبنانية المستضيفة للنازحين السوريين، يتم الاعداد لمشروع دعم أقسام الطوارىء في المستشفيات العامة ، اضافة الى تأهيل وتجهيز عدة مراكز صحية في مختلف المناطق وذلك بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية. يتوقع البدء بالاعمال في بداية العام ٢٠١٦ والانتهاء منها في غضون سنتين.

مستشفى راشيا الحكومي
يتم التحضير لاضافة بناء جديد في مستشفى راشيا الحكومي من المتوقع البدء بالاعمال في كانون الثاني ٢٠١٧ والانتهاء منها في كانون الثاني ٢٠١٩

• مستشفيات طرابلس، تنورين وسير الضنية:

قام المجلس بإعداد دراسة لتجهيز و اعادة تأهيل إضافي للمستشفيات المذكورة أعلاه اضافة الى ستة مستشفيات حكومية كان قد قام المجلس بانشائها. يتوقع البدء بالأعمال حالما يتم تأمين التمويل اللازم .

• مستشفى صور الحكومي:
قام المجلس باعداد الدراسة العائدة لانشاء وتجهيز مستشفى جديد في صور بسعة (٧٥ سريراً) ، بعد أن تم اعداد دراسة جدوى للمشروع.
يتوقع البدء بالاعمال في شهر اب ٢٠١٥ والانتهاء منها خلال ثلاث سنوات .

• مستشفى الصرفند الحكومي:
بعد أن تم اعداد دراسة جدوى لانشاء وتجهيز مستشفى الصرفند الحكومي، قام المجلس باعداد الدراسة العائدة لإنشاء وتجهيز مستشفى الصرفند الحكومي .
يتوقع البدء بالاعمال في شهر اب ٢٠١٥ والانتهاء منها خلال ثلاث سنوات .

• تجهيز قسمي الاشعة والمختبر في مستشفى أورانج ناسو بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية.

• إنشاء وتأهيل وتجهيز المراكز الصحية في كل من السكسكية، الخلوات، جباع، بوداي، تربل، الدامور، الغبيري ، قانا وغزير ، إضافة إلى مركز عمشيت بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.

• يتم التحضير لإنشاء بنك للدم في مستشفى رفيق الحريري الحكومي بتمويل مرتقب من البنك الإسلامي.

• يتم العمل على تامين التمويل اللازم لتنفيذ مستشفيين حكوميين في كل من مدينة عاليه و و برتي .

جدول لأبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
اعداد دراسة تقييم الاثر البيئي لمشروع بناء مستشفى بيروت الحكومي - الكرنتين	٢٢,٠٠٠	البنك السلامي للتنمية	حزيران ٢٠١٤	شباط ٢٠١٥
الإشراف على تنفيذ مشروع بناء مستشفى صور الحكومي	٤٣٥,٦٠٠	الدولة اللبنانية	اب ٢٠١٤	اب ٢٠١٧
بناء مستشفى دير القمر الحكومي – المرحلة الاولى		الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٤	تموز ٢٠١٦
تأهيل المبنى الملحق في مستشفى بشري الحكومي	١,١١٢,٥٠٢	الدولة اللبنانية	أيار٢٠١٤	كانون الثاني ٢٠١٥

جدول لأبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٤ – ٢٠١٦)

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
تأهيل مستشفى بعبدا الحكومي – الجزء الثاني	٤,٠٠٠,٠٠٠	ايطاليا(هبة)	حزيران ٢٠١٥	كانون الأول ٢٠١٦
إنشاء وتجهيز مستشفى الصرفند الحكومي	٩,٠٠٠,٠٠٠	البنك الإسلامي للتنمية	أيلول ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٨
إنشاء وتجهيز مستشفى صور الحكومي	١٠,٥٠٠,٠٠٠	البنك الإسلامي للتنمية	اب ٢٠١٥	اب ٢٠١٨
انشاء وتجهيز مستشفى في ميفوق – المرحلة الثانية	٥,٣٥٢,٠٠٠	الصندوق السعودي للتنمية	نيسان ٢٠١٦	نيسان ٢٠١٩
انشاء وتجهيز مستشفى حكومي في دير القمر	٦,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	تموز ٢٠١٦	تموز ٢٠١٨
انشاء وتجهيز مستشفى في ميفوق- المرحلة الاولى	٢,٨٠٣,٧٠٥	الدولة اللبنانية	أذار ٢٠١٥	أذار ٢٠١٦
تأهيل مستشفى الكرنتينا	٧,٠٠٠,٠٠٠	البنك الإسلامي للتنمية	تشرين الاول ٢٠١٥	تشرين الاول ٢٠١٨

مستشفى الكرنتينا الحكومي

مستشفى الكرنتينا الحكومي

مستشفى الصرفند

مستشفى الصرفند

مستشفى الصور

مستشفى الصور

قطاع الصحة

المشاريع المنفذة، قيد التنفيذ وقيد التحضير

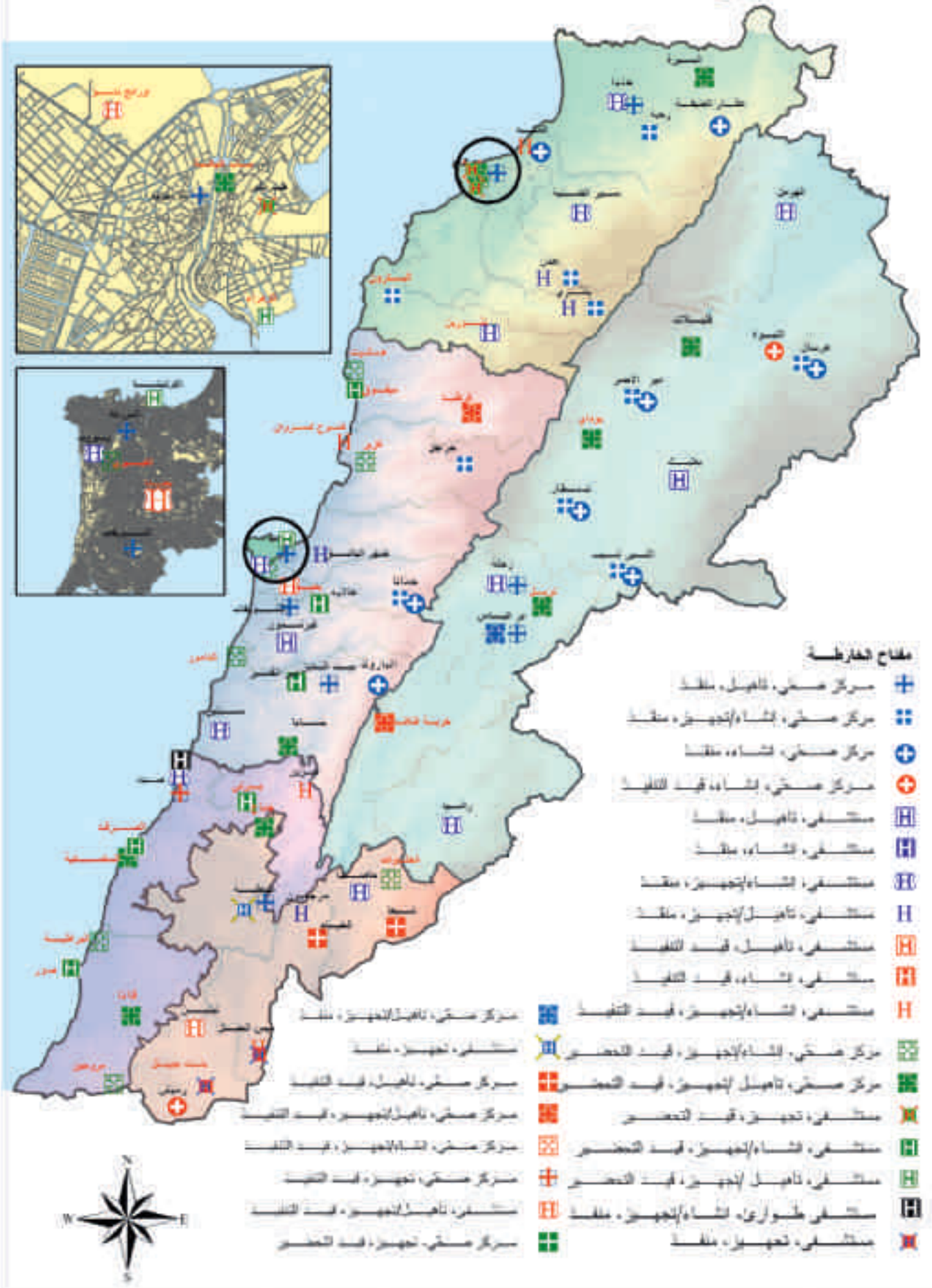

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

مشاريع التنمية المناطقية المتكاملة

صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Economic & Social Fund For Development-ESFD)

يُساهم صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق التنمية الاجتماعيّة في لبنان كمؤسّسة دائمة للتّخفيف من وطأة الفقر، وتأمين إمكانيّة الحصول على خدمات اجتماعية ملائمة، متوجّهاً إلى الطبقات المحرومة من السكّان لتحسين ظروف المعيشة في المجتمعات المحليّة المحرومة وخلق فرص عملٍ لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسّطة للحدّ من البطالة والدعوة لتحقيق نمو اقتصادي متوازن.

أوّلاً: مكوّن خلق فرص العمل وزيادة المداخيل

يقوم مكوّن خلق فرص العمل بتمويل المشاريع الخاصة منها مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم في قطاعات متعدّدة وذلك بهدف زيادة فرص العمل في كافة المناطق اللبنانية وفي قطاعات مختلفة عن طريق توفير قروض إنتاجية مع حوافز لهذه المؤسسات بالتعاون مع خمسة مصارف تجارية شريكة مع الصندوق والتي لها فروع على امتداد الأراضي اللبنانية، لتوفير هذه الخدمة إلى العملاء الذين لم يكن باستطاعتهم الوصول إلى قطاع التمويل من قبل.

خلال العام ٢٠١٤، قدّم الصندوق الدعم المالي إلى مجموعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ ٦١١ مشروع مما ساهم في خلق ٥٦٤ فرصة عمل جديدة.

ومنذ العام ٢٠٠٣ حتى نهاية العام ٢٠١٤، قام الصندوق بتمويل ٨,٢٩٩ مشروع إضافةً إلى خلق ٥,٨٥٣ فرصة عمل جديدة.

توزيع فرص العمل بحسب القطاعات والمحافظات حتى نهاية ٢٠١٤

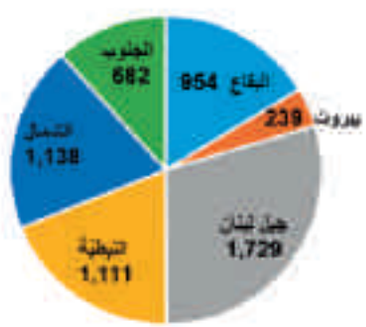

توزيع القروض بحسب القطاعات والمحافظات حتى نهاية ٢٠١٤

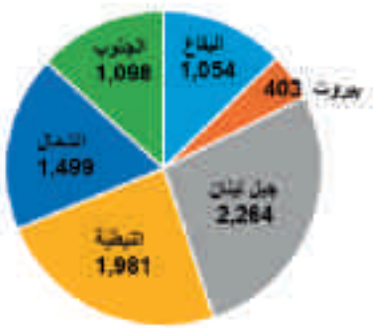

تقديم خدمات استشارات الأعمال
يستعين الصندوق بخبراء لتقديم التوجيهات اللازمة والخدمات الاستشاريّة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق اللبنانيّة لتمكينهم من الحصول على قروض مالية بغية إنشاء أو تطوير أعمالهم. وتشمل هذه الخدمة إعداد خطة العمل، تحديد الإنتاجية المرتقبة وإعداد ملف كامل للقرض الذي يرغب هؤلاء الأفراد والمؤسسات في الحصول عليه من أحد المصارف الشريكة مع الصندوق. كما يقوم خبراء استشارات الأعمال في الصندوق بمتابعة تنفيذ هذه المشاريع.

خلال العام ٢٠١٤، اعتمد الصندوق على فريق من ١٤ خبير مستقلّ (Freelance Business Advisors) لتأمين هذه الخدمات الاستشارية التي ساعدت على تمويل ٢٦٨ مشروع وخلق ٢٩٦ فرصة عمل جديدة.

ثانياً: مكوّن التنمية المحلية وتعزيز سبل العيش

يقوم صندوق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة بمساعدة ١٤٧ بلدة في المناطق الأكثر حرماناً عبر حشد جهود الشّركاء من المجتمعات المحليَّة وممثّليها المنتخبين والجهات الفاعلة المحليّة الأخرى من أجل تحقيق التنمية.
منذ بدء العمل بهذا المكوّن وحتى نهاية العام ٢٠١٤، تلقّت مجموعات العمل واللجان المحليّة الدَعم من أجل تنفيذ ٩٦ مشروعاً، وقد بلغت قيمة هذه المشاريع حوالي ٣١,٠٨٦,١٣٩ مليون يورو. يعتمد الصندوق نهجاً تشاركيّاً في مقاربته لعملية التنمية المحليّة مع التركيز على حاجات وأولويّات المرأة وحماية البيئة .
وفيما يلي توزيع هذه المشاريع بحسب القطاع، القضاء والنوع:

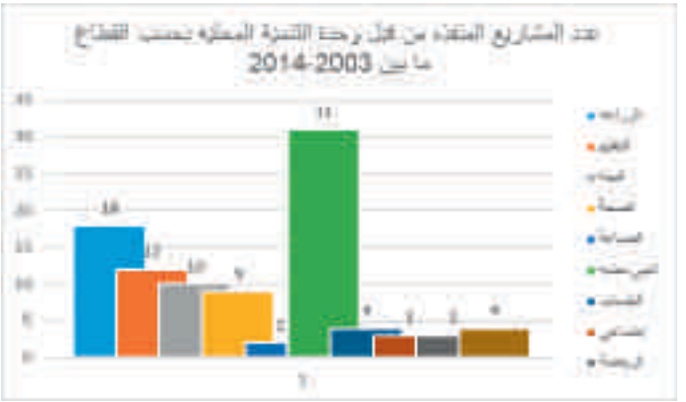

أ- مشروع دعم التنمية المحلية في شمال لبنان ADELNORD

في إطار اتفاقية تمويل «دعم التنمية المحلية في شمال لبنان» التي تم توقيعها بين الاتحاد الأوروبي والحكومة اللبنانية، تمّ تخصيص ٢,٩ مليون يورو لمشاريع التنمية المحليّة في مناطق عكّار والهرمل والضنيّة.

خلال شهر حزيران من العام ٢٠١٢، تمّ الانتهاء من تحديد المشاريع التنموية ذات الأولوية وجرى التوقيع على ٩ عقود منح، قامت المجتمعات المحليّة بتنفيذ هذه المشاريع وتابع الصندوق الإشراف على تنفيذها وعلى عمليات التلزيم والتعاقد للتأكد من التزامها بالإجراءات المتبعة في هذا الشأن.

ومع حلول ايلول ٢٠١٤ نفذت وحدة التنمية ٦ عقود هبات بقيمة ١,٩٠٦,٢٣٠ يورو في سته تجمعات بلدات وبلديات في عكار، الضنية والهرمل. وما زال هناك ثلاثة مشاريع قيد التنفيذ في الإطار عينه بقيمة ١,٠٨٤,٠١٢ يورو.

وفي ما يلي لائحة بالمشاريع التي تمّ تنفيذها:

اسم المشروع	عدد المستفيدين	الكلفة الإجمالية (باليورو)
تجمّع بلدات جرد الهرمل الشمالي ١. إنشاء شبكات لمياه الشفة وحفر آبار في بلدات جرد الهرمل الشمالي.	٢٩,٧٠٠	٣١٥,٠٠٠,٠٠
تجمّع بلدات جرد الهرمل الجنوبي ١. توفير مياه الشفّة في بلدتي وادي الرطل وتركمان ٢. تجهيز ثلاث تعاونيّات زراعيّة بمعدّات وآليّات زراعيّة	٢٨,٢٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠ ٦٠,٠٠٠,٠٠
المجموع		٢٦٠,٠٠٠,٠٠
بيت يونس (قضاء عكار) ١. تأهيل قنوات الري في بلدات مشمش،القريات، بيت ايوب ٢. تأمين آليات لجمع النفايات وتنظيف الشوارع لبلدتي بيت يونس، والقرنه .	٣٤,٢٤٠	١٩٥,١٠٠,٠٠ ٧٤,٩٠٠,٠٠
المجموع		٢٧٠,٠٠٠,٠٠
حرار (قضاء عكار) ١. تأهيل قنوات الري في بلدات قبعيت، الحويش، خربة الجرد، وحبشيت. ٢. إنشاء مركز للدعم التربوي في مدرسة حرار الرسمية ٣. إعادة تأهيل القاعة البلدية	٢٢,٢٨٤	٢٩٠,٣٠٠,٠٠ ٤٧,٧٠٠,٠٠٠ ١٤,٠٠٠,٠٠٠
المجموع		٣٥٢,٠٠٠,٠٠
الضنية (قضاء الضنية) ١. تأمين مياه الشفة في بلدات دبعل وقرحيا وعصيموت ٢. تنظيم دورات تدريبية للجمعيات المحلية ٣. تجهيز مركز للرعاية الصحية الأوّليّة في بلدة كفربنين ٤. تأهيل ملعب في مدرسة القمامين الرسمية	١٥,٣٠٠	١٩٤,٦٨٣,٣٣ ٩,٧٥٠,٠٠ ٥٥,٣٢٨,٣٣ ٤٠,٢٣٨,٣٤
المجموع		٣٠٠,٠٠٠,٠٠

وادي خالد (قضاء عكار) ١. تجهيز المراكز الصحية التابعة لوزارتي الصحة العامة والشؤون الاجتماعية في الهيشة والعماير ٢. تنظيم دورات تدريب مهني معجّل ودعم مدرسي المجموع	٣٩,٦٣٨	٢٧٤,٠٢٥,٠٠ ١٣٥,٢٠٥,٠٠ ٤٠٩,٢٣٠,٠٠
المجموع العام		١,٩٠٦,٢٣٠,٠٠

المشاريع التي ما زالت قيد التنفيذ:

فنيدق (قضاء عكار) - إنشاء معمل لمعالجة النفايات الصلبة	٢٤,٠٠٠	٣٩٤,٠٠٠,٠٠
مشتى حسن (قضاء عكار) - تجهيز مركز للرعاية الصحية الأولية	٢٢,٤٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠
الدورة (قضاء عكار) - إنشاء شبكة للصرف الصحّي ومحطة لمعالجة الصرف الصحي	٤,١٠٠	٤٤٠,٠١٢,٠٠
المجموع العام		١,٠٨٤,٠١٢,٠٠

ب- مشروع دعم الإصلاح المالي للبلديات (Support to Municipal Finance in Lebanon-MUFIN):

في شهر أيلول من العام ٢٠١٣، أطلق صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشروعاً جديداً ممولاً من الاتحاد الأوروبي تحت عنوان «دعم الإصلاح المالي للبلديات – MUFIN» استجابة منه للتخفيف من أعباء عملية تدفق اللاجئين السوريين إلى المجتمعات المحلية المضيفة.

تُقدّر قيمة المشروع بحوالي ١٦ مليون يورو وهو يستهدف البلديّات في المجتمعات المحليّة في الشمال والبقاع التي تستضيف أعلى نسبة من اللاجئين السوريين. ويسعى المشروع إلى زيادة مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها هذه البلديات، من خلال تنفيذ مشاريع بنى تحتية في مجالات مياه الشفة والصرف الصحي والنفايات الصلبة.

ونورد فيما يلي لائحة بهذه المشاريع:

لائحة المشاريع في البقاع

المجتمع المحلي	المشروع	عدد المستفيدين	القيمة التقديريّة (باليورو)
القاع	تزويد البلدية بآليات لتجميع النفايات	١٧,٧٠٠	١٣٧,١١٠
غزّة	توسيع شبكة الصرف الصحي ووصلها بمحطة معالجة مياه الصرف في جب جنين.	٢٦,٥٠٠	٢٤١,١٠٩
الصويري	إنشاء خزان لمياه الشفة وربطه بالشبكه العامه	١٢,٥٠٠	٢١١,٠٠٠
الدلهمية	تزويد البلدية بآليات لتجميع النفايات	٨,٧٠٠	٦٤,٥٠٥
الهرمل	إنشاء شبكة صرف صحّي ومحطّة تكرير	٣٦,٥٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
بر الياس المرج قب الياس	انشاء معمل لمعالجة النفايات الصلبة	١٦٦,٥٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
سعدنايل	تأهيل شبكة توزيع المياه	٣٤,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠

لائحة المشاريع في الشمال

المجتمع المحلي	المشروع	عدد المستفيدين	القيمة التقديرية (باليورو)
طرابلس/القبة	حفر وتجهيز بئر ارتوازي للقبّة وربطه بالشبكه العامه	١٨٥,٣٩٤	١٩٤,٤٦٧,٦٠
المنية	تزويد البلدية بآليات لتجميع النفايات	١٠٠,٠٠٠	١٩٨,٢٢٠
البدّاوي	تزويد البلدية بآليات لتجميع النفايات	٤٤,٠٠٠	٦٧,٧٠٦
كفرتون/أكروم	حفر وتجهيز بئر ارتوازي	٧,٥٠٠	١٩٦,٩٩٢,٨٠
القنية	تأهيل البئر الارتوازي الموجود وإنشاء خط الدفع	٢,٣٥٠	١٣٥,٠٨٣
المحمّرة	حفر وتجهيز بئر ارتوازي وتوسيع شبكة المياه. وإنشاء خزان أرضي جديد وقصر مائي.	٤١,٥٠٠	٤٠٠,٠٠٠
السهلة	تأهيل البئر الموجود والخزان السفلي، وإنشاء خط الدفع إلى الخزان. وإنشاء شبكة المياه في المنطقه المستحدثه في البلدة.	٢,٠٢٠	١٩١,١٦٦
تجمع بلدات وادي خالد	تاهيل محطة مياه نبع الصفا وجر المياه منها الى الخزانات الرئيسة في بلدات وقرى وادي خالد	٥١,٢٩١	٢,٠٠٠,٠٠٠

بالإضافة إلى المشاريع القائمة التي يستكمل الصندوق تنفيذها من خلال مكوّنيه الأساسيين: خلق فرص العمل والتنمية المحلية، سيتابع الصندوق من خلال مشروع MUFIN الموقّع مع الاتحاد الأوروبي، العمل على دعم البلديات الصغيرة والأكثر فقراً في الأقضية كافة وقد رصد لذلك مبلغاً قدره ١,٥ مليون يورو:

فيما يلي قائمة بأبرز المشاريع الصغيرة التي سينفّذها الصندوق في مجال مياه الشفه والصرف الصحي والنفايات الصلبة.

	قضاء	البلدة	اسم المشروع
١	البترون	كفرحي	توريد آلية من نوع بيك آب
٢	البترون	إده	توريد آلية من نوع بيك آب
٣	البقاع الغربي	زلايا	توريد آلية من نوع بيك آب
٤	البقاع الغربي	تل ذنوب	استكمال شبكة صرف الصحي
٥	الشوف	دير كوشة	تأهيل مصادر المياه والتمديدات اللازمة
٦	الشوف	الكنيسة	تأهيل عين البلدة الأثرية
٧	الشوف	حارة جندل	مد خط لمياه الشرب من نبع القرية الى الخزان
٨	الشوف	مزرعة الضهر	تجهيز بئر ارتوازي
٩	الكورة	بدنايل	بناء خزان مياه
١٠	المتن الشمالي	كفر عقاب	توريد جرافة صغيرة (Skid Road Loader)
١١	المنية - الضنيّة	كفرشلان	توريد مستوعبات للنفايات الصلبة
١٢	المنية الضنية	بحويتا أفقا وبشنات	تأهيل شبكة مياه الشفة
١٣	النبطية	عزة	تجهيز البئر الموجود الذي يغذي خزان البلدة
١٤	الهرمل	مزرعة سجد	توريد جرافة صغيرة (Skid Road Loader)
١٥	بعبدا	قرطاضة	توريد آلية من نوع بيك آب
١٦	بعبدا	جورة ارصون	إنشاء محطة معالجة مياه الشفة
١٧	بعبدا	الخريبة	توريد آلية من نوع بيك آب
١٨	بعبدا	دير الحرف	توريد جرافة صغيرة (Skid Road Loader)
١٩	بعلبك	قليلة والحرفوش	توريد جرافة صغيرة (Skid Road Loader)
٢٠	بعلبك	مزرعة ال سويدان	بناء خزان مياه
٢١	بعلبك	قرحا	توريد وتركيب مولد كهرباء لتغذية البئر الموجود في البلدة

	قضاء	البلدة	اسم المشروع
٢٢	بعلبك الهرمل	الخريبة	بناء خزان مياه
٢٣	بنت جبيل	فرون	توريد مستوعبات للنفايات الصلبة
٢٤	جبيل	إده	توريد آلية من نوع بيك آب
٢٥	جزين	قطين وحيداب	توريد آلية من نوع بيك آب
٢٦	جزين	صبّاح	تأهيل عين البلدة
٢٧	جزين	ريمات وشقاديف	توريد آلية من نوع بيك آب
٢٨	حاصبيا	كوكبا	استكمال شبكة الصرف الصحي
٢٩	زغرتا	بنشعي	توريد وتركيب مولد كهرباء لتغذية البئر الموجود في البلدة
٣٠	صور	الحنية	توريد آلية من نوع بيك آب
٣١	صور	النفاخية	توريد آلية من نوع بيك آب
٣٢	صيدا	عبرا	توريد وتركيب مولد كهرباء لتغذية البئر الموجود في البلدة
٣٣	صيدا	كفربيت	توريد آلية من نوع بيك آب
٣٤	صيدا	طنبوريت	توريد آلية من نوع مكنسة للطرقات (Road Sweeper)
٣٥	عاليه	عين السيدة	إستكمال شبكة الصرف الصحي
٣٦	عاليه	بوزريدة	تأهيل سد لمياه الري ومد أقنية
٣٧	عاليه	الرجمة	توريد آلية من نوع بيك آب
٣٨	عاليه	سرحمول	توريد جرافة صغيرة (Skid Road Loader)
٣٩	عكار	عيون الغزلان	توريد آلية من نوع بيك آب
٤٠	عكار	الفرض	توريد آلية من نوع بيك آب
٤١	عكار	بني صخر	توريد وتركيب مولد كهرباء لتغذية البئر الموجود في البلدة
٤٢	عكار	بيت الحاج	تأهيل مصادر المياه والتمديدات اللازمة
٤٣	عكار	كروم عرب	توريد آلية من نوع بيك آب
٤٤	عكار	منجز	تأهيل شبكة لمياه الشفة
٤٥	عكار	النهرية وبستان الحرش	مد خط لمياه الشرب من البئر الارتوازي الى خزان البلدة

	قضاء	البلدة	اسم المشروع
٤٦	عكار	سفينة الدريب	توريد آلية من نوع بيك آب
٤٧	عكار	الكويخات	توريد آلية من نوع مكنسة للطرقات (Road Sweeper)
٤٨	عكار	ضهر القنبر	توريد آلية من نوع بيك آب
٤٩	عكار	الغزيلة	توريد آلية من نوع بيك آب
٥٠	عكار	عرقا	توريد آلية من نوع بيك آب
٥١	كسروان	داريا	تأهيل أقنية الري
٥٢	كسروان	الحصين	تأهيل شبكة المياه
٥٣	كسروان	غدراس	توريد آلية من نوع بيك آب
٥٤	كسروان	حياطة	تجهيز بئر ارتوازي
٥٥	كسروان	العذرا والعذر	توريد جرافة صغيرة (Skid Road Loader)
٥٦	كسروان	بطحا	توريد جرافة صغيرة (Skid Road Loader)
٥٧	كسروان	زيتون	توريد جرافة صغيرة (Skid Road Loader)
٥٨	مرجعيون	ابل السقي	تأهيل عين البلدة وأقنية ري
٥٩	مرجعيون	القليعة	توريد آلية من نوع بيك آب

توجّهات الصندوق خلال العام ٢٠١٥:

سيكون للصندوق مساهمة في دفع عجلة الاقتصاد المحلي في البلدات الزراعية المضيفة للنازحين السوريين، وذلك من خلال تنفيذ مشروع «النهوض بالاقتصاديات المحلية في لبنان - Recovery of Local Economies In Lebanon(RELOC)» الذي تمّ توقيعه مع الإتحاد الأوروبي لتنفيذ مشاريع إنتاجية، في المجال الزراعي تحديداً، بقيمة ٧ ملايين يورو في الشمال، والبقاع، والجنوب، لدعم المبادرات الإنتاجية وخلق فرص العمل.

مشروع الشراكات المبتكرة لدعم التواصل بين المناطق عبر التنمية المحلية: آرت غولد لبنان (ART GOLD Lebanon)

نبذة عن المشروع:
منذ إطلاق مشروع «آرت غولد» لبنان في ٢٢ أيلول ٢٠٠٦، كجزء من «مبادرة آرت» العالمية، يتابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار، تنفيذ هذا المشروع بهدف تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة في أربعة مناطق، تعتبر الأكثر حرماناً في لبنان وتعاني من معدلات فقر مرتفعة ومشاكل اقتصادية واجتماعية حادة، وهي:

١- منطقة لبنان الشمالي (تشمل ثلاثة أقضية، وهي: عكار والمنيه-الضنية و طرابلس).

٢- منطقة لبنان الجنوبي (تشمل خمسة أقضية، وهي: مرجعيون وبنت جبيل والنبطية وصور وحاصبيا).

٣- منطقة البقاع (تشمل خمسة أقضية وهي: راشيا والبقاع الغربي وبعلبك والهرمل وزحله).

٤- منطقة ضاحية بيروت الجنوبية (قضاء بعبدا: بلديات الشياح، برج البراجنة، فرن الشباك، الغبيري، حارة حريك والمريجة).

بداية العام ٢٠١٣، تمّ إطلاق المرحلة الثانية من المشروع بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومجلس الإنماء والإعمار. وقد حّددت مدة تنفيذ المرحلة الثانية ب ٣٦ شهراً بدءاً من العام ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٥ وتمّ توفير موارد مالية جديدة من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى كل من حكومة ايطاليا وإمارة موناكو و مساهمات من منظمات غير حكومية ومؤسسات التعاون اللامركزي الأوروبية.

تبلغ موازنة المشروع خلال السنوات الثلاث (٢٠١٣ – ٢٠١٥) حوالي ٤,٠٨٦ مليون دولار أميركي موزّعة بحسب المناطق على الشكل التالي:

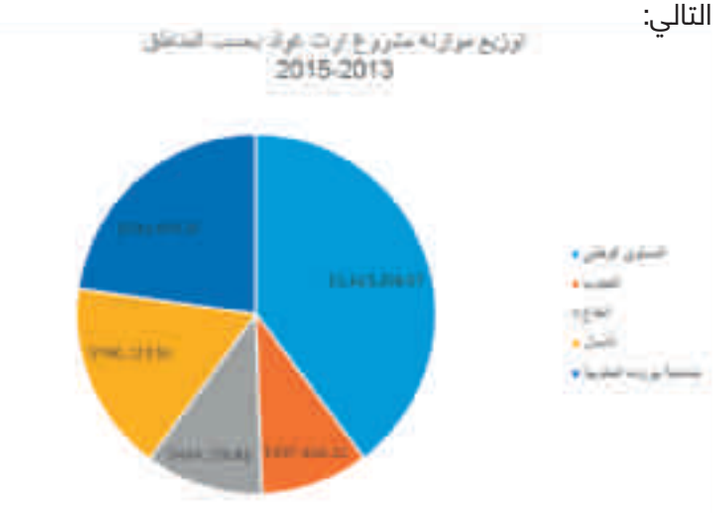

أما مجمل موازنة «آرت غولد» منذ بداية المشروع في العام ٢٠٠٦ وحتى نهاية ٢٠١٤ فقد بلغت قيمتها حوالي ١٧,٦ مليون دولار أميركي موزّعة كما يلي:

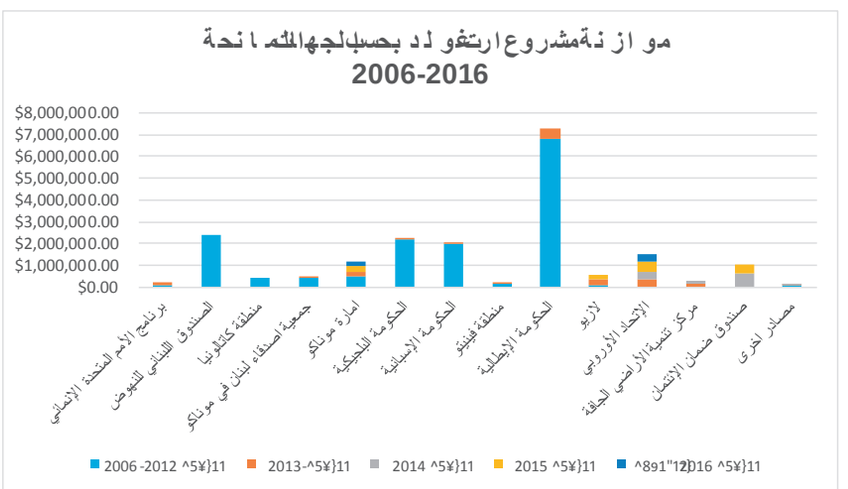

أهم إنجازات مشروع «آرت غولد» لبنان خلال عام ٢٠١٤:

خلال العام ٢٠١٤، ساهم المشروع في تحقيق العديد من الإنجازات في قطاعات مختلفة بالتعاون مع الهيئات والسلطات المحلية في مناطق عمل المشروع.

أولاً: أبرز الإنجازات في القطاعات المختلفة

١- قطاع التنمية الاقتصادية المحلية (ومن ضمنها الزراعة):

أ.١: وكالات التنمية الاقتصادية المحلية: في عام ٢٠١٤ استمر مشروع «آرت غولد» بتقديم الدعم لوكالات التنمية الاقتصادية المحلية في مناطق عمل المشروع الأربع بهدف تحقيق الاستدامة الذاتية وباعتماد سياسة الدعم الجزئي التنازلي.

وفيما يلي أهم ما تمّ إنجازه في هذا السياق:

• توقيع مذكرة تفاهم بين مشروع «آرت غولد» ووكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب لبنان لتمويل المصاريف التشغيلية للوكالة لفترة تسعة أشهر، على أن تقوم الوكالة بتأمين التمويل الذاتي لتغطية هذه المصاريف للفترة المتبقية ابتداءً من شهر نيسان ٢٠١٤.

• افتتاح مركز التوضيب في صور، في تشرين الاول ٢٠١٤، برعاية وزير الزراعة. تمّ تأهيل المركز وتجهيزه في العام ٢٠١٣ بهدف دعم المزارعين والتعاونيات الزراعية في هذه المدينة والقرى المجاورة بالتعاون فيما بين وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في جنوب لبنان والتعاونيات المعنيّة وبالتنسيق مع وزارة الزراعة.

• افتتاح أول سوق متنقّل ضمن نطاق بلدية الشياح، في ضاحية بيروت الجنوبية، تستفيد منه حوالي مئة مؤسسة من ضمنها عدد من التعاونيات والشركات الصغيرة والمتوسطة ومجموعة من الأفراد.

أ.٢: مشروع تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال لبنان بتمويل من حكومة ايطاليا: يهدف المشروع إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين الذين تراجعت أوضاعهم مع تفاقم الأزمة السورية وإقفال الحدود الشمالية. وسيساهم المشروع أيضاً في تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية في منطقة وادي خالد – عكار ومن ضمنها المدارس الرسمية وذلك خلال سنة واحدة.

في العام ٢٠١٤، قام فريق العمل بتنفيذ عدد من الأنشطة في نطاق المكوّنين الأساسين للمشروع على الشكل التالي:

١- مكوّن التنمية الاقتصادية: حيث عمد البرنامج إلى استهداف قطاع مربي الأبقار في منطقة وادي خالد والبالغ عددهم ٩٤٢ مربي، من خلال توقيع اتفاقية مع وكالة التنمية الاقتصادية المحلية التي عملت على تحقيق الانجازات التالية:

- إجراء دراسة مسحية لواقع مربي الأبقار شملت معطيات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمربين، عدد رؤوس الأبقار، كميات الحليب المنتجة، آلية تصريف الحليب، التصنيع المعد للبيع وللاستهلاك المنزلي، طرق الحلب المتبعة، نظامي التغذية والنظافة والخدمات البيطرية.
- تنفيذ ورش عمل تدريبية للمربين على موضوعي النظافة والتغذية، وقد بلغ عدد المشاركين ٦١٥ مربي من أصل ٩٤٢ مربي.
- توزيع معدات للنظافة وفحص الحليب على ٨٩٠ مربي.
- توزيع بوسترات للنظافة ونظام التغذية على ٨٩٠ مربي.
- القيام بزيارات كشف ميدانية على الزرائب من قبل أخصائيين لإرشاد المربين.
- تشكيل مجموعة عمل من المربين الناشطين بهدف تشكيل تعاونية انتاج الحليب في وادي خالد.

٢- مكوّن الخدمات الاجتماعية المتكاملة: عمد البرنامج إلى إطلاق آلية للتواصل والحوار شملت البلديات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، ومراكز الخدمات الإنمائية والمدارس الرسمية بهدف تفعيل نظام الخدمات الصحية في منطقة وادي خالد. أبرز الأنشطة التي تمّ تنفيذها ضمن هذا المكّون هي التالية:

- عقد لقاءات مع رؤوساء البلديات لتحسيسهم وتحفيزهم حول أهمية الخدمات الصحية ودور البلديات فيها.

- عقد لقاءات مع مراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز الخدمات الإنمائية لتحديد الخدمات التي يقدمونها إلى جانب المشكلات والتحديات التي يواجهونها.
- عقد ورشة عمل للبلديات، ولممثلين عن مراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز الخدمات الإنمائية، ولمدراء المدارس، ولممثلين عن وزارتي التربية والصحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة خبراء من مقاطعة توسكاني الإيطالية. الهدف من هذه الورشة هو وضع تصوّر حول كيفية تطوير نظام الرعاية الصحية الأولية في منطقة وادي خالد وتحديد الاحتياجات الأساسية.
- توفير تجهيزات لمركز الرعاية الصحية الأولية في منطقة وادي خالد التابع لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، والمندرج ضمن شبكة مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تعتمدها وزارة الصحة العامة في لبنان، عبر تزويده بجهاز تصوير صوتي متعدد الاستخدامات، إلى جانب ميكرو باص لتوفير النقل من وإلى المركز.
- استحداث وتجهيز عيادة صحية في إحدى عشرة مدرسة رسمية في منطقة وادي خالد لإجراء الكشف الصحي المدرسي للتلامذة وربطها بمراكز الرعاية الصحية الأولية العاملة ضمن النطاق الجغرافي لهذه المدارس.

٢- قطاع السياحة:

خلال العام ٢٠١٣، قامت بلدية مرسيليا (Marseille) بتقديم الدعم المادي والتقني لاتحاد بلديات الفيحاء عبر برنامج آرت- غولد، بهدف تنشيط السياحة الأثرية والتاريخية من خلال استحداث تطبيق (Application) يمكّن الزوّار والسيّاح الذين يستخدمون الهواتف الذكية من الاطلاع على تاريخ المواقع الأثرية وعلى خريطة توزّعها في مدن الفيحاء الثلاثة (طرابلس، المينا والبداوي). و قد تمّ اختيار خمسة وعشرون مبنىً أثريّاً وتاريخيّاً (كمرحلة أولى) لإدراجهم ضمن هذا البرنامج الذي يقدّم المعلومات الأساسية للسائح باللغات العربية والانكليزية والفرنسية عند مسح (scan) الرمز المثبّت على مدخل المبنى.

في العام ٢٠١٤، أصبح عدد المباني الأثرية التي تمّ وضع لوحات مرمّزة لها ٥٣، وقد جرى التعاقد مع خبير متخصص في المباني الأثرية لإعداد النصوص التاريخية لهذه المباني. مع الإشارة إلى أن فريق العمل يقوم بالتنسيق مع وزارتي السياحة والثقافة لاستكمال الإجراءات اللازمة والانتهاء من أعمال المشروع خلال العام ٢٠١٥.

٥- قطاع الصحة:

تعزيز الرعاية الصحية الأولية في بلدية الغبيري/ ضاحية بيروت الجنوبية: في نطاق عمل المركز الجديد للرعاية الصحية الأولية الذي قامت بلدية الغبيري بإنشائه في العام ٢٠١٣، أجرى الفريق الطبي التابع لهذا المركز كشفاً طبياً لحوالي ١٨٠٠ تلميذ في ست مدارس رسمية إبتدائية وتمّ تحويل عدد منهم إلى مركز الرعاية الصحية الأولية لاستكمال العلاج والمتابعة.

٨- قطاع الحوكمة:

• المسح الاجتماعي لأحوال الأسر المعيشية في فرن الشباك/ضاحية بيروت الجنوبية: يهدف إلى جمع وتحليل المعلومات حول الأوضاع المعيشيّة للأسر في هذه المنطقة من أجل صياغة استراتيجيّة تسمح للبلدية تنفيذ مشاريع تلبي حاجات المجتمع المحلي.
في العام ٢٠١٤ ، تم صياغة مسودة التقرير النهائي للمسح الاجتماعي الذي تناول ٨٧٢٣ وحدة سكنية و اقتصادية (محلات, عيادات,...).

٢٦- قطاع التعليم:

• دراسة حول واقع التسرب المدرسي في المريجة/ الضاحية الجنوبية لبيروت: في سياق المبادرة التي تهدف إلى الحد من مشكلة التسرّب المدرسي لدى التلاميذ من ٨-١٤ سنة، وبعد أن قام مشروع «آرت غولد» بتدريب عاملين من المكتب البلدي الاجتماعي التابع لبلدية المريجة للقيام بتجميع البيانات اللازمة بالتعاون مع المعنيين في كافة المدارس الرسمية الخمس المستهدفة (مدرسة تحويطة الغدير الرسمية، مدرسة الليلكي الرسمية، مدرسة الغدير الرسمية، مدرسة برج البراجنة الرسمية)، أصدر القيّمون التقرير النهائي في العام ٢٠١٤ بعد تحليل المعلومات التي تمّ جمعها في العام ٢٠١٣.

ثانياً: تمكّن مشروع «آرت غولد» لبنان من تأمين موارد إضافية لتنفيذ المشاريع التالية:

١- مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي (ENPI Projects):

• مشروع"Live Your Tour" لتعزيز السياحة المستدامة: يتمّ تنفيذ هذا المشروع في منطقة البقاع بالتعاون بين اتحاد بلديات بعلبك ومنطقة دير الأحمر، اتحاد بلديات الشوف السويجاني والجامعة الأميركية للثقافة والتعليم (AUCE) خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٥. يهدف المشروع إلى الترويج لمنطقتين جغرافيتين تشتهر كل منهما بمقوماتها السّياحيّة وهما منطقة اتحاد بلديات بعلبك و دير الأحمر ومنطقة الشوف. تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يشمل، إلى جانب لبنان، ثلاث دول واقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط وهي ايطاليا، اسبانيا وتونس.

خلال العام ٢٠١٤، تمكّن المشروع من تنفيذ الأنشطة التالية في منطقة البقاع:

• التعاقد مع خبير في التخطيط السياحي لصياغة خطة لتنظيم وتنشيط القطاع السياحي في منطقة بعلبك ودير الأحمر من أجل إبراز المعالم السياحية ضمن إطار مؤسساتي يضمن استمرارية العمل والإدارة الفعالة لهذا القطاع.

• استحداث نظام المعلومات الجغرافي (GIS) لكل من الاتحادات المشاركة في هذا المشروع لتسهيل عملية جمع المعلومات حول المعالم السياحية، المواقع الأثرية ومراكز الخدمات السياحية وإبرازها على خارطة هذه المناطق. على أن يتم خلال العام ٢٠١٥ تطوير قاعدة المعلومات الجغرافية للتمكّن من وضعها على الانترنت لتسهيل الوصول إليها من قبل أكبر عدد من المهتمين محلياً ودولياً.

وسوف يتم التعاقد مع خبير سياحي، خلال العام ٢٠١٥، للقيام بمسح للمعالم الأثرية والسياحية المهمة الممكن الترويج لها بغية وضع خطة شاملة من أجل تطوير هذه المواقع لتصبح مؤهلة لاستقطاب المزيد من الزوّار، ووضع هذه المواقع ضمن مسار سياحي بالتعاون مع شركات السياحة الوطنية والعالمية من خلال استصدار كتيبات تتضمن أبرز المعلومات عن هذه المواقع.

• مشروع "Local Agenda ٢١" لتعزيز التخطيط الإقليمي في مجال إدارة الطاقة والنفايات: يتم تنفيذ هذا المشروع في جنوب لبنان بالتعاون مع اتحاد بلديات جبل عامل بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥. وفيما يلي أهم ما تمّ تنفيذه في إطار هذا المشروع في العام ٢٠١٤:

• مشاركة فريق العمل في الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية (Steering Committee) في الأردن.

• إعداد الخطة المناطقية حول مصادر الطاقة وإدارة النفايات التي تشمل ١٦ بلدة تابعة لاتحاد بلديات جبل عامل من قبل الخبير الذي تمّ التعاقد معه في نطاق المشروع.

• تنفيذ بعض النشاطات البيئية من قبل متطوعين بيئيين تمّ استقطابهم من قبل إتحاد بلديات جبل عامل.

• مشروع لإنشاء إدارة متكاملة للمناطق الساحلية «MEDSEATIES»: يهدف المشروع إلى تمكين السلطات المحلية المستهدفة من أجل تعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار وإدارة المدن الساحلية. يتم تنفيذ هذا المشروع في مناطق جرى تحديدها في عدد من الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط وهي: منطقة طرابلس/لبنان، منطقة العقبة/ الأردن، منطقة ليغوريا/ إيطاليا، منطقة بروفنس/ فرنسا ومنطقة ماسيدونيا/اليونان. أما المدة الزمنيّة للتنفيذ فهي سنة واحدة (٢٠١٤ – ٢٠١٥).

خلال العام ٢٠١٤، تمكّن فريق العمل في لبنان من إنجاز ما يلي:

- إنشاء لجنة المشروع في لبنان، برئاسة اتحاد بلديات الفيحاء، والتي ضمّت ممثلين عن: جامعة المنار، وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في الشمال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تقييم المبادرات القائمة والإجراءات المتخذة والمرتبطة بإدارة المناطق الساحلية في لبنان وفقاً للمؤشرات والمعايير المعتمدة في إدارة المناطق الساحلية.

- تحديد الشركاء المحتملين المعنيين بإدارة المناطق الساحلية والاطلاع على النظم القانونية التي يعتمدون عليها لإدارة المناطق الساحلية.

وإلى جانب هذه المهام التي نفّذت في لبنان، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته المسؤول عن حزمة الحوكمة في نطاق هذا المشروع، بالتنسيق مع الشركاء في مشروع MEDSEATIES في البلدان الأخرى، من اجل إعداد تقرير يشمل انجازات جميع الشركاء.

• مشروع "T-Net" لبناء القدرات والتنمية المحلية، تجربة الحدود عبر ربط لبنان والأردن وفرنسا وايطاليا: يتمّ تنفيذ هذا المشروع في ضاحية بيروت الجنوبية، خلال الفترة من ٢٠١٢ ولغاية نيسان ٢٠١٥، بالشراكة مع اتحاد بلديات صور وجزين وزغرتا بالإضافة إلى بلديتي العقبة ومدبا في الأردن، منطقتي توسكانة وباكا ((PACA في إيطاليا ومنظمتي أوكسفام/إيطاليا وARCI. يهدف المشروع إلى توثيق التواصل بين الشركاء بهدف التنمية الاقتصادية. ولقد باشر المشروع أنشطته بإطلاق العمل على تنفيذ دراسة حول قطاع صناعة الجلد في منطقة ضاحية بيروت الجنوبية لتحديد الاحتياجات والمشاكل المرتبطة بهذا القطاع وذلك بالتعاون مع وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في ضاحية بيروت الجنوبية.

• مشروع دعم الأراضي الجافة: يتولّى تمويل هذا المشروع «مركز تنمية الأراضي الجافة» ((Dry Land Development Center التابع للأمم المتحدة، وهو ويهدف إلى دعم التعاونيات النسائية للتصنيع الغذائي في جنوب لبنان ومنطقة البقاع لتحسين أوضاعهم الاقتصادية بالإضافة إلى الاهتمام بموضوع الطاقة البديلة. تنتهي مدة تنفيذ المشروع أواخر العام ٢٠١٥.

خلال العام ٢٠١٤، باشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع تركيب نظام يعمل على الطاقة الشمسية (PV Solar System) لضخ مياه الري لمنطقة حرجية ضمن بلدية الهرمل في البقاع تمتد على مساحة تفوق ال ٢٠٠٠٠ متر مربع. وسوف يساعد هذا المشروع بلدية الهرمل على المحافظة على المناطق الخضراء الحرجية، والتي تعتبر قليلة في المنطقة، وذلك من خلال توفير المياه باستعمال الطاقة المتجددة وتخفيف فاتورة الكهرباء التي تشكل عبئاً على البلدية.

وقد تابع المشروع، وبالتعاون مع غرفة التجارة غي البقاع، تنفيذ الخطة لدعم التعاونيات النسائية المتخصصة في الصناعات الغذائية في البقاع عن طريق تأمين بعض التجهيزات والمعدات، وتنظيم دورات تدريبية والمساعدة على تسويق منتجاتهم في الأسواق المحلية والعالمية.

ثالثاً: التوجّه الرئيسي للبرنامج خلال عام ٢٠١٥:

• استكمال تنفيذ المشاريع التي بدء العمل بتنفيذها العام ٢٠١٤، مع الاستمرار في دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة المتأثرة بالأزمة السورية وتداعياتها في المجتمعات الأكثر فقراً.

• تعزيز شراكات التعاون اللامركزي للاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في مجال التنمية المحلية وفي كافة القطاعات.

• الاستمرار في دعم وكالات التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق الأربع من أجل تفعيل دورها في الدورة الاقتصادية لمنطقة عملها وتأمين استدامة تدخلاتها.

برنامج التنمية المناطقية في عكار- المرحلة الثانية

في العام ٢٠١٤، استكملت كافة الأنشطة المتفق عليها في نطاق برنامج التنمية المناطقية في عكار- في مرحلته الثانية، ولكن التعاون بين مجلس الإنماء والإعمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استمر بغية تقديم الدعم لعملية التنمية في قضاء عكار، وبالأخص في منطقة وادي خالد.

فقد تكثّفت اللقاءات التشاورية بين الفريقين لتطوير هذه الشراكة وتعديل توجهات برنامج التنمية المناطقية في عكار من أجل إطلاق مرحلته الثالثة من خلال تركيز العمل على تطوير سلاسل القيمة للقطاعات الإنتاجية الزراعية التي سيكون لها أثر ايجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لمنطقة عكار التي

تعتبر من المناطق الأكثر فقراً في لبنان.
ومن المتوقع أن يساعد هذا التوجّه الجديد على التخفيف من انعكاس الأزمة السورية وتدفق النازحين بكثافة إلى محافظة عكار على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المشاريع المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان:

أولاً: مشروع الدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (Support to the Implementation of the Millennium Development Goals-(MDGs

وقّع مجلس الإنماء والإعمار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع «الدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية» بتاريخ ٢٤/٠٧/ ٢٠٠٨. يهدف المشروع إلى مساعدة الحكومة اللبنانية على تنفيذ السياسات والأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد الذي التزم به لبنان، كما سائر دول العالم، أي عام ٢٠١٥. ولقد انتهى العمل لاستكمال تنفيذ هذه الأنشطة أواخر شهر أيار ٢٠١٤.

أبرز الانجازات المحققة خلال العام ٢٠١٤:

- تدريب الموظفين على مهارات الإدارة والإحصاء وتقديم مفروشات مكتبية وأجهزة معلوماتية للمؤسسة الوطنية للاستخدام في نطاق المبادرة لإنشاء «صندوق الاستخدام في لبنان».
- إطلاق «تقرير لبنان للأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤» برعاية رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة ممثلين عن الإدارات والمؤسسات الرسمية، بما فيها مجلس الإنماء والإعمار، والقطاع الأهلي. وقد جرى هذا الحفل خلال الزيارة التي قامت بها إلى لبنان السيدة هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شهر أيلول ٢٠١٤.

ثانياً: مشروع تعزيز القدرة للتنمية الاجتماعية (Enhancing Capacity for (Social Development

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وهو يهدف إلى تقديم الدعم اللازم للوزارة لتتحول من وزارة للشؤون الاجتماعية إلى وزارة للتنمية الاجتماعية، وإلى تعزيز دورها الريادي في تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات المحلية والمجموعات الأكثر حرماناً.
وبسبب تدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة بحيث أصبحوا يشكّلون عبئاً رئيسياً على المجتمعات اللبنانية المُضيفة وباتوا ينافسون سكانها على الخدمات الاجتماعية، المحدودة أصلاً، وعلى الوظائف والعديد من الفرص الاقتصادية الاخرى. كان لا بد من إدراج برنامج خاص لدعم المجتمعات المضيفة (Lebanese Host Communities Support Project) بهدف تعزيز الاستقرار في المناطق المتأثرة بالأزمة السورية من خلال تحسين ظروف المعيشة وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية.
وتألفت لجنة تسيرية (Steering Committee) للبرنامج بغية تحديد التوّجه الاستراتيجي للبرنامج والآليات المناسبة لاختيار وتنفيذ المشاريع. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن:
- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة الصحة العامة
- وزارة الداخلية والبلديات
- مجلس الانماء والاعمار
- البنك الدولي
- الاتحاد الأوروبي
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أبرز الانجازات المحققة خلال العام ٢٠١٤:

بتمويل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان (UNHCR)، الدنمارك، اكوادور، ايطاليا، اليابان، موناكو، الولايات المتحدة، صندوق التنمية في المملكة المتحدة، الاتحاد الاوروبي، المانيا، الصندوق اللبناني للتنمية والكنيسة الفالديسية (Waldesian Church).
وفي سياق البرنامج الخاص لدعم المجتمعات اللبنانية المضيفة، جرى تنفيذ عدد من المشاريع طالت قطاعات مختلفة وهي كما يلي:
قطاع الصحة: مشاريع لدعم مراكز الرعاية الصحية الاولية والمستشفيات من خلال تزويدهم بالمعدات اللازمة للمختبرات وغرف الاشعة. إن دعم المؤسسات الصحية يساهم في توفير وتعزيز الخدمات الصحية للسورين واللبنانيين على حد سواء بتكاليف منخفضة.

قطاع التربية: مشاريع لتزويد المدارس الرسمية بالمعدات اللازمة لتجهيز المختبرات وصفوف المعلوماتية بالإضافة إلى أشغال لترميم بعض المدارس لتعزيز قدرتها للاستجابة للعدد المتزايد من التلامذة.

قطاع إدارة المياه: يعاني السكان الذين يعيشون في المناطق النائية البعيدة عن مصادر المياه من مشكلة عدم الحصول على كمية المياه التي تلبي حاجاتهم اليومية. من أجل ذلك، قام البرنامج بتنفيذ عدد من المشاريع تضمّنت تركيب خطوط للمياه وشراء آليات مجهزة بخزانات لنقل المياه.

قطاع إدارة النفايات: بسبب تزايد عدد النازحين السوريين وبالتالي عدم قدرة البلديات على التصدي للكميات الكبيرة من النفايات المتراكمة، قام البرنامج بتزويد هذه البلديات ببراميل وآليات مخصّصة لجمع ونقل النفايات بالإضافة إلى تركيب أوترميم شبكات للصرف الصحي.

المشاريع المدرّة للدخل: تشمل تزويد التعاونيات النسائية لإنتاج الأغذية الزراعية بمعدات وآليات حديثة لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته.

المشاريع التي تعنى بالشأن الاجتماعي: تهدف هذه المشاريع إلى تعزيز النشاطات الاجتماعية لجمع فئات مختلفة من المجتمع وتأمين فرص للترفيه لدى الشباب.

المشاريع التي تعنى بتعزيز التماسك الاجتماعي: وهي تهدف إلى تعزيز التواصل بين النازحين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة.

المشاريع التي تعنى بالبنى التحتيّة: شملت تأهيل بعض الطرقات الداخلية لتسهيل وصول التلامذة إلى مدارسهم والموظفون إلى أعمالهم، إلى جانب تنظيف وتأهيل مجاري الصرف الصحي.

هذا بالاضافة الى مبادرة ضمّت الوزارات الأربع: وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة الداخلية والبلديات ووزارة الشؤون الاجتماعية الى جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل التعاون لتعزيز الحكم المحلي من اجل التنمية المحلية على الصعيد المناطقي وذلك من اجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين جميع الاطراف في احتفال حضره المعنيون.

المشاريع المنفذة لدعم الخدمات البلدية (عددها٤٤): توزيعها بحسب المناطق الجغرافية والفئات

عدد المستفيدين اللبنانيين:٣٩٦,٠٠٠

عدد المستفيدين السوريين: ١٣٧,٠٠٠

المشاريع المنفذة لدعم سبل العيش والتنمية المحلية والاجتماعية (عددها ٢٩):

توزيعها بحسب المناطق الجغرافية والفئات

عدد المستفيدين اللبنانيين٨,٣٥٥

عدد المستفيدين السوريين: ٢,٠٩

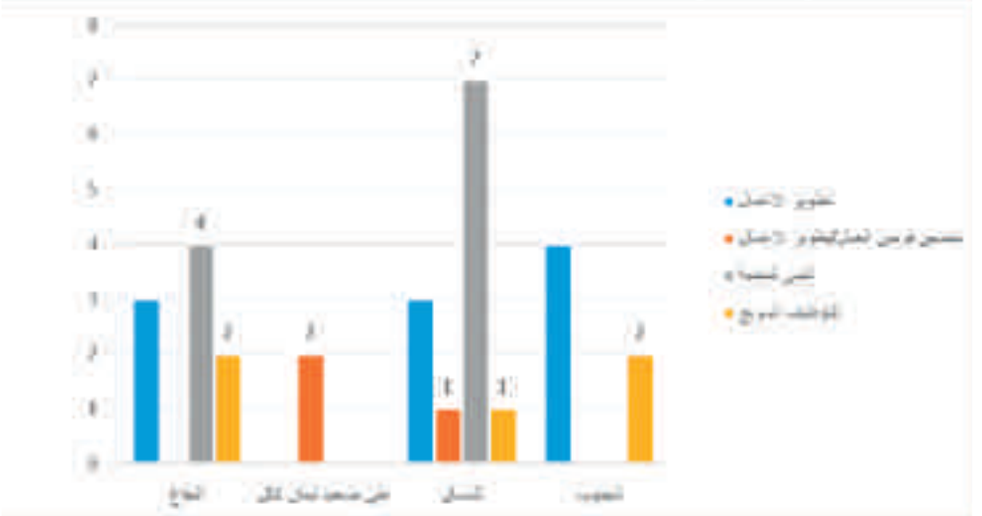

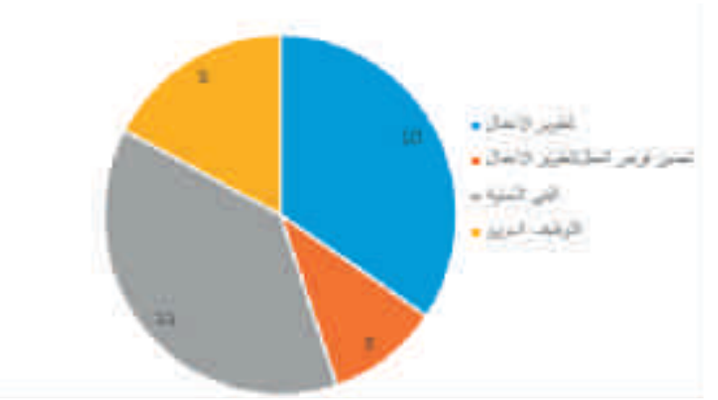

المشاريع المنفذة لدعم التعليم والصحة (عددها ١٠٠): توزيعها بحسب لمناطق الجغرافية والفئات

عدد المستفيدين اللبنانيين: ٢٤٠,٢٠٠

عدد المستفيدين السوريين: ٤٠,٧٩٠

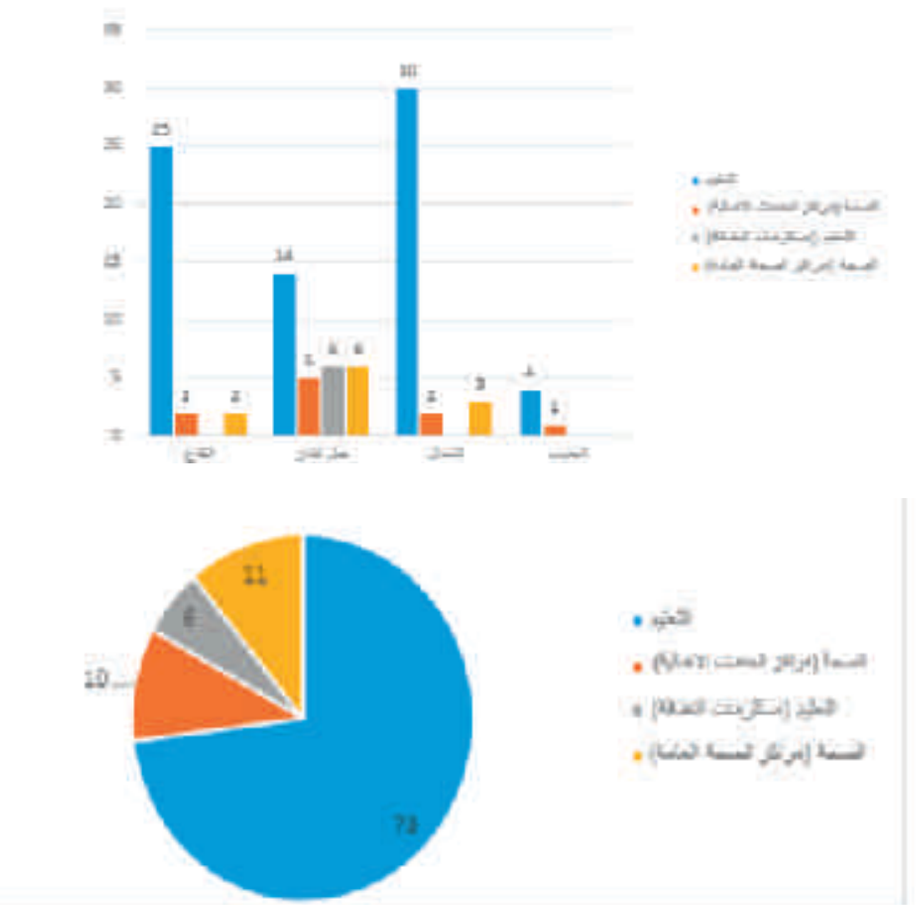

التوجه الرئيسي للبرنامج خلال عام ٢٠١٥

استكمال تقييم الاحتياجات، باعتماد نهج تشاركي، ووضع خطة متكاملة تستهدف المجتمعات الأكثر تأثراً ومتابعة العمل على خريطة الموارد والمخاطر في بعض المجتمعات المضيفة التي تم البدء فيها في اواخر العام ٢٠١٤,

- استكمال تنفيذ مشاريع لتلبية الحاجات الأولوية التي تم تحديدها نتيجة لتقييم الاحتياجات بالتعاون الكامل مع الإدارات المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية.

ترتيب الأراضي

يضم هذا القطاع ثلاثة أقسام

١. تنظيم استعمالات الأراضي والتطوير العمراني
٢. المشاريع البيئية والسياحية
٣. الإرث الثقافي والتنمية المدينية

١- تنظيم استعمالات الأراضي والتطوير العمراني

١-أ) نظرة عامّة

١-أ-١) الإطار قانوني

نصّت القفرة الرابعة من المادّة الثالثة من قانون إنشاء مجلس الإنماء والأعمار رقم ٧٧/٥ الصادر بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٧٧ على أن يقوم المجلس بـ «وضع مشروع الإطار التوجيهي العام للتنظيم المدني وعرضه على مجلس الوزراء للموافقة»،

كما حدّدت المادّة الرابعة من قانون التنظيم المدني رقم ٨٣/٩٦ الصادر بتاريخ ٩ أيلول ١٩٨٣ بأن يتم إعداد المخطّطات التوجيهيّة والأنظمة التفصيليّة للمدن والقرى ضمن الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي.

١-أ-٢) الوضع الحالي للنشاط العمراني

شهد لبنان منذ السبعينيّات وخلال الحرب اللبنانيّة وبعدها نشاطاً عمرانيّاً لم يسبق للبنان أن عرفه من قبل لكن في ظلّ نقص في آليّات الرقابة والتنظيم. وقد أدّى ذلك إلى نتائج غير مرغوب بها، منها:

- الانتشار العشوائي للبناء على امتداد المحاور الرئيسيّة وفي ضواحي المدن الكبرى،
- التأثير السلبي على المواقع الطبيعيّة والأثريّة،
- إنتشار المقالع والكسّارات المرخّصة منها وغير المرخّصة،
- تدهور نوعيّة المياه وتلوّث الأنهر والمياه الجوفيّة،
- التعدّيات على الأراضي الزراعيّة والشواطئ والمواقع السياحيّة الهامّة،

الأمر الّذي يستدعي الإسراع في معالجة هذا الوضع للحد من هذه النتائج الّتي تؤثّر سلباً على النمو الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، وذلك في ظلّ عوامل ضاغطة أهمّها:

- تقلّص الإمكانات الماليّة للقطاع العام والأولويّة المعطاة لخفض الدين العام،
- العولمة والقوانين الجديدة للّعبة الاقتصاديّة الّتي تفرض على الدّول اتّباعها إذا ما أرادت أن تجد مكاناً لها في الأسواق العالميّة،
- الاهتمام المتزايد بالبيئة والتراث الّذي نشأ في التسعينيّات والدّافع باتّجاه ترشيد استعمال الموارد الطبيعيّة وبذل جهد أكبر للاهتمام بالتراث.

كلّ ذلك يجعل من المرحلة الراهنة مرحلة ترشيد استعمال الموارد وتصويب الإنفاق وتفعيل آليّات الرقابة.

١-أ-٣) إعداد خطّة شاملة لاستعمالات الأراضي - نظرة وطنيّة للمستقبل

بناءً لما تقدّم، أعدّ مجلس الإنماء والاعمار خطّة شاملة لاستعمالات الأراضي بالتعاون مع المديريّة العامّة للتنظيم المدني. تناولت هذه الخطّة الّتي تمّت دراستها خلال العامَيْن ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ مواضيع بالغة الأهمّيّة كالبيئة والموارد الطبيعيّة، النمو السكاني والتطور العمراني، وسائل النقل، المشاريع الخدماتيّة والإنشاءات الكبرى، الأراضي الزراعيّة، المناطق الصناعيّة، عناصر التراث الثقافي والتاريخي وغيرها.

وتعالج الخطّة هذه المواضيع ضمن نظرة استرتيجيّة شاملة وبطريقة علميّة وموضوعيّة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيّات المجتمع اللبناني، وصولاً إلى بلورة رؤية طموحة متكاملة لمستقبل أراضي الوطن على المدى الطويل (٢٥عاماً). ومن أولى وظائف هذه الرؤية أن تشكّل الإطار العام لسياسة التنظيم المدني من جهة، والمرجع الجغرافي الموحّد للمشاريع والاستثمارات في مختلف القطاعات من جهة أخرى.

١-ب) الإنجازات المحقّقة حتّى تاريخه

١-ب- ١) الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي:
أعدّ مجلس الإنماء والاعمار، خلال العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي بمعاونة الائتلاف الاستشاري دار الهندسة (شاعر ومشاركوه) ومعهد التنظيم الاقليمي لمنطقة «إيل دو فرانس» في فرنسا(IAURIF). كما نظّم المجلس، خلال العام ٢٠٠٥، حملة تعميم هذه الخطّة على عدد كبير من الإدارات والمؤسسات العامة المركزيّة والمحلّيّة بالإضافة إلى الجامعات والجمعيّات الأهليّة ونقابتا المهندسين والمؤسّسات الدوليّة التمويليّة.
وافق كل من المجلس الأعلى للتنظيم المدني ومجلس إدارة مجلس الإنماء والإعمار على هذه الخطّة، وأُحيلت على الأمانة العامّة لمجلس الوزراء في شهر أيلول ٢٠٠٥ وأُرفِق بها مشروع مرسوم وتمّ عرضه على مقام مجلس الوزراء،
بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠، وبناءً لموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢، صدر المرسوم رقم ٣٣٦٦ بالموافقة على هذه الخطّة. من أهم الأمور الّتي لحظها هذا المرسوم هي:
١) تحديد التوجّهات العامّة لاستعمالات الأراضي في جداول تمّ إرفاقها بالمرسوم. وعلى المديريّة العامّة للتنظيم المدني أن تأخذ بها لدى دراسة أو تعديل المخطّطات التوجيهيّة والأنظمة التفصيليّة للمدن والقرى. وقد رعت هذه التوجّهات طبيعة الأراضي وميّزاتها والمحاذير الّتي قد تنشأ عن طريقة استخدامها.
٢) تشكيل لجنة إداريّة برئاسة رئيس المجلس الأعلى للتنظيم المدني وتضم مندوبين عن الوزارات التالية: الأشغال العامّة والنقل، البيئة، الثقافة، الداخليّة والبلديّات، الطاقة والمياه، الزراعة، الصناعة، الاقتصاد والتجارة، الماليّة الدفاع الوطني، وعن مجلس الإنماء والاعمار. من مهام هذه اللجنة متابعة وتقييم تنفيذ هذه الخطّة.

١-ب- ٢) الضوابط المرجعيّة لإعداد المخطّط التوجيهي للساحل اللبناني:
كلّف مجلس الوزراء مجلس الإنماء والاعمار إيجاد تمويل لإعداد دراسة المخطّط التوجيهي للشاطئ اللبناني. فأعدّ المجلس بالتنسيق مع العديد من الإدارات العامّة المعنيّة ومن بينها: وزارات البيئة، الدفاع الوطني، الزراعة، السياحة، الأشغال العامّة والنقل (مديرتي التنظيم المدني والنقل)، المديريّة العامّة للآثار، نقابتي المهندسين في بيروت والشمال، وجرى الاتّصال بعدّة مؤسّسات عالميّة يمكن أن تقدّم دعماً ماليّاً عبر هبات لإعداد الدراسة المطلوبة.

١-ب- ٣) مشروع «دعم التنمية المحلّيّة في لبنان الشمالي:
كُلّف مجلس الإنماء والاعمار بتنفيذ مشروع «دعم التنمية المحليّة في لبنان الشمالي» بتمويل من هبة الاتّحاد الأوروبي. وخلال العام ٢٠١٠ جرى تحديد مشاريع البنى التحتيّة الزراعيّة الملحّة، كما جرى تحديد مجموعات البلدات (clusters) الّتي سوف يتم فيها تنفيذ مشاريع تنمية محلّيّة وفق منهجيّة تشاركيّة يتخلّلها وضع خطّة شاملة لمجموعات البلدات بمشاركة السلطات المحلّيّة وهيئات المجتمع المدني وبدعم من فريق المؤازرة الفنّيّة لمشروع ADELNORD وبإدارة الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية (ESFD). وبنتيجة هذه الخطّة، تم التوافق على مشاريع ذات أولويّة يُصار إلى تنفيذها من قبل السلطات المحلّيّة وبتمويل من مشروع ADELNORD. (مراجعة تفاصيل هذا المشروع في الفصل العائد لقطاع الزراعة من هذا التقرير وعلى الموقع الإلكتروني .www cdr-adelnord.org). خلال العام ٢٠١١ تلزيم مهام الدراسة والإشراف لمشاريع البنى التحتيّة الزراعيّة. وتمّ توزيع هذه المشاريع على ٦ مجموعات وفقاً لنوعيّة الأشغال وموقعها الجغرافي، كما جرى، خلال العام ٢٠١٢ تلزيم الأشغال البالغة قيمتها حوالي ٩,٣ مليون يورو. وخلال العامين ٢٠١٣ تمّ إنجاز ٥٠٪ من الأشغال التي جرى استلامها استلاماً مؤقّتاً.

١-ب- ٤) مشاريع مناطق الحمى البيئيّة (Parc Naturel Régional):
توصي الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي بتطوير مناطق حمى طبيعيّة (Parc Naturel Régional)، وهي كناية عن مشاريع تقوم بإعدادها مجموعة بلديّات متجاورة تتفاهم فيما بينها على ميثاق إنمائي يوفّق ما بين

نشاطات اقتصاديّة غير ملوّثة وغير ضارّة، وتطوّر عمراني معتدل وذي جودة، وإجراءات تنظيميّة عملانيّة، وذلك للحفاظ على الإطار الطبيعي. وفي هذا السياق، تولّى مجلس الإنماء والاعمار التنسيق مع البلديّات والجمعيّات الّتي باشرت بأخذ المبادرة في هذا الاتجاه (اتّحادي بلديّات الجومة وجرد القيطع وبلديّة القبيّات في عكّار بالمشاركة مع جمعيّة مدى، واتّحاد بلديّات المتن الأعلى بالمشاركة مع وكالة الـ IAURIF).

وفي مجال دعم إنشاء مناطق الحمى البيئيّة (Parc Naturel)، في ظل غياب الإطار القانوني الذي يرعى إنشاء وإدارة هذه المناطق، كلّف المجلس فريق عمل المؤازرة الفنيّة لمشروع AdelNord، الممول من الاتّحاد الأوروبي، إعداد مشروع الإطار القانوني، وذلك بعد أن تمّ تحديد الضوابط المرجعيّة لهذا المشروع بالتنسيق مع وزارة البيئة. وأنهى فريق العمل هذا المشروع، وأحاله المجلس إلى وزارة البيئة، علماً بأنّه تضمّن اقتراح نص قانوني لتعديل مشروع مرسوم كان قد وافق عليه مجلس الوزراء حول المحميّات في لبنان كما تضمّن مشروع مراسيم تطبيقيّة العائدة له. وقد أحالت وزارة البيئة هذه النصوص إلى اللجان النيابيّة المختصّة الّتي وافقت عليها، وذلك تمهيداً لإقرارها خلال الجلسة العامّة المرتقبة لمجلس النوّاب.

١-ب- ٥) إعداد منهجيّة موحّدة لدراسة الخطط الاتراتيجيّة للتنمية المناطقيّة:

بعد أن أبدت عدّة جهات عالميّة استعدادها لتمويل دراسات خطط إنمائيّة مناطقيّة، وبهدف توحيد منهجيّة العمل، أعدّ مجلس الإنماء والاعمار، خلال العام ٢٠١١ وبالتنسيق مع وزارة الداخليّة والبلديّات والتعاون مع الإدارات المعنيّة بالقطاع التنموي، منهجيّة موحّدة يُمكن اعتمادها في إعداد هذه الخطط. فقد جرى اعتماد هذه المنهجيّة في إعداد ملفّات تلزيم دراسة الخطّة الاستراتيجيّة للتنمية المستدامة لمنطقتي صور وعكّار.

١-ب- ٦) إعداد خطّط استراتيجيّة للتنمية المناطقيّة:

شارك مجلس الإنماء والاعمار في وضع وتحضير خطط تنمويّة شاملة ومستدامة في منطقتي الفيحاء وقضاء صور.

- في منطقة الفيحاء: عمل اتّحاد مدن الفيحاء على وضع استراتيجيّة مستدامة لمدنه وذلك بتمويل ودعم من عدّة جهات عالميّة ومحلّيّة. وكان قد كلّف فريق عمل مؤلّف من عدّة خبراء لإعداد هذه الخطّة بالتشارك مع جميع الإدارات المركزيّة والمحليّة وهيئات المجتمع الأهلي. وقد شارك المجلس في مناقشة هذه الخطّة ضمن اللجنة الاستشاريّة الّتي تمّ تشكيلها لذلك. ونتج عن هذه الخطّة لائحة بمشاريع ذات أولويّة. وقد أبدت الوكالة الفرنسيّة استعدادها لتمويل دراسات الجدوى لهذه المشاريع تمهيداً لتمويل بعضٍ منها في وقتٍ لاحق.
- في منطقة صور: نظّم اتّحاد بلديّات صور بالتعاون ودعم من منطقةPACA الفرنسيّة عدّة ورش عمل هدفها تدريب وتحسيس المنتخبين المحلّيّين على مضمون وأهميّة الخطّة الاستراتيجيّة لقضاء صور. وقد تولّى مجلس الإنماء والاعمار بالتعاون مع اتّحاد البلديّات إلى تلزيم إعداد هذه الخطّة إلى الإئتلاف الاستشاري المؤلّف من Consultation and Research Institute (CRI)/ Habib Debs / ECODIT/ IAURIF وقد بوشر بالدراسة في حزيران ٢٠١٣. وقد جرى خلال شهر تشرين الأوّل ٢٠١٣ تنظيم أوّل ورشة حول المرحلة الأولى العائدة لإطلاق الخطّة وتجميع المعلومات.
- في منطقة عكّار: وفي إطار مشروع Adelnord الممول من الاتّحاد الأوروبي، كلّف المجلس فريق المؤازرة الفنيّة إعداد الخطّة الاستراتيجيّة للتنمية المستدامة لمنطقة عكّار. وقد بوشر بالعمل في نهاية العام ٢٠١٢. وقد تمّ خلال شهر نيسان من العام ٢٠١٣ تنظيم أوّل ورشة عمل حول إطلاق الخطّة وتجميع المعلومات.

١-ب- ٧) إعداد ورقة عمل حول السياسات العقارية في لبنان:

إنّ الوضع الحالي للسوق العقاري في لبنان وارتفاع أسعاره يشكّل عائقاً وصعوبةً في تطبيق السياسات العامّة المرتبط به. وبالتالي أصبح من الضروري المباشرة بطرح موضوع السياسات العقاريّة في لبنان على طاولة البحث من أجل الوصول إلى اقتراح اجراءات عملانيّة

من شأنها تحسين وإصلاح الوضع العقاري. ولهذا فقد تمّ إعداد دراسة حول الوضع العقاري في لبنان بالتعاون مع مركز الـ CMI (Centre de Marseille pour l'intégration en Méditerranée) المتخصّص بالدراسات والأبحاث للإنماء المديني حول البحر المتوسّط وتمّ اقتراح توصيات وإجراءات من شأنها تحسين الوضع. وسوف تمهّد هذه الدراسة لمناقشة هذا الموضوع مع الإدارات المعنيّة في لبنان ووصولاً إلى إقرار ما يساعد على إصلاح القطاع الضرائبي العقاري وتفعيل السياسة الإسكانيّة لتشمل السوق الإيجاري للشقق السكنيّة ومساعدة ذوي الدخل المحدود على إيجاد سكن ملائم لهم، وترشيد تمويل البنى التحتيّة لخدمة المناطق السكنيّة.

ا-ج) تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٤.

خلال العام ٢٠١٤، تابع مجلس الإنماء والاعمار العمل على النشاطات التالية:

١) متابعة العمل على إيجاد تمويل لإعداد دراسة المخطّط التوجيهي للشاطئ اللبناني.

٢) متابعة العمل على تنفيذ «دعم التنمية المحليّة في شمال لبنان» (Adelnord)، الممول من الّتحاد الأوروبي: خلال العام ٢٠١٤،. جرى تنفيذ حوالي ١٠٠٪ من مجمل الأشغال الملحوظة المؤلّفة من طرق زراعيّة وأقنية ري والّتي جرى استلامها استلاماً مؤقّتاً. ومن المرتقب استلام هذه الأشغال خلال العام ٢٠١٥.

٣) متابعة العمل بالخطّة الاستراتيجيّة للتنمية المستدامة في منطقة صور، بتمويل من الوكالة الفرنسيّة للتنمية وبالتنسيق الوثيق مع اتّحاد بلديّات قضاء صور وهيئات المجتمع المدني. وبعد أن أنهى الاستشاري Consultation and Research Institute (CRI)/ Habib Debs / ECODIT/ IAURIF المرحلة الأولى (تجميع المعلومات)، جرى خلال شهر نيسان ٢٠١٤ تنظيم ورش عمل العائدة لتحليل المعلومات (SWOT Analysis)، أمّا ورشة العمل العائدة لتحديد الرؤية والأهداف ومحاور التنمية ذات الأولويّة فقد جرى تنظيمها خلال شهر أيلول ٢٠١٤. ومن المرتقب تنظيم ورشة العمل العائدة لمناقشة مسودّة الخطّة خلال شهر آذار ٢٠١٥.

٤) متابعة العمل في إعداد الخطّة الاستراتيجيّة المستدامة لمنطقة عكّار بتمويل من الاتّحاد الأوربي. فبعد أن أعدّ الاستشاري تقرير المرحلة الثانية العائد لتحليل المعلومات (نقاط القوّة والضعف، الفرص المتاحة والمخاطر - SWOT Analysis) جرت مناقشة هذا التقرير خلال عدّة طاولات مستديرة جمعت اللجان المحليّة المختصّة خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٤. كما تمّ تنظيم ورشة عمل خلال شهر تيسان ٢٠١٤ في مركز بلديّة حلبا لمناقشة المرحلة الثالثة من الخطّة (تحديد الرؤية والأهداف والأولويّات). وأنهى الاستشاري 'إعداد مسودّة هذه الخطّة، ومن المرتقب مناقشتها مع السلطات المحليّة والمجتمع الأهلي خلال العام ٢٠١٥.

ا-د) مشاريع قيد التحضير

- إعداد المخطّط التوجيهي للساحل اللبناني: من أهم المشاريع الّتي يمكن أن يباشر بها المجلس في قطاع ترتيب الأراضي، وبالتعاون مع وزارة البيئة وزارة الأشغال العامّة والنقل، هو إعداد المخطّط التوجيهي للساحل اللبنانيّة، علماً بأنّ البحث عن التمويل لهذه الدراسة ما زال جارياً على أمل الوصول إلى نتيجة إيجابيّة بهذا الشأن خلال العام ٢٠١٤،

- تيويم الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي: أُعدّت الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي في العام ٢٠٠٤ وصدر مرسوم الموافقة عليها في حزيران ٢٠٠٩. فبعد مضي ١٠ أعوام على إعدادها، أصبح من البديهي العمل على تيويمها. يأمل مجلس الإنماء والاعمار خلال العام ٢٠١٥ وبالتنسيق مع الجهات المعنيّة بذلك (لا سيّما المديريّة العامّة للتنظيم المدني(بالتحضيرات اللازمة من أجل المضي بتيويم الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي.

- إعداد تقرير الموئل – Habitat III تحضيراً لمشاركة الدولة اللبنانيّة في مؤتمر الأمم

المتّحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضريّة المستدامة: فقد تلقّت الدولة اللبنانيّة للمشاركة دعوة للمشاركة في هذا المؤتمر المنوي عقده خلال العام ٢٠١٦. ومن المرتقب أن يُصار إلى إعداد تقرير حول المشاكل الّتي يعاني منها لبنان في هذا الميدان. ولهذا سوف يسعى مجلس الإنماء والاعمار بالتنسيق مع برنامج الأمم المتّحدة للمستوطنات البشريّة (UN-Habitat) والإدارات والمؤسّساتة المعنيّة إلى إعداد هذا التقرير وإلى متابعة التحضيرات اللّزمة للمشاركة في هذا المؤتمر.

٢- المشاريع البيئية والسياحية

أبرز الانجازات المحققة لغاية العام ٢٠١٤، في العقود الموقعة قبل ٢٠١٤

من ناحية أخرى تقوم إدارة التخطيط والبرمجة بالتعاون مع الإدارات الأخرى في المجلس بالبحث عن مصادر تمويل لتستثمر في مشاريع مجدية بيئياً واقتصادياً واجتماعياً.

مشروع صندوق البيئة في لبنان وهو برنامج ممول من قبل الحكومة الألمانية بمبلغ قدره ٨,٥ مليون يورو، وتعود مهمة تنسيق عمله إلى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالتعاون مع وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار. قامت لجنة إدارية مؤلفة من ممثلين عن وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار وإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعية مصارف لبنان والتجمع اللبناني لحماية البيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بوضع برنامج عمله ومراقبة أدائه.

من أهداف هذا المشروع الحدّ من المخاطر البيئيّة والارتدادات الاقتصادية في المناطق المتضررة من جراء حرب تموز ٢٠٠٦ وغيرها من المناطق المحرومة في لبنان. كما يدعم الصندوق المبادرات الخلّاقة في القطاعات الخاصة والرامية إلى تحسين أدائها البيئي والاقتصادي. فضلاً عن ذلك، وفّر الصندوق إمكانات التدريب اللازمة لتنمية القدرات المحلية بغية التوصل إلى خلق آلية لإدارة محلية سليمة للموارد الطبيعية. تم تمويل ١٦ مشروعاً محلياً بمبلغ قدره ٣ ملايين يورو شملت حسن إدارة النفايات وإعادة تأهيل الأراضي والغابات والمناطق المحميّة المتضرّرة من جرّاء حرب تموز ٢٠٠٦؛ و٦ مشاريع تهدف الى معالجة موضوع التكيّف مع التغيّر المناخي في شمال لبنان بقيمة إجمالية قدرها ١،٨ مليون يورو؛ و٨ مشاريع متعلقة بالحدّ من التلوّث الناجم عن مياه الصرف الصناعي في شركات خاصة في كل من مناطق كسروان، حوض الليطاني وشمال لبنان بقيمة إجمالية تساوي ١،١ مليون يورو.

ساهمت المشاريع التي تم تمويلها من قبل صندوق البيئة في منطقة شمال لبنان في معالجة التغير المناخي من خلال الحماية والتنمية المستدامة في أنظمة الغابات؛ اعتماد الري بالتنقيط والمكافحة البيولوجية للحشرات في الأشجار المثمرة؛ تجميع مياه الأمطار؛ خفض نسبة استهلاك المياه وهدرها في المنتجعات السياحية؛ حماية البنى التحتية الاقتصادية من المخاطر الطبيعية على امتداد الساحل.

أما فيما يتعلق بمشاريع الحدّ من التلوّث الناجم عن مياه الصرف الصناعي في الشركات الخاصة فقد شملت القطاعات الصناعية التالية: المنتجات الغذائية والمشروبات؛ صناعة المنسوجات؛ صناعة الورق؛ المواد الكيميائية؛ المنتجات المعدنية غير الفلزية (مناشير الحجر التزييني)؛ المعادن الأساسية ومنتجات المعادن.

كما ساهم صندوق البيئة بوضع آلية لتنفيذ مشاريع سياحة بيئية، إنتاج أنظف وزراعة عضوية ذات مردود إقتصادي يمكن ان تشكل حافزاً لتحقيق مشاريع بيئية رائدة. وقد برهن الصندوق عن نجاح العمل البيئي على الصعيد المحلي عبر التعاون مع البلديات التي أظهرت مستوى عالي من الجدية في تنفيذ ومتابعة المشاريع.

قام صندوق البيئة باعداد وثيقة بحث تتعلق بالسياسة العامة الواجب اعتمادها لتحقيق الالتزام البيئي

وإدارة النفايات الصناعية السائلة، تتمحور أهدافها حول: تحديد الواقع الحالي لمعالجة النفايات
الصناعية السائلة؛ مراجعة التشريعات البيئية والأنظمة التي تتعلق بمعالجة النفايات السائلة بشكل
عام وبالنفايات الصناعية السائلة وتصريفها بشكل خاص؛ تقييم مسؤوليات وقدرات أصحاب العلاقة
فيما خص الالتزام البيئي وكافة العمليات والإجراءات المرتبطة بمحطات المعالجة؛ تحديد وصياغة
التوصيات الآيلة إلى المضي قدماً في تحقيق الالتزام البيئي للقطاع الصناعي.

تجدر الاشارة الى ان صندوق البيئة سعى الى الانتقال من وثيقة بحث حول السياسة العامة في إدارة النفايات الصناعية السائلة والالتزام البيئي الى خطة عمل حول إدارة النفايات الصناعية السائلة لتحديد الاجراءات ذات الاولوية والموارد اللازمة لمعالجة موضوع ادارة النفايات الصناعية السائلة في لبنان.
إضافةً إلى تمويل عدد من المشاريع الهادفة الى الحد من التلوث الصناعي سعى صندوق البيئة الى تنظيم برنامج متكامل يرمي الى تنمية قدرات المؤسسات المعنية بموضوع مكافحة التلوث الصناعي منها المؤسسات الصناعية الخاصة والإدارات العامة المعنية وذلك في اطار دعم وزارة البيئة في التحضير لبرنامج وطني للحد من التلوث الصناعي. أرتكز هذا البرنامج على عدد من الانشطة وقد أتم عدة ورشات عمل حول إدارة النفايات الصناعية .في إطار السياحة البيئية، فلقد تم دراسة المخطط السياحي والإنمائي الشامل لمناطق زحلة وبعلبك وبشري حيث قام المجلس بالتعاون مع وزارة السياحة بتنفيذ دراسة مخطط سياحي وإنمائي شامل لمناطق زحلة، وبعلبك، وبشري، والأرز وبتمويل من الحكومة اليابانية. من أهم أهداف هذا المشروع تحديد الحاجات الأساسية لتطوير السياحة والسياحة البيئية وتأمين دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع رائدة، تنفذ في مراحل لاحقة لإنماء المناطق الجبلية والريفية. وقد بلغت قيمة هذه الدراسة ٢,٥ مليون دولار اميركي

باشر المجلس بتنفيذ مشروع دعم التنمية المحلية في لبنان الشمالي ADELNORD الممول من اتفاقية هبة المجموعة الأوروبية ذات الرقمENPI/٢٠٠٨/٠١٩-٦٢٣ منذ العام ٢٠١٠، حيث تضمنت الاتفاقية مكوّن خاص بالبيئة نفذ منها لحين العام ٢٠١٤، الأنشطة التالية:

ضمن إطار النشاط المتعلق بـ «إعداد خطة استراتيجية مستدامة لمحافظة عكّار، أعدّ مشروع ADELNORD منهجيّة موحّدة لإعداد دفتر شروط لدراسات الخطط الإنمائيّة المناطقيّة، بالتنسيق مع وزارة الداخليّة والبلديّات وبالتعاون مع الإدارات المعنيّة بالقطاع التنموي، تمهيدا» لتحضير ملفّ تلزيم الخطة الاستراتيجية المستدامة لمحافظة عكّار.

ضمن إطار النشاط المتعلق بـ « تقديم الدعم التقني لإنشاء المنتزه الوطني في جرود عكّار»، أعدّ المشروع دفتر شروط لدراسة تقنية حول إنشاء وإدارة المناطق المحمية في لبنان، ووضعها في إطار قانوني، بالتنسيق مع وزارة البيئة، إذ أن أحد أصناف المناطق المحمية يكون المنتزه الطبيعي تمهيدا» لتوفير الدعم التقني لإنشاء المنتزه الوطني في جرود عكّار. وباشر المشروع خلال العام ٢٠١٢ بإعداد الدراسة المذكورة، بحيث انبثق عنها تقرير تقني مفصّل ومشروع قانون المناطق المحمية الذي وافقت عليه وزارة البيئة خلال العام ٢٠١٣، وأحالته إلى اللجان النيابية المختصّة للمراجعة والموافقة؛

أما فيما يتعلّق بنشاط «مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات»، أعدّ المشروع كمرحلة أولى، خلال العام ٢٠١٢ خطتين إداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية ينبثق عنهما دفتر شروط خاص بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل، من خلال الاستعانة بخبراء مختصين بعلوم إدارة الغابات والأحراج ومكافحة الحرائق، وبالتعاون الوثيق مع بلديات المنطقة ومراكز الأحراج المتواجدة فيها بالإضافة إلى وزارة الزراعة.
وخلال العام ٢٠١٣، قام المجلس بإيداع

وزارة الزراعة التقرير النهائي المتضمّن خطتين إداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ودفتري الشروط، تمهيدا» للحصول على موافقة وزارة الزراعة.

فيما يتعلّق بموضوعي تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي، كان المجلس ولغاية أواخر العام ٢٠١١، يشترط إعداد وتلزيم دراسات تقييم أثر بيئي وتقييم بيئي استراتيجي للعديد من المشاريع بحسب معايير البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومراجع عالمية علمية أخرى؛ وذلك لحين العام ٢٠١٢، حيث صدر المرسوم رقم ٨٢١٣ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ المتعلق بـ»التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام»، والمرسوم رقم ٨٦٣٣ تاريخ ٢٠١٢/٨/٧ المتعلق بـ» أصول تقييم الأثر البيئي»؛ بحيث أن أصبحت دراسات التقييم البيئي الاستراتيجي ودراسات تقييم الأثر البيئي ملزمة لكافة المشاريع المشار إليها في المراسيم المذكورة.

شارك المجلس في إعداد تقارير وطنية بيئية إلى جانب جهات مانحة ووزارات وجهات أخرى، من خلال المشاركة في وورش عمل وطاولات مستديرة، واقتراح التعديلات اللازمة، نذكر منها:
- تقرير «Millennium Development Report» الخاص بلبنان والعائد للعام ٢٠١٠ الذي أعدّه الـUNDP.
- تقرير الـ «Country Environmental Assessment» الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع وزارة البيئة.
- «التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠)» الخاص بلبنان والعائد للعام ٢٠١٢، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا، والوزارات المعنية تمهيدا» للمشاركة في المؤتمر المذكور خلال شهر حزيران ٢٠١٢.
شارك المجلس، من خلال لجان التنسيق، أو بموجب إتفاقيات التمويل، متابعة مجريات تنفيذ عدة مشاريع بيئية تنفذها وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي لها علاقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتقوية القدرات المؤسساتية.
تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٤:

ضمن اطار مشروع صندوق البيئة في لبنان المموّل من قبل الحكومة الألمانية، قدم الصندوق الدعم التقني اللازم للمؤسسات الصناعية اللبنانية، بشكل هبات، مما سمح بتحضير دراسة بيئية أولية تهدف إلى تحديد الاستثمارات اللازمة لمكافحة التلوث الصناعي والحصول على قروض ميسرة لتنفيذ هذه الاستثمارات. وقد قام الصندوق بتحضير دراسات بيئية مفصلة لثلاثة عشرة مؤسسة لمساعدتهم في تحديد مصادر التلوث الصناعي الناجم عن عملية الإنتاج وكيفية معالجتها مع اقتراح دراسة جدوى اقتصادية أولية لكل من هذه المؤسسات. كما وقدم الصندوق الدعم التقني اللازم إلى أية مؤسسة صناعية في لبنان لمساعدتها على تطوير الدراسات الأولية للتخفيف من التلوث الصناعي والآثار الناجمة عنه.

واصل المجلس تنفيذ مشروع دعم التنمية المحلية في لبنان الشمالي ADELNORD الممول من اتفاقية هبة المجموعة الأوروبية، لاسيما في المكوّن البيئي منه، حيث نذكر أبرز المجريات على الشكل التالي:
١. باشر المشروع بإعداد الخطّة الاستراتيجيّة المستدامة لمحافظة عكار بالتعاون مع فريق من الخبراء المتخصصين بعلوم البيئة والاقتصاد والتنظيم المدني والتنمية الاجتماعية، تم تعيينهم من قبل المؤازرة الفنية-GFA) (ELARD لهذا النشاط، استنادا» إلى دفتر شروط أعدّه المشروع خلال العام ٢٠١١، بالتنسيق مع وزارة الداخليّة والبلديّات وبالتعاون مع الإدارات المعنيّة بالقطاع التنموي؛ وفي هذا السياق تم إنجاز الفصل المتعلّق بالتشخيص الحالي (Diagnostic) كما وإنجاز مسودة الخطة بالتعاون والتواصل مع السلطات المحلية في المنطقة.
٢. وافقت اللجان النيابية المختصّة على مشروع قانون المناطق المحمية الذي سبق وأحالته وزارة البيئة من إعداد مجلس الإنماء والإعمار؛ كذلك خلال العام ٢٠١٤، أنجز

المجلس، من خلال المشروع، العمل على إعداد مشروع المرسوم التطبيقي لقانون المناطق المحمية، وإيداعه لوزارة البيئة.

٣. وضمن إطار مهمّة مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات، باشر المجلس بالمرحلة الثانية من هذه المهمة، التس أتت بناء على طلب وزارة الزراعة، والمتعلّقة بـ:
١- تنفيذ برنامج تدريبي موجّهة لحرّاس الأحراج والناشطين المحليين.
٢- تأمين معدّات ومستلزمات خاصة بإدارة الأحراج.
اقتراح آلية متابعة ومراقبة لتنفيذ الخطتين الإداريتين لغابتي عندقت والسفيرة.

على صعيد آخر، وعلى أثر صدور المرسوم رقم ٨٢١٣ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ المتعلق بـ»التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام»، والمرسوم رقم ٨٦٣٣ تاريخ ٢٠١٢/٨/٧ المتعلق بـ» أصول تقييم الأثر البيئي»، يشترط المجلس على ذكر هذين المرسومين والشروط الخاصة بهما في دفاتر التلزيم لكافة المشاريع وفقا» للأصول. كما ويقوم المجلس حاليا» بإعداد دراسات تقييم أثر بيئي لعدة مشاريع بنى تحتية من مدارس ومستشفيات وطرقات ومحطات تكرير للمياه المبتذلة...إلخ، بالإضافة إلى إعداد دراستي تقييم بيئي استراتيجي للخطة الاستراتيجية المستدامة لمحافظة عكّار، ضمن إطار مشروع ADELNORD، وللخطة الاستراتيجية المستدامة لقضاء صور.

كذلك خلال العام ٢٠١٤، تابع المجلس من خلال مشاركته في لجان تنسيقية إنجاز أعمال عائدة لـ:

• مشروع «Integrated Waste Management in Baalbek Caza (Lebanon))» الممول من الوكالة الإيطالية والمنفّذ من قبل وزارة البيئة، حيث يتم حاليا» مراجعة النسخة الأولية لـ» Master Plan for the solid waste sector in Baalbek-Hermel» بالإضافة إلى تحضير ملف تلزيم الأشغال والأعمال التنفيذية للمشروع، بعد أن تم إعداد دراسة تقييم أثر بيئي للمشروع؛

• مشروع «Demonstrating & Promoting best techniques & practices for reducing health care waste to avoid environmental releases of dioxins & mercury » الممول من قبل GEF/UNDP والمنفّذ من قبل وزارة البيئة، والذي تم إنجازه خلال العام ٢٠١٣ ونتج عنه سلسة معايير بيئية تبنتها وزارة البيئة وتشترطها عند بناء مستشفيات جديدة أو مستقبلية.

• مشروع "ENPI Horizon ٢٠٢٠ Capacity Building" الممول من قبل الـEU/MAP والمنفّذ من قبل وزارة البيئة بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، حيث يقوم المجلس بالمشاركة بإجتماعات اللجان التنسيقية وبورش عمل تدريبية تتعلّق بإدارة النفايات الصلبة والمياه المبتذلة والانبعاثات الصناعية.

كما ويقوم المجلس باقتراح مندوبين لبنانيين يمثلون القطاع الخاص والأهلي ذات الصلة بالمحاور المذكورة بهدف تطوير قدراتهم وتوسيع الشريحة المحلية في هذه الاختصاصات.

يواصل المجلس متابعة مشاريع بيئية تنفذ من قبل وزارة البيئة وتمول من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي وذلك في عدة مجالات منها:

على الصعيد الإداري:
- دعم مؤسساتي لوزارة البيئة،
على صعيد المحافظة على الثروة الطبيعية:
- مشروع إدارة الهبات الصغيرة الممول من مرفق البيئة العالمي والذي يمول عدداً من المشاريع الصغيرة الرائدة التي تديرها منظمات أهلية،
على صعيد الحد من تلوث الهواء:
- مشروع الدعم المؤسسي لمكتب الاوزون العامل في وزارة البيئة في لبنان (المرحلة الخامسة)
- مشروع تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في مباني ومنشات القطاع العام (الجنوب، البقاع وعكار)(CEDRO).
- مشروع «نحو إنتاج طاقة مستدامة»
على صعيد المحافظة على الطبيعة:
- مشروع دعم الخطة الوطنية للتحريج

- مشروع الطيور المهاجرة
- مشروع المحافظة على الأعشاب الطبية
- مشروع الحفاظ على الموارد الحرجية

كما يقوم المجلس بتلزيم مشروع إنشاء سوق خضار بالجملة في مدينة طرابلس وإنشاء وتجهيز تأهيل مسلخ طرابلس.

ابرز المشاريع والأنشطة التي سيواصل المجلس العمل عليها خلال العام ٢٠١٥:

• إعداد خطة استراتيجية مستدامة لقضاء عكّار، الهرمل والضنيّة، ضمن إطار مشروع ADELNORD
• إعداد خطة استراتيجية مستدامة لقضاء صور،
• إعداد دراسة تقييم بيئي استراتيجي لكل من هاتين الخطتين،
• التنسيق مع وزارة البيئة لجهة الموافقة والسير بكل من مشروع القانون الخاص بالمناطق المحمية ومشروع المرسوم التطبيقي؛
• التنسيق مع وزارة الزراعة لجهة الموافقة والتصديق على كل من الخطتين الإداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، بالإضافة إلى دفتر الشروط الخاص بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل وضمن إطار مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات.

مشروع تحريج في البقاع الغربي وخلق فرص عمل محلية ونشاطات توعية ومشروع خلق استراتيجية سياحة بيئية لقطاع الصيد البحري على طول الشاطئ اللبناني ومشروع مراقبة الموارد الطبيعية في لبنان ومشروع التقييم الذاتي للتحضير للمؤتمر الثالث لتغير المناخ ولتحضير التقرير الوطني لتغير المناخ ومشروع دعم مؤسساتي لوزارة البيئة.

كما وسيواصل المجلس متابعة التحضير لتنفيذ مشاريع بيئية ستنفذ قي العام ٢٠١٥ من قبل وزارة البيئة وستمول من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي من ضمنها:

• مشروع الاتصال الوطني الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ
• مشروع بناء قدرات انخفاض الإنبعاثات في لبنان
• برنامج العمل الوطني لإدخال التغير المناخي في صلب أعمال التنمية في لبنان

كما وسيواصل المجلس متابعة التحضير لتنفيذ مشاريع بيئية ستنفذ قي العام ٢٠١٥ من ضمنها:

• مشروع الالتزام البيئي للمنشآت الممول من البنك الدولي
• مشروع ثاني للالتزام البيئي للمنشآت ممول من الحكومة الايطالية
• مشروع التنوع البيولوجي الممول من مرفق البيئة العالمي
• مشروع لتغير المناخ ممول من الاتحاد الاوروبي
• مشروع ثاني لتغير المناخ ممول من مرفق البيئة العالمي
• مشروع حماية طبقة الاوزون الممول من بروتوكول مونتريال
• مشروع دعم وحدة لادارة مشروع الحد من التلوث الصناعي في لبنان
• Support to the Lebanese Environmental Pollution Abatement Project
• مشروع دعم الازمة السورية من خلال التنمية المستدامة للطاقة والمياه Support to the Syrian Crisis (Sustainable Energy and Water)
• مشروع الادارة المستدامة لمستجمع بحيرة القرعون Sustainable Land Management of Qaroun Watershe
• مشروع تمويل المراحل الست الممول من مرفق البيئة العالمي GEF ٦ Cycle

٣. الإرث الثقافي والتنمية المدينية

مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدينية:

باشر مجلس الإنماء والإعمار بالتنسيق مع المديرية العامة للآثار، والبلديات المعنية بتنفيذ مشروع للمحافظة على الإرث الثقافي والتنمية المدينية في خمس مدن تاريخية في لبنان هي طرابلس، وجبيل، وصيدا، وصور، وبعلبك. انطلاقاً من تحسين البنية التاريخية والمواقع الأثرية لهذه المدن الخمس، يهدف المشروع إلى إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية محلية، كما يهدف إلى تقديم الدعم التقني اللازم لتحسين تنظيم وحماية وإدارة الإرث العمراني في لبنان.

أما مكونات المشروع فهي:

- إعادة تأهيل مراكز المدن التاريخية وجزء من البنية التحتية: يتناول هذا الشق إعادة تأهيل للمناطق التاريخية في المدن الخمس التي يلحظها المشروع. ويتضمن الأعمال التالية: تأهيل وخلق ساحات عامة ومساحات خضراء، تأهيل بعض الأسواق وممرات المشاة، تأهيل وحماية بعض المباني التاريخية وتحديد وجهة استخدامها، دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالحركة السياحية، المساعدة في تأهيل بعض المساكن التراثية، تنظيم حركة السير في محيط المناطق التاريخية وتأمين مواقف للسيارات. بالإضافة إلى هذه الأعمال، سوف يتم تأهيل البنى التحتية في بعض الشوارع من المدن التاريخية الخمس، لجهة تأمين وصلات مياه الشفة وتأهيل شبكات الصرف الصحي الموجودة في هذه المدن.
- حماية المواقع الأثرية وتحسين صونها وإدارتها: يتناول هذا الشق تطوير المواقع الأثرية في كل من مدن بعلبك وصور وصيدا ويتضمن: أجراء أبحاث وتوثيق حول المواقع الأثرية، ترميم وتدعيم بعض المعالم الأثرية مثل معبدي باخوس وجوبيتير في بعلبك والقلعة البرية في صيدا، إدارة المعالم، حماية المساحات وتجهيز المواقع لاستقبال الزائرين كإنشاء مراكز للزائرين ومراكز للاستعلام.
- تقديم الدعم التقني والفني اللازمَيْن للمؤسسات المعنية بتنفيذ المشروع: ويتناول كافة النشاطات التي تساهم بتحسين أداء المؤسسات المعنية بتنفيذ المشروع ضماناً لاستمراريته وديمومته. هذه المؤسسات هي: البلديات الخمس للمدن المعنية، مديرية الآثار ومديرية التنظيم المدني. يعتبر هذا المشروع حيوياً جداً لجهة إنعاش وتحسين حركة السياحة في المدن التي يلحظها ولجهة تعزيز وتطوير البنية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية المواكبة لهذه الحركة والتي ستؤدي حتماً لتنمية الاقتصاد المحلي في هذه المدن وخلق فرص عمل جديدة لسكانها.

إصطدم المشروع بعدة حواجز وإشكاليات حالت دون تنفيذ المشروع ضمن المهل المخططة له في الأصل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الوضع الأمني في البلاد؛
- إرتفاع كلفة البناء؛
- تناوب بلديات عدة خلال فترة المشروع والاضطرار لإعادة شرح المشاريع وإجراء بعض التعديلات؛
- تناوب مجالس نيابية وحكومية مختلفة خلال فترة المشروع والاضطرار لإعادة شرح المشاريع وإجراء بعض التعديلات؛
- وجود مخالفات عدة في مناطق الأشغال يصعب في أغلب الأحيان إزالتها؛
- عدم تقبل الناس أحياناً للتغيير.
- التأخير في تنفيذ كافة بنود إتفاقية التمويل الإضافي بإنتظار موافقة المجلس النيابي عليها.
- الوضع الأمني الذي منع الشركات الملتزمة الأجنبية عن الحضور الى لبنان والإلتزام بالجداول الزمنية لسير الأعمال.

بالرغم من المشاكل العديدة التي واجهت المشروع وبعد إنجاز أشغال المرحلة الأولى، قام المشروع باستطلاع آراء المواطنين والزائرين في المدن الخمس، إضافة إلى الوزارات والبلديات المعنية، وتبين أهمية المشروع في تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والبيئية في مناطق المشروع، كما لوحظ تنامي وعي المجتمعات لأهمية الحفاظ على إرثهم الثقافي،

قام مجلس الإنماء والإعمار بتأمين تمويل إضافي من البنك الدولي والوكالة الفرنسية

للتنمية لتكملة المشاريع الواردة في إتفاقية التمويل الأساسية، وهو يقوم حالياً بتمويل المشاريع قيد التنفيذ لحين موافقة المجلس النيابي على القرض الإضافي.
ورغبة في تطوير وتوسيع نطاق تجربة مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدينية، يقوم المجلس حالياً بالتفاوض مع الممولين لتأمين الأموال اللازمة لتنفيذ أشغال إضافية في المدن الخمس وتوسعة نطاق المشروع ليشمل مدن أخرى في لبنان.

أبرز الانجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)

تم العمل على تأمين تمويل للأشغال التنفيذية للمشروع على الشكل التالي:

• إبرام اتفاقية قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة ٣١,٥ مليون دولار أميركي أُحيلَت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ١٠٨٥٨ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٩ وصدق عليها في مجلس النواب بموجب القانون رقم ٥٥٥ تاريخ ٣١ /١ /٢٠٠٤.

• إبرام اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ١٢ مليون يورو أحيلت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ١١١٦٣ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٤ وصدّق عليها في مجلس النواب بموجب القانون رقم ٥٥٦ تاريخ ٢٠٠٤/١/٣٠.

• وقع المجلس بتاريخ ٣ أيار ٢٠٠٦ إتفاقية تنفيذية للجزء المخصص من البروتوكول الإيطالي لمشروع الإرث الثقافي بقيمة ١٠ مليون يورو.

• وقع المجلس بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٨ اتفاقية تمويل هبة مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة نصف مليون يورو لدعم المديرية العامة للآثار، أُحيلَت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ١٠٥٨ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤.

• وقع المجلس بتاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠٠٨ بتوقيع إتفاقية تمويل هبة مع الحكومة الإيطالية من ضمنها ٢,٢ مليون يورو لمشروع الإرث الثقافي.

• إبرام اتفاقية القرض الإضافي مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٢١ مليون يورو أحيلت الى مجلس الوزراء ومجلس النواب للموافقة عليها أُحيلَت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ١٠٨٥٨ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٩ وصدق عليها في مجلس النواب بموجب القانون رقم ٥٥٥ تاريخ ٣١ /١ /٢٠٠٤.

• إبرام اتفاقية القرض الإضافي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة ٢٧ مليون دولار أحيلت الى مجلس الوزراء ومجلس النواب للموافقة عليها أُحيلَت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ١٠٨٥٨ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٩ وصدق عليها في مجلس النواب بموجب القانون رقم ٥٥٥ تاريخ ٣١ /١ /٢٠٠٤.

قام المجلس خلال العام ٢٠٠٢ بإكمال الدراسات الأوليّة للمشروع ولاسيما دراسات المدن الخمس التالية: طرابلس، جبيل، بعلبك، صيدا وصور.

- قام المجلس بإنشاء وحدة إدارة المشروع التي تتألف من استشاريين مهمتهم متابعة وإدارة أعمال المشروع. فتعاقد لهذه الغاية مع فريق متعدد الاختصاصات يشمل خبير توريد، ومهندس معماري متخصص في الترميم، ومهندس مدني، وخبيرة اجتماع وخبير أثري يتولى الأعمال المرتبطة بمديرية الآثار.

- قام المجلس بإنشاء وحدات إدارية بلدية محلية للمشروع في المدن الخمس وتتألف هذه الوحدات من مهندسين وأخصائيين اجتماعيين واقتصاديين، ولهذه الغاية تعاقد المجلس مع عشرة أخصائيين في مختلف المدن، يتولون إدارة ومتابعة أعمال المشروع محلياً بالتنسيق مع البلديات. ومن مهامهم: الإشراف على الإشغال، التنسيق والتعاون مع المصالح الإدارية والفنية في البلديات ومع المديريات العامة للتنظيم المدني وللآثار ومع مكاتب وزارة السياحة وهيئات القطاع العام المعنية بتنفيذ المشروع في كل من المدن الخمس، كما تتضمن مهام هذه الوحدات، التنسيق مع السكان والمجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية والمدنية في مختلف مراحل تنفيذ المشروع.

- قام المجلس خلال العام ٢٠٠٤ بإنجاز الدراسات التفصيلية وملفات التلزيم للجزء الأول من الأشغال المحددة في المشروع، للمدن الخمس، والبالغة حوالي ١٢ مليون دولار أميركي، مما مكن المجلس من البدء بعملية استدراج العروض وتلزيم الأعمال

المتعلقة من تأهيل البنية التحتية وأعمال الترميم في هذه المدن.
- بدأت أشغال المرحلة الأولى في صيف ٢٠٠٥ تباعاً في مدن صور، طرابلس، بعلبك، جبيل وصيدا.
- تم إبرام عقود الإشراف في المدن الخمس في صيف العام ٢٠٠٥.
- تم إبرام عقد تقييم المؤشرات المتعلقة بالأثر الاقتصادي والسياحي والاجتماعي للمشروع في المدن الخمس في خريف العام ٢٠٠٥.
- خلال العام ٢٠٠٦ ، كلف المجلس مكاتب استشارية إعداد الدراسات التفصيلية وملفات تلزيم أشغال المرحلة الثانية لمدن صور وطرابلس و جبيل وبعلبك، مما مكن المجلس، خلال العام ٢٠٠٧، من البدء بعملية استدراج العروض وتلزيم الأعمال المتعلقة من تأهيل البنية التحتية وأعمال الترميم في هذه المدن.
- في شباط ٢٠٠٧، تم الإنتهاء من أشغال تأهيل الكورنيش البحري الغربي لمدينة صور.
- قام استشاريون بإعداد خطط السير، وتنظيم حركة السيارات، وتأمين مواقف مناسبة في عدد من المدن التاريخية.
- خلال العام ٢٠٠٧ تم إبرام عقد الإشراف على خطة الأثر البيئي في المدن الخمس.
- في بداية ٢٠٠٧ إنتهت أشغال تأهيل الواجهات في الأسواق الشمالية المجموعة الأولى في طرابلس.
- في أيار ٢٠٠٧ انتهت أشغال مبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك أ في طرابلس يليها بلوك ب في شباط ٢٠٠٨ لينتقل القاطنين في القسم الكبير من خان العسكر إلى الشقق المخصصة لهم في كانون الأول من سنة ٢٠٠٩.
- في آب ٢٠٠٧ تم فسخ عقد شركة الجنوب للأعمار لتنفيذ أشغال تأهيل أسواق صيدا القديمة المرحلة الأولى (ساحة باب السراي والمسار السياحي) وتمت إضافة الأشغال المتبقية إلى مشروع أشغال تأهيل السوق القديم المرحلة الثانية والأعمال الكهربائية وتأهيل مبنيين تقليديين في المدينة القديمة.
- في أواخر العام ٢٠٠٧ إنتهت أشغال ترميم المنازل الطينية في حي القلعة- بعلبك(المرحلة الأولى) وأشغال تأهيل الطرق والساحات العامة والبنى التحتية في جبيل (المرحلة الأولى) وأشغال تأهيل واجهات أبنية محلة السويقة في منطقة باب التبانة.
- خلال العام ٢٠٠٨ تم إعداد الدراسات التفصيلية للمرحلة الأولى لمشروع تأهيل المواقع الأثرية في بعلبك وصور.
- في أيار ٢٠٠٨ انتهت أشغال تأهيل الواجهات في الأسواق الشمالية المجموعة الثانية في طرابلس وأشغال المرحلة الأولى في صور(المسار الثقافي المحاذي للموقع الأثري).
- في آب ٢٠٠٨، بدأت أشغال تأهيل الطرق والساحات العامة والبنى التحتية (المرحلة الثانية) في مدينة جبيل.
- في آب ٢٠٠٨، انتهت أشغال تأهيل الواجهات في الأسواق الشمالية في طرابلس
- في أواخر ٢٠٠٨ انتهت أشغال تأهيل حائط دعم الموقع الأثري في مدينة صور.
- تم إعداد الدراسات التفصيلية لتأهيل قلعة طرابلس.
- تم إعداد الخريطة الأثرية لمدينة صور في العام ٢٠٠٦
- تم إطلاق مشروع الدعم التقني لبلديتي طرابلس وصور.
- خلال العام ٢٠٠٩ نظمت ورش عمل بيئية في البلديات بمشاركة موظفي البلديات والمهن الملوثة للبيئة، مهندسين وناشطين بيئيين.. لزيادة التوعية وتحسين الأداء المتعلق بالحفاظ على البيئة.
- تم إعداد الدراسة لمشروع ترميم قلعة الشقيف في ارنون-النبطية.
- انتهت أشغال تأهيل أسواق صيدا القديمة المرحلة ألأولى (السوق).
- في أيار ٢٠٠٩, تم إطلاق أشغال مشروع تأهيل ساحة البوابة وشارع الحمرا ومنطقة الجعفرية.
- في نيسان ٢٠٠٩, بدأت أشغال تأهيل الجناح الرئاسي في قصر بيت الدين وإنتهت في تموز من العام نفسه.
- في تشرين الثاني ٢٠٠٩ بدأ إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل قلعة صيدا البرية.
- تم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع ترميم دير القلعة في بيت مري في كانون الأول من العام ٢٠٠٩.
- في العام ٢٠١٠ انتهت أشغال تأهيل حمام

عز الدين.
- في شباط ٢٠١٠، بدأت أشغال مشروع تأهيل مرفأ الصيادين وواجهته البحرية في مدينة صور.
- في نيسان ٢٠١٠، بدأت أشغال تأهيل ساحات وواجهات مباني الواجهة البحرية لمدينة صيدا القديمة.
- في أيار ٢٠١٠، بدأت أشغال مشروع الممر السياحي المرحلة الثانية, الأشغال الكهربائية وتأهيل مبنيين تقليديين في المدينة القديمة.
- في حزيران ٢٠١٠ بدأت أشغال تأهيل قلعة طرابلس.
- في حزيران ٢٠١٠، بدأت أشغال مشروع تأهيل البنى التحتية في موقعي بعلبك وصور الأثريين.
- في أيلول ٢٠١٠، تم توقيع عقد مع المعهد الوطني للإدارة للقيام بتدريب موظفي المديرية العامة للآثار.
- في تشرين الأول من العام ٢٠١٠ بدأت أشغال ترميم قلعة الشقيف-ارنون.
- في تشرين الأول ٢٠١٠، تم توقيع عقد لتأمين مفروشات مكتبية لصالح المديرية العامة للآثار.
- في تشرين الأول من العام ٢٠١٠ بدأت أشغال ترميم خان العسكر في طرابلس.
- في كانون الثاني ٢٠١٠ انتهت أشغال مبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك س في طرابلس.
- في شباط ٢٠١١، تم تسليم مفروشات مكتبية لتجهيز مكاتب المديرية العامة للآثار.
- في شباط ٢٠١١، إنتهت أشغال مشروع البنى التحتية في مدينة صور.
- في آب ٢٠١١, إنتهت أشغال تأهيل الطرق والساحات العامة والبنى التحتية (المرحلة الثانية) في مدينة جبيل.
- في كانون الأول ٢٠١١، تم شراء تجهيزات مكتبية لصالح المديرية العامة للآثار.
- في تشرين الثاني ٢٠١١، تم شراء سيارتين لصالح المديرية العامة للآثار.
- في تشرين الأول ٢٠١١، تم تنظيم مؤتمر حول «تاريخ صور من خلال الآثار» في بيت المملوك في صور، برعاية وزير الثقافة وبحضور رئيس مجلس الإنماء والإعمار والسفير الفرنسي ، وبمشاركة خبراء عالميين.
- تم تنظيم دورة تدريبية لموظفي المديرية العامة للآثار
- تم إعداد الدراسات التفصيلية لترميم قلعة شمع في ٢٠١٢.
- تم شراء أدوات تحتمائية أثرية لصالح المديرية العامة للآثار في آب ٢٠١٢.
- بدأ العمل في آب ٢٠١١، على إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان القشلة في صيدا وسراي بعلبك.
- تم شراء أدوات مسح طوبوغرافية لصالح المديرية العامة للآثار.
- تم توقيع عقد المؤازرة الفنية للمديرية العامة للآثار لتحديد القطع الأثرية وتنظيم الشروحات العائدة لها لوضعها في متحف قاعة طرابلس في أيار ٢٠١٢.
- في تشرين الأول ٢٠١٢، انتهت أشغال ترميم خان العسكر.
- تم إنجاز خطة الدعم الإداري للتنظيم المدني.
- تم إجراء مناقصة أشغال مشروع «تأهيل طرق، بنى تحتية، واجهات أبنية ومواقف في مدينة بعلبك التاريخية – المرحلة الثانية – القسم (١)»، بانتظار التصديق مجلس النواب على التمويل الإضافي من البنك الدولي.
- تم إعداد تقارير علمية لمركز التراث العالمي في اليونسكو وفقاً لعقد المؤازرة الفنية للمديرية العامة للآثار الموقع في نيسان٢٠١٢.
- تم إطلاق مناقصة أشغال الترميم في الموقعين الأثريين في بعلبك وصور – المرحلة الثانية للمتعهدين الإيطاليين حصرياً.
- تم إطلاق مناقصة أشغال الترميم في موقع قلعة شمع الأثري، ولكن لم يتقدم لهذه المناقصة سوى عارض واحد. تم تعديل الدراسة بعد إنهيار جزء من برج القلعة وإعداد ملف التلزيم تمهيداً لإطلاق المناقصة من جديد.
- تابع فريق وحدة الإرث الثقافي بتقديم الدعم التقني خلال إعداد الدراسات التفصيلية للمتحف الأثري في صيدا وبدء الأشغال.
- تم توقيع عقد أشغال ترميم طاحونة اسندمير في طرابلس والقلعة البرية في نيسان ٢٠١٣.
- متابعة أشغال مشروع ترميم خان العسكر.
- تم تنفيذ الأشغال الإضافية على مبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك س مع التصليحات والتعديلات على مبنيي إعادة

إسكان سكان خان العسكر بلوك أ و ب في طرابلس.
- متابعة أشغال مشروع تأهيل ساحة البوابة وشارع الحمرا ومنطقة الجعفرية.
- متابعة أشغال مشروع تأهيل مرفأ الصيادين وواجهته البحرية في مدينة صور.
- قام فريق وحدة إدارة مشروع الإرث الثقافي بمراجعة الدراسة المقترحة من قبل بلدية جبيل لمشروع إنشاء موقف في المدينة وتم تحضير الملف الإداري تمهيداً لإطلاق مناقصة الأشغال.

تقدم العمل خلال العام ٢٠١٤

- الإشراف على خطة الأثر البيئي في المدن الخمس.
- إستلام أشغال ترميم وتأهيل قصر بيت الدين (أشغال منع النش).
- متابعة أشغال ترميم قلعة الشقيف-ارنون.
- التحضير لإطلاق مناقصة أشغال الترميم في موقع بيت مري الأثري.
- متابعة أشغال مشروع البنى التحتية في الموقعين الأثريين في بعلبك وصور.
- يقوم فريق وحدة الإرث الثقافي بإجتماعات دورية مع القيمين على الإشراف على إنشاء متحف بيروت الأثري وتقديم الدعم التقني للمشروع.
- إعادة إطلاق مناقصة تلزيم أشغال مشروع ترميم قلعة شمع.

١. صيدا
- متابعة تنفيذ أشغال مشروع الممر السياحي المرحلة الثانية، الأشغال الكهربائية وتأهيل مبنيين تقليديين في المدينة القديمة.
- متابعة تنفيذ أشغال تأهيل ساحات وواجهات مباني الواجهة البحرية لمدينة صيدا القديمة (الاشغال متوقفة بسبب التمويل).
- تم إعداد ملف التلزيم والدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان القشلة تمهيداً لإطلاق المناقصة.
- متابعة تنفيذ أشغال قلعة صيدا البرية.

٢. طرابلس
- متابعة أشغال تأهيل محيط جامع البرطاسي وضفتي نهر أبو علي وإنشاء سقيفة فوق جزء منه ضمن المدينة القديمة.
- تلزيم عقد حراسة وصيانة لخان العسكر.
- إستلام أشغال تأهيل قلعة طرابلس.
- إستلام الأشغال الإضافية لمبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك س مع التصليحات والتعديلات على مبنيي إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك أ و ب في طرابلس.

٣. صور
- متابعة أشغال مشروع تأهيل مرفأ الصيادين وواجهته البحرية في مدينة صور وإنشاء مبنى الصيادين وفق التصاميم المعدلة.
- تم توقيع عقد أشغال الترميم في الموقع الأثري المرحلة الأولى.

٤. بعلبك
- متابعة أشغال مشروع تأهيل البنى التحتية في موقعي بعلبك وصور الأثريين.
- توقيع عقد أشغال مشروع (أشغال المرحلة الثانية - شارع عبد الحليم حجار وصالح حيدر) والمباشرة بالاشغال.
- تم توقيع عقد أشغال الترميم الأثري في الموقع الأثري المرحلة الأولى.

٥. جبيل
- توقيع عقد مشروع إنشاء موقف في المدينة.

أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

قام مجلس الإنماء والإعمار بتوقيع العقود التالية:
- توقيع عقد مشروع أشغال المرحلة الثانية في مدينة بعلبك.
- توقيع عقد مشروع إنشاء موقف السيارات في مدينة جبيل.
- توقيع عقد المشروع الاثري في بعلبك وصور- المرحلة الثانية.
- توقيع عقد الاشراف على أشغال بعلبك المرحلة الثانية.
- توقيع عقد الاشراف على أشغال إنشاء موقف السيارات في مدينة جبيل.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٥-٢٠١٦)

يقوم مجلس الإنماء والإعمار حالياً بتحضير الدراسات والملفات التالية:

- الخطط المتعلقة بالمشاريع الاجتماعية المواكبة للمشروع.
- الخطط المتعلقة بمشاريع التنمية الاقتصادية المحلية للأسواق القديمة في المدن الخمس.
- خطة للترويج السياحي في المدن التي ينفذ فيها المشروع.
- تلزيم أشغال المشروع الأثري في دير القلعة.
- تلزيم أشغال ترميم قصر بيت الدين المرحلة الثانية.

١. بعلبك

- إطلاق مناقصة أشغال ترميم سراي بعلبك.
- مباشرة أشغال الترميم في الموقع الأثري المرحلة الثانية.

٢. صيدا

- إطلاق مناقصة أشغال تأهيل خان القشلة.

٣. طرابلس

- تلزيم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان الصابون، والعقار ١٣١.
- تلزيم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل الواجهات الشرقية من نهر أبو علي.
- إطلاق مناقصة مشروعي أشغال تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية المرحلة الثانية.
- بدء الأشغال في مشروع ترميم طاحونة إسندمير.
- إستكمال أشغال مشروع نهر ابو علي.

٤. صور

- إطلاق مناقصة أشغال تكملة الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور.
- إطلاق مناقصة أشغال ترميم الاسواق القديمة لمدينة صور.
- البدء بأعمال تأهيل ساحة البوابة ومواقف للسيارات.

سوق الخضار - صور

مبنى الصيادين - صور

أقنية زراعية - عكار

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

إسم المشروع	قيمة العقد (د.أ)	مصدر التمويل	تاريخ مباشرة العمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
مشروع أشغال المرحلة الثانية، صالح حيدر عبد الحليم حجار في مدينة بعلبك.	٢,٣٧٦,٤٠٠	البنك الدولي	٢٠١٤/١١/١٠	٢٠١٥/١٢/٢٨
الاشراف على أشغال المرحلة الثانية في مدينة بعلبك.	٩٠,٧٧٥	محلي	٢٠١٤/١١/١٠	٢٠١٥/١٢/٢٨

جدول ابرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥- ٢٠١٦

إسم المشروع	القيمة التقديرية (دأ)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
إنشاء موقف في مدينة جبيل	٩٠٧,٧٦٠	البنك الدولي	٢٠١٥/٤/١	٢٠١٥/١١/٣٠
الاشراف على أشغال المرحلة الثالثة في مدينة جبيل.	٤٥,٣٨٨	محلي	٢٠١٥/٤/١	٢٠١٥/١١/٣٠
أشغال الترميم في المواقع الأثري في بعلبك وصور – المرحلة الثانية	٤,٤٨٧,٠٠٠	إيطاليا	٢٠١٥/٠٤/١٥	٢٠١٧/٠٤/١٤
إعداد الدراسات التفصيلية والاشراف لمشروع تأهيل خان الصابون والعقار ١٣١	٣٥٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٥/١٠/٣٠	٢٠١٦/٧/١
مشروع اشغال تأهيل خان الصابون والعقار ١٣١	٥,٠٠٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٦/١٢/٢٨	٢٠١٨/٨/١
إعداد الدراسات التفصيلية والاشراف لمشروع تأهيل الواجهات على جانبي نهر أبو علي في مدينة طرابلس	١٧٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٥/١٠/٣٠	٢٠١٦/٧/١
تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٦,٤ و٨)	٥,٥٠٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٥/١٠/٣٠	٢٠١٧/٤/٢٨

إسم المشروع	القيمة التقديرية (دأ)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٥ و٧)	٣,٥٠٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٥/١٠/٣٠	٢٠١٧/٤/٢٨
تأهيل الواجهات على جانبي نهر أبو علي	٢,٤٠٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٦/١٢/١٩	٢٠١٨/٦/١٨
تلزيم أشغال ترميم قلعة شمع	٦٠٠,٠٠٠يورو	ايطاليا	٢٠١٥/٠٤/١	٢٠١٦/٣/٣١
ترميم وتأهيل خان القشلة في صيدا	٢,٢٥٠,٠٠٠ يورو	ايطاليا	٢٠١٥/٧/١	٢٠١٦/١٢/٣١
ترميم وتأهيل مبنى سراي بعلبك في بعلبك	١,٠٠٠,٠٠٠ يورو	ايطاليا	٢٠١٥/٧/١	٢٠١٦/٦/٣٠
إعداد الدراسات التفصيلية والاشراف لترميم الأسواق القديمة والكورنيش البحري الجنوبي في مدينة صور	١٥٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٥/١٠/٣٠	٢٠١٨/٩/٣
تأهيل الأسواق القديمة في مدينة صور	١,٠٠٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٦/٩/٥	٢٠١٨/٩/٣
تكملة الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور	١,٢٠٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٦/٨/٣٠	٢٠١٨/٢/٢٧
ترميم وتأهيل قصر بيت الدين	١,٣٥٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	٢٠١٦/١/١	٢٠١٧/٦/٣٠
أشغال الترميم في الموقع الأثري في بيت مري		الدولة اللبنانية		
تقديم الدعم اتقني للممول لمتابعة أشغال المتحف الأثري في صيدا	٤,٤٠٠,٠٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي		

إسم المشروع	القيمة التقديرية (دأ)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
أشغال حفريات متحف بيروت الأثري	٧٥٠,٠٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية	٢٠١٥/٤/١٥	٢٠١٥/١٢/١٥
أشغال متحف بيروت الأثري	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية	٢٠١٧/٧/١	٢٠١٩/٦/٣٠
أشغال السوق القديم في دوما (ترميم واجهات أبنية، ساحات عامة وبنى تحتية)	٣,٠٠٠,٠٠٠	لا تمويل		
إعداد الدراسة التفصيلية لترميم قلعة تبنين ومحيطها		لا تمويل		
أشغال الترميم في قلعة تبنين ومحيطها		لا تمويل		

طريق روماني - جبيل

سوق القديم - صيدا

مبنى الصيادين - صور

سوق القديم - صيدا

قطاع مياه الشفة

نظرة عامة على القطاع

عند نهاية الأحداث اللبنانية، كانت منشآت مياه الشفة القائمة مقتصرة على شبكات شبه مكتملة في المدن الرئيسية، وأخرى بأحجام أصغر في باقي المناطق. وكان عدم كفاية هذه الخدمة، الذي بدأ يتجلى بشكل واضح، يترافق مع تنامي مشكلة تلوث المياه السطحية والجوفية نتيجة الصرف الصحي العشوائي، ومهددة معها البيئة الصحية للمواطنين.

إن عدم كفاية خدمة مياه الشفة، منذ تلك الفترة، يعود لأسباب عديدة، أهمها:

تزايد الطلب على المياه وعدم أهلية الشبكة الموجودة وترهلها
ازدياد الفاقد من المياه نتيجة إهتراء الشبكات
عدم وجود وسائل حماية المياه من التلوث (الصرف الصحي العشوائي، ملوثات صناعية وزراعية...)
عدم كفاية الإنفاق في قطاعي المياه والصرف الصحي، أي قلة الاستثمار اللازم لتحسين واستحداث المنشآت وتطويرها وجعلها في المستوى الخدماتي والبيئي المناسبين.
عدم تطوير هيكلية إدارية وتنفيذية مناسبة في القطاع لمواكبة زيادة الحاجة الماسة لخدمة مياه الشفة (والصرف الصحي)، وتطبيق الأساليب الجديدة المتبعة في الإدارة وفي مجال التقنيات الحديثة لتنقية المياه.

ولمواجهة هذا الواقع الصعب، عملت الدولة اللبنانية، ابتداءً من العام ١٩٩٢، على عدة أصعدة:

تنفيذ أعمال التأهيل الطارئة للتجهيزات القائمة في مصادر المياه وغيرها من شبكات ومحطات ضخ وتنقية، ومعالجة كافة المشاكل القائمة وتلك المستجدة .
استكمال وتوسعة وتأهيل الشبكات وفقاً للاحتياجات.
تطوير وزيادة مصادر المياه والحد من الهدر المائي وبالتالي زيادة معدلات التغذية.

وبمعنى آخر، تهدف خطة العمل القطاعية إلى استكمال إعادة تأهيل وتوسعة منظومات مياه الشرب في كافة المناطق اللبنانية، وزيادة مصادر المياه لسد العجز المرتقب وذلك بواسطة المشاريع الكبرى مثل بناء السدود والبحيرات الجبلية.

أما على الصعيد المؤسسي، فقد شكل صدور القانون ٢٠٠٠/٢٢١ خطوة أساسية باتجاه إعادة هيكلة وتحديث قطاعي المياه والصرف الصحي، إذ تم تحديد الأملاك العامة المائية (الجوفية والسطحية) وإسناد إدارة المياه بشكل متكامل (شفة وري وصرف صحي) إلى أربع مؤسسات عامة استثمارية مستقلة (بأستثناء الري لجنوب لبنان والبقاع الغربي الذي بقي تحت إدارة واستثمار المصلحة الوطنية لنهر الليطاني)، ودمجت فيها جميع مصالح المياه، وكلها تحت سلطة الوصاية العائدة لوزارة الطاقة والمياه.
وفي العام ٢٠٠١، عينت مجالس الإدارة لمؤسسات المياه. وفي العام ٢٠٠٥، صدرت المراسيم التنظيمية والهيكليات الجديدة العائدة لها وبدأ العمل على تطبيقها، وذلك للوصول إلى أهداف عدة، أهمها تأهيل وتحسين مستوى خدمة المنشآت وتوسيع نطاق تغطيتها، والمحافظة على الاستقرار الإداري للمؤسسات وتوازنها المالي.

وبموازاة رغبة الحكومة في إشراك القطاع الخاص في إدارة هذه المؤسسات، عهدت وزارة الطاقة والمياه إلى شركة فرنسية دراسة طرق إشراك القطاع الخاص في إدارة مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان. كما عُهد إلى مجلس الإنماء والإعمار مسؤولية التعاقد لإدارة المؤسسات الإقليمية الأخرى.

ابرز الإنجازات المحققة خلال الفترة ١٩٩٢ -٢٠١٤

بعد نهاية الحرب الأهلية في لبنان، أخذت المشاريع المائية التي قام مجلس الإنماء والاعمار بتنفيذها طابعا وطنيا فكانت المشاريع التالية :

- برنامج إعادة التأهيل العاجل لمصالح المياه (البرنامج الوطني العاجل للإعمار-السنة الأولى): بكلفة حوالي ٦٠ مليون دولار أميركي جرى تمويله من قبل البنك الدولي والبنك الأوروبي للتثمير، وهدف إلى إعادة تأهيل شبكات وتجهيزات إمداد مياه الشرب العائدة لِـ ١٩ مصلحة من مصالح مياه الشرب (السابقة).

- برنامج إعادة تأهيل وتوسعة محطات تنقية مياه الشرب ومحطات الضخ والتعقيم في المناطق: شمل هذا البرنامج مشاريع إعادة تأهيل وتوسعة سبع محطات رئيسية لتنقية مياه الشرب في زحلة، وكفرحلدا، وطرابلس، وجبيل، وكوسبا، ورأس العين والبص (صور)، كما تضمن إعادة تأهيل ٢٠٠ محطة ضخ موزعة في مختلف المناطق اللبنانية. بلغت كلفة هذا المشروع، الذي بوشر بتنفيذه في آب (أغسطس) ١٩٩٦، حوالي ٥٤ مليون دولار أميركي وتم تمويله من البروتوكول المالي اللبناني- الفرنسي.

المساعدة الفنية لوزارة الطاقة والمياه:تم إنجاز برنامج المساعدة الفنية بقيمة ٣٠ مليون فرنك فرنسي بتمويل من البروتوكول المالي اللبناني- الفرنسي. تمّ بموجب هذا البرنامج تقديم المساعدة الفنية إلى وزارة الطاقة والمياه والى مصالح المياه الرئيسية على شكل بناء القدرات، والتطوير المؤسساتي، وتوريد المعدات اللازمة.

وبموازاة الشروع في تنفيذ هذه البرامج التي أخذت طابعاً وطنياً ركز المجلس على تطوير المنشآت المائية في جميع المناطق اللبنانية. تتوزع هذه المشاريع حسب المحافظات كما يلي:

منطقة بيروت الكبرى

البرنامج الوطني العاجل للإعمار : تمّ إبرام عدة عقود تتعلق بإعادة تأهيل وإنشاء منظومات جر لمياه الشرب في منطقة بيروت الكبرى بكلفة إجمالية بلغت حوالي ٤٥ مليون دولار أميركي قام بتمويلها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. شملت هذه العقود تنفيذ الأشغال التالية:

- إعادة تأهيل مصادر المياه، مثل نبع القشقوش ونبع عين الدلبة وآبار الديشونية.
- إعادة تأهيل محطتي تنقية مياه الشرب في الديشونية والحازمية.
- إعادة تأهيل وإنشاء شبكات جر وتوزيع مياه الشرب لمنطقة بيروت الكبرى.

توسعة محطة تنقية مياه الشرب في الضبيّة(مرحلة أولى): تمت توسعة قدرة استيعاب محطة تنقية مياه الشرب في الضبيّة إلى ٤٣٠ ألف متر مكعب يومياً. تم تمويل هذا المشروع من البروتوكول المالي اللبناني- الإيطالي بكلفة إجمالية بلغت ٥,٧ مليون دولار أميركي.

إلى جانب هذه المشاريع ومن ضمن مشروع تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت تم تأهيل وتحديث الشبكات المائية في الشوارع التي شملها هذا المشروع.

محافظتا البقاع وبعلبك الهرمل:

- تطوير مصادر المياه وإنشاء شبكات جر مياه الشرب في منطقتي بعلبك، والنبي شيت، وشبكة الصرف الصحي في بعلبك: بلغت قيمة العقد ٣٢ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الدولي، وقد تم بموجب هذا المشروع إنشاء وتأهيل خزانات مياه الشرب ومحطات الضخ وتركيب شبكات أنابيب الجر والتوزيع وحفر وتجهيز آبار في منطقة المشروع، وكذلك استحداث شبكة تصريف المياه المبتذلة في مدينة بعلبك.

- تنفيذ الوصلات المنزلية وخطوط توزيع إضافية في منطقة بعلبك – النبي شيت : قيمة عقد هذا المشروع حوالي ١,٢٥ مليون دولار أميركي ممولة من البنك الدولي.

- انشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه شرب إضافية في بعلبك وعمشكي: تعتبر هذه الأعمال مكملة لمشروع جر مياه الشرب وإنشاء شبكات أقنية الصرف الصحي لمنطقة بعلبك - النبي شيت المذكور أعلاه، تم من خلالها تركيب شبكة أنابيب لتوزيع مياه الشرب وتنفيذ وصلات منزلية وشبكة مجاري صحية بكلفة تبلغ حوالي ١١,٧ مليون دولار أميركي موّلها البنك الدولي.

-انشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه شرب إضافية في ١٧ بلدة في قضاء بعلبك: تعتبر هذه الأعمال مكملة لمشروع جر مياه الشرب وإنشاء شبكات أقنية الصرف الصحي لمنطقة بعلبك - النبي شيت المذكور أعلاه، تم من خلالها تركيب شبكة أنابيب لتوزيع مياه الشرب وتنفيذ وصلات منزلية وشبكة مجاري صحية بكلفة تبلغ حوالي ١٢,٢ مليون دولار أميركي موّلها البنك الدولي.

-مشروع جرّ مياه اليمونة: بلغت قيمة هذا العقد ١١,٩ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. يشمل هذا المشروع إنشاء سد لحصر مياه نبع اليمونة، وتركيب أنابيب جر المياه بطول ٧٦ كيلومتراً، وشبكات أنابيب لتوزيع المياه بطول ٢٤٦ كيلومتراً، وإنشاء ٢٣ خزاناً جديداً وبئرين.

- مشروع جرّ مياه الشرب من عيون أرغش: بلغت قيمة العقد ٧,٨ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. يشمل المشروع إنشاء شبكة أنابيب لجر المياه من نبعي القبوه والشمالي، وإنشاء شبكة أنابيب جر للمياه بطول ٧٢ كيلومتراً، وشبكة توزيع بطول ١١٠ كيلومتراً، وإنشاء ١٨ خزاناً جديداً.

- مشروع تموين قرى قضاء بعلبك (الجزء الشمالي الشرقي) بمياه الشرب – المجموعة الثالثة من المرحلة الأولى: وشملت الأشغال حفر وتجهيز آبار وخزانات وشبكات جر وتوزيع. بلغت كلفة الأشغال ١٣,٤ مليون دولار أميركي ممولة محلياً بموجب المرسوم الإنمائي للبقاع رقم ١٢٩١٩ تاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧.
- إنشاء خطوط جرّ مياه الشرب إلى قريتي البستان والحرف من نبعي النصارى والحريق في منطقة الهرمل: بلغت قيمة العقد ٢ مليون دولار أميركي وتمّ تمويله من الصندوق الكويتي.

- تنفيذ أشغال اقنية الري في منطقة الهرمل: قيمة العقد حوالي مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- البنية التحتية لبلدة اليمونة: ويشمل المشروع إنشاء شبكات مياه الشرب والصرف الصحي ومحطة معالجة للمياه المبتذلة في بلدة اليمونة. بلغت كلفة الأشغال ٣,٩٦ مليون دولار أميركي موّلها البنك الإسلامي للتنمية.

- الوصلات المنزلية للمناطق المشمولة بمشروعي أنظمة مياه اليمونة وعيون أرغش : جرى من خلال هذا المشروع تركيب وصلات منزلية لجميع القرى التي استفادت من مشروعي اليمونة وعيون أرغش واللذين اكتمل تنفيذهما كما تبين أعلاه. بلغت كلفة هذا المشروع حوالي ٦,٥ ملايين دولار أميركي بتمويل محلي بموجب المرسوم الإنمائي للبقاع رقم ١٢٩١٩ تاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧.

- مشروع مياه شمسطار: بلغت قيمة هذا المشروع حوالي ٤,٥ مليون دولار أميركي، وقد تضمّن تأمين مياه الشفة إلى منطقة شمسطار وجوارها.

- تنفيذ خطوط جر وشبكات وخزانات مياه الشرب لبعض بلدات محافظة البقاع بقيمة ١,١ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- مشروع تنفيذ أشغال شبكات مياه الشرب في بلدة حربتا في قضاء بعلبك بقيمة ١,٤ م.د.أ. ممول محلياً.
- مشروع تموين قرى قضاء بعلبك (الجزء الشمالي الشرقي) بمياه الشرب – المجموعة الأولى والثانية: نفذ هذا المشروع عبر ثلاثة

أقسام لجر مياه الشرب إلى المنطقة الممتدة من رسم الحدث إلى عرسال ووصولاً الى منطقة القاع في البقاع الشمالي مع تنفيذ خزانات وشبكات توزيع. وبلغت كلفته حوالي ١٣ مليون دولار أميركي بتمويل محلي.

- تنفيذ خطوط توزيع وشبكات مياه شرب إضافية ووصلات منزلية في مدينة بعلبك والخضر والنبي شيت والخريبة بقيمة ٤,٩ م.د.أ. ممولة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- تشغيل وصيانة منظومات المياه والمجاري في منطقة بعلبك النبي شيت: بقيمة حوالي ٩,٥ م.د.أ. ممولة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير للفترة ما بين ٢٠٠٥ و٢٠١٢.

- تنفيذ أشغال إضافية ضمن مشروع تأمين الوصلات المنزلية لبلدات وقرى منطقتي اليمونة وعيون ارغش: بقيمة ٥,٦ م.د.أ. ممولة محليا بموجب المرسوم الإنمائي للبقاع رقم ١٢٩١٩ تاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧.

- مشروع تأهيل أنظمة المياه في البقاع الغربي وقرى في شرقي قضاء زحلة(المجموعة الأولى): الممول من البنك الدولي بقيمة ١٤,٢ م.د.أ. ويشمل المشروع إنشاء محطات ضخ وتعقيم وخزانات مياه وشبكات جر و توزيع ووصلات منزلية في عدد من قرى قضائي البقاع الغربي وزحلة.

محافظة عكار

- تأهيل شبكة جرّ مياه الشرب لمصلحة مياه القبيات وشبكة أقنية مياه الصرف الصحي في عكار: بلغت قيمة العقد ١٤,٨ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الأوروبي للتثمير. وشمل تنفيذ آبار وخزانات ومحطات ضخ وخطوط جر مياه الشرب.

- إنشاء شبكات جرّ مياه الشرب في بعض القرى في قضاء عكار المزودة من الآبار: بلغت قيمة العقد ٤ ملايين دولار أميركي وجرى تمويله بواسطة هبة من المملكة العربية السعودية.

- تموين قرى أكروم وكفرتون بمياه الشرب: قيمة العقد ٦,٦ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية. وشمل حصر لنبع السبع وتنفيذ آبار وخزانات ومحطات ضخ وخطوط جر مياه الشرب.

- إنشاء شبكات جرّ مياه الشرب لبيت ملاّت والقرى المجاورة في عكار: شمل المشروع إنشاء خزانات محلية وأبراج مائية، تأهيل خزانات، محطات ضخ وخطوط جر وخطوط توزيع. بلغت قيمة العقد حوالي ١٩,٥ مليون دولار أميركي وتم تمويله من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

- تنفيذ أشغال تموين بلدة عين يعقوب بمياه الشفة: قيمة العقد ٥,٩ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية. وشمل تنفيذ خزانات، محطة ضخ وخطوط جر.

- تنفيذ أشغال تموين قرى منطقة البرغش وحرار وكف التينة وقبعيت بمياه الشفة: قيمة العقد ٥,٨ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية. وشمل تنفيذ حصر نبع كف التينة، خزانات محلية وخزان رئيسي، محطات ضخ وخطوط جر.

- جرّ مياه الشرب إلى عكار العتيقة: يهدف هذا المشروع إلى تموين بلدة عكار العتيقة والمناطق المجاورة بمياه الشرب. وشملت الأشغال حصر ينابيع، آبار، خزانات محلية وخزان رئيسي، محطات ضخ وخطوط جر. بلغت قيمة الأشغال حوالي ٧,٦ مليون دولار أميركي بتمويل محلي.

محافظة الشمال :

- إنشاء شبكات جرّ مياه الشرب لمصلحة مياه طرابلس وشبكات أقنية الصرف الصحي في طرابلس: بلغت قيمة العقد حوالي ٣٤ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الأوروبي للتثمير. جرت توسعة نطاق الأشغال لتشمل إنشاء خزانات مياه لتلبية احتياجات المدينة حتى عام ٢٠٢٥. والمشروع هو في الخدمة حالياً.

- تجديد شبكات المياه والوصلات المنزلية في مدينة طرابلس: بلغت كلفة هذا المشروع ٧,٤ مليون يورو، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD.

- توسعة محطة مياه الشرب في البحصاص : يشمل هذا المشروع زيادة قدرة محطة تنقية مياه الشرب في البحصاص من قدرتها الحالية البالغة ٤٠ ألف متر مكعب إلى ٧٠ ألف متر مكعب يومياً. بلغت كلفة هذا المشروع ٤ مليون د.أ.، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD.

- مشروع جرّ مياه الشرب إلى المنية: يهدف المشروع الى تموين بلدة المنية والقرى المجاورة بمياه الشرب. بلغت كلفة المشروع ١,٨ مليون دولار أميركي، تم التمويل من الصندوق السعودي للتنمية.

- تجهيز بئري دير عمار والنبي يوشع في الشمال: بقيمة ٨٦٢ ألف د.أ. بتمويل محلي.

- مشروع تنفيذ أعمال مائية متفرقة في منطقة زغرتا: بقيمة تقديرية ١,٧ ملايين دولار أمريكي، وبتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- إنشاء شبكة جرّ لإمداد مياه الشرب لمصلحة مياه البترون وبعض شبكات أقنية الصرف الصحي: بلغت قيمة العقد ٢٠,٥ مليون دولار أميركي جرى تمويله من البنك الأوروبي للتثمير.

- تجهيز بئر أبي ياغي وملحقاته في قضاء البترون: بقيمة ٨٦٠ ألف د.أ. بتمويل محلي.

- تنفيذ خط جر لمياه الشرب لمحطة التنقية في كوسبا في قضاء الكورة: بلغت قيمة العقد ٣٨٧ ألف د.أ. بتمويل محلي.
- عقد إدارة مصلحة مياه طرابلس: يعتبر هذا العقد جزءاً من جهود الحكومة لإعادة تنظيم قطاع المياه وإشراك القطاع الخاص في إدارته. بلغت قيمة العقد لإدارة مصلحة مياه طرابلس مع شركة فرنسية ٨,٩ مليون يورو بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية. قام متعهد الإدارة بتشغيل وإدارة منشآت وتجهيزات مصلحة مياه طرابلس كما قام بإعداد فواتير استهلاك المياه وتحصيل رسومها، بالإضافة إلى تشغيل وإدارة الموارد البشرية والمالية لمصلحة مياه طرابلس. بالإضافة إلى ذلك، قام متعهد الإدارة بالإشراف على أعمال تجديد شبكة مياه الشرب في المدينة، وزيادة قدرة محطة تنقية مياه الشرب في البحصاص من قدرتها الحالية البالغة ٤٠ ألف متر مكعب إلى ٧٠ ألف متر مكعب يومياً.

-عقد تطوير وتحسين أداء وتوسيع استخدام برنامج إدارة الزبائن XV لزوم مؤسّسة مياه لبنان الشمالي: ويعتبر هذا العقد أيضاً جزءاً من جهود الحكومة لإعادة تنظيم وتطوير قطاع المياه في لبنان. بلغت قيمة العقد حوالي ٤٠٠ ألف يورو تمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية.

-مشروع الشبكات الثانوية والفرعية في البداوي: بلغت قيمة العقد ٣,٦ مليون دولار أميركي ممولة بهبة من الصندوق الكويتي.

-مشروع مياه الشرب وجدران الحماية في قضاء بشري: بلغت قيمة العقد حوالي ١,٧ مليون دولار أميركي ممولة بهبة من الصندوق الكويتي.

- إنشاء سد بحيرة بريصا الجبلية: هدف المشروع إلى تموين القرى الواقعة في القسم الأعلى من قضاء المنية- الضنية بمياه الشفة والري. تم تمويل هذا المشروع من الصندوق السعودي للتنمية ومن هبة مقدمة من المملكة العربية السعودية وهو بقيمة ١٤,٢٥ مليون دولار أميركي.

- تنفيذ خط جر لمياه الشرب بين فيع وكوسبا في قضاء الكورة: بلغت قيمة العقد ٣ مليون دولار أميركي وتمّ تمويله من الصندوق الكويتي.

- أعمال استكمال مشاريع المياه في قضاء البترون (أو ما يعرف بسد الفجوات) بكلفة

حوالي ٥,٧ م.د.أ. ممولة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- إنشاء شبكة توزيع مياه الشرب وتجميع المياه المبتذلة في اهدن - قضاء زغرتا وشمل هذا المشروع تنفيذ شبكات مياه الشرب وشبكات تجميع المياه المبتذلة في أهدن في قضاء زغرتا وبلغت قيمة المشروع ١٣,٦م.د.أ. ممولة من صندوق أبو ظبي للتنمية.

- استكمال مشروع تموين قرى منطقة البرغش – حرار – وكف التينة وقبعيت في لبنان الشمالي بمياه الشرب: بقيمة ٩,٨ م.د.أ. ممولة من الصندوق السعودي والمملكة العربية السعودية وتضمن المشروع أشغال مائية مكملة للشبكة القائمة في مناطق البرغش، حرار، كف التينة وقبعيت.

جبل لبنان

- جرّ مياه الشرب إلى منطقة ساحل كسروان من نبع المضيق: بلغت قيمة العقد العائد لهذا المشروع ٧٦ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الياباني للتعاون الدولي (JBIC). و شمل أشغال بناء سد لحصر مياه نبع المضيق، وتركيب شبكة أنابيب رئيسية (عبر نفق) إلى منطقة ساحل كسروان، وإنشاء خزانات رئيسية مع شبكات توزيع المياه في المنطقة الساحلية لقضاء كسروان.

- تأهيل منظومات مياه الشرب وشبكة الصرف الصحي في منطقتي الشوف والمتن: بلغت قيمة العقد حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الدولي. شمل المشروع إنشاء ٢٢ خزاناً للمياه، وتركيب أنابيب جر، وشبكات توزيع مياه الشرب، إضافة لشبكات تصريف المياه المبتذلة.

- تأهيل البنية التحتية في القرى المهجرة : كما اكتمل تنفيذ أشغال إعادة تأهيل وتركيب شبكات جديدة لمياه الشرب في القرى المهجرة في أقضية بعبدا وعاليه والشوف، وقد قام الصندوق السعودي للتنمية بتمويل هذا المشروع الذي بلغت كلفته ٧,١٥ مليون دولار أميركي.

- جر مياه نبع الرعيان إلى الخزان الرئيسي في عاليه: يتم من خلال هذا المشروع جر حوالي ١٢،٠٠٠ م٣ من المياه يومياً من نبع الرعيان إلى الخزان الرئيسي في عاليه. بلغت كلفته حوالي ١٥ مليون دولار أميركي ومول من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- تنفيذ أشغال مائية متفرقة في منطقة الباروك بكلفة ٥,٢٥ م.د.أ. وبتمويل من الصندوق الكويتي.

- تأهيل آبار وتنفيذ منشآت لزوم مصلحة مياه عين الدلبة بكلفة ٤,١٥ م.د.أ. وتمويل من الصندوق الكويتي.

- تنفيذ خط جر مياه نهر ابراهيم إلى محطة جبيل: مول هذا المشروع محلياً بقيمة حوالي ٢ مليون دولار أميركي.

- مشروع جر المياه إلى قطين - عازار: يهدف هذا المشروع، الذي بلغت كلفته حوالي ٤,٢٥ مليون دولار أميركي، إلى استغلال مياه نبع قطين لإمداد مياه الشرب إلى الأجزاء العليا من قضاء المتن. موّل هذا المشروع من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

تنفيذ خط جر المياه من نبع العسل إلى خزانات بحنس-القسم الأول: بلغت الكلفة حوالي ٨,١ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

تأهيل آبار وتنفيذ منشآت لزوم مصلحة مياه عين الدلبة: بلغت الكلفة حوالي ٤ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

محافظتا الجنوب والنبطيّة

- تأهيل وتوسعة وتجهيز محطة تكرير مياه الشرب في الطيبة (المرحلتين الاولى والثانية): بلغت قيمة الأشغال المنفذة حوالي ٢٨,٤٠

مليون دولار أميركي موزّعة على جزئين: الجزء الأوّل وقيمته حوالي ٢١ مليون دولار أميركي بتمويل جزئي بقيمة ١٢م. د. أ من البنك الإسلامي للتنمية ومحليا بقيمة ٩ م. د. أ والهدف منه إنشاء محطة تنقية لمياه الشرب. تقوم المحطة بتنقية ٢٥ ألف متر مكعب من المياه في اليوم وضخها عبر شبكات المياه التابعة لمصلحة مياه جبل عامل. أمّا الجزء الثاني وبلغت قيمته حوالي ٧,٤٠ مليون دولار أميركي والغاية منه تأهيل المباني القائمة وتأمين الطاقة الكهربائيّة والتشغيل والصيانة بتمويل محلّي.

حفر وتجهيز آبار في عدد من المناطق الجنوبية المتضررة من عدوان ١٩٩٦: بكلفة حوالي ٢,٥ م.د.أ. بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- تاهيل وتطوير انظمة المياه في مدينة صور: بلغت قيمة العقد العائد للمشروع حوالي ٢٠,٥ مليون دولار أميركي وقد قام بتمويله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- تأهيل وتطوير أنظمة المياه في مناطق صور الريفية: بلغت قيمة العقد حوالي ٢٧ مليون دولار أميركي، وقد قام بتمويله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- تنفيذ أشغال محطات ضخ مياه الشرب في مدينة صور بقيمة حوالي ١ م.د.أ. وتمويل محلي.

- إنشاء شبكات جرّ مياه الشرب لمصلحة مياه صيدا: بلغت قيمة هذا العقد حوالي ٤,٦ مليون دولار أميركي وقد قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويله.

- تأهيل شبكات وأنظمة مياه الشرب التابعة لقضاء جزين: تبلغ كلفة المشروع حوالي ١,٢٥ مليون دولار أميركي، تم تمويله من الوكالة الفرنسية للتنمية.

إنشاء خط جر مياه الشفة من نبع الطاسة الى منطقة النبطية لزيادة كمية المياه الشرب والخدمة في المنطقة، بقيمة حوالي ٥,٢ م.د.أ. وبتمويل من الوكالة الفرنسية AFD .

حفر وتجهيز ٤ ابار وخزانات وشبكات مياه الشرب في منطقة النبطية بكلفة حوالي ٢ م.د.أ. ممولة من المجموعة الأوروبية.

تنفيذ شبكات مياه الشرب في منطقة الهبارية في حاصبيا بكلفة حوالي ١١,٣٠ م.د.أ. بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية.

تنفيذ اشغال مياه الشرب لمصلحة مياه جبل عامل في قضائي مرجعيون وبنت جبيل بكلفة حوالي ١٢,١٥ م.د.أ. بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية .

- تنفيذ حفر بئري مياه وأشغال مياه شرب في النبطية بكلفة حوالي مليون دولار أميركي بتمويل من الاتحاد الأوروبي .

- حفر بئر ارتوازي في كفرحمام في حاصبيا بكلفة حوالي ٢٧٠ ألف دولار أميركي ممزلة بهبة من الاتحاد الأوروبي .

حفر وتجهيز آبار في الدوير والقليلة بكلفة حوالي ١,٢ م.د.أ. بتمويل من الصندوق الكويتي.

- تأهيل وتطوير منظومات المياه في قضاء النبطية: وشمل المشروع أنشاء خزانات وأبراج مياه وخطوط جر بطول حوالي ٦ كلم وخطوط توزيع بطول حوالي ٤٠ كلم في قرى كفررمان، حاروف، عربصاليم، حبوش وأنصاربكلفة حوالي ٤,٩ م.د.أ. ممولة من صندوق أبو ظبي للتنمية.

تنفيذ حفر بئري مياه شرب في بنت جبيل: تضمن المشروع حفر بئرين أرتوازيين في مدينة بنت جبيل لزيادة تغذية المدينة بمياه الشرب وبلغت الكلفة حوالي مليون دولار أميركي بتمويل من الاتحاد الأوروبي .

تقدّم العمل في ابرز المشاريع الجارية

محافظتا الشمال وعكار :
- تأهيل وتوسيع أنظمة المياه في منطقة شكا وأنفة : يشمل هذا المشروع تزويد منطقة شكا وأنفة وصولاً إلى الحريشة بمياه الشرب عن طريق حفر عدة آبار ارتوازية في منطقة الجرادة مع تأهيل وتوسيع شبكات المياه والوصلات المنزلية وبناء خزانات. تقدر كلفة هذا المشروع بـ ٩ ملايين دولار أمريكي، وهو بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وبلغت نسبة الانجاز حوالي ٩٥٪.

- تموين قرى الجرد المرتبطة بخزاني حرار وقبعيت في عكار: يشمل هذا المشروع إنشاء خزانات، و تركيب أنابيب جر مياه الشرب وشبكات التوزيع ومحطات الضخ لحولي ٢٥ قرية. تقدر كلفة هذا المشروع بمبلغ ١٨,٦ مليون دولار أمريكي وبتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٤٠٪.

- مشروع تنفيذ شبكات مياه الشرب وآبار محطات ضخ في قضائي الكورة والبترون: وتحديداً مناطق أده، ضهور أده، بسبينا، عبرين، حامات، كفرحلدا، أسيا، دربعشتار، المجدل، كفتون، ضهور الهوى ورام. وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ٧,٧ م .د.أ. بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية وموازنة مجلس الانماء والاعمار خطة النهوض. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٧٠٪.

مشروع استكمال منظومات المياه في المنية: يهدف هذا المشروع إلى استكمال أشغال منظومات المياه الّتي كانت قد نفّذها سابقاً المجلس وما زالت أقسام من هذا المشروع غير مستثمرة بانتظار استكمالها. وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ١٠ م .د.أ. بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية وموازنة مجلس الانماء والاعمار خطة النهوض. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٥٪.

- تأهيل وتجديد منظومات المياه في منطقة بشري : يشمل هذا المشروع تزويد منطقة بشري والقرى المحيطة بها بمياه الشرب من نبع قاديشا وحفر عدة آبار ارتوازية مع تأهيل وتوسيع شبكات المياه والوصلات المنزلية وبناء خزانات. تبلغ كلفة هذا المشروع ١٢,٣ مليون دولار أميركي، وهو بتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٥٪.

جبل لبنان

تنفيذ أشغال تكميلية في نطاق مشروع تأهيل آبار وتنفيذ منشآت لزوم مصلحة عين الدلبة (سابقا): تبلغ الكلفة بحوالي ٤,١ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وتبلغ نسبة إنجاز الأشغال لتاريخه ٩٧٪.

- انشاء سد القيسماني في قضاء بعبدا: بهدف تزويد عدد من البلدات في قضاء بعبدا بمياه الشرب وتبلغ سعة السد حوالي مليون متر مكعب بحيث يزود القضائين بحوالي ١٢٠٠٠ متر مكعب يومياً من المياه. تقدر كلفة المشروع بحوالي ٢١ م.د.أ. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٩٪.

- تحسين مستوى منظومات مياه الشرب في قضاء جبيل: وهو يشكل المجموعة الأولى من المشروع الكلي وتُقدّر كلفة هذا المشروع بحوالي ٤٠ مليون يورو (بما فيها منظومات الصرف الصحي). ويشمل المشروع: إنشاء ١٥ خزان جديد، تأهيل ٥ خزانات، تركيب ٦١ كلم من خطوط الجر، تركيب ٣٩ كلم من خطوط التوزيع، حفر بئرين جديدين، أنشاء محطتي ضخ وإنشاء ١٠,٨ كلم من الطرق الجديدة المؤدية إلى مواقع المنشآت المائية. وهو ممول من البروتوكول المالي اللبناني- الإيطالي. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ١٥٪.

- إنشاء بحيرة جبلية - المنزول في قضاء المتن: يهدف إنشاء سد المنزول في أعالي

قضاء المتن الى زيادة تغذية المتن الأعلى بمياه الشفة (المتين، عينطورة، الزعرور، ...). يصل التخزين الى ٤٠٠,٠٠٠ متر مكعب. تقدر كلفة المشروع بحوالي ١٥ م.د.أ. ممولة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ١٪.

مشروع أمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (جر مياه الأولي) المرحلة الأولى/ نفق وخطوط جر: يهدف هذا المشروع الى تأمين ٢٥٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه باليوم لبيروت الكبرى. ويشمل أنشاء نفق بطول ٢٤ كلم ومحطة لتنقية المياه وخطي جر بقطر ١٤٠٠ملم لكل واحد بطول ٩ كلم لتغذية ٣ خزانات محلية وخطوط توزيع. تنحصر مسؤولية مجلس الأنماء والأعمار بتنفيذ ومراقبة أعمال النفق وخطوط الجر والخزانات المركزية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي بتمويل من البنك الدولي، و تتولى المؤسسة تنفيذ أعمال الخزانات المحلية ومحطة التنقية وخطوط التوزيع والمقدرة بحوالي ١٤٠ مليون دولار أمريكي.

محافظتا الجنوب والنبطيّة

تنفيذ أشغال مياه وصرف صحي في قضائي صور والنبطية: تبلغ الكلفة حوالي ٤,٨ مليون دولار أميركي بتمويل وإشراف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- تنفيذ أشغال مائية في نطاق مصلحة مياه جبل عامل في قضائي مرجعيون وحاصبيا: يشمل المشروع إنشاء شبكات جر وتوزيع مياه رئيسية وفرعية بالإضافة الى تجهيز محطات الضخ في كل من المناطق التالية: بنت جبيل، مرج الخوخ وشبعا. تبلغ الكلفة حوالي ٤٣ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٧٥٪.

- تنفيذ أشغال استبدال الشبكات الداخلية والوصلات المنزلية لمياه الشرب في مناطق شبعا والهبارية وكفرشوبا وعين قنيا وشويا وكفرحمام والكفير وخلوات الكفير - القسم رقم ٢: تبلغ الكلفة حوالي ١٢,٣ مليون دولار أميركي بتمويل محلي بموجب سلفة خزينة – مرسوم رقم ٢٠١١/٦٨٤١. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٩٠٪.

محافظتا البقاع وبعلبك الهرمل:

مشروع تنفيذ أشغال مائية مكملة ضمن طرق راشيا والبقاع الغربي – القسم الثاني - الجزء الأول – المجموعة الأولى تتضمن الأشغال تمديد خطوط جر وتوزيع مياه الشرب ضمن طرق في قضاءي راشيا والبقاع الغربي في ضهر الأحمر، كفرقوق – راشيا، راشيا – المصنع، جب جنين– كفريا.بتمويل محلي بقيمة ٣,٧ م.د.أ. المرسوم ١٠٠٩٠ وقد بلغت نسبة الأنجاز لتاريخه حوالي ٨٠٪.

مشروع تنفيذ أشغال مائية مكملة ضمن طرق راشيا والبقاع الغربي – القسم الثاني –الجزء الأول – المجموعة الثانية تتضمن الأشغال تمديد خطوط جر وتوزيع مياه الشرب ضمن طرق في قضاءي راشيا والبقاع الغربي في خربة روحا – عين عرب – بكا – دير العشاير، راشيا-عين عطا، جب جنين– كامد اللوز– الفالوج.بتمويل محلي بقيمة ٢,٩ م.د.أ. المرسوم ١٠٠٩٠ وقد بلغت نسبة الأنجاز لتاريخه حوالي ٨٠٪.

مشروع استكمال تأهيل أنظمة المياه في قرى شرقي قضاء زحلة – القسم الثاني – الجزء الثاني – المجموعات الأولى، الثانية والثالثة: و تتضمن الأشغال بناء خزانات محلية وتمديد شبكات توزيع مياه الشرب المناطق التالية: عيحا، عين حرشا، بكّا، دير العشاير، كوكبا، مجدل بلهيص، راشيا، تنورة، ماسا، رعيت، قوسايا، كفرزبد، الفاعور، مجدل عنجر، الصويري، المنارة وعين كفرزبد بتمويل محلي بقيمة ٢٤,٣٥ م.د.أ. المرسومين ١١٠٦٤ و١٠٦٣٣ وقد بلغت نسبة الإنجاز لتاريخه حوالي ٥٪.

ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

ملحق للعقد العائد لاستكمال اشغال مشروع تموين منطقة كف التينة في عكار
بمياه الشرب بقيمة حوالي مليون د.أ. بتمويل من الصندوق السعودي والدولة اللبنانية.

ملحق للعقد لمشروع مياه الشرب في منطقة الجرد في عكار بقيمة حوالي ٣,٦ م.د.أ بتمويل من الصندوق العربي والدولة اللبنانية.

- تأهيل وتجديد منظومات المياه في منطقة بشري: تبلغ كلفة هذا المشروع ١٢,٣ مليون دولار أميركي، بتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والدولة اللبتاتية.

مشروع استكمال منظومات المياه في المنية: وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ١٠ م .د.أ. بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية والدولة اللبتاتية.

ملحق للعقد العائد لتنفيذ اشغال مياه الشرب في شكا وانفه في ساحل الكورة والبترون بقيمة حوالي ٩٠٠ الف د.أ. بتمويل من الصندوق العربي والدولة اللبنانية.

- ملحق للعقد العائد لانشاء عدد من منظومات مياه الشرب في العديد من البلدات والقرى في قضائي البترون والكورة بقيمة حوالي مليون د.أ. بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية والدولة اللبنانية.

إنشاء بحيرة جبلية - المنزول في قضاء المتن: بقيمة حوالي ١٥ م.د.أ. ممولة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والدولة اللبتاتية.

تنفيذ الاشغال المتبقية ضمن القسم الثاني من مشروع تأهيل انظمة مياه الشرب في البقاع
الغربي وراشيا وبعض قرى شرقي قضاء زحلة والعائدة للمجموعة الاولى بقيمة حوالي ٥,٩ م.د.أ. ممولة محلياً.
تنفيذ الشغال المتبقية ضمن القسم الثاني من مشروع تأهيل انظمة مياه الشرب في البقاع
الغربي وراشيا وبعض قرى شرقي قضاء زحلة والعائدة للمجموعة الثالثة بقيمة حوالي ٧ م.د.أ. ممولة محلياً.

تنفيذ الشغال المتبقية ضمن القسم الثاني من مشروع تأهيل انظمة مياه الشرب في البقاع
الغربي وراشيا وبعض قرى شرقي قضاء زحلة والعائدة للمجموعة الثانية بقيمة حوالي ١١,٥ م.د.أ. ممولة محلياً.

مشروع أمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (جر مياه الأولي) المرحلة الأولى/ نفق وخطوط جر: بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي بتمويل من البنك الدولي.

ملحق للعقد العائد لمشروع مياه الشرب والري في منطقة الهبارية – حاصبيا بقيمة حوالي ٢ م.د.أ. بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية والدولة اللبنانية.

ملحق للعقد العائد لتنفيذ اشغال شبكات توزيع مياه الشفة لقرى وبلدات حاصبيا، الهبارية، كفرشوبا، عين قنيا وشويا في منطقة العرقوب بقيمة حوالي ٢,٢ م.د.أ. بتمويل محلي.

- ملحق للعقد العائد لتنفيذ أشغال مياه جبل عامل (بنت جبيل، مرج الخوخ وشبعا) في جنوب لبنان: بقيمة حوالي ٢,٦ م.د.أ. بتمويل من البنك الأسلامي والدولة اللبنانية.

ابرز المشاريع قيد التحضير (أفق ٢٠١٥-٢٠١٧)

بيروت الكبرى

- توسعة محطة المياه في الضبية: يهدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاج في محطة الضبية بقيمة ٥,١ مليون دولار أميركي من المتوقع تمويله من البروتوكول الايطالي. يتم الآن إعادة النظر بنطاق عمل المشروع مع مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومن المتوقع بداية المشروع آخر العام ٢٠١٥

- مشروع زيادة أمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (سد بسري) المرحلة الثانية: يهدف هذا المشروع إلى تأمين ٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه باليوم لبيروت الكبرى عن طريق انشاء سد على نهر بسري ويشمل المشروع بناء سد في منطقة بسري ومعمل أنتاج كهرباء ومنظومات صرف صحي والاستملاكات بقيمة حوالي ٦١٧ م.د.أ.. ومن المرتقب تأمين التمويل من البنك الإسلامي للتنمية و البنك الدولي. من المتوقع البدء بتنفيذ المشروع في النصف الثاني من العام ٢٠١٦.

محافظتا البقاع وبعلبك الهرمل

مشروع تأهيل أنظمة المياه في البقاع الغربي وقرى في شرقي قضاء زحلة الممول بهبة من دولة الكويت بقيمة ٣٢,٩ م.د.أ. يعتبر هذا المشروع مكملاً للأشغال التي نفذها سابقاً الصندوق الكويتي (تمديد شبكات توزيع مياه الشرب في عين زبدة، تل ذنوب، كفريا، المنصورة، الدكوة، السالمية، تل الزعازع والسلطان يعقوب التحتا إضافة إلى حفر خمسة آبار من أصل سبعة في منطقة شمسين). ويشمل المشروع حفر بئرين وتجهيز الآبار السبعة، بناء محطتي ضخ في شمسين، تمديد خطوط ضخ من هاتين المحطتين إلى خزان مركزي على جبل عنجر وآخر على جبل تربل، بناء الخزانين المذكورين إضافة إلى خزان في مجدل عنجر وآخر في السلطان يعقوب التحتا وخزانين محليين في جب جنين وكامد اللوز، تمديد خطوط جر من هذه الخزانات المركزية إلى الخزانات المحلية في البقاع الغربي وقرى شرقي قضاء زحلة وكذلك تمديد خط جر من خزان بعلول المركزي إلى خزاني جب جنين وكامد اللوز وشبكة التوزيع الداخلية في كل من هاتين البلدتين ومن المتوقّع المباشرة بتنفيذ الأشغال خلال منتصف العام ٢٠١٥.

- مشروع تأهيل وتطوير منظومات مياه الشفة في زحلة وجوارها: يتكون المشروع من ثلاثة أجزاء: الجزء الاول يشمل شبكات مياه الشفة في حوش الأمراء وكسارة بقيمة ٥ م.د.أ. ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية وهو ينفذ ويدار من قبل الوكالة. أما الجزء الثاني يشمل شبكة مياه الشفة في مدينة زحلة التي تتغذى من محطة تنقية مياه الشفة في زحلة بقيمة ٥ م.د.أ وهو ينفذ ويدار من قبل وزارة الطاقة والمياه. الجزء الثالث يشمل أنظمة مياه الشفة في شرق زحلة وضهور زحلة والتويتي والمعلقة والكرك والمدينة الصناعية وقاع الريم وحزرتا بقيمة ٢٩,٧ م.د.أ. بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وموازنة وزارة الطاقة والمياه والدولة اللبنانية . ومن المتوقّع المباشرة بتنفيذ الأشغال خلال منتصف العام ٢٠١٦.

- مشروع تمديد خط جر من خزان جبل العربي الى بعض قرى القضاء : يشمل هذا المشروع تركيب أنابيب جر مياه الشرب. تقدر كلفة هذا المشروع بمبلغ ٦,٥ مليون دولار أمريكي. ممول بسلفة خزينة بموجب القرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢. ومن المتوقّع المباشرة بتنفيذ الأشغال خلال صيف العام ٢٠١٦.

- مشروع تنفيذ أشغال مائية متفرقة في بكيفا – بيت لهيا – عيحا - الحوش: يشمل هذا المشروع تركيب أنابيب جروتوزيع لمياه الشرب. تقدر كلفة هذا المشروع بمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي. ممول بسلفة خزينة بموجب القرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢. ومن المتوقّع المباشرة بتنفيذ الأشغال خلال صيف العام ٢٠١٦.

- مشروع تموين قضاء الهرمل بمياه الشرب : يشمل هذا المشروع تركيب أنابيب جر مياه الشرب، أنشاء خزانات مياه، تمديد شبكات

توزيع وتجهيز محطات ضخ. تقدر كلفة هذا المشروع بحوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي ممول بسلفة خزينة بموجب القرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢. ومن المتوقّع المباشرة بتنفيذ الأشغال خلال صيف العام ٢٠١٦.

محافظتا الشمال وعكار

- مشروع تموين سهل عكار بمياه الشرب : يشمل هذا المشروع إنشاء خزانات، و تركيب أنابيب جر مياه الشرب وشبكات التوزيع ومحطات الضخ لجميع قرى السهل لمحافظة عكار. تقدر كلفة هذا المشروع بمبلغ ٤٨ مليون دولار أمريكي وتم تمويله من البنك الإسلامي للتنمية. ومن المتوقّع المباشرة بتنفيذ الأشغال خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٦.

- استكمال مشاريع مياه الشرب في عكار: وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ٢٠ م .د.أ. والتمويل مقر في إطار برنامج إعادة الاعمار والتنمية في الجمهورية اللبنانية باريس ٣ بانتظار توقيع وابرام اتفاقية التمويل مع الصندوق السعودي للتنمية.ومن المتوقع المباشرة بالأعمال خلال نهاية العام ٢٠١٦.

- استكمال مشاريع شبكات المياه في القلمون والكورة والفوار ضمن مؤسّسة مياه الشمالي: وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ٤,٤ م.د.أ. بتمويل هبة من الحكومة الأيطالية. ويتوقع ان تبدأ الأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥.

- تنفيذ مشروع مياه القلمون ورأس مسقا المحاذية لشكا وأنفه واستكمال المشاريع في الكورة: وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ١٥,٤ م.د.أ. بتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتوقع ان تبدأ الأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥.

- مشروع تأهيل منظومات المياه في المنية - الضنّيه: يهدف هذا المشروع إلى استكمال أشغال أنظمة المياه الّتي كانت قد نفّذتها وزارة الطاقة والمياه من العام ١٩٩٨ لغاية ٢٠٠٢ وما زالت أقسامها السبع الّتي تشكّل هذا المشروع غير مستثمرة بانتظار استكمالها. وبعد أن أبدت الحكومة الإيطاليّة استعدادها لتمويل هذه الأشغال الّتي تقدّر كلفتها حوالي ٧,٥ مليون د.أ، باشر المجلس بإعداد الدراسات اللاّزمة لذلك. ومن المتوقّع المباشرة بالأعمال خلال النصف الاول من العام ٢٠١٥.

- مشروع أنشاء سد وبحيرة وادي الشش – في منطقة الأرز بشري: يهدف هذا المشروع إلى إشاء سد وبحيرة على وادي الشش في قضاء بشري بجوار منطقة الأرز بالإضافة الى محطة لتنقية مياه الشفة ومحطة ضخ وخزانين مياه و٤ كلم خطوط جر. سعة البحير تقدر بحوالي مليون متر مكعب لمياه الشفة لمنطقة جبة بشري التي تشمل بشري، مار ليشع، حدشيت، بقاعكفرا، بقرقاشا، بزعون وحصرون و تقدّر كلفته بحوالي ٢٠ مليون د.أ، من المتوقع تمويله من الصندوق الكويتي. ومن المتوقّع المباشرة بالأعمال خلال النصف الاول من العام ٢٠١٦.

محافظة جبل لبنان

- مشروع حصر نبع الباروك في قضاء الشوف: و يهدف إلى زيادة تغذية القرى في الشوف وعاليه بمياه الشرب. تقدر كلفة المشروع بـ١ م.د.أ. وهو ممول من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ويتوقع أن يبدأ التنفيذ خلال العام ٢٠١٥.

- مشروع أصلاح وترميم الجزء المعرض لأنزلاق التربة في منطقة كفرنبرخ (قناة المير بشير) بكلفة حوالي ٤,٥ م.د.أ. ممولة من سلفة خزينة بموجب قرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ ومن المتوقع البدء بالأعمال خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥.

محافظتا لبنان الجنوبي والنبطية

- مشروع تنفيذ أشغال مائية متعددة ضمن المناطق المحررة في جنوب لبنان بكلفة حوالي ٦ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وموازنة مجلس الأنماء والأعمار. ويتوقع ابتداء الاعمال خلال

النصف الثاني من العام ٢٠١٥.

- مشروع أشغال مكملة لمشروع أنظمة المياه في الهبارية - حاصبيا بكلفة حوالي ٨ م.د.أ. ممولة من سلفة خزينة بموجب قرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ ومن المتوقع البدء بالأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥.

- مشروع تنفيذ أشغال مستجدة لمشروع مياه الشرب في مصلحة مياه جبل عامل (المرحلة الثالثة) بكلفة حوالي ٥٦ م.د.أ. ممولة من مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض ومقترح على البنك الأسلامي ومن المتوقع البدء بالأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٧.

- مشروع تأهيل محطات الضخ الرئيسية في صيدا بكلفة حوالي ٢,٨ م.د.أ. بتمويل مقترح على الوكالة الألمانية ومن المتوقع البدء بالأعمال في النصف الثاني من العام ٢٠١٦.

- مشروع تأهيل مصادر المياه وشبكات مياه الشرب في صيدا بكلفة حوالي ١٤ م.د.أ. بتمويل مقترح على الوكالة الألمانية ومن المتوقع البدء بالأعمال في النصف الثاني من العام ٢٠١٧.

- مشروع تنفيذ أشغال مائية أضافية في جبل عامل –قضاء بنت جبيل يتضمن المشروع أنشاء شبكات مياه رئيسية وفرعية في قرى قضاء بنت جبيل بكلفة حوالي ٢١,٥ م.د.أ. ممولة من سلفة خزينة بموجب قرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ ومن المتوقع البدء بالأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٥.

- مشروع تنفيذ أشغال مائية أضافية في بلدة كفررمان في النبطية بكلفة حوالي ٢,٥ م.د.أ. ممولة من صندوق ابو ظبي ومن المتوقع البدء بالأعمال خلال النصف الأول من العام ٢٠١٦.

مشروع الليطاني

مشروع الليطاني

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
ملحق للعقد العائد لأستكمال أشغال مشروع تموين منطقة كف التينة في عكار بمياه الشرب	١,٠٢٥,٨٣٩	الصندوق السعودي والدولة اللبنانية	تشرين الأول ٢٠١٤	آذار ٢٠١٥
ملحق للعقد لمشروع مياه الشرب في منطقة الجرد في عكار	٣,٥٥٤,٣١٥	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والدولة اللبنانية	أيلول ٢٠١٤	آذار ٢٠١٥
تأهيل وتجديد منظومات المياه في منطقة بشري	١٢,٢٩٥,٠٠٩	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	كانون الأول ٢٠١٤	كانون الأول ٢٠١٦
مشروع استكمال منظومات المياه في المنية	١٠,٠٩٩,٤٨٧	الصندوق السعودي وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	آب ٢٠١٤	تموز ٢٠١٦
ملحق للعقد العائد لتنفيذ أشغال مياه الشرب في شكا وأنفه في ساحل الكورة والبترون	٨٩٦,٤٠٦	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والدولة اللبنانية	أيار ٢٠١٤	تشرين الأول ٢٠١٤
ملحق للعقد العائد لأنشاء عدد من منظومات مياه الشرب في العديد من البلدات والقرى في قضائي البترون والكورة	١,٠٦٧,٧٧٥	الوكالة الفرنسية والدولة اللبنانية	تموز ٢٠١٤	تموز ٢٠١٥
إنشاء بحيرة جبلية - المنزول في قضاء المتن	١٤,٨٨٤,٩٦٦	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	تشرين الثاني ٢٠١٤	تشرين الأول ٢٠١٦

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
تنفيذ الأشغال المتبقية ضمن القسم الثاني من مشروع تأهيل أنظمة مياه الشرب في البقاع الغربي وراشيا وبعض قرى شرقي قضاء زحلة والعائدة للمجموعة الأولى	٥,٨٧٤,٤٢٠	الدولة اللبنانية	تشرين الأول ٢٠١٤	أيلول ٢٠١٦
تنفيذ الأشغال المتبقية ضمن القسم الثاني من مشروع تأهيل أنظمة مياه الشرب في البقاع الغربي وراشيا وبعض قرى شرقي قضاء زحلة والعائدة للمجموعة الثالثة	٦,٩٢٤,٤٢٠	الدولة اللبنانية	تشرين الأول ٢٠١٤	أيلول ٢٠١٦
تنفيذ الأشغال المتبقية ضمن القسم الثاني من مشروع تأهيل أنظمة مياه الشرب في البقاع الغربي وراشيا وبعض قرى شرقي قضاء زحلة والعائدة للمجموعة الثانية	١١,٥٠٩,٢١٥	الدولة اللبنانية	تشرين الأول ٢٠١٤	أيلول ٢٠١٦
مشروع أمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (جر مياه الأولي) المرحلة الأولى/ نفق وخطوط جر	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الدولي	كانون الأول ٢٠١٤	تشرين الأول ٢٠١٨
ملحق للعقد العائد لمشروع مياه الشرب والري في منطقة الهبارية – حاصبيا	يورو١,٣١٣,٣٧٠	الوكالة الفرنسية والدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٤	آذار ٢٠١٥
ملحق للعقد العائد لتنفيذ أشغال شبكات توزيع مياه الشفة لقرى وبلدات حاصبيا، الهبارية، كفرشوبا، عين قنيا وشويا في منطقة العرقوب	٢,١٦٨,٩٢٧	موازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	آذار٢٠١٤	كانون الثاني ٢٠١٥
- ملحق للعقد العائد لتنفيذ أشغال مياه جبل عامل (بنت جبيل، مرج الخوخ وشبعا) في جنوب لبنان	٢,٥٦٩,٥٠٧	البنك الأسلامي وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	آذار ٢٠١٤	تشرين الأول ٢٠١٥

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٥ – ٢٠١٧)

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
مشروع زيادة أمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (إنشاء سد بسري) - المرحلة الثانية / سد بسري	٦١٧,٠٠٠,٠٠٠	البنك االدولي (موعود) / البنك الاسلامي (موعود) / الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٦	حزيران٢٠٢١
أشغال مكملة لمشروع منظومات المياه في الهبارية - حاصبيا	٨,٠٠٠,٠٠٠	سلفة خزينة قرار ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢	أيلول ٢٠١٥	شباط ٢٠١٧
مشروع تأهيل وتطوير منظومات مياه الشفة في زحلة وجوارها	٢٩,٧٠٠,٠٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	حزيران ٢٠١٦	تشرين الثاني ٢٠١٨
مشروع شبكات المياه في سهل عكار	٤٨,١٧٣,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	حزيران ٢٠١٦	كانون الاول ٢٠١٩
استكمال مشاريع مياه الشرب في عكار	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق السعودي للتنمية	كانون الاول ٢٠١٦	كانون الاول ٢٠١٨
مشروع تأهيل منظومات المياه في المنيه - الضنّيه	٧,٥٠٠,٠٠٠	هبة من الحكومة الإيطالية	حزيران ٢٠١٥	حزيران ٢٠١٧
استكمال مشاريع شبكات المياه في مناطق القلمون والكورة والفوار ضمن مؤسّسة مياه لبنان الشمالي	٤,٤٠٠,٠٠٠	هبة من الحكومة الأيطالية	تموز ٢٠١٥	حزيران ٢٠١٧
حصر نبع الباروك	١,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	كانون الأول ٢٠١٥	كانون الأول ٢٠١٦

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٥ – ٢٠١٧)

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
تنفيذ أشغال مائية مستجدة لمشروع مياه الشرب في مصلحة مياه جبل عامل بما فيه الإشراف (المرحلة الثالثة)	٥٦,٠٠٠,٠٠٠	موازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض ومقترح على البنك الأسلامي	كانون الثاني ٢٠١٧	كانون الثاني ٢٠٢٠
مشروع تأهيل محطات الضخ الرئيسية في صيدا	٢,٨٠٠,٠٠٠	الوكالة الالمانية (مقترح)	آب ٢٠١٦	آب ٢٠١٧
مشروع تأهيل مصادر المياه وشبكات مياه الشرب في صيدا	١٤,٠٠٠,٠٠٠	الوكالة الالمانية (مقترح)	آب ٢٠١٧	كانون الاول ٢٠١٨
تنفيذ أشغال مائية أضافية في جبل عامل – قضاء بنت جبيل	٢١,٥٠٠,٠٠٠	سلفة خزينة قرار ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢	تموز ٢٠١٥	كانون الأول ٢٠١٨
مشروع أصلاح وترميم الجزء المعرض لانزلاق التربة في منطقة كفرنبرخ (قناة المير بشير)	٤,٥٠٠,٠٠٠	سلفة خزينة قرار ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢	أيار ٢٠١٥	أيار ٢٠١٦
توسعة محطة المياه في الضبية	٥,١٠٠,٠٠٠	موازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	كانون الأول ٢٠١٥	كانون الأول ٢٠١٦
مشروع أنشاء سد وبحيرة وادي الشش – في منطقة الأرز بشري	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق الكويتي	حزيران ٢٠١٦	حزيران ٢٠١٨

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٥ – ٢٠١٧)

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
تمديد خط جرمن خزان جبل العربي الى بعض قرى القضاء	٦,٥٠٠,٠٠٠	سلفة خزينة قرار ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢	حزيران ٢٠١٦	أيار ٢٠١٧
تنفيذ أشغال مائية متفرقة في بكيفا – بيت لهيا – عيحا - الحوش	٢,٥٠٠,٠٠٠	سلفة خزينة قرار ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢	حزيران ٢٠١٦	أيار ٢٠١٧
مشروع تنفيذ أشغال مائية متعددة ضمن المناطق المحررة في جنوب لبنان	٥,٨٨٠,٠٠٠	الصندوق العربي للأنماء الأقتصادي والأجتماعي وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	تشرين الأول ٢٠١٥	تشرين الأول ٢٠١٦
تموين قضاء الهرمل بالمياه	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	سلفة خزينة قرار ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢	أيلول ٢٠١٦	أيلول ٢٠١٧
تنفيذ أشغال مائية أضافية في كفررمان في النبطية	٢,٤٥٠,٠٠٠	صندوق أبو ظبي	أيار ٢٠١٦	أيار ٢٠١٧
- مياه القلمون ورأس مسقا المحاذية لشكاوأنفه واستكمال المشاريع في الكورة	١٥,٤٠٠,٠٠٠	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	تموز ٢٠١٥	حزيران ٢٠١٧
مشروع تأهيل منظومات المياه في البقاع الغربي وقرى في شرقي قضاء زحلة	٣٢,٩٠٠,٠٠٠	هبة من دولة الكويت	حزيران ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٨

ميـــاه الشـــفة، مشـــاريع قيـــد التحضـــير

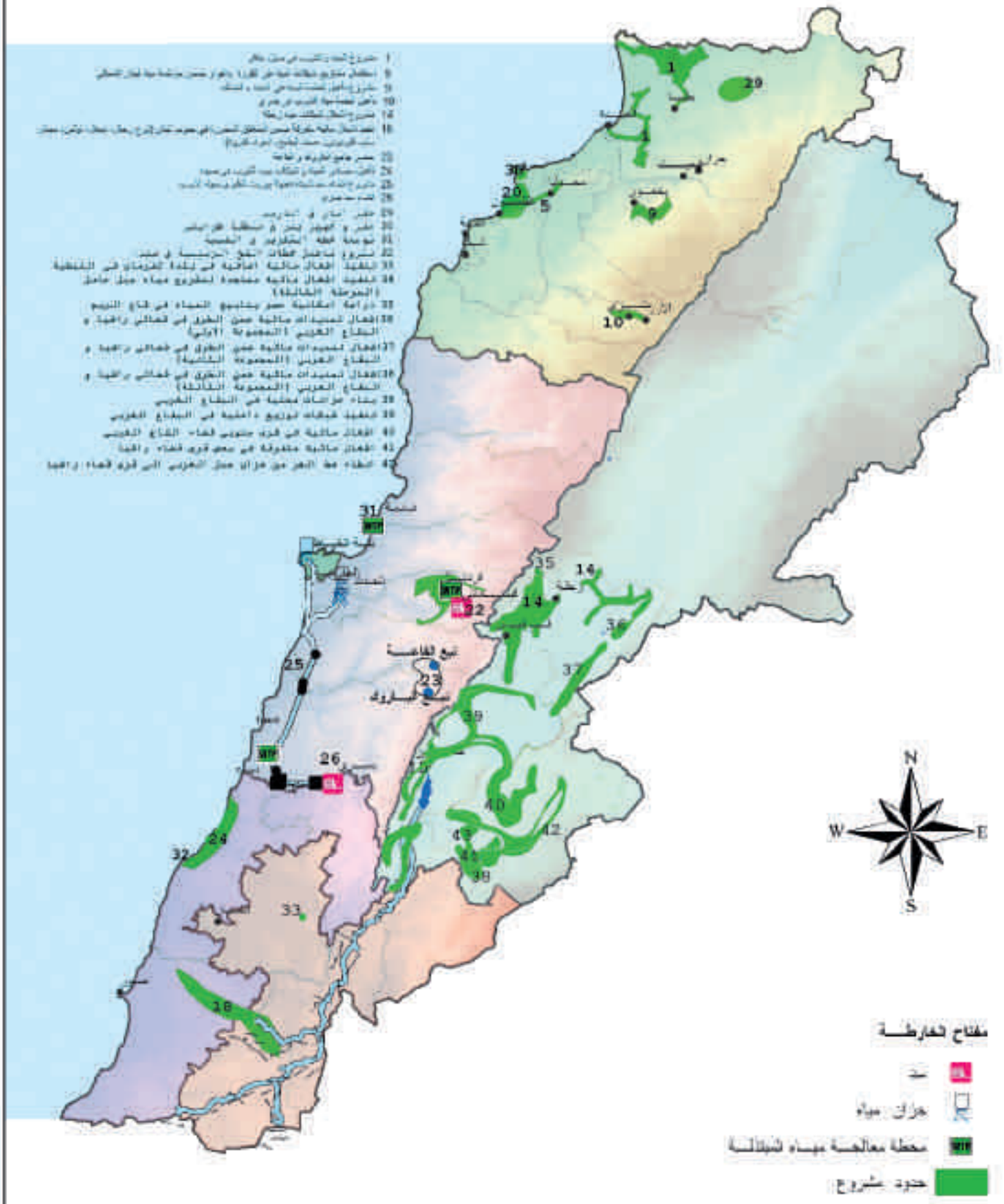

ميـــاه الشـــفة، المشـــاريع المنفـــذة و قيـــد التنفيـــذ

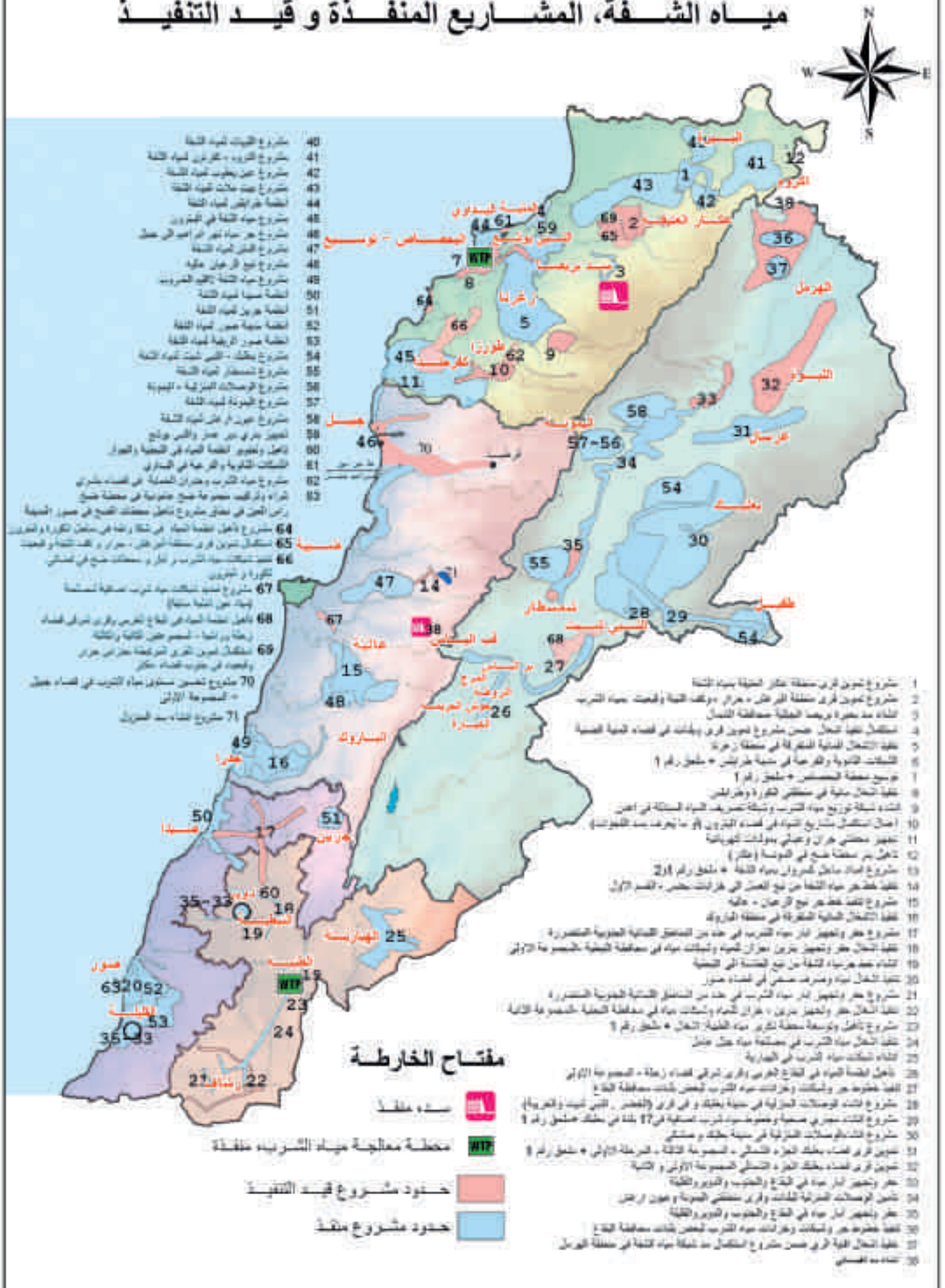

1 مشروع تحويل قرى منطقة عكار العتيقة بمياه الشفة
2 مشروع تحويل قرى منطقة القبة الغربي + عرقوب القبة وتعلبت بمياه الشرب
3 انشاء سد بحيرة بريصا الحلقة بمحافظة الشمال
4 استكمال تغطية الشمال ضمن مشروع تحويل قرى وبلدات في قضاء القبة الغربية
5 تغطية الاحتياجات المائية المتفرقة في منطقة زغرتا
6 الشبكات الثانوية والفرعية في مدينة طرابلس + ملحق رقم 1
7 توسيع محطة الحصانص + ملحق رقم 1
8 تغطية الشمال مائياً في مستقبل الكورة وطرابلس
9 انشاء شبكة توزيع مياه الشرب وشبكة تصريف المياه المستعملة في أعمر
10 أعمال استكمال مشاريع المياه في قضاء البترون (ما يعرف بسد القموعة)
11 تعمير مستقبلي هران وعيني بمؤسسات كهربائية
12 تأهيل بئر محطة ضبيح في الدوسة (عكار)
13 مشروع إنشاء ساحل للمرفأ بمياه الشفة + ملحق رقم 2/1
14 تغطية خط هر مياه الشفة من نبع الحصن الى طرابلس بحمص - القسم الأول
15 مشروع لتغذية خط هر نبع الزعرور + عاليه
16 تغطية الاحتياجات المائية المتفرقة في منطقة المارونية
17 مشروع هر وتعمير آبار مياه الشرب في عدد من المناطق الشمالية الجنوبية المتضررة
18 تغطية الشمال هر وتعمير بئرين بعمق آبار تعمير وتجهيزات مياه في محافظة النبطية والمجموعة الأولى
19 انشاء خط هر مياه الشفة من نبع الحصن الى النبطية
20 تغطية الشمال مياه وصرف صحي في قضاء صور
21 مشروع هر وتعمير آبار مياه الشرب في عدد من المناطق الشمالية الجنوبية المتضررة
22 تغطية الشمال هر وتعمير بئرين + هران للمياه وشبكات مياه في محافظة النبطية والمجموعة الأولى
23 مشروع تأهيل وتوسعة محطة لتكرير مياه الصرف الشمال + ملحق رقم 1
24 تغطية الشمال مياه الشرب في محطة مياه جبل عامل
25 انشاء شبكات مياه الشرب في الهبارية
26 تأهيل المنشآت المائية في الخرايب والمرج وقرى شرقي قضاء زحلة - المجموعة الأولى
27 القيام بخطوط هر وشبكات وخزانات مياه الشرب لبعض بلدات محافظة البقاع
28 مشروع انشاء الوصلات المنزلية في حمانة بخلدة و في قرى (الغدير - التلة البيضاء والعريضة)
29 مشروع انشاء مجرى صحي وخطوط مياه شرب اضافية في17 بلدة في بخلدة ضمن ملحق رقم 1
30 مشروع انشاء الوصلات المنزلية في حمانة بخلدة و ضاحيتي
31 تحويل قرى قضاء بخلدة الجزء الشمالي - المجموعة الثالثة - الشريحة الأولى + ملحق رقم 1
32 تحويل قرى قضاء بخلدة الجزء الشمالي المجموعة الأولى و الثانية
33 حفر وتعمير آبار مياه في البقاع الجنوبي والشرقي والتلة
34 تأهيل الوصلات المنزلية للبلدات وقرى مستقبلي الهرمل وعين زارع
35 حفر وتعمير آبار مياه في البقاع والجنوب والشرق والتلة
36 القيام بخطوط هر وشبكات وخزانات مياه الشرب لبعض بلدات محافظة البقاع
37 تغطية الشمال المائية قرى ضمن مشروع استكمال مد شبكة مياه الشفة في منطقة الهرمل
38 انشاء سد القماري
39 مشروع الكيبات لمياه الشفة
40 مشروع الكروم - القرنين لمياه الشفة
41 مشروع عين يعقوب لمياه الشفة
42 مشروع بعبدا ملحقات لمياه الشفة
43 انشاء خط ارتوازي لمياه الشفة
44 مشروع مياه الشفة في البترون
45 مشروع هر مياه نهر ابراهيم الى عمشيت
46 مشروع الخزان لمياه الشفة
47 مشروع تنبع الزعرور مكونه
48 مشروع مياه الشفة بالقليعات - الكورة
49 انشاء محطة ضخ لمياه الشفة
50 انشاء خزان لمياه الشفة
51 انشاء محطة ضخ لمياه الشفة
52 انشاء محطة ضخ لمياه الشفة
53 انشاء خزان لمياه الشفة
54 مشروع بطشا - القبي لمياه الشفة
55 مشروع استجرار لمياه الشفة
56 مشروع الوصلات المنزلية - البيرة
57 مشروع البيرة لمياه الشفة
58 مشروع خزان ارتفاع لمياه الشفة
59 تعمير بئري دير عمار والقبي وتوابع
60 تأهيل وتعويض انظمة المياه في الشعيبة والعبدار
61 الشبكات الثانوية والفرعية في البداوي
62 مشروع مياه الشرب وخزان الصفيحة في قضاء بشري
63 شراء وتركيب مجموعة ضخ جديدة في محطة ضبيح
64 مشروع تأهيل انظمة المياه في بلدة رشعين والقرى المجاورة
65 استكمال تحويل قرى منطقة أعالي عكار - جزء و تلة الشعراء و الحدب
66 تعمير شبكات مياه الشرب و آبار و محطات ضخ في تلعباس الكورة و الجوار
67 مشروع تنمية شبكات مياه شرب اضافية لمنطقة (بيت عين الشبا سنتا)
68 تأهيل انظمة المياه في تلاع الخريص وقرى شرقي قضاء زحلة وبر الياس - المجموعة الثالثة والرابعة
69 استكمال تحويل قرى المرتفعات جنوب هران والبقعة في جنوب قضاء عكار
70 مشروع تحسين مستوى مياه الشرب في قضاء جبيل - المجموعة الأولى
71 مشروع انشاء سد المزرعة

الصرف الصحي

نظرة عامة على القطاع

حتى بداية التسعينيات، اقتصر مستوى منشآت الصرف الصحي الموجودة على شبكات متفاوتة بين منطقة وأخرى. ففي حين أن المدن الرئيسية مزودة بشبكات غير مكتملة لمياه الصرف الصحي، إلا أنها تفتقر إلى محطات لمعالجتها. أما معظم التجمعات السكانية الصغيرة، فهي غير مزودة لا بشبكات ولا محطات. وفي الخلاصة، كانت مشكلة تلوث المياه تزداد يوما بعد يوم (مصبات بحرية عشوائية تلوث البحر والشاطئ، جور صحية عشوائية ومجاري سطحية وسواقي تلوث طبقات المياه الجوفية...) ومهددة معها البيئة الصحية للمواطنين.
ويعود عدم كفاية خدمات الصرف الصحي في المناطق لأسباب عديدة، من أهمها:

١. عدم كفاية الإنفاق في القطاع، أي قلة الاستثمار اللازم لتحسين واستحداث المنشآت وتطويرها وجعلها في المستوى الخدماتي والبيئي المناسبين.
٢. عدم وجود هيكلية إدارية وتنفيذية مناسبة في القطاع لمواكبة زيادة الحاجة الماسة لخدمة الصرف الصحي، وتطبيق الأساليب الجديدة المتبعة في الإدارة وفي مجال التقنيات الحديثة للتخلص من المياه المبتذلة.

ولمواجهة هذا الواقع الصعب، عمل المجلس، ابتداءً من العام ١٩٩٢، على عدة محاور:

١. تنفيذ أعمال التأهيل الطارئة للتجهيزات القائمة من شبكات ومحطات ضخ، ومعالجة كافة المشاكل المستجدة .
٢. استكمال المشاريع المتوقفة قسراً وتوسعة وتأهيل الشبكات وفقاً للاحتياجات.
٣. إطلاق تنفيذ برنامجي حماية الشواطئ اللبنانية ومصادر المياه من التلوث.

وبمعنى آخر، فإن الهدف من هذه السياسة هو معالجة شاملة لمشاكل المياه المبتذلة والتلوث على الأراضي اللبنانية كافة، وذلك في وقت عملت الحكومة اللبنانية، وما تزال، على إكمال وتنظيم الخدمة العامة في قطاع الصرف الصحي.

غير أن استكمال العمل على المحور الثالث يبقى الهدف الأساس للمجلس في المرحلة المقبلة بعدما تقدمت الأعمال على المحورين الآخرين.

أما على الصعيد المؤسساتي، فقد شكل صدور القانون ٢٠٠٠/٢٢١ خطوة أساسية باتجاه إعادة هيكلة وتحديث قطاعي المياه والصرف الصحي، إذ تم تحديد الأملاك العامة المائية (الجوفية والسطحية) وإسناد إدارة المياه بشكل متكامل (شفة وري وصرف صحي) إلى أربع مؤسسات عامة استثمارية مستقلة (باستثناء الري في جنوبي لبنان والبقاع الغربي الذي بقي تحت إدارة واستثمار المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لاستثمار مياهه للري في جنوب لبنان والبقاع الغربي)، ودمجت فيها جميع مصالح المياه، وكلها تحت سلطة الوصاية العائدة لوزارة الطاقة والمياه.
وفي العام ٢٠٠١، عينت مجالس الإدارة لمؤسسات المياه. وفي العام ٢٠٠٥ صدرت المراسيم التنظيمية والهيكليات الجديدة العائدة لها والعمل جار على تطبيقها، وذلك للوصول إلى أهداف عدة، أهمها تأهيل وتحسين مستوى خدمة المنشآت وتوسيع نطاق تغطيتها، والمحافظة على الاستقرار الإداري للمؤسسات وتوازنها المالي.

محطة تكرير - بشرى

الإنجازات المحققة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٤

بلغت قيمة العقود المنفذة في قطاع الصرف الصحي لتاريخه حوالي ٥٧٠* مليون.د.أ. ونذكر فيما يلي أهمها:

o إعادة التأهيل العاجل لشبكات أقنية الصرف الصحي (البرنامج الوطني العاجل للإعمار- السنة الأولى NERP١): تم من خلال هذا المشروع إصلاح وإعادة تأهيل طارئ لشبكات الصرف الصحي في مختلف المناطق اللبنانية ، كما جرت إعادة تأهيل محطتي ضخ مياه الصرف الصحي في طرابلس- الميناء، وفي جونيه، إضافةً إلى إنشاء حوالي ١٠٠٠ كلم من شبكات وأقنية الصرف الصحي.

o استكمال إنشاء محطة المعالجة الأولية لمياه الصرف الصحي في الغدير: تم استكمال إنشاء وتجهيز محطة المعالجة الأولية لمياه الصرف الصحي وتأهيل المصب البحري التابع لها بكلفة حوالي ١٠ م.د.أ.، لتخدم القسم الجنوبي من قضاءي بعبدا عاليه والقسم الجنوبي الغربي لمدينة بيروت والأطراف الشمالية لقضاء الشوف. وتم وضعها في الخدمة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧.

(* يشمل المبلغ قيمة عدد من العقود التي لم تقفل مالياً بعد، ولا يشمل كلفة الاستملاك)

o خط تجميع مياه الصرف الصحي الرئيسي لساحل بيروت الكبرى: يهدف هذا المشروع إلى حماية الشاطئ الممتد من قضاء المتن إلى أطراف قضاء الشوف. كما يهدف الى إلغاء كافة المصبات البحرية القائمة على طول المنطقة الساحلية المذكورة، وذلك عن طريق تجميع المياه المبتذلة وتوجيهها إلى محطتي التكرير في الدورة والغدير. يقسم الخط إلى قسمين: القسم الشمالي والقسم الجنوبي. ويشمل القسم الشمالي المنطقة الساحلية الممتدة من الضبية إلى الدورة ومن رأس بيروت إلى الدورة بطول حوالي ١٧ كلم ، إضافة لخمس محطات ضخ ورفع. أنجزت كافة أعمال المشروع في العام ٢٠٠٠ بكلفة حوالي ٤٨ مليون.د.أ. وقد صمم ليخدم حوالي ١،٥ مليون نسمة في منطقة حوض نهر بيروت بحلول العام ٢٠١٥.
أما القسم الجنوبي من الخط، فيشمل خط الكارلتون – غدير وهو قيد الانجاز بكلفة حوالي ١٤ مليون د.أ. وهو مصمم ليخدم بيروت الجنوبية الغربية، وقسم من الضاحية الجنوبية لبيروت وجزءا من قضاء بعبدا، وخط الدامور – غدير وهو منجز بكلفة تقارب ٩,٥ مليون د.أ. بتمويل من البنك الإسلامي وهو مصمم ليخدم قسماً كبيراً من قضاء عاليه وقسماً من قضاء الشوف (ما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة) . ويشمل حوالي ٣٠ كلم من الخطوط و ٣ محطات ضخ.

o إنجاز تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تأهيل البنية التحتية في بيروت بما فيها شبكة الصرف الصحي (القسمين الأول والثاني) بكلفة حوالي ٢٥ مليون د.أ. ويهدف هذا المشروع بجميع مراحله وبشكل أساسي إلى استحداث شبكة تصريف مياه أمطار جديدة منفصلة ومستقلة عن شبكة الصرف الصحي.

o انجاز المرحلة الثانية من مشروع البنية التحتية ومن ضمنها شبكة الصرف الصحي في مدينة بيروت، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة حوالي ٣٨,٥ م.د.أ. وانجاز أشغال المجموعة الأولى من المرحلة الثالثة في منطقتي الاشرفية والرميل بكلفة حوالي ١٠ م.د.أ. بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

o إنجاز محطة التكرير الأولية ومصبها البحري في صيدا بكلفة حوالي ٢١ مليون دولار أميركي، بتمويل من البنك الياباني للتعاون الدولي، وتنفيذ المرحلة الأولى من تأهيل شبكة الصرف الصحي في مدينة صيدا وضواحيها عبر تأهيل الشبكة القائمة واستحداث أخرى جديدة لتحويل المياه المبتذلة إلى محطة التكرير، وكذلك المرحلة الثانية من شبكات تجميع مياه الصرف الصحي في منطقة قضاء صيدا الساحلية بقيمة حوالي ٢٢ م.د.أ. بتمويل من البنك الياباني للتعاون الدولي، تمهيداً

لوصلها بالخطوط المؤدية إلى محطة التكرير المنجزة.

o تم إنجاز أشغال مشروع إنشاء محطة طرابلس لمعالجة مياه الصرف الصحي، بقيمة ٩٢ مليون يورو، وأشغال المصب البحري التابع لها بقيمة ٦ مليون يورو، وذلك بتمويل من البنك الأوروبي للتثمير. ويغطي المشروع منطقة طرابلس الساحلية والقلمون وقسماً من قضائي الكورة وزغرتا، إضافة لمناطق البداوي ودير عمار والمنية الساحلية.

o القسم الساحلي الشمالي من مشروع خط تجميع مياه الصرف الصحي الرئيسي لساحل طرابلس (قسم البارد – البداوي) الذي يشمل خط التجميع الرئيسي ومحطات الرفع والشبكات الرئيسية والثانوية والفرعية العائدة له بما يخدم ما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة، وذلك عبر المنحة المقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة ١٢ مليون يورو، وقام المانح، بالتنسيق مع المجلس، بإدارة وتنفيذ المشروع.

o إنجاز الأعمال الملحوظة في إطار اتفاقية البروتوكول الفرنسي اللبناني لمعالجة المياه المبتذلة، بقيمة حوالي ٥٦ مليون يورو، عبر إنشاء محطات تكرير المياه المبتذلة والمصبات البحرية (لزوم المحطات الساحلية) في المناطق التالية: ساحل الشوف (رأس النبي يونس)، النبطية (الشرقية)، شكا، البترون (المصب البحري قيد التنفيذ)، وجبيل. المحطة الأولى مصممة لتخدم عدد كبير من قرى وبلدات إقليم الخروب الساحلية، والثانية تخدم مدينة النبطية وعدد من القرى والبلدات المجاورة، والثالثة والرابعة تخدمان المدن والقرى الساحلية في قضاء البترون، والخامسة تخدم المنطقة الساحلية في قضاء جبيل.

o انجاز أشغال إنشاء شبكات الصرف الصحي في مناطق اتحاد بلديات السويجاني في الشوف بقيمة حوالي ٥,٧٥ م.د.أ. ممولة محلياً.

o إنشاء محطة تكرير المياه المبتذلة في بعلبك (إيعات) بكلفة حوالي ٦,٣٥ م.د.أ. ممولة من البنك الدولي للتعمير وهي مصممة لتخدم مدينة بعلبك وعدد من القرى والبلدات المجاورة.

o انجاز مشروع إنشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه شرب إضافية في الخضر والخريبة والنبي شيت ومدينة بعلبك بقيمة ٥,٣ م.د.أ. بتمويل من البنك الدولي.

o تنفيذ مشروع نموذجي لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة بشري في الشمال، باعتماد تقنية التكرير بنباتات القصب (Filtre a Bamboo) بكلفة حوالي ٧٠٠ ألف د.أ. بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية.

o صيانة وتطوير شبكات أقنية الصرف الصحي ومياه الأمطار في المدن الرئيسية: بتكليف من مجلس الوزراء ، بوشر بتنفيذ الأشغال في عام ١٩٩٧ وشملت الصيانة الدورية وإصلاح شبكات أقنية الصرف الصحي ومياه الأمطار الموجودة في المدن الرئيسية، كما هدفت الأشغال إلى الحد من الفيض ومنع حصول مشاكل ناجمة عن الأعطال في الشبكات الحالية. شملت الأشغال تنظيف شبكات أقنية صرف مياه الأمطار والصرف الصحي الحالية، بالإضافة إلى تركيب الأنابيب واللوازم الضرورية لتحسين فعالية هذه الشبكات. غطى هذا المشروع منطقة بيروت الكبرى بضاحيَتَيْها الشمالية والجنوبية وطرابلس وزحلة وجونيه وصيدا وصور والنبطية بما في ذلك ضواحي هذه المدن. تم تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات.

محطة تكرير - يحمر

تقدّم العمل في المشاريع الجارية

ا. برنامج حماية الشاطئ من التلوث:
وقّع لبنان عدة اتفاقيات لحماية مياه البحر المتوسط من التلوث وأهمها اتفاقية برشلونة. شددت هذه الاتفاقيات على ضرورة معالجة مياه الصرف الصحي قبل تصريفها في البحر وذلك في المدن والبلدات التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة. جرى التحضير لتنفيذ العديد من منظومات تجميع ومعالجة المياه المبتذلة في المناطق الساحلية من لبنان وفقاً لهذا البرنامج. وتم حتى الآن تنفيذ أشغال محطات التكرير وشبكات التجميع العائدة لها المذكورة آنفاً، ويتم حالياً العمل على:

o القسم الجنوبي من مشروع خط تجميع مياه الصرف الصحي الرئيسي لساحل بيروت الكبرى: قسم الكارلتون – غدير : ويتضمن إنشاء محطتين للضخ وتركيب ٩ كيلومترات من أقنية الصرف الصحي لكي يخدم حوالي ٧٥٠ ألف نسمة. تبلغ كلفة تنفيذه ١٥ مليون دولار أميركي. قدم البنك الإسلامي للتنمية التمويل اللازم لإنجاز خط التجميع من الكارلتون- الغدير. وقد نفذت الخطوط ومحطة الرفع في السان سيمون يتم العمل حالياً على انجاز محطة الضخ في موقع الكارلتون وتوصيلها بالكهرباء لوضع الخط في الخدمة.

- تنفيذ خطوط صرف صحي رئيسية وشبكات مجاري في عدد من المناطق الجبلية في قضائي عاليه وبعبدا الواقعة ضمن الحوض المائي لمحطة المعالجة في الغدير، وذلك بقيمة حوالي ١٦ م.د.أ. ممولة من الحكومة الألمانية. وتبلغ نسبة الانجاز حوالي ٥٥٪.

- مشروع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الساحلية الشمالية من بيروت الكبرى والذي يخدم حوالي ١,٣ مليون نسمة: جرى مؤخراً اطلاق القسم المتعلق بتنفيذ خطوط صرف صحي رئيسية وشبكات مجاري في عدد من المناطق الساحلية في قضاء المتن الواقعة ضمن حوض نهر بيروت المائي (الدورة)، وذلك بقيمة حوالي ٢٢ م.د.أ. ممولة من البنك الاوروبي للتثمير. وتبلغ نسبة الانجاز حوالي ١٠٪.

o تنفيذ أشغال مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي بقيمة حوالي ١٥,٤ مليون د.أ. ومحطة تكرير المياه المبتذلة لمنطقة صور الساحلية والمصب البحري التابع لها بقيمة حوالي ٥٠,٦ مليون يورو بتمويل من البنك الأوروبي للتثمير، وهو مصمم لخدمة حوالي ٣٠٠ ألف نسمة. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٨٠٪.

o مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ/الرفع في بلدات وقرى منطقة شكا الساحلية بقيمة حوالي ١٩ م.د.أ. ممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية والدولة اللبنانية. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٩٠٪.

o مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ / الرفع لبلدات وقرى منطقة البترون الساحلية بقيمة حوالي ١٧,٥٠ م.د.أ. ممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية والدولة اللبنانية. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٩٠٪.

o مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة الكورة ساحل ووسط – المرحلة الأولى بقيمة حوالي ١٣ م.د.أ. ممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية والدولة اللبنانية. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٩٠٪.

كذلك أطلق المجلس مؤخراً مشروع مياه الشرب وشبكات مياه الصرف الصحي في منطقة جبيل الساحلية بتمويل من الدولة الايطالية بقيمة ٣٨ مليون يورو، منها حوالي ١٩ م. يورو للصرف الصحي الذي يغطي المنطقة الساحلية الممتدة من عمشيت شمالاً حتى الفيدار جنوباً. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ١٠٪.

o القسم الساحلي الجنوبي من مشروع

خط تجميع مياه الصرف الصحي الرئيسي لساحل طرابلس بما يخدم مناطق وأقسام مناطق الكورة والقلمون – البحصاص ومدينة طرابلس، وبتمويل من قرض البنك الأوروبي للتثمير بقيمة حوالي ١٣,٥٠ مليون دولار أميركي والدولة اللبنانية، وبلغت نسبة الانجاز حوالي ٩٠٪.

٥ مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ / الرفع في بلدات وقرى منطقة ساحل الشوفالمرتبطة بمحطة التكرير الموجودة في منطقة راس النبي يونس، بقيمة حوالي ١٥ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي والدولة اللبنانية. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٨٥٪.

II. برنامج حماية مصادر المياه من التلوث:

تمّ في عام ١٩٩٤ إعداد دراسة لتحديث المخطط التوجيهي لقطاع الصرف الصحي، والذي أعد خلال عام ١٩٨٢. حددت هذه الدراسة الأحواض المائية والمناطق ذات الأولوية لإنشاء محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بغية حماية مصادر المياه من التلوث. وانطلاقاً من هذه الدراسة، وضعت وزارة الطاقة والمياه خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١ استراتيجية لقطاع الصرف الصحي تبنتها لاحقاً الحكومة اللبنانية.
ومنذ التسعينات، ولتحقيق الحماية لهذه الاحواض، تمّ تأمين التمويل اللازم لإنشاء شبكات خطوط تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في المدن الداخلية الرئيسية (زحلة، وبعلبك، والنبطية، وغيرها)، وكذلك في المدن القريبة من مصادر المياه والينابيع (اللبوة، وبحيرة القرعون، وعنجر، والهرمل، ومشمش، وبشري، وبخعون، وشبعا، وجباع، وحاصبيا، وشقرا، وحراجل، وجعيتا وقرطبا).

وقد اكتمل إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بعلبك صيف عام ٢٠٠٠ بتمويل من البنك الدولي، كما تم انجاز أشغال مشروع تجميع وتكرير الصرف الصحي في مناطق جب جنين وصغبين والقرى المجاورة بكلفة حوالي ٣٩ مليون د.أ. بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.
كما انجز المجلس مؤخراً مشروعاً نموذجياً في بشري تمثل بإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي يعتمد تقنية الـ«Filtre à Roseaux» بكلفة حوالي ٦٢٥ الف د.أ. ممولة الدولة الفرنسية.

ومن جهة أخرى،يستمر تنفيذمشروع انشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في زحلة والخطوط التابعة لها بكلفة ٢٩ مليون د.أ. وبتمويل من البروتوكول المالي اللبناني-الإيطالي (نسبة الانجاز ٨٥٪)، ومشروع إنشاء محطتي التكرير وشبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ للبلدات في مناطق الباروك - الفريديس، عين زحلتا - نبع الصفا - العزونية - عين دارة بقيمة حوالي ٢٠ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحلياً (نسبة الانجاز ٥٥٪)، ومشروع انشاء شبكات صرف صحي في قرى اتحاد بلديات الشوف - السويجاني بتمويل محلي بقيمة حوالي ٩ م.د.أ حيث بلغت نسبة الانجاز حوالي ٧٥٪، وكذلك استكمال اشغال تأهيل ٣ محطات صرف صحي في منطقة السويجاني في الشوف (جديدة الشوف، عينبال وغريفة) والتشغيل والصيانة لمدة سنة بتمويل محلي بقيمة حوالي مليوني د.أ. (نسبة الانجاز حوالي ٨٠٪).
أما في منطقة جنوب لبنان، فيستمر العمل في مشروع إنشاء ٣ محطات معالجة وشبكات الصرف الصحي العائدة لها في يحمر وكفرصير وزوطر بقيمة حوالي١٤,٧ م.د.أ. بتمويل من المجموعة الأوروبية، وبلغت نسبة الانجاز ٨٠٪.

ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

- مشروع تنفيذ خطوط صرف صحي رئيسية وشبكات مجاري في عدد من المناطق الساحلية في قضاء المتن الواقعة ضمن حوض نهر بيروت المائي (الدورة)، وذلك بقيمة حوالي ٢٢ م.د.أ. ممولة من البنك الاوروبي للتثمير.

- دراسة وتنفيذ المصب البحري العائد لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي التي هي قيد الانجاز في منطقة صور الساحلية بقيمة حوالي ١٦ م.د.أ. بتمويل من البنك الاوروبي للتثمير.

- ملحق للعقد العائد لمشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة ساحل الشوف المرتبطة بمحطة التكرير الموجودة في منطقة راس النبي يونس، بقيمة حوالي ٢,٢٥ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي والدولة اللبنانية.

- ملحق للعقد العائد لمشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة الكورة ساحل ووسط – المرحلة الأولى بقيمة حوالي ٥ م.د.أ. ممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية والدولة اللبنانية.

- تنفيذ اشغال الوصلات المنزلية لشبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة الكورة الساحلية – المرحلة الأولى بقيمة حوالي ٣ م.د.أ. ممولة محلياً.

- ملحق للعقد العائد لمشروع انشاء شبكات صرف صحي في قرى اتحاد بلديات الشوف - السويجاني بتمويل محلي بقيمة حوالي ٣ م.د.أ.

- ملحق للعقد العائد لمشروع إنشاء ٣ محطات معالجة وشبكات الصرف الصحي العائدة لها في يحمر وكفرصير وزوطر بقيمة حوالي٢,٤ م.د.أ. بتمويل من المجموعة الأوروبية والدولة اللبنانية.

ابرز المشاريع قيد التحضير (أفق ٢٠١٥-٢٠١٧)

ا. برنامج حماية الشاطئ من التلوث:

أنجزت وزارة الطاقة والمياه دراسة كاملة لقضاء عكار حيث تمّ اقتراح مخطط توجيهي عام لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي، من بينها مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطة معالجة المياه على شاطئ العبدة. وتنفيذاً لهذا المخطط، فقد استحصل مجلس الإنماء والإعمار على قرض من الصندوق العربي لتنفيذ هذا المشروع والعمل جار على إطلاق المناقصات.

كما حصل المجلس على التمويل اللازم بقيمة ٧٠ م. يورو لإنشاء محطتي معالجة مياه الصرف الصحي في ساحل قضاء كسروان من البنك الأوروبي للتثمير، و٧٠ م. يورو أخرى من الوكالة الفرنسية للتنمية لتنفيذ الشبكات العائدة. والمجلس بصدد اطلاق مناقصة لتحديث الدراسات واعداد ملفات تلزيم المشروع.

كذلك، يحضر المجلس لإطلاق مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في الكرنتينا والدورة (شمال بيروت)، والشبكات العائدة لها بعد أن تأمن التمويل عبر البنك الأوروبي للتثمير بقيمة ٦٠ مليون يورو. وقد بدأ تنفيذ شبكات الصرف الصحي لهذا المشروع.

كما تم تحديث دراسة الجدوى لتطوير محطة المعالجة الأولية للمياه في الغدير (جنوب بيروت). وقد تمكن المجلس من تأمين التمويل اللازم لتغطية أكلاف المرحلة الأولى لهذه الأشغال التي تشمل استكمال شبكات الصرف الصحي وتطوير محطة التكرير، وذلك بقيمة ١٧٣ م.د.أ. عبر مفاوضات مع البنك الأوروبي للتثمير والبنك الاسلامي للتنمية.

ومن جهة أخرى، حصل المجلس على تمويل إضافي بقيمة حوالي ١٠٠ م.د.أ. لاستكمال

تنفيذ مشاريع مياه وصرف الصحي في عدد من المناطق اللبنانية الساحلية والداخلية ومنها منطقة عكار الساحلية حيث تقدر قيمة المشروع وتجميع وتكرير المياه المبتذلة في هذه المنطقة بحوالي ٤٠ مليون د.أ. ويتم حالياً الإعداد لإطلاق أولى المناقصات العائدة له، وكذلك استكمال تنفيذ شبكات الصرف الصحي منطقة ساحل الشوف المرتبطة بمحطة التكرير في منطقة راس النبي يونس

II. برنامج حماية مصادر المياه من التلوث:

حددت وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار حوالي ٢٠ مشروعاً لمياه الصرف الصحي بالقرب من مصادر المياه (الينابيع، الأنهار، والبحيرات، وغيرها) في المناطق الداخلية من لبنان. وقد أنجزت الدراسات التفصيلية للعديد من هذه المشاريع التي يدخل معظمها ضمن إطار اتفاقيات التمويل الجارية (البروتوكول المالي اللبناني- الإيطالي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء والاقتصاد والاجتماعي...). وهناك اهتمام خاص بمناطق البقاع الغربي وبحيرة القرعون ونهر الليطاني، حيث تفرض درجة تلوث المياه تدخلاً عاجلاً لتنفيذ خطوط تجميع مياه الصرف الصحي ومرافق معالجتها.

هذا وكان قد حصل المجلس على تمويل لدراسة وتنفيذ مشروع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في الحوض الأعلى لنهر الليطاني وذلك عبر اتفاقية قرض بقيمة حوالي ٨٥ م.د.أ. مع الصندوق العربي للإنماء والاقتصاد والاجتماعي لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي في عدد من المناطق اللبنانية، وكذلك الأمر بالنسبة لمناطق شبعا وجوارها وبشري والصفا والباروك التي أطلقت الأشغال العائدة لها. هذا ويسعى المجلس للحصول على قرض إضافي بقيمة حوالي ١٠٠ م.د.أ. لسد الفجوة التمويلية واستكمال تنفيذ هذه المشاريع.

كما حصل المجلس على قرض بقيمة ٦ ملايين يورو ووقع على اتفاقيتي قرض أخريين بقيمة ١٤ مليون يورو مع الوكالة الألمانية KFW لتنفيذ مشروع حماية نبع جعيتا من التلوث البالغة كلفته حوالي ٣٨ م.د.أ.، ويتم حالياً تنفيذ الدراسات اللازمة. ويقسم المشروع إلى ٣ مراحل تهدف إلى تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي الصادرة عن القرى والبلدات التي تقع في الحوض المائي الذي يشمل داريا والقليعات وبقعاتا وبقاعتوتا وكفرذبيان وجوارها في قضاء كسروان.

ويقوم المجلس بمتابعة الدراسات اللازمة تمهيداً لإطلاق مشروعي تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في منطقتي مشمش – عكار وحراجل – كسروان بكلفة حوالي 00 م.د.أ. بتمويل من البروتوكول الايطالي، كما يحضر المجلس لاطلاق مناقصة اشغال مشروع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في عدد من مناطق البقاع الاوسط (عنجر – مجدل عنجر – الصويري – برالياس – قب الياس – المرج...) بتمويل من البروتوكول الايطالي

كما حصل المجلس على قرض بقيمة حوالي ٤٦ م.د.أ. من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لتنفيذ منظومة تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في عدد من البلدات المجاورة في قضاءي مرجعيون وبنت جبيل في محافظة النبطية.

محطة تكرير - كفرصير

جدول بأبرز العقود في قطاع الصرف الصحي التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

اسم المشروع	قيمة العقد (مليون د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
دراسة وتنفيذ المصب البحري العائد لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة صور الساحلية	١٥,٨٢٠	البنك الاوروبي للتثمير	تشرين اول ٢٠١٤	تشرين ثاني ٢٠١٦
تنفيذ خطوط صرف صحي رئيسية وشبكات مجاري في ساحل قضاء المتن في حوض نهر بيروت المائي	٢١,٨١	البنك الاوروبي للتثمير	نيسان ٢٠١٤	نيسان ٢٠١٦
ملحق للعقد العائد لمشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة ساحل الشوف المرتبطة بمحطة التكرير الموجودة في منطقة راس النبي يونس، بقيمة حوالي ٢,٢٥ م.د.أ. ممولة من.	٢,٢٤	الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي والدولة اللبنانية	نيسان ٢٠١٤	نيسان ٢٠١٥
ملحق للعقد العائد لمشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة الكورة ساحل ووسط – المرحلة الاولى.	٥,٠٦٦	الوكالة الفرنسية للتنمية والدولة اللبنانية	اب ٢٠١٤	اذار ٢٠١٥
تنفيذ اشغال الوصلات المنزلية لشبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة الكورة الساحلية – المرحلة الأولى	٢,٩١	محلي	كانون اول ٢٠١٤	كانون اول ٢٠١٦
ملحق للعقد العائد لمشروع انشاء شبكات صرف صحي في قرى اتحاد بلديات الشوف -	٣,٠٧	محلي	تموز ٢٠١٤	ايلول ٢٠١٥
ملحق للعقد العائد لمشروع إنشاء ٣ محطات معالجة وشبكات الصرف الصحي العائدة لها في يحمر وكفرصير وزوطر.	٢,٤٠	المجموعة الأوروبية والدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٤	شباط ٢٠١٥
تنفيذ شبكات الصرف الصحي التابعة لمحطة التكرير في كفرقطرة - الشوف	٠,٩٩٨	محلي	تشرين الثاني ٢٠١٤	تشرين الثاني ٢٠١٥

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في قطاع الصرف الصحي في أفق (٢٠١٥ - ٢٠١٧)

اسم المشروع	قيمة التقديرية (مليون د.أ.)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
برنامج حماية الشواطـئ من التلوث				
إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في ساحل عكار	٤٠	الصندوق العربي + محلي	ايلول ٢٠١٥	تشرين ثاني ٢٠١٨
إنشاء شبكات التجميع ومحطتي التكرير في ساحل كسروان	١٧٥	البنك الأوروبي للتثمير + الوكالة الفرنسية للتنمية + الاتحاد الاوروبي+ NIF	كانون أول ٢٠١٦	كانون أول ٢٠٢٠
إنشاء القسم الثاني من شبكات التجميع ومحطة التكرير الأولية في حوض نهر بيروت	٤٥	البنك الأوروبي للتثمير	أيار ٢٠١٦	أيار ٢٠١٩
استكمال تنفيذ شبكات الصرف الصحي التابعة لمحطة الغدير جنوبي بيروت	٨٦	البنك الأوروبي للتثمير	كانون أول ٢٠١٦	كانون أول ٢٠٢٠
توسعة وتطوير محطة الصرف الصحي في الغدير جنوبي بيروت	٩٧	البنك الاسلامي للتنمية	كانون أول ٢٠١٦	كانون أول ٢٠٢٠
تنفيذ شبكات الصرف الصحي في منطقة ساحل صور – المرحلة الثانية	٣٩	محلي	تشرين اول ٢٠١٥	كانون اول ٢٠١٧
برنامج حماية مصادر المياه من التلوث				
إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في مشمش في عكار	٣١	البروتوكول الايطالي	شباط ٢٠١٦	كانون الأول ٢٠١٨
إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في بخعون في الضنية	١٩	البروتوكول الايطالي	كانون الأول ٢٠١٧	كانون الأول ٢٠١٩

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في قطاع الصرف الصحي في أفق (٢٠١٥ - ٢٠١٧)

اسم المشروع	قيمة التقديرية (مليون د.أ.)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
إنشاء محطة التكرير في بشري	٨	الصندوق العربي + محلي	حزيران ٢٠١٥	أيلول ٢٠١٧
إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في حراجل في كسروان	٢٤	البروتوكول الايطالي	شباط ٢٠١٦	كانون الأول ٢٠١٨
إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في جعيتا في كسروان (القسم ١ و٢ و٣ و٣)	٣٨	الوكالة الألمانية KFW	حزيران ٢٠١٦	حزيران ٢٠١٩
استكمال شبكات الصرف الصحي في منطقة الشحار في قضاء عاليه	٥	محلي	شباط ٢٠١٦	شباط ٢٠١٧
استكمال شبكات الصرف الصحي في منطقة جزين	٥	محلي	شباط ٢٠١٦	شباط ٢٠١٧
إنشاء محطة التكرير وشبكات الصرف الصحي لبنت جبيل وجوارها	١١	البروتوكول الايطالي	كانون الأول ٢٠١٧	كانون الأول ٢٠٢٠
محطة التكرير وشبكات الصرف الصحي لحاصبيا وجوارها	٨	البروتوكول الايطالي	كانون الأول ٢٠١٧	كانون الأول ٢٠٢٠
محطة التكرير وشبكات الصرف الصحي لمنطقة العرقوب	٣٠	الصندوق العربي+ محلي	تموز٢٠١٧	كانون الأول ٢٠١٩
محطة التكرير وشبكات الصرف الصحي لجباع وجوارها في النبطية	٧	البروتوكول الايطالي	تموز٢٠١٧	كانون الأول ٢٠١٩
إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في الهرمل والجوار	٢٠	البروتوكول الايطالي	تموز٢٠١٧	كانون الأول ٢٠١٩

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في قطاع الصرف الصحي في أفق (٢٠١٥ - ٢٠١٧)

اسم المشروع	قيمة التقديرية (مليون د.أ.)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
إنشاء محطة تكرير وشبكات المياه المبتذلة في اللبوة وجوارها	١٥	محلي	تموز ٢٠١٦	كانون اول ٢٠١٨
استكمال شبكات المياه والصرف الصحي في عدد من بلدات قضاء بعلبك	١٠	محلي	اذار ٢٠١٧	اذار ٢٠١٩
إنشاء محطة تكرير وشبكات المياه المبتذلة البقاع الأوسط والشمالي في حوض الليطاني	٣٠	الصندوق العربي+ محلي	تموز٢٠١٦	كانون الأول ٢٠١٨
مشروع إنشاء محطة تكرير وشبكات المياه المبتذلة في منظومة عنجر- مجدل عنجر– المرحلة الاولى	٢٦	البروتوكول الايطالي	كانون الأول ٢٠١٥	كانون الأول ٢٠١٨
مشروع إنشاء محطة تكرير وشبكات المياه المبتذلة في منظومة عنجر- مجدل عنجر - المرحلة الثانية	٢٤	البنك الدولي (موعود)	كانون الأول ٢٠١٦	كانون الأول ٢٠١٩
تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في عدد منلبلدات قضاءي مرجعيون وبنت جبيل في محافظة النبطية	٥٨	الصندوق الكويتي	اذار ٢٠١٦	اذار ٢٠١٩
تنفيذ شبكات المياه المبتذلة في راشيا والقرى المجاورة	٥	محلي	كانون الثاني ٢٠١٦	كانون الأول ٢٠١٦

الصـــرف الصـــحّي
المشـــاريع المنفـــذة، قيـــد التنفيـــذ وقيـــد التحضـــير

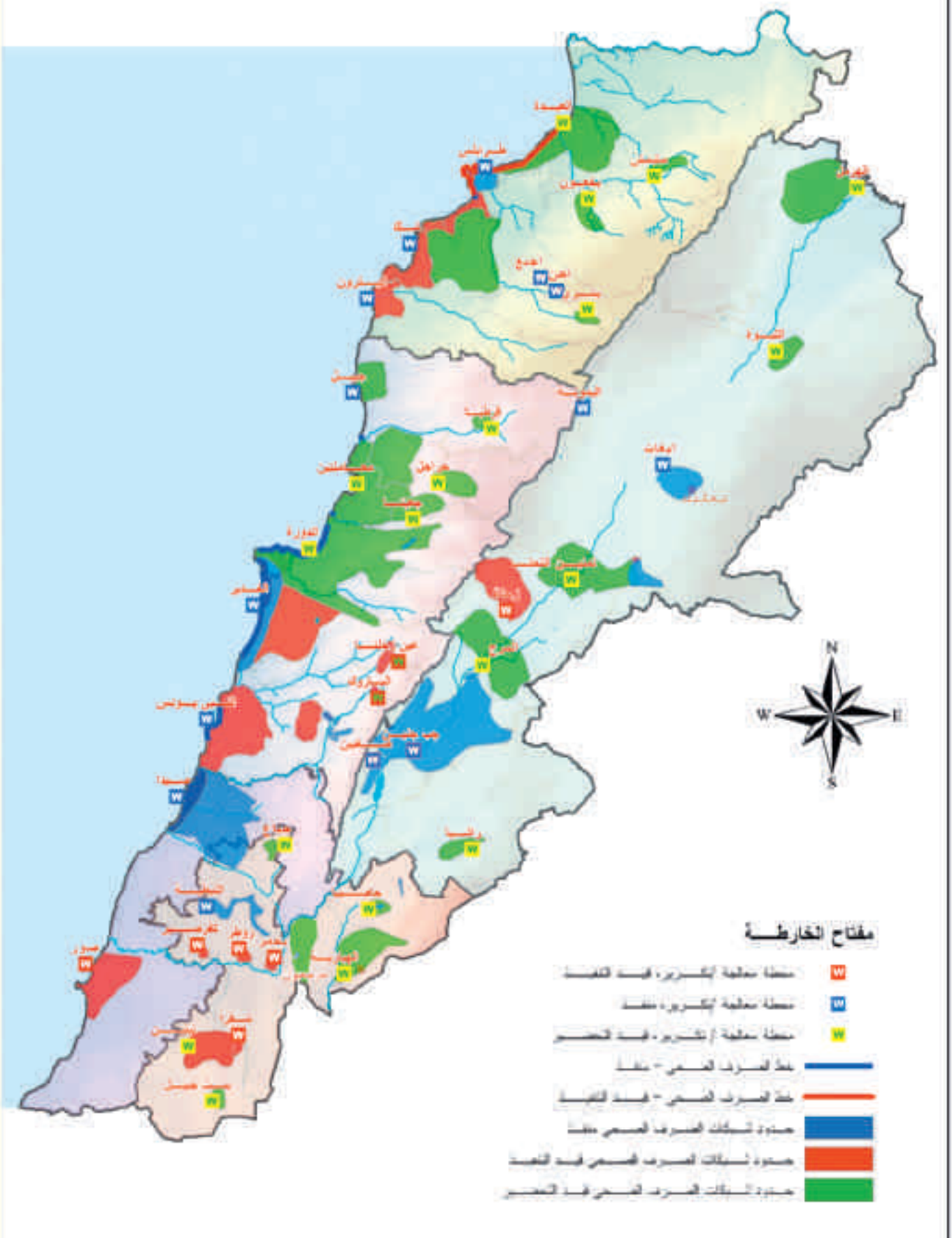

النفايات المنزلية الصلبة

نظرة عامة على قطاع النفايات المنزلية الصلبة

النفايات هي عموماً عبارة واسعة تنسب لمادة مستهلكة او ناتجة عن نشاط أو عملية ما والتي بسبب خصائصها الفيزيائية و/أو الكيميائية والبيولوجية، تصبح عديمة الفائدة ولهذا يتم اهمالها ويعتزم التخلص منها أو يطلب التخلص منها. إن التشريعات الحالية في هذا المجال وممارسات الادارة وغالبية مشاريع وعقود مجلس الإنماء والاعمار تعالج النفايات الصلبة المنزلية (MSW). وقد نصت القوانين والقرارات المرعية الأجراء على ان الأصناف الاخرى من النفايات يجب معالجتها من قبل الجهات الخاصة التي تتولد عنها مثل هذه النفايات، وذلك تحت توجيه ومراقبة شاملة من الوزارات المعنية. وهذه تخضع الى مبدأ «الملوث يدفع».

الوضع الحالي: تسعى الجهات المعنية الى تعميم خطة شاملة لإدارة النفايات المنزلية الصلبة في لبنان، تنسجم مع الوضع الاجتماعي والسياسي وتترجم التوقعات المنشودة منها لتتكامل مع مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتخفف من التدهور البيئي.

صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠١٠/٣/٣٠، والذي قضى بتكليف لجنة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء السادة: وزير المهجرين، وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وزير الداخلية والبلديات، وزير البيئة، وزير الطاقة والمياه، ورئيس مجلس الإنماء والأعمار، للعمل على اقتراح خطة تتعلق بادارة النفايات الصلبة في المناطق اللبنانية كافة، على ان تشمل مختلف جوانب هذا الموضوع لاسيما منها:

- التقنيات والوسائل الواجب اعتمادها لتنفيذ هذه الخطة
- المواقع المقترحة لها
- كيفية تأمين التمويل اللازم لها
- المرجعية التي تتولى هذه الخطة

كما تقوم اللجنة باقتراح التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها بشأن وضع مطمر الناعمة المؤقت.

وبتاريخ ٢٠١٠/٩/١ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥ بالموافقة على اقتراحات اللجنة الوزارية والتي تضمنت ما يلي:

١- اعتماد التفكك الحراري وتحويل النفايات الى طاقة في المدن الكبرى

٢- اعتماد خطة ٢٠٠٦ في باقي المناطق اللبنانية على ان تتم ايضاً دراسة امكانية اعتماد التفكك الحراري فيها

٣- اشراك القطاع الخاص وتسهيل مهامه بادارة النفايات الصلبة على ان تتم عملية اشراكه من خلال
Turn Key (من الجمع الى المعالجة النهائية)
ام من خلال ٢ Different Options:
أ- جمع ،
ب- معالجة

٤- تكليف وزارة البيئة ومجلس الانماء والاعمار دمج الخطتين المقترحتين من كل منهما بما يتجانس مع ما اتفق عليه اعلاه

٥- تكليف وزارة الطاقة والمياه باقتراح نص تشريعي يؤمن حق القطاع الخاص بانتاج وبيع الطاقة المنتجة من تفكك النفايات

٦- تحفيز البلديات التي سوف تستقبل مختلف انشاءات ادارة النفايات من معامل التفكك الحراري، محطات الترحيل، محطات التسبيخ والمطامر

٧- تكليف مجلس الانماء والاعمار وبالتنسيق مع وزارة البيئة بالتعاقد مع استشاري عالمي للقيام:

- اختيار الحل والآلية الامثل الملائمة للواقع اللبناني (من روحية الخطة)
- وضع دفاتر الشروط الفنية للتصنيف الاولي لشركات التفكك الحراري
Due diligence to short list only proven technologyies
- تقييم وتصنيف الشركات
- وضع دفاتر الشروط الفنية للمناقصة النهائية
- تقييم العروض
- مراقبة التنفيذ

٨- تكليف وزارة البيئة بالتعاقد مع استشاري عالمي لمراقبة جودة سير العمل بما يتناسب مع روحية الخطة وحسن تقدم العمل فيها

٩- تكليف وزارة البيئة بالتعاقد مع استشاري محلي للقيام بحملة توعية وارشاد لتقبل تقنية التفكك الحراري

١٠- تناط برئاسة الحكومة صلاحيات مراقبة سير عمل التنفيذ وتأمين التمويل للتنفيذ على ان يتم الاستفادة من التجارب الناجحة في البلاد المجاورة

أبرز الإشكاليات:

• تتمحور مشكلة النفايات المنزلية في لبنان بشكل أساسي حول مسألة مواقع الطمر سواء كان ذلك يتعلق بمواقع المكبات العادية أو بمواقع الطمر النهائي بعد عملية الفرز وإعادة التدوير، كما تتناول موضوع المعالجة قبل الوصول إلى المكبات. وينبغي بالتالي تشجيع عمليات إعادة التدوير والتسبيخ.

• يعتبر المنطلق المالي الأكثر أهمية ودقة في تنفيذ أي خطة مقترحة لإدارة النفايات وخصوصا» في البلدان النامية مثل لبنان، وذلك لأنه لا يوجد قوانين كافية ترعى هذا الأمر.

• إن التشريعات المتعلقة بإدارة النفايات المنزلية الصلبة في لبنان اتسمت بالسطحية والتناقض وعدم الوضوح خصوصا» فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والمهام بين الإدارات والوزارات المعنية. ويعمل حاليا» على مسودّة مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات.

• على اتحاد البلديات، مدعومة إداريا» وتقنيا» من وزارتي البيئة والداخلية، أن توحد جهودها لاختيار أمكنة لمواقع المكبات ولمنشآت الفرز والتسبيخ. وهذا يتحقق ضمن إطار جهد إعلامي وتشاوري مع المجتمع الأهلي الذي يمكنه أن يعرقل تنفيذ المشاريع إذا لم يتم احترامه وأخذ آرائه بعين الاعتبار.

أبرز الإنجازات المحققة خلال فترة (١٩٩٢ – ٢٠١٤)

لم تعتمد الحكومات اللّبنانيّة سياسة مركزيّة أو إدارة موحدة لمعالجة النفايات الصّلبة في لبنان، فقد كان هذا الشّأن يدخل ضمن صلاحيّات واهتمامات البلديّات الّتي كانت هي الإدارة المشرفة على حسن تنفيذ هذه الخدمات. إلّا أنّ أثر الحرب اللّبنانيّة كان له وقعاً سيّئاً على إمكانيّات البلديّات من النّاحيتين الماليّة والإداريّة - التّقنيّة، ممّا انعكس سلباً على استمراريّة هذه الخدمات. ومع بداية عام ١٩٩٢، أسندت الحكومة إلى مجلس الإنماء والأعمار مسؤوليّة ادارة هذا القطاع في العاصمة والضواحي، نتيجة عدم قدرة البلديّات في التّصدّي لهذه المشكلة. ومنذ هذا التّاريخ، عمل المجلس بالتّنسيق مع الوزارات المعنيّة على إرساء سياسة متكاملة تقدّم أفضل الحلول على صعيد لبنان.

الخطة الطارئة لمعالجة النفايات في بيروت الكبرى: إثر إغلاق مكب برج حمود في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧، قررت الحكومة اللبنانية تطبيق خطة مستعجلة لمعالجة النفايات الصلبة في منطقة بيروت الكبرى. ولهذا الغرض، تم إبرام عقد مع شركة SUKOMI لتوسعة وزيادة قدرة استيعاب معملَيْ معالجة النفايات الصلبة في العمروسية والكرنتينا وتحسين عملية فرز النفايات، وفصل المواد القابلة لإعادة التدوير، واستخراج السماد العضوي منها. شملت هذه الخطة أيضاً إنشاء مطامر صحية لمنطقة بيروت الكبرى وضواحيها، فتم إنشاء مطمرَيْ الناعمة

وبصاليم ويجري تشغيلهما حالياً.

تأهيل مكب نفايات طرابلس: أعيد تأهيل مكب النفايات العشوائي على ساحل طرابلس، وتمّ إنشاء جدار بحري حوله لتخفيض الأخطار المحتملة على البيئة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ شراء المعدات الضرورية لتشغيل المكب بطريقة بيئية سليمة بغية تحسين إدارة النفايات الصلبة في منطقة طرابلس. والمكب هو قيد التشغيل منذ العام ١٩٩٨.

إنشاء مطمر نفايات زحلة: اكتمل إنشاء مطمر صحي جديد لخدمة قضاء زحلة وتمّ شراء الآليات والمعدات الضرورية لتشغيله. قام البنك الدولي بتمويل تنفيذ الأشغال وشراء الآليات والمعدات اللازمة لتشغيل هذا المطمر. وهو قيد التشغيل منذ العام ٢٠٠١.

تنفيذ مشروع مطمر صحي ومعمل معالجة لنفايات الصلبة ضمن إطار الخطة الشاملة لإدارة النفايات الصلبة في قضاء بعلبك،

شراء معدات جمع النفايات لمختلف المناطق: قام البنك الدولي من ضمن البرنامج الطارئ بتمويل شراء معدات لجمع النفايات من شاحنات مخصصة لهذه الغاية وآليات لكنس الشوارع إضافة إلى حاويات خاصة. وُزِّعت هذه التجهيزات على جميع المناطق اللبنانيّة. وفي مرحلة ثانية، قام البنك الدولي من ضمن مشروع إدارة النفايات الصلبة بشراء معدات لجمع النفايات وكنس الشوارع مخصصة للمناطق التي جرى فيها إنشاء مطامر صحية أو تأهيل لمكبات عشوائية مثل بيروت وزحلة وطرابلس.

معالجة النفايات الطبية: أبرم مجلس الإنماء والإعمار، خلال العام ١٩٩٨، عقداً مع الاستشاري ERM لإعداد دراسة ممولة من البنك الدولي تتعلق بمعالجة النفايات الطبية. اكتمل تحضير عدة مراحل من هذه الدراسة مما سمح باتخاذ قرارات حول الأسلوب الأفضل لمعالجة هذا النوع من النفايات. وافقت وزارتا البيئة والصحة العامة، بالإضافة إلى مجلس الإنماء والإعمار، واستناداً إلى المواصفات القياسية الدولية، على إنشاء محرقة مركزية للنفايات تعمل تحت درجة حرارة لا تقل عن ١٢٠٠ درجة مئوية كوسيلة يمكن إتباعها لمعالجة النفايات الطبية. لم يُصر إلى إعداد دراسة الأثر البيئي للمشروع ودراسة تصميمه وذلك لتعذّر إيجاد الموقع لإنشاء هذا المشروع.

تسويق السماد العضوي والمواد القابلة لإعادة التدوير: أنهى الاستشاري ARCADIS/EUROCONSULT خلال شهر كانون الأوّل ٢٠٠٣ دراسة جدوى حول تسويق السماد العضوي والمواد القابلة لإعادة التدوير المستخرجة من معملي معالجة النفايات الصلبة في الكرنتينا والعمروسية ومن معامل أخرى. قام البنك الدولي بتمويل إعداد هذه الدراسة كجزء من مشروع إدارة النفايات الصلبة والشؤون البيئية (SWEMP).

التدقيق المالي للمبالغ المستحقّة لشركتي SUKOMI وSUKLEEN: استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٦ تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٤ العائد لإطلاق مناقصة عالمية لتلزيم إنشاء وتشغيل المعالجة والطّمر للنفايات الصلبة المنزليّة لمدّة عشر سنوات، وبهدف تأمين شروط إنجاح عمليّة المناقصة، كُلّف المجلس بالتدقيق المالي للمبالغ المستحقّة لشركتي SUKOMI وSUKLEEN ، وعليه تعاقد المجلس، بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٨، مع شركة تدقيق عالميّة PRICE WATERHOUSE COOPERS لهذه الغاية.

المؤازرة الفنّيّة لتحديد مواقع المعالجة والطمر الصحي ولإعداد دراسات الأثر البيئي العائدة لها: بغية تنفيذ توصيات مجلس الوزراء حول تحديد مواقع مراكز المعالجة والطمر، تعاقد المجلس مع الاستشاري رفيق خوري وشركاه الّذي باشر بالأعمال خلال الفصل الثالث من العام ٢٠٠٣ وأعدّ دراسات الأثر البيئي للمواقع الّتي حدّدتها اللجنة التقنيّة المكلّفة بذلك.

الخطة الشاملة لمعالجة النفايات الصّلبة المنزلية: وضع مجلس الانماء والاعمار خطة شاملة لمعالجة النفايات الصلبة المنزلية ووافق عليها مجلس الوزراء عام ٢٠٠٦، وهي تعتمد على المبادئ التالية:

١ - تعميم مبدأ التدوير والتسبيخ إلى أقصى حد لتقليص كمية النفايات التي ستطمر مع اعتماد توزيع مراكز الفرز والتدوير والتسبيخ على جميع الأقضية مع مركز أو أكثر للطمر الصحي في كل من المناطق الخدماتية.

٢ - يقسم لبنان إلى أربع مناطق خدماتية:
- محافظتا الشمال وعكار
- محافظتا البقاع وبعلبك - الهرمل
- محافظتا الجنوب والنبطية
- محافظتا جبل لبنان وبيروت

٣ - يعتمد مبدأ الحوافز للبلديات التي ستستخدم أراضيها كمحطات فرز ومصانع تسبيخ أو مطامر صحية أو مراكز للمعالجة الحرارية وتتقاضى هذه البلديات مبلغاً عن كل طن نفايات صلبة تدفع لها حسب المقترحات للخطة وضمن أطر القوانين والمراسيم التي سوف تصدر في هذا الإطار .

٤ - تقوم البلديات بعمليات الكنس والجمع والنقل الى محطات الفرز ومصانع التسبيخ على حسابها.

٥ - يقوم المتعهد بتمويل الدراسة والتنفيذ والتجهيز للمطامر الصحية ومراكز المعالجة الحرارية ومحطات الفرز ومصانع التسبيخ وبإدارتها لمدة عشر سنوات لقاء بدل عن كل طن من النفايات المنقولة والمعالجة.

الاشغال البحرية واشغال الردم في منطقة جبل النفايات في صيدا: صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧ تاريخ ٢٠٠٩ /٥/٢٦ بتكليف مجلس الانماء والاعمار اعداد الدراسات اللازمة ومشاريع المراسيم المطلوبة وتنفيذ الاشغال البحرية واشغال الردم في منطقة جبل النفايات في صيدا، على ان يتم التمويل من الهبة المقدمة من المملكة العربية السعودية والبالغة ٢٠ مليون د.أ. وتمويل الرصيد المتبقي من الحكومة اللبنانية.

تقدم العمل، خلال ٢٠١٤

بينما كانت العقود الموقعة مع المجموعة Averda (شركتي سوكلين وسوكومي) تسير بانتظام، خلال العام ٢٠١٤، كان مجلس الوزراء يتخذ القرارات المتتابعة بهدف التحضير للمرحلة التي تلي انتهاء مدة هذه العقود في مطلع العام ٢٠١٥.

ففي ٢٠١٤/٣/٢٧، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من: نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الزراعة، وزير الطاقة والمياه، وزير المالية، وزير الداخلية والبلديات، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ووزير البيئة عضواً مقرراً ورئيس مجلس الإنماء والاعمار، وكلف مجلس الوزراء هذه اللجنة إعداد تقرير حول الخطة الوطنية الشاملة للنفايات الصلبة ومعالجة وضع مطمر الناعمة ووضع مكب النفايات في طرابلس والحلول البديلة لهذا المكب. مع الإشارة الى ان مجلس الوزراء قرر، لاحقاً، إضافة وزير الصناعة الى عضوية هذه اللجنة الوزارية.

بعد عدة اجتماعات لهذه اللجنة الوزارية ومناقشة اقتراحاتها في أكثر من جلسة لمجلس الوزراء، وافق المجلس، في٢٠١٤/١٠/٣٠ (القرار رقم ٤٦) على تكليف مجلس الإنماء والاعمار بإعداد دفتر الشروط لتلزيم أعمال الكنس والجمع من جهة وأعمال المعالجة والطمر من جهة أخرى وذلك بعد ان حدد هذا القرار المناطق الخدماتية بخمس مناطق تغطي كل الأراضي اللبنانية.

عملية فرز للنفايات في مطمر الناعمة

تشكيل النفايات الصلبة العضوية في بيروت الكبرى وفي لبنان

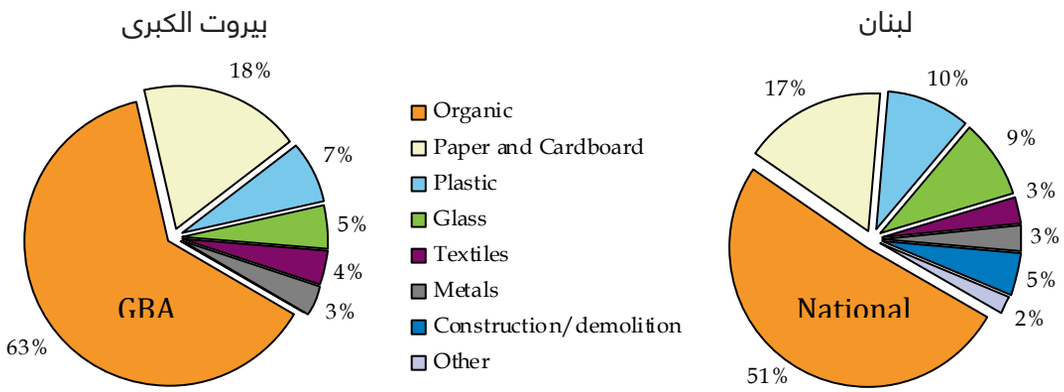

عملية تأهيل لمطمر زحلة

الزراعة و الري

نظرة عامة على قطاع الزراعة

الوضع الحالي للقطاع

تعتمد الزراعة، في لبنان، على المبادرات الفردية في ظل نظام اقتصادي حر ومنفتح. وقد شهد القطاع الزراعي خلال العقود الثلاثة الماضية تحولات مهمة منها:

زيادة عدد الحائزين الذين يتعاطون الزراعة بنسبة ٣٦٪ حيث بلغ حوالي ١٩٥الف مستثمر زراعي ، زيادة في الأراضي المروية بنسبة ١٥٥٪ حيث بلغت ١٤٢ ألف هكتار من أصل ٢٧٧ ألف هكتار من الأراضي المزروعة ، تفتت الأراضي الزراعية بحيث لا تتعدى مساحة ٧٥٪ من الحيازات هكتاراً واحداً وتشكل ٢٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة.

وبرغم تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي إذ بلغ حوالي ٦,٣ ٪ فهو يؤمن ١٧٪ من قيمة الصادرات ويشكل مورد رزق وحيداً أو إضافياً لفئة كبيرة من سكان الريف اللبناني.

تستهلك الزراعة ٨٥ ٪ من الموارد المائية المتاحة، ويشكل الطلب المتزايد على المياه ضغطاً إضافياً على الزراعة المروية مما يؤدي إلى زيادة في الأراضي المتروكة بسبب افتقارها إلى المياه أو تضاؤل فرص الاستثمار والربح الزراعي في الحيازات الصغيرة.

يتميز الإنتاج الزراعي اللبناني إجمالاً بكلفة إنتاج عالية وفرصة تنافسية محدودة في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية والاتفاقات التجارية المعقودة.

بالرغم من كل ذلك يبقى موقع لبنان الجغرافي وتنوع مناخه وإنتاجه نقطة قوة إذا استطاع الاستفادة من الفرص المتاحة واستغلال رشيد لموارده الطبيعية خاصة موارده المائية وتخفيف العوائق التي تحد من قدرته التنافسية والمحافظة على البيئة.

أبرز الإشكاليات في القطاع

هناك نوعان من الزراعة في لبنان: زراعة اقتصادية تتميز عموماً بالفعالية والحداثة وتعتمد على موارد مالية كافية للاستثمار وتستغل كل الإمكانيات المتوفرة للربح. هذه الزراعة تتمثل بحوالي ٣٥ ألف حيازة زراعية وتشكل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الحيازات الزراعية وترتكز على ارتباط الأنشطة الزراعية ما قبل وما بعد الإنتاج وعلى الانفتاح على الأسواق الخارجية. والنوع الآخر هو الزراعة التي تهتم خاصة بالمحافظة على الإرث العائلي والثقافي وتتمثل بحيازات صغيرة ليس لها فرصة للاستثمار والربح وينظر اليها كمورد إضافي وللاستهلاك الذاتي. هذه الفئة تمثل معظم المزارعين في المجتمع الريفي.

لذلك أصبح من الضروري التمييز بين الوسائل المخصصة لدعم المجتمع الريفي وتلك المخصصة للتفعيل الاقتصادي للقطاع الزراعي التي يمكنها أن تستهدف الحيازات القادرة على التجاوب الفعال.

أما الأسواق الزراعية فهي تشهد حالة عدم استقرار مما يؤثر سلباً على دخل المزارعين. ويرجع ذلك إلى ضعف العمليات التسويقية وعدم شفافيتها من جهة وإلى السياسات التسويقية للمتعاملين في مجال التصنيع الزراعي التي غالباً لا تخدم مصلحة المزارع؛ لذلك يجب وضع هيكلية لثلاثة أنواع من الأسواق:

(١) السوق الداخلي للمنتجات الطازجة،
(٢) سوق للمنتجات المعدة للتصنيع، و
(٣) سوق المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة المعدة للتصدير.

وتتميز الحركة التعاونية في المجال الزراعي والريفي بقلة الشفافية وبتطبيق متباين للقوانين مما يبعدها عن الأهداف المرجوة من العمل التعاوني.

كما يفتقر القطاع الزراعي إلى دور فعال للدولة لمواكبة التطورات التقنية في مجال البحث الزراعي والتدريب والإرشاد، إذ لم تتمكن من تفعيل دورها والتنسيق بين الإدارات المعنية بالقطاع الزراعي إضافة إلى عدم كفاية المعلومات التقنية أو التسويقية المرتبطة بالزراعة، وذلك رغم بعض الانجازات المحققة في الإحصاء الزراعي الشامل والدعم الذي

قدمته مؤسسة إيدال في مجال تنظيم عملية الإنتاج المعد للتصدير Export plus.

إضافة إلى ما تقدم ، فإن الطلب المتزايد على المياه في السنوات القادمة، يتطلب (١) تأمين مصادر إضافية ناتجة عن تخزين المياه بواسطة السدود والبحيرات ومنشآت تخزين المياه (٢) تأهيل وتحديث منشآت المياه السطحية والجوفية (٣) تنظيم استخدام المياه لتكون أكثر فعالية وذلك بمواكبة إطار قانوني يتلاءم مع متطلبات الوضع. وقد كان للحرب الإسرائيلية في تموز ٢٠٠٦ الأثر السلبي على الاقتصاد اللبناني ككل بما فيه قطاع الزراعة الذي أضيفت إلى معاناته الأساسية في تصريف الإنتاج معاناة إضافية تمثلت بخسائر فادحة أنهكت العاملين في القطاع الزراعي وزادت من حالة الإحباط الذي يعيشها المزارع اللبناني .أمام كل هذه التحديات، كان لابد من العمل على تقدير الأضرار ووضع خطة طوارئ سريعة وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها بالتزامن مع الخطة الأساسية الموضوعة لهذا القطاع.

الرؤيا المستقبلية

إن الطلب المتزايد على المياه يستوجب في المستقبل وضع خطة إنمائية متكاملة لاستغلال الموارد المائية المتوفرة وذلك بتأهيل المنشآت القائمة وإيجاد مصادر مياه إضافية بما فيها إنشاء السدود والبحيرات، وترشيد استعمال المياه وحسن إدارتها بما فيها الصيانة والتشغيل.

أن تنفيذ المشاريع المخصصة للري سيؤدي إلى زيادة مساحة الأراضي المروية بين ٣٦ إلى ٥٠ ألف هكتار في السنوات الثلاثين المقبلة وبالتالي زيادة في الإنتاج الزراعي وتحسين دخل المزارع إذا ما توفر شرط أساسي وهو القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي المرتبطة بعوامل الإنتاج والتسويق، نذكر منها اختيار الأصناف الزراعية التي لها قيمة مضافة والمصنعة، تأمين استمرارية طلب الأسواق بالكميات والنوعية والجودة في الأوقات المطلوبة، النظر في تنظيم وحدات زراعية قابلة للاستثمار.

ونظراً للدور الرائد للمعلومات التقنية والإحصائية والتسويقية في مجال التنمية الزراعية، من المرتقب أن تولي المرافق الإدارية والتنظيمات المهنية أهمية خاصة لوضع نظام للمعلومات يمكن مختلف العاملين في القطاع وخاصة المزارعين من الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

كما أن الدور المستقبلي للدولة هو وضع الاستراتيجيات وخطط العمل وبالميدان التشريعي وبالمتابعة والمراقبة وذلك في إطار تشاوري مع الفعاليات الممثلة للقطاع الخاص . وفي هذا الإطار، فقد تم التركيز في إستراتيجية وزارة الزراعة للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ على القطاعات الرئيسية التي لها قابلية التطوير(كالزيتون والعنب والبذور المؤصلة ،والأزهار،و الزراعة العضوية وتنمية قطاع الاسماك) وعلى المشاريع التي يتم فيها تحديث سلاسل الإنتاج والتصدير كما ركزت على تطوير القوانين العائدة لاستغلال الأراضي الزراعية ولضمان الجودة والنوعية وعمل التنظيمات الزراعية والتسويقية مع لحظ أهمية توفير الارشاد الزراعي على مختلف الأصعدة وفي مختلف المناطق الزراعية بالتنسيق مع الهيئات المحلية.

كما أصبحت التنمية الريفية ضرورة للإنماء المتوازن وترتكز على وضع برامج متكاملة لمكافحة الفقر تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الريفية و تطال تنمية قطاعات اجتماعية وتوفير الحد الأدنى من المقومات المعيشية وتأمين فرص العمل مما يتطلب تنفيذ مخطط متكامل مرتبط بالمحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية والتنسيق والتكامل مع الجهات المعنية بذلك واعتماد مبدأ المشاركة مع المجتمعات الأهلية المحلية.

٢- أبرز الانجازات المحققة لغاية العام ٢٠١٤

اعتمد مجلس الانماء والاعمار تنفيذ المشاريع الزراعية التي كان يعدها خلال السنوات الماضية في إطار تنفيذه البرامج الإنمائية القطاعية بدءاً من خطة التأهيل العاجلة ((NERP وبالتنسيق مع الوزارات المعنية.

وقد التزم المجلس قبل وضع الإستراتيجية الزراعية بتنفيذ المشاريع الملحة التي تساهم في تطوير البنى التحتية للزراعة والري كان أهمها تأهيل المدارس الزراعية (الفنار، غزير، ألعبده، بعقلين ناصرية رزق ومبنى إنتاج الحرير في كفرشيما) وذلك من خلال قرض تم تأمينه من الصندوق السعودي للتنمية .

ونظرا لحاجة الوزارة لدعم تقني في وضع الدراسات القطاعية والإحصاءات الزراعية، فقد تم، من خلال المجلس، تأمين التمويل والتنفيذ لمشروع دعم التخطيط الزراعي من خلال هبة خصصتها المجموعة الأوروبية أسفرت عن وضع عناصر السياسة الزراعية ومخططها التوجيهي بالتنسيق مع مشروع الدعم التقني للإحصاء الزراعي الذي نفذه المجلس من خلال عقد مع منظمة التغذية الزراعية بتمويل جزئي من قرض البنك الدولي الذي خصص لهذا المشروع. وكانت نتيجته وضع الإستراتيجية الزراعية وبرنامج عمل وزارة الزراعة خلال خمسة سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

أما في مجال الري ، فقد تم تأهيل حوالي ٢٧الف هكتار من الأراضي الزراعية من خلال قرض البنك الدولي الذي خصص لتأهيل مشاريع ري في القاسمية (٣٦٠٠هكتار) البقاع الغربي (٢٠٠٠هكتار) اليمونة (٤٥٠٠هكتار) الضنية (٤٤٠٠ هكتار) عكار البارد (١٥٠٠هكتار) إضافة إلى مشاريع متوسطة وصغيرة في الشمال وجبل لبنان (٧٥٠٠هكتار) والجنوب (٣٢٠٠ هكتار). كما تم من خلال هذا القرض تمويل العقود العائدة لتقوية قدرات وزارة الطاقة والمياه ومصلحة الليطاني والتي تشمل توفير السيارات والأجهزة والمعدات والعقود الاستشارية والتدريب والدراسات التي سهلت تنفيذ هذه المشاريع. كما تم تنفيذ جزء من المهام الاستشارية العائدة لمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠) –المرحلة الاولى.

إضافة إلى ما تقدم، فقد ساهم المجلس في تأمين التمويل الخارجي لتنفيذ مشروع « تأهيل البنية التحتية الزراعية» لصالح المشروع الأخضر /وزارة الزراعة الذي يشمل استصلاح أراضٍ وطرق زراعية وبناء جدران دعم؛ كما ساهم في تأمين التمويل المحلي لمشروع تأهيل الإنتاج الحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة في البقاع وذلك من موازناته السنوية.

كما شارك المجلس، من خلال لجان التنسيق، في تنفيذ مشاريع عدة، منها مشروع الدعم الزراعي الذي تم توفيره من خلال البروتوكول الايطالي- اللبناني (١٩٩٧) و(١٩٩٨-٢٠٠٠) المعقود مع المجلس والذي خصص جزء منه لمشروع دعم الزارعة في منطقة بعلبك –الهرمل و مشروع لإنتاج الأصول النباتية المكفولة. كما قام بمتابعة مشروع دعم زراعة الزيتون في المناطق المهمشة بمؤازرة معهد IAM-BARI وذلك من خلال الهبة المخصصة للمشروع من الحكومة الايطالية . بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى.

كما تم، من خلال قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) ، تنفيذ مشاريع لتقوية قدرات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها (المشروع الأخضر ومركز الأبحاث الزراعية)، من خلال عقود توفير السيارات، والمعدات والأجهزة التي تحتاجها في عملها وعقود ترميم وتأهيل مراكز للإرشاد الزراعي في صور والعبده وتأهيل وترميم وتجهيز المختبرات والبيوت البلاستيكية التابعة لمراكز الأبحاث في صور والفنار وتل عمارة. كما تم تأمين الدعم التقني والدراسات والتدريب والصيانة اللازمة لهذه المؤسسات من خلال عقود الخدمات الاستشارية.

كما تم، من خلال قرض الإيفاد، توفير الإرشاد الزراعي في مناطق الزراعة المروية في مختلف المناطق من خلال تنفيذ عقود استشارية مع مؤسسات غير حكومية، بالإضافة إلى تأمين بناء بحيرات جبلية في المواقع التي حددها المشروع الأخضر في مناطق بشري، مشمش، بقاع صفرين، بقوفا، الهرمل، دير الاحمر وكفرمشكي؛ إذ أنه تم استلام الاشغال العائدة للبحيرات الجبلية في بقاع صفرين قضاء المنية-الضنية، وبحيرة بقوفا في قضاء زغرتا. أما بحيرة مشمش (قضاء عكار) فقد اعد المجلس الدراسة العائدة لأعمال الإصلاح الضرورية للتنفيذ.

كما أن مجلس الإنماء والاعمار كان قد باشر بتأمين ٨,٤ مليون دولار اميركي من قرض الاوبيك، لصالح المشروع الأخضر بهدف تمويل تنفيذ مشروع التنمية الزراعية المستدامة في مناطق التلال «حصاد» الذي يهدف إلى إنشاء برك جبلية للتنمية الزراعية لتكون مصدراً مائياً إضافياً للري في أشهر الصيف في المناطق الريفية الفقيرة حيث تقل المياه .

كذلك وخلال العام ٢٠١٢ تم الانتهاء من تنفيذ أشغال خط الري في بلدة الخيام، وشبكة تصريف مياه الأمطار في بلدة النبطية وتأهيل بركة مياه في بلدة بنت جبيل (محافظة النبطية)، بالإضافة إلى الانتهاء من تنفيذ طرقات زراعية في العرقوب ويحمر والطيبة (محافظة النبطية) التي كان المجلس قد باشر بها منذ العام ٢٠١٠ بتمويل المجموعة الأوروبية (الهبة رقم ENP/٢٠٠٧/٠١٨-٨٨٢).

كما وتابع مجلس الإنماء والإعمار الإشراف على تنفيذ مشروع الإنماء المائي الزراعي لمنطقة مرجعيون الذي تم إطلاقه رسميا» منذ منتصف أيار ٢٠١٠؛ إذ قام هذا المشروع بتهيئة البنية التحتية وتسهيل تطبيق شبكة توزيع مياه الري في القسم الشمالي من مرجعيون، التي ستتوفر لها من جراء تنفيذ مشروع تأهيل القناة ٨٠٠. كما قام المشروع بدورات تدريبية حول تقنيات الري الحديثة واقتراح الأنماط المحصولية التي لها جدوى اقتصادية-اجتماعية. يغطي المشروع ٥٢٢ هكتار ويتوقع ان يستفيد منه ١٢٥٩مزارع في المنطقة. هذه المبادرة ممولة من الحكومة الاسبانية من خلال «صندوق الإنعاش اللبناني» الذي تم تأسيسه بعد حرب تموز ويقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بإدارته بالتعاون الوثيق مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني وجمعية اصدقاء أبراهيم عبد العال.

فيما يتعلق بمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠)- المرحلة الأولى:
قام مجلس الانماء والاعمار بالتعاقد مع الاستشاري المجموعة المندمجة Lahmeyer Int.GmbH/JBJ Gauff/ingenieur/D.A.H Shair & Partners"" لجهة إنجاز الدراسات التنفيذية لكافة العقود. وقد قدم الاستشاري خلال هذه الفترة المساعدة الفنية لتلزيم عقد تنفيذ الأشغال؛ وبعد إزالة العقبات الإدارية التي واجهت المشروع، فقد تم الاتفاق مع الصندوق العربي على اعتماد الصيغة النهائية للعقد مع الاستشاري لجهة مهمة الإشراف على تنفيذ الأشغال لغاية العام ٢٠١٧؛
وخلال العام ٢٠١٢، قام المجلس بتلزيم تنفيذ المشروع لشركة Kharafi/Veziroglu/Guris لغاية العام ٢٠١٧؛
كما وأنهى المجلس خلال العام ٢٠١٢ تنفيذ عقد توفير الدعم المؤسساتي والمساعدة التقنية لمصلحة الليطاني لزوم الإشراف على المشروع الذي كان قد بدأ منذ العام ٢٠٠٧.

إضافة إلى كل ذلك، باشر المجلس بتنفيذ «مشروع التنمية المحلية في لبنان الشمالي» ADELNORD، منذ التوقيع على إتفاقية تمويله في ٢٠٠٩/٧/٦ من خلال الهبة المخصصة لذلك من المجموعة الاوروبية؛

فهو كمرحلة أولى، استعان بمهمة تقنية لخبراء متخصصين من قبل المجموعة الأوروبية (Contrat Cadre ١ et ٢) لجهة تجهيز لائحة بالمشاريع ذات الأولوية بالنسبة للبنية التحتية الزراعية، بالإضافة إلى تحضير مكون الانماء الاجتماعي للمشروع ومتطلباته؛ وفي مرحلة ثانية، تعاقد مع الشركة المندمجة-(ELARD GFA) المؤازرة الفنية منذ تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٨ لفترة ٣٣ شهراً؛ إذ قام فريق المؤازرة الفنية، بمواصلة تنفيذ مكونات المشروع تحت إشراف مجلس الإنماء والإعمار.
وقد اتخذ فريق المؤازرة الفنية مقرّا» لعمله في مركز وزارة الزراعة الكائن في العبدة – منطقة عكار، وذلك من خلال مذكرة تفاهم موقعة ما بين الوزارة ومجلس الانماء والاعمار، والتي تنصّ على وضع قسم من مركز العبده الخاص بالوزارة بتصرف المشروع، الذي يقوم بالمقابل بتأهيل المبنى وتجهيزه، وبذلك يتمكّن فريق المؤازرة الفنية من تنفيذ نشاطات المشروع والتواصل المستمر مع الهيئات المحلية.
كما قام المجلس بتعيين مسؤول عملاني يداوم يومياً في مركز المشروع في العبده، بهدف الإشراف على إدارة المشروع بتوجيه

مباشر من قبل مجلس الانماء والاعمار.

وفي سياق المشروع نفسه، قام المجلس خلال العام ٢٠١١ بتلزيم إعداد دراسات الجدوى والتصاميم التفصيلية العائدة لمكون البنى التحتية؛ ويتضمن هذا المكون مشاريع تأهيل طرقات زراعية، تأهيل أقنية ري وإنشاء برك لتجميع المياه، التي وضعت سابقا» من خلال الـ Contrat Cadre ١وتمت معاينتها من قبل فريق المؤازرة الفنية؛ بحيث تشمل هذه المشاريع مختلف المناطق الريفية الواقعة على إرتفاع ٤٠٠ متر عن سطح البحر وما فوق من قضاء عكار بالإضافة إلى جرود قضائي الهرمل والضنية، نذكر منها: اكروم، وادي خالد، القبيات، دريب، جومة، القيطع والجرد، هرمل والضنية.

وفي تفاصيل تنفيذ عملية تلزيم الدراسات اللازمة ومهام الإشراف على الأعمال، فقد تم ضم المشاريع إلى ٦ مجموعات تشمل كل مجموعة لائحة من المشاريع الزراعية. بحيث أن المجموعة رقم ٦ تشمل إعداد الدراسات التفضيلية والاشراف على مشاريع تاهيل طرق زراعية فقط، في حين أن باقي المجموعات من ١ إلى ٥ تشمل إعداد دراسات جدوى كمرحلة أولى ودراسات تفصيلية واشراف كمرحلة ثانية لمشاريع طرق زراعية وأقنية ري وبرك جبلية، وذلك في مختلف مناطق المشروع.
وخلال العام ٢٠١٢، قام المجلس باستلام أعمال مهام إعداد دراسات الجدوى والتصاميم التفصيلية المذكورة أعلاه؛

وخلال العام ٢٠١٢ أيضا»، قام المجلس بتلزيم أعمال مكون البنى التحتية المؤلفة من ستة مجموعات مشاريع تأهيل طرقات زراعية ، تاهيل اقنية ري وإنشاء برك لتجميع المياه، إلى مجموعة من المتعهّدين، بعد إجراء مناقصات وفقا» للأصول المرعية الإجراء وضمن شروط ومراقبة المجموعة الأوروبية. كما وتم تمديد عقود الاستشاريين الذين أعدّوا التصاميم التفصيلية للإشراف على الأعمال التنفيذية في مختلف مناطق المشروع.

أما فيما يتعلق بمكوّن التنمية المحلّية من مشروع ADELNORD، جرى خلال العام ٢٠١١ تحديد تسع مجموعات بلدات (clusters) موزّعة ضمن منطقة المشروع، والمباشرة بإعداد خطة تنموية محليّة Local Development Plan لكل من هذه المجموعات، وفق منهجيّة تشاركيّة ما بين السلطات المحلّيّة وهيئات المجتمع المدني وبدعم من فريق المؤازرة الفنّيّة لمشروع ADELNORD وتحت إشراف الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية (ESFD). وخلال العام ٢٠١٢، تم الانتهاء من إعداد الخطط التنموية المحليّة لمجموعات البلدات، وانبثق عنها تسعة مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية تعبّر عن حاجات هذه المناطق الريفية؛ وعلى أثرها تعاقد المجلس مع كل من هذه المجموعات الممثلة بفعاليات رسمية محلية لجهة تنفيذ أعمال هذه المشاريع التسعة.
ووصولا» إلى مكوّن البيئة ضمن إطار مشروع ADELNORD:
بالإضافة إلى ذلك، وضمن إطار تحضير دفتر شروط لإعداد خطة استراتيجية مستدامة لقضاء عكّار، الهرمل والضنيّة، تمّت مبادرة إعداد منهجيّة موحّدة لدراسات الخطط الإنمائيّة المناطقيّة من خلال مشروع ADELNORD بالتنسيق مع وزارة الداخليّة والبلديّات وبالتعاون مع الإدارات المعنيّة بالقطاع التنموي؛ وذلك بعد أن أبدت عدّة جهات مانحة استعدادها لتمويل دراسات خطط إنمائيّة مناطقيّة. وسوف يعتمد المجلس هذه المنهجيّة في إعداد ملفّ تلزيم الخطّة الاستراتيجيّة المستدامة لقضاء عكّار وأعالي الهرمل والضنيّة.

وضمن إطار تقديم الدعم التقني لإنشاء المنتزه الوطني في جرود عكّار، تم التوافق مع وزارة البيئة على إعداد دفتر شروط لدراسة تقنية حول إنشاء وإدارة المناطق المحمية في لبنان، ووضعها في إطار قانوني؛ إذ أن أحد أصناف المناطق المحمية يكون المنتزه الوطني تمهيدا» لإنشاء المنتزه الوطني في عكّار.

وخلال العام ٢٠١٢، ومن ضمن مشروع ADELNORD، تمت المباشرة بإعداد الدراسة التقنية المذكورة، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة البيئة؛ بحيث انبثق عنها تقرير تقني

مفصّل ومشروع قانون المناطق المحمية وتم إيداعه لوزارة البيئة للمراجعة والموافقة.
وخلال العام ٢٠١٣ وافقت وزارة البيئة على مشروع قانون المناطق المحمية المذكور، وأحالته إلى اللجان النيابية المختصّة للمراجعة والموافقة؛

وضمن إطار مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات، قام المشروع، خلال العام ٢٠١٢ كمرحلة أولى، بالمباشرة بإعداد خطتين إداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ينبثق عنهما دفتر شروط خاص بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة. وخلال العام ٢٠١٣، قام المجلس بإيداع وزارة الزراعة التقرير النهائي المتضمّن خطتين إداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ودفتري الشروط، تمهيدا» للحصول على موافقة وزارة الزراعة.

هذا ومن ضمن مشروع ADELNORD تم التعاقد مع جهات مسؤولة لشراء مواد التواصل والدعاية الخاصة بالمشروع وذلك عبر مناقصة بحسب القوانين المرعية الإجراء وبمراقبة وموافقة المجموعة الأوروبية.

ومن الجدير بالذكر أنه بلغ عدد العقود الموقّعة ضمن إطار قطاع الزراعة، منذ العام ١٩٩٢ ولغاية نهاية ٢٠١٤، ١٦٠ عقدا»، ١٣٥ منفذ و٢٥ قيد التنفيذ، إذ تبلغ جميعها قيمة ٤٥,٩٦ مليون دولار أميريكي.

تقدم العمل خلال العام ٢٠١٤

بالنسبة لمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (قناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى، باشرت الشركة Kharafi/Veziroglu/Guris تنفيذ الأشغال؛
كما يقوم الاستشاري المجموعة المندمجة Lahmeyer Int.GmbH/JBJ Gauff/ “ingenieur/D.A.H “Shair & Partners بالإشراف على تنفيذ الأشغال؛

كما يستمر حالياً تنفيذ عدة مشاريع زراعة وري لها طابع بلدي وذلك من خلال عمل «صندوق التنمية الاجتماعية» بتمويل من هبة من الاتحاد الأوروبي وبمساهمات من البلديات المعنية في هذه المشاريع خاصة في مناطق الجنوب وعكار.

أما فيما يتعلّق بمشروع التنمية الزراعية المستدامة في مناطق التلال «حصاد»:
وقّع مجلس الإنماء والاعمار خلال العام ٢٠١٤، على مذكرة تفاهم مع المشروع الأخضر حول آلية التنفيذ والصرف من قرض صندوق الأوبيك للتنمية الدولية (OFID) رقم ١٣٣٧PB المخصص لتنفيذ المشروع؛
كما وتم الاتفاق على تحديد مواقع لعشرين برك جبلية مرتقب تنفيذها ضمن المشروع موزّعة على خمس محافظات على الشكل الآتي: بوداي، يونين، عميريي المضوي، برقا، الزرازير، عين البنية، نحلة (البقاع)؛ عيتا الشعب، عيترون، بيت ليف، شبعا، كفرشوبا، مجدل سلم (النبطية)؛ إهمج، بعدران، كفرمتى، قرنايل، مشمش (جبل لبنان)؛ كرم المهر (الشمال)؛ و منجز (عكار).
جرى تلزيم أعمال الأشغال والإشراف لثمانية برك جبلية كمرحلة أولى وهي: بوداي، عين البنية، نحلة (البقاع)؛ عيتا الشعب، عيترون، بيت ليف، شبعا (النبطية)؛ وإهمج (جبل لبنان).

أما ضمن إطار «مشروع التنمية المحلية في لبنان الشمالي» ADELNORD الممول من المجموعة الاوروبية، يواصل المجلس تنفيذه منذ العام ٢٠١٠ بالتعاون مع المؤازرة الفنية-GFA) (ELARD والمسؤول العملاني بالإضافة إلى الصندوق الإقتصادي والاجتماعي للتنمية (ESFD)، لجهة تنفيذ مكونات المشروع المختلفة.
وفي سياق المشروع نفسه، وضمن إطار مكوّن البنى التحتية الزراعية، لقد قام المجلس خلال العام ٢٠١٤ باستلام أعمال مهام الإشراف على الأعمال التنفيذية في مختلف مناطق المشروع.
كما وخلال العام ٢٠١٤، قام المجلس بالمباشرة باستلام أعمال مهام مكون البنى التحتية المؤلفة من ست مجموعات مشاريع تأهيل طرقات زراعية ، تاهيل اقنية ري وإنشاء

برك لتجميع المياه.

أما فيما يتعلق بمكوّن التنمية المحلّية من مشروع ADELNORD فقد تم خلال العام ٢٠١٤، متابعة تنفيذ المشاريع التسعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية تحت إشراف ESFD، في تسع مجموعات بلدات (clusters) موزّعة ضمن منطقة المشروع، والتي تتلخّص على الشكل الآتي:

المشروع المقترح	اسم التجمع
- إنشاء محطة معالجة نفايات	فنيدق
- تجهيز مركز طبي	مشتى حسن
- تأهيل أقنية ري - تجهيز مركز تدريب مهني - مجمّع بلدي ثقافي اجتماعي	حرار
- تأهيل أقنية ري - شراء آليات جمع ومستوعبات للنفايات	بيت يونس
- إنشاء نظام متكامل لمعالجة مياه الصرف الصحّي	عكار العتيقة
- تجهيز وتحسين خدمات مركز المقاصد الصحي - تجهيز مدارس وتحسين التعليم المهني والمدرسي	وادي خالد
- تأهيل شبكة مياه الشفة والري - تجهيز مركز صحي - انشاء ملعب مدرسي - تطوير قدرات ومؤهلات الجمعيات الأهلية في المنطقة	كفربينين-الضنية
- حفر آبار، تأهيل الشبكات و تخزين مياه الشفة - دعم التعاونيات الزراعية	الهرمل الجنوبي
- حفر آبار، تأهيل الشبكات و تخزين مياه الشفة	الهرمل الشمالي

ووصولا» إلى مكوّن البيئة ضمن إطار مشروع ADELNORD، وخلال العام ٢٠١٤:
تمت المباشرة بمهمة «إعداد خطة إستراتيجية مستدامة لقضاء عكّار، الهرمل والضنيّة»، بالتعاون مع فريق من الخبراء المتخصصين بعلوم البيئة والاقتصاد والتنظيم المدني والتنمية الاجتماعية، قامت بتعيينهم الشركة المؤلفة - المؤازرة الفنية-GFA) (ELARD لهذا النشاط؛ وفي هذا السياق تم إنجاز الفصل المتعلّق بالتشخيص الحالي (Diagnostic) كما وإنجاز مسودة الخطة بالتعاون والتواصل مع السلطات المحلية في المنطقة.

وافقت اللجان النيابية المختصّة على مشروع قانون المناطق المحمية الذي سبق وأحالته وزارة البيئة من إعداد مجلس الإنماء والإعمار؛ كذلك خلال العام ٢٠١٤، أنجز المجلس، من خلال المشروع، العمل على إعداد مشروع المرسوم التطبيقي لقانون المناطق المحمية، وإيداعه لوزارة البيئة.

وضمن إطار مهمّة مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات، باشر المجلس بالمرحلة الثانية من هذه المهمة، التس أتت بناء على طلب وزارة الزراعة، والمتعلّقة بـ:
تنفيذ برنامج تدريبي موجّهة لحرّاس الأحراج والناشطين المحليين.
تأمين معدّات ومستلزمات خاصة بإدارة الأحراج.
اقتراح آلية متابعة ومراقبة لتنفيذ الخطتين الإداريتين لغابتي عندقت والسفيرة.

كما يقوم المجلس بمتابعة عدة مشاريع تنفذها وزارة الزراعة من خلال مشاركته في اللجان التنسيقية لهذه المشاريع نذكر منها:

اللجنة المشكلة لمعالجة مشكلة الزراعات الممنوعة في البقاع واقتراح زراعات بديلة

لجنة تنسيق « مشروع الدعم الاقتصادي والاجتماعي لمنتجي الزيتون في المناطق الفقيرة «

لجنة إعداد البرنامج الوطني للأمن الغذائي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة ((FAO.

هيئة توجيه «مشروع التنمية الزراعية المستدامة في مناطق التلال» ، HASAD

اللجنة التسييرية لمشروع المرصد الوطني للتنمية الزراعية

اللجنة التوجيهية لمشروع «التعاون بين وزارة الزراعة والتعاون الايطالي «

اللجنة التسييرية لمشروع «تقوية إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية اللبنانية «

اللجنة التنسيقية لمشروع التنمية الزراعية والريفية ARDP الممول من الاتحاد الأوروبي.

اللجنة الوطنية التنسيقية لمنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة ((FAO.

حيث يصار إلى عرض أبرز نتائج الأعمال المنفذة، والأنشطة المرتقبة والمشاكل والتحديات التي تواجهها.

أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤:

اسم المشروع	القيمة التقديرية د.أ.	مصدر التمويل
مشروع ADELNORD		
مسؤول عملاني لمشروع "دعم التنمية المحلية للبنان الشمالي"	٣١٥٠٠	مجلس الانماء والاعمار
\تمديد مهلة عقد دراسة اولية، دراسة جدوى ودراسات تنفيذية لمشاريع ري وطرق زراعية (المجموعة الثانية) في أعالي الضنية	٢٦٧١٢	المجموعة الأوروبية (هبة)
تمديد مهلة عقد دراسة اولية، دراسة جدوى ودراسات تنفيذية لمشاريع ري وطرق زراعية (المجموعة الثالثة) في أعالي الهرمل	٥٩٣٤٥	المجموعة الأوروبية (هبة)
تنفيذ أشغال بنى تحتية: طرقات زراعية، ريّ وبرك جبلية في وادي خالد (المجموعة رقم 1)	٢٥٧٧٣	المجموعة الأوروبية (هبة)
تنفيذ أشغال بنى تحتية: طرقات زراعية، ريّ وبرك جبلية في الضنية (المجموعة رقم 2)	١٢١٨٢٦٨,١٧	المجموعة الأوروبية (هبة)
تنفيذ أشغال بنى تحتية: طرقات زراعية، ريّ وبرك جبلية في الهرمل (المجموعة رقم 3)	٢٨٢٣٢٤٢,٨٠	المجموعة الأوروبية (هبة)
تنفيذ أشغال بنى تحتية: طرقات زراعية، ريّ وبرك جبلية في وادي خالد (المجموعة رقم 4)	٤٢٦٢٣	المجموعة الأوروبية (هبة)
تنفيذ أشغال بنى تحتية: طرقات زراعية، ريّ وبرك جبلية في عكار (المجموعة رقم 5)	٣٤١٨٦٣	المجموعة الأوروبية (هبة)
تمديد عقد المؤازرة الفنية لمشروع ADELNORD	٣٩٤٦٧٤٦,٦٧	المجموعة الأوروبية (هبة)
مشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لاغراض الري والشرب (قناة 800)- المرحلة الاولى		
أشغال	١,٤٦٢,٨٠٣	مجلس الإنماء والإعمار والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
دراسات وإشراف	٣,٨٥٠,٠٠٠	مجلس الإنماء والإعمار والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
مشروع التنمية الزراعية المستدامة في مناطق التلال "حصاد" (إنشاء برك جبلية)		
بوداي البقاع	$ ٤٨٧,٧٣٧	OPEC + OFID
عين البنية البقاع	$ ٤٤٥,٧١٤,٩٧	OPEC + OFID
نحلة البقاع	$ ٣١٨,١٢٢,٢٥	OPEC + OFID
عيتا الشعب النبطية	$ ٢٩٥,٨٩٥,٤٥	OPEC + OFID
عيترون النبطية	$ ١١٩,٩٢٧,٢٧	OPEC + OFID
بيت ليف النبطية	$ ٣٦٣,٢٩٥,١٥	OPEC + OFID
شبعا النبطية	$ ٣١٣,١٧٦,٩٩	OPEC + OFID
إهمج جبل لبنان	$ ٢٦٠,٦٥٤,٦٩	OPEC + OFID

ابرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥:

ضمن إطار مشروع التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجبلية «حصاد»: سيواصل مجلس الانماء والاعمار على مراقبة إنجاز الأعمال في البرك الثمانية الملزّمة خلال العام ٢٠١٤؛ وسيواصل المجلس تأمين التمويل من قرض الأوبيك لجهة تنفيذ البرك المرتقبة الباقية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المشروع الأخضر.

وفي سياق تنفيذ «مشروع التنمية المحلية في لبنان الشمالي» ADELNORD» الممول من الهبة رقم ENPI/٢٠٠٨/٠١٩-٦٢٣ يعمل المجلس على مواصلة:

مواصلة إستلام أعمال الإشراف والأشغال العائدة لمكون البنى التحتية، أي تأهيل طرقات زراعية وأقنية ريّ وإنشاء برك جبلية لتجميع المياه.
العمل على إعداد الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية المستدامة لمحافظة عكّار.
مواصلة الإشراف على تنفيذ مشاريع التنمية المحلّيّة ذات الأولوية في مختلف مجموعات البلدات (clusters) وتحت إشراف الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية (ESFD).
التنسيق مع وزارة البيئة لجهة الموافقة والسير بمشروع المرسوم التطبيقي الخاص بالمناطق المحمية؛
التنسيق مع وزارة الزراعة لجهة التصديق على الخطتين الإداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ودفتري الشروط الخاصة بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل وضمن إطار مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات.

أما بالنسبة لمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠)- المرحلة الأولى:
سيواصل مجلس الانماء والاعمار، تنفيذ المشروع الذي تم تلزيمه خلال العام ٢٠١٢ لشركة Kharafi/Veziroglu/Guris؛
سيواصل المجلس عبر التعاقد مع الاستشاري المجوعة المندمجة /Lahmeyer Int.GmbH JBJ Gauff/ingenieur/D.A.H "Shair & Partners" ، الإشراف على عقد تنفيذ أشغال المشروع؛
سيعمد المجلس خلال العام ٢٠١٥، إلى تلزيم عقد نظام التشغيل والتحكم الآلي SCADA، بمساعدة فنية من قبل الاستشاري وبالاتفاق مع الصندوق العربي.
وسيسعى المجلس إلى تأمين القرض اللازم (حوالي ١٨,٠٠٠,٠٠٠ د.أ.) لجهة تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع، التي من المتوقّع أن تمتد من العام ٢٠١٥ لغاية العام ٢٠٢٠ بما فيها مراحل الدراسات والإشراف والأشغال.

والجدير بالذكر أن تنفيذ هذا المشروع سيؤدي إلى توفير ٩٠ مليون متر مكعب/سنوياً لري بالجاذبية مساحة حوالي ١٣الف هكتار بين منسوبي ٨٠٠ و٤٠٠ من بحيرة القرعون إضافة إلى توفير ٢٠ مليون م.م. /سنوياً لمياه الشرب، وذلك عن طريق قرضين نافذين من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وفيما يعود لمشروع ترميم بحيرة مشمش في محافظة عكار الممول محليّا»، أنجز المجلس ملف التلزيم بانتظار المباشرة بعملية التلزيم.

كما وسيواصل المجلس بمتابعة أعمال اللجان التنسيقية مع وزارة الزراعة لمتابعة أعمال مشاريعها المختلفة حيث يصار إلى عرض أبرز نتائج الأعمال المنفذة، والأنشطة المرتقبة والمشاكل والتحديات التي تواجهها.

جدول ابرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٥

اسم المشروع	القيمة التقديرية د.أ.	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
ترميم بحيرة مشمش	٣٠٠٠٠٠	مجلس الانماء والاعمار	حزيران ٢٠١٥	ايلول ٢٠١٥
مشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لاغراض الري والشرب (تلزيم عقد نظام التشغيل والتحكم الآلي -SCA DA) ضمن المرحلة الأولى	٢٢٤٢٠٠٠	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي/ والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	شباط ٢٠١٥	شباط ٢٠١٧
مشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠)- المرحلة الثانية: دراسات، إشراف، وأشغال	١٨,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومجلس الإنماء والإعمار	حزيران ٢٠١٥	تموز ٢٠٢٠

أقنية ري - عكار

طرق زراعية - عكار

الزراعة والري
المشـــاريع المنفـــذة، قيـــد التنفيـــذ وقيـــد التحضـــير

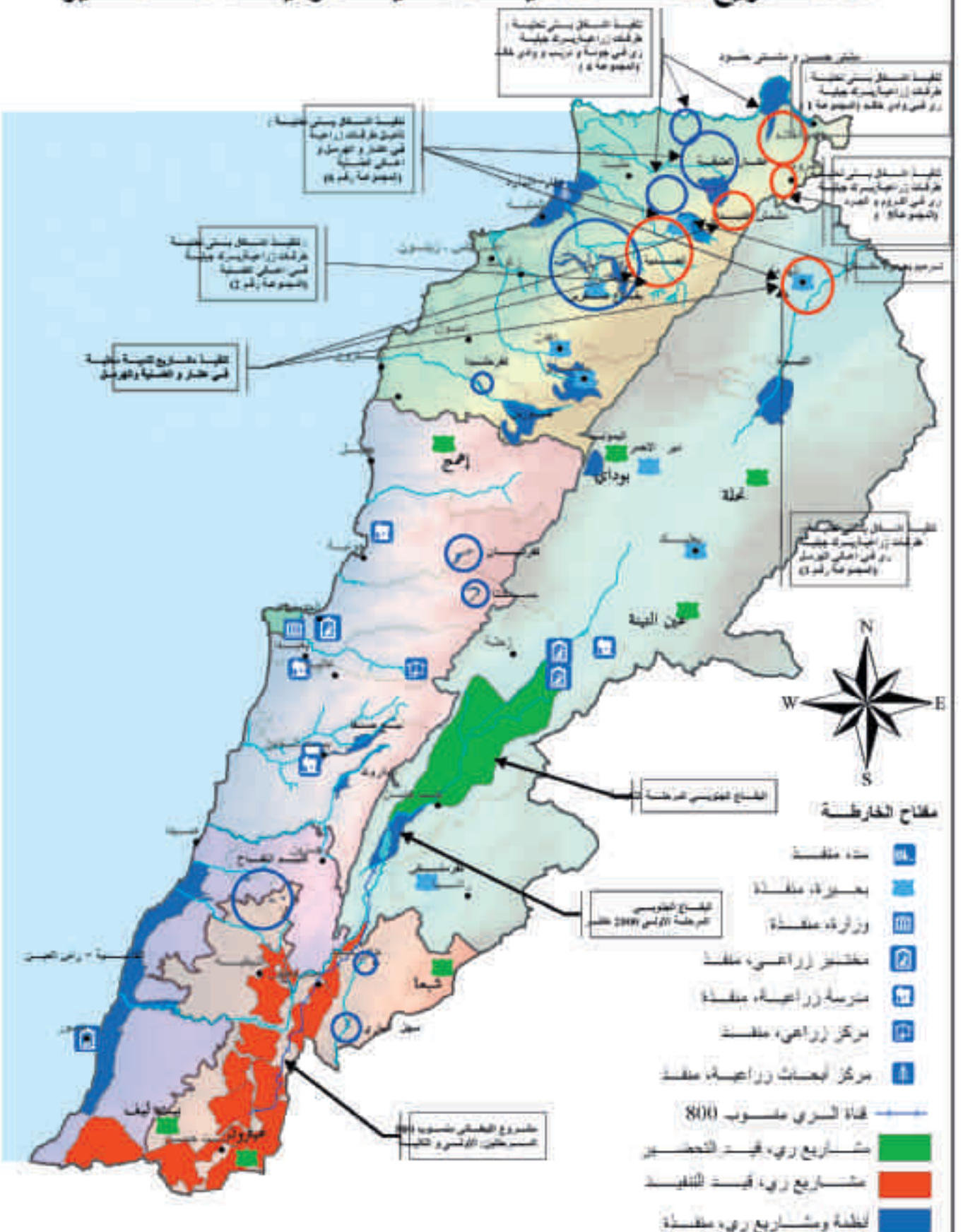

الخدمات السيادية

يسعى المجلس إلى تلبية مطالب الوزارات التي تشمل بناء مباني جديدة وترميم وتأهيل وصيانة وتشغيل منشات حالية. يتم ذلك ضمن توجه الدولة اللبنانية لإقامة أبنية خاصة بالوزارات والإدارات العامة على العقارات التي تملكها بهدف التخفيف من الكلفة التأجيرية للمباني المستعملة من قبل الدولة ولتحسين أوضاعها الإدارية.

ابرز الإنجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)

تم حتى العام ٢٠١٤ تنفيذ مشاريع عديدة منها بناء سراياين حكوميين جديدين في جزين وتبنين وإنشاء مبنى سراي في الهرمل وقصر عدل في صيدا. كما تم إنشاء مبنى قائممقامية في المنية وآخر في سير الضنية. كما وتم أيضا إنشاء مبنى لوزارة المالية في منطقة العدلية-كورنيش النهر وقاعة عرض واعمال توسعة ومنع للنش في المتحف الوطني. وقد تم ايضا إعادة تأهيل قصر الأونيسكو والسراي الكبير في بيروت والعديد من المراكز الحدودية وترميم وتأهيل مبنى الإذاعة اللبنانية ومبنى وزارة السياحة في الصنائع ومبنى السفارة اللبنانية في لندن وعدد كبير من المباني الحكومية من ضمنها مراكز عامة للبلديات، حيث بلغ مجموع قيمة هذه المشاريع المنفذة ٢٠٠ مليون دولار أميركي. كما وتم التحضير لدراسة لتشييد مبنى موحد لإدارة الجمارك في حرم مرفأ بيروت.

تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٤، في العقود الموقعة قبل ٢٠١٤

من ضمن المشاريع قيد التنفيذ أشغال ملحة في معابر العبودية والبقيعة والعريضة والمصنع الحدودية وإنشاء مبنى إضافي وقاعة محاكمة ضمن حرم سجن رومية وسوق جديد للخضار في طرابلس حيث يبلغ مجموع قيمة هذه المشاريع ٢٠ مليون دولار اميركي.

مشاريع قيد التحضير

يتم تحضير دراسات لتنفيذ مشاريع إضافية في مراكز المصنع والعبودية والعريضة والبقيعة الحدودية ولتجهيز مبان إضافية لقصر العدل في مدينة بيروت ولإنشاء مبنى جديد لمعهد باسل فليحان المالي الاقتصادي ولتشييد بناء يضم كل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي ولإنشاء مبنى جديد لوزارة الخارجية في سوليدير ولإنشاء مبنى جديد مكمل للمبنى الحالي لمعهد البحوث الصناعية في الحدث ولترميم وإعادة تأهيل سراي بعبدا الحكومي ولصيانة وتأهيل مبنى المعهد الوطني للإدارة في ولتلزيم دراسات لإنشاء سجون على كافة الأراضي اللبنانية وسريات في حلبا وبعلبك وصور وقصر عدل في النبطية.

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١١

اسـم المشـــروع	قيمة العقد (دولار اميركي)	مصدر التمويل	تاريخ االتوقيع	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
اعداد الدراسات التفصيلية وملفات التلزيم والاشراف على الجزئين الاول والثاني من المشاريع الانشائية المختلفة في مركز المصنع الحدودي	١,٦٦٩,٣٨٩	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٠	اذار ٢٠١٣
تنفيذ اشغال الجزئين الاول والثاني من المشاريع الانشائية المختلفة في مركز المصنع الحدودي	١,١٦٩,٨٩٣	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١١	شباط ٢٠١٢
المؤزرة الفنية والاشراف على تنفيذ اشغال مشروع انشاء مبنى الضافي وقاعة محاكمة ضمن حرم سجن رومية	١٥٥,٤٢٣	الدولة اللبنانية	كانون الثاني ٢٠١١	كانون الثاني ٢٠١٣
انشاء مبنى الضافي وقاعة محاكمة ضمن حرم سجن رومية	٦,١٦٦,٧٥٩	الدولة اللبنانية	كانون الثاني ٢٠١١	كانون الثاني ٢٠١٣
انشاء مبنى عام لبلدية شقرا في محافظة النبطية	٤٧٦,٥٥٨	الاتحاد الاوروبي	كانون الثاني ٢٠١١	كانون الثاني ٢٠١٢
اعادة تاهيل مبنى وزارة الملية - الادارة العامة في منطقة رياض الصلح	١١٦,٥٦٢,٩٣٠	الدولة اللبنانية	كانون الثاني ٢٠١١	اذار ٢٠١٢
اعداد دراسة انشاء مبنى جمركي موحد على ارض ملحقة بمرفاء بيروت	٤٤٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	كانون الثاني ٢٠١٠	تموز ٢٠١١
دراسة مشروع تاهيل المبنى الرئيسي لمجلس الانماء والاعمار	١٨,٨٤٠	موازنة مجلس الانماء والاعمار	شباط ٢٠١٠	اب ٢٠١٠

لائحة بالمشاريع (قيد التحضير)

اسـم المشـــروع	قيمة العقد (دولار اميركي)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
دراسة تنفيذ سراي حلبا	١٧٤,٠٠٠,٠٠	الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٥	شباط ٢٠١٦
تنفيذ اشغال سراي حلبا	٦,٨٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٦	حزيران ٢٠١٨
دراسة تنفيذ سراي بعلبك	١٧٢,٢٦٠	الدولة اللبنانية	آب ٢٠١٥	نيسان ٢٠١٦
تنفيذ اشغال سراي بعلبك	٦,٨٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	آب ٢٠١٦	آب ٢٠١٨

لائحة بالمشاريع (قيد التحضير) تابـع

اسـم المشـــروع	قيمة العقد (دولار اميركي)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
دراسة تنفيذ قصر العدل في النبطية	١٧٤,٠٠٠	الدولة اللبنانية	كانون الثاني ٢٠١٦	آب ٢٠١٦
تنفيذ أشغال قصر العدل في النبطية	٦,٨٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	كانون الثاني ٢٠١٧	كانون الثاني ٢٠١٩
تحديث دراسة تنفيذ سراي صور	٩٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٥	كانون الثاني ٢٠١٥
تنفيذ أشغال سراي صور	٦,٨٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	نيسان ٢٠١٦	نيسان ٢٠١٨
انشاء مبنى جمركي موحد على ارض ملحقة بمرفأ بيروت	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	كانون الثاني ٢٠١٦	تموز ٢٠١٨
تاهيل مبنى الجمارك في العريضة	٧,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٦	آب ٢٠١٧
تاهيل مبنى الجمارك في البقيعة	٢,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٦	آب ٢٠١٧
تاهيل مبنى الجمارك في القاع	٧,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٦	آب ٢٠١٧
تاهيل مبنى الجمارك في العبودية	٧,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٦	آب ٢٠١٧
تاهيل مبنى الجمارك في صور	١,٠٠٠,٠٠٠	المرسوم ٢٠٠٢/٧٦٠٦ من موازنة وزارة الاشغال العامة	آذار ٢٠١٦	آيلول ٢٠١٧
انشاء مبنى وزارة الخارجية والمغتربين t في سوليدير	٨,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	نيسان ٢٠١٦	نيسان ٢٠١٨
اضافة انشاء ملحق في حرم السراى الكبير	٧,٤٦٢,٠٢٢	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٦	آب ٢٠١٧
انشاء مبنى وزارة المالية في بعبدا	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٦	آب ٢٠١٧
مشروع تاهيل المبنى الرئيسي لمجلس الانماء والاعمار	٨٠٠,٠٠٠	موازنة مجلس الانماء والاعمار	كانون الاول ٢٠١٥	آيلول ٢٠١٦
تأهيل القسم المستأجر من قبل وزارة المالية في العقار رقم ١٣٨٣ بمنطقة المرفأ العقارية	١,٠٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	كانون الاول ٢٠١٥	كانون الاول ٢٠١٦

مبنى بلدي - عباسية

مبنى بلدي - عباسية

مبنى بلدي - أنصار

مبنى بلدي - أنصار

مبنى بلدي - ياطر

مبنى بلدي - ياطر

تمويل برنامج إعادة الإعمار

التمويل المحقق

يشمل التمويل المحقق لبرنامج إعادة الإعمار اتفاقيات قروض وافقت عليها الحكومة وصادق عليها مجلس النواب، واتفاقيات هبات وضعت قيد التنفيذ بموجب مراسيم حكومية. بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الخارجي المحقق منذ العام ١٩٩٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٤ ما يوازي ١٠،٤٤٥ مليون دولاراً أميركياً حسب أسعار الصرف المسجلة في نهاية العام ٢٠١٤ وذلك فيما يتعلق بالتمويل المتاح لتاريخه مكونة من هبات وقروض، ويمكن تفصيل إجمالي التمويل الخارجي المحقق على الشكل التالي:

	الهبات	القروض	المجموع
المبلغ بملايين الدولارات الأميركية [1]	٣،١٨٠	٧،٣١٨	١٠،٤٩٨
النسبة المئوية من المجموع	٪٣٠	٪٧٠	٪١٠٠

يتّبع مجلس الإنماء والإعمار سياسة عامة لتأمين القروض المُيسّرة للقطاعات الاجتماعية ولتأمين قروض تجارية للقطاعات والمشاريع ذات الربحية المرتفعة (الإنتاجية). إلاّ أن المجلس لا يُشكّل الهيئة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ برنامج إعادة الإعمار، فهناك عدد من الوزارات والإدارات الحكومية تساهم أيضاً في تنفيذ أجزاء أخرى من هذا البرنامج.

الرسم البياني رقم ١
إجمالي التمويل الخارجي المبرم، الموقع و الموافق عليه موزع حسب مصادر التمويل

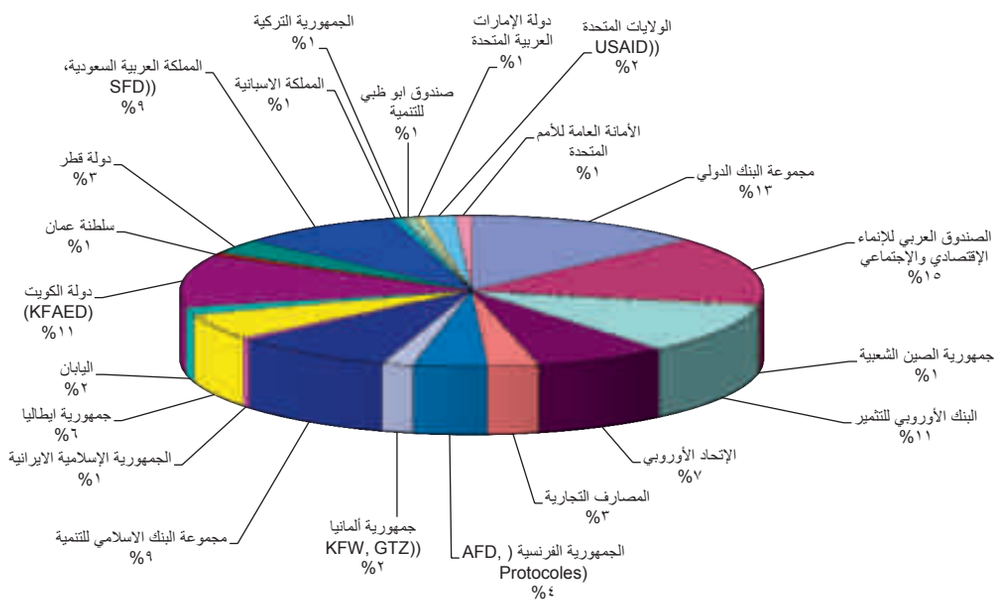

ساهم في مجموع تمويل يبلغ دون ١٠ ملايين دولار أميركي: *برنامج دول الخليج العربي لدعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الجامعة العربية، الأرجنتين، مملكة بلجيكا، اليونان، ايرلندا، كوريا، برنامج المساعدة الفنية لحماية البيئة في حوض المتوسط، هولندا، الهيئة السويدية الدولية للتعاون الإقتصادي،

(١) إن مجموع الهبات و القروض بالدولار الأميركي مطبق حسب أسعار سعر الصرف المسجلة في تاريخ الاقفال بالنسبة للقروض والهبات المقفلة وحسب أسعار سعر الصرف المسجلة في نهاية العام٢٠١٤ بالنسبة للقروض والهبات التي لم تقفل بعد.

التمويل الخارجي المحقق حسب المصادر: ساهم حوالي ٤٦ مصدر تمويل في تمويل برنامج إعادة الإعمار منهم ٢٤ مصدر تمويل خارجي أساسي ساهم بأكثر من ١٠ ملايين دولار. ويُبين الرسم البياني رقم (١) حصة كل مصدر ساهم بأكثر من ١٠ ملايين دولار أميركي في تمويل هذا البرنامج. تجدر الإشارة أن أربعة عشر مصدر تمويل خارجي رئيسي ساهم بأكثر من ٩٠٪ من إجمالي التمويل الخارجي، وهم بالتحديد: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بنسبة ١٤،٥٢٪، البنك الدولي للإنشاء والتعمير بنسبة ١٣،١٢٪، دولة الكويت والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية بنسبة ١١،٠٨٪، البنك الأوروبي للتثمير بنسبة ١٠،٥٢٪، المملكة العربية السعودية والصندوق السعودي للتنمية بنسبة ٨،٩٧٪، البنك الإسلامي للتنمية بنسبة ٨،٧٢٪، الإتحاد الأوروبي بنسبة ٧،٢٧٪، جمهورية ايطاليا بنسبة ٥،٥٨٪، الجمهورية الفرنسية بنسبة ٤،٠٧٪، دولة قطر بنسبة ٣،١٢٪، المصارف التجارية بنسبة ٢،٧٩٪، الولايات المتحدة بنسبة ١،٧٣٪، جمهورية ألمانيا بنسبة ١،٧٢٪، واليابان بنسبة ١،٥٥٪. وبلغ التمويل المحقق ١٠،٤٩٨ مليون دولار أميركي أي بزيادة بلغت ٥٥٦ مليون دولار مقارنة مع إجمالي التمويل المحقق في نهاية العام ٢٠١٣.

توزيع التمويل الخارجي المحقق حسب القطاعات: يُبيّن الرسم البياني رقم (٢) توزيع إجمالي التمويل الخارجي المحقق حتى تاريخه بين المجموعات القطاعية الرئيسية. بلغت حصة قطاعات البنى التحتية الأساسية من التمويل الخارجي ٣٥٪، وهي تعود بصورة رئيسية لقطاعات الكهرباء والاتصالات والنقل البري البحري والجوي. وبلغت حصة القطاعات الاجتماعية ٢٥٪ وشملت قطاعات التعليم والصحة العامة وتعويضات الإسكان والشباب والرياضة وترتيب الأراضي والبيئة. في حين بلغت حصة قطاعات الخدمات الأساسية ٢١٪ توزعت بين قطاعات إمداد مياه الشرب، والصرف الصحي، والنفايات الصلبة. أما فيما يخص القطاعات الإنتاجية والقطاعات الأخرى فلقد بلغت ١٩٪ وشملت الزراعة والري والصناعة والسياحة وخدمات القطاع الخاص والإدارة المحلية والمركزية وقطاعات مختلفة.

التمويل الجديد

يعكس التمويل الخارجي الذي توفّر خلال العام ٢٠١٤ الجهد الذي بذله مجلس الإنماء والإعمار في ترجمة وعود التمويل الخارجي وتحويلها إلى تمويل محقق. إذ أن هذا التمويل يحتاج لتأمين توفره بشكل نهائي الى استكمال بعض الإجراءات القانونية والإدارية لكي يصبح نافذا . بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الخارجي الذي جرى توفيره خلال عام ٢٠١٤، حوالي ٨٢٤ مليون دولار أميركي منها ٧٣٨ مليون دولار أميركي بشكل قروض و٨٧ مليون دولار أميركي بشكل هبات. ندرج فيما يلي أهم اتفاقات القروض أو الهبات التي تمّ توقيعها أو المصادقة عليها خلال عام ٢٠١٤.

البنك الدولي

١- مشروع الخدمات الطارئة للبلديات (هبة):
تم توقيع اتفاقية هبة لتمويل مشروع الخدمات الطارئة للبلديات بين الجمهورية اللبنانية (وزارة المالية ومجلس الإنماء والإعمار) بقيمة ١٠ ملايين يورو خلال العام ٢٠١٤. وتم البدء بتلزيم المرحلة الأولى من المشروع التي تشمل شراء معدات لـ١١ اتحاد بلديات.

٢- مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدينية CHUD (القرض الإضافي):
تم إبرام اتفاقية القرض الإضافي لمشروع الإرث الثقافي والتنمية المدينية الممول بقيمة ٢٧ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي. والمشروع قيد التنفيذ.

(٢) باستثناء البروتوكولات ومذكرات التفاهم المالية التي تتطلب دائماً توقيع اتفاقيات تمويل إضافية تتعلق بالمشاريع المحددة والموافق عليها في هذه البروتوكولات ومذكرات التفاهم.

٣- مشروع زيادة تغذية مياه الشرب (إنشاء سد بسري):
تم خلال العام ٢٠١٤، التحضير لاتفاقية تمويل لمشروع إنشاء سد بسري وملحقاته ووافق البنك الدولي على تمويل المشروع بقرض بقيمة ٤٧٤ مليون دولار أمريكي يتضمن ١٥٥ مليون دولار أمريكي لتمويل الاستملاكات والباقي للأشغال. تم التوقيع على الاتفاقية في ٢٠١٥/٠١/٢١.

البنك الأوروبي للتثمير

بلغ مجموع مساهمات البنك الأوروبي للتثمير في لبنان ١,٤٢ مليار يورو حتى تاريخ كانون الأول ٢٠١٤، وتوزعت هذه المساهمات على الشكل التالي: ٣٤٪ دعم القطاع الخاص، ٣٤٪ قطاع الصرف الصحي، ٢٤٪ قطاع النقل، ٨٪ قطاع الطاقة، و١٪ قطاعات أخرى. أما الإتفاقيات المبرمة والموقعة مع مجلس الإنماء والإعمار فقد بلغت ٨٣٢ مليون يورو. بانتظار الموافقة على إبرام الإتفاقيتين الموقعتين في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢ في مجلس النواب، تم في ٢٥ شباط ٢٠١٣ إحالة إتفاقية المرحلة الثانية من مشروع أوتوستّرادات لبنان إلى مجلس النواب للموافقة على إبرامها، و تم في ٢٢ أيار ٢٠١٤ إحالة إتفاقية تمويل قروض للقطاع الخاص في مجال توفير الطاقة والطاقة المتجددة بمشروع قانون. إضافة، وافق البنك الأوروبي للتثمير في كانون الأول ٢٠١٤ على تمويل مشروع توسعة محطة تكرير المياه المبتذلة عند مصب نهر الغدير وتأهيل الشبكات في حوض الغدير (جزء من مدينة بيروت وضواحيها الجنوبية الغربية) بسقف ٦٨,٥ مليون يورو على شكل قرض ميسر.

وتمول اتفاقية القرض العائدة لمشروع أوتوستّرادات لبنان-المرحلة الثانية، الأشغال وخدمات الإشراف الخاصة بتنفيذ مشروع توسعة وتأهيل أوتوستراد نهر الكلب طبرجا A١، بناء ممرات، إنشاء محوّل جديد وعدد من وصلات الطرق الجانبية وجسور للمشاة. يقع تنفيذ الإتفاقية على عاتق مجلس الإنماء والإعمار ويبلغ تمويل البنك الأوروبي للتثمير ٧٥ مليون يورو على شكل قرض ميسر تمدد فترة سداده على ٢٠ عاماً ابتداءً من تاريخ السحب.

كذلك تمول اتفاقية القرض الخاصة بدعم القطاع الخاص لمشاريع في مجال توفير الطاقة والطاقة المتجددة قروضاً للقطاع الخاص في مجال توفير الطاقة والطاقة المتجددة من خلال سياسة مصرف لبنان لدعم قطاع توفير الطاقة وعبر الوساطة المالية للمصارف التجارية. يقع تنفيذ الإتفاقية على عاتق مصرف لبنان ويبلغ تمويل البنك الأوروبي للتثمير ٥٠ مليون يورو على شكل قرض ميسر تمدد فترة سداده على ١٥ عاماً ابتداءً من تاريخ السحب.

إضافة، وافق مجلس إدارة البنك الأوروبي للتثمير في كانون الأول ٢٠١٤ على تمويل مشترك مع البنك الإسلامي للتنمية خاص بمشروع توسعة محطة تكرير المياه المبتذلة عند مصب نهر الغدير وتأهيل الشبكات في حوض الغدير (جزء من مدينة بيروت وضواحيها الجنوبية الغربية) وعلى مشروع قرض ميسر بقيمة ٦٨,٥ مليون يورو لهذا الغرض شرط أن يتم تشغيل إحدى محطتي معالجة المياه المبتذلة في طرابلس أو في صور.

البنك الإسلامي للتنمية

تم خلال العام ٢٠١٤ تحضير عدد من الاتفاقيات التمويلية التي وافق عليها البنك الإسلامي للتنمية بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٣٩٨,٧ م.د.أ.، منها اتفاقيتين تنفيذيتين بقيمة ٨٤ م.د.أ. من ضمن الاتفاقية الإطارية بشأن المساهمة في تمويل برنامج أعمار لبنان والصادرة بالقانون رقم ٩٤ تاريخ ٢٠١٠/٣/٦ وأربع اتفاقيات تمويلية جديدة بقيمة ٣١٤,٧ م.د.أ.، بالإضافة إلى اتفاقية تمويل في بداية العام ٢٠١٥ بقيمة ٦٠,٩٧ م.د.أ. وتتلخص وضعية هذه الاتفاقيات كالتالي:

الاتفاقيات التنفيذية التي وافق عليها البنك الإسلامي خلال ٢٠١٤من ضمن الاتفاقية الإطارية ٢٤٥ م.د.أ. (بقيمة إجمالية بلغت ٨٤ م.د.أ.)

الرسم البياني رقم ٢
إجمالي التمويل الخارجي المبرم, الموقع و الموافق عليه موزع حسب القطاعات الأساسية

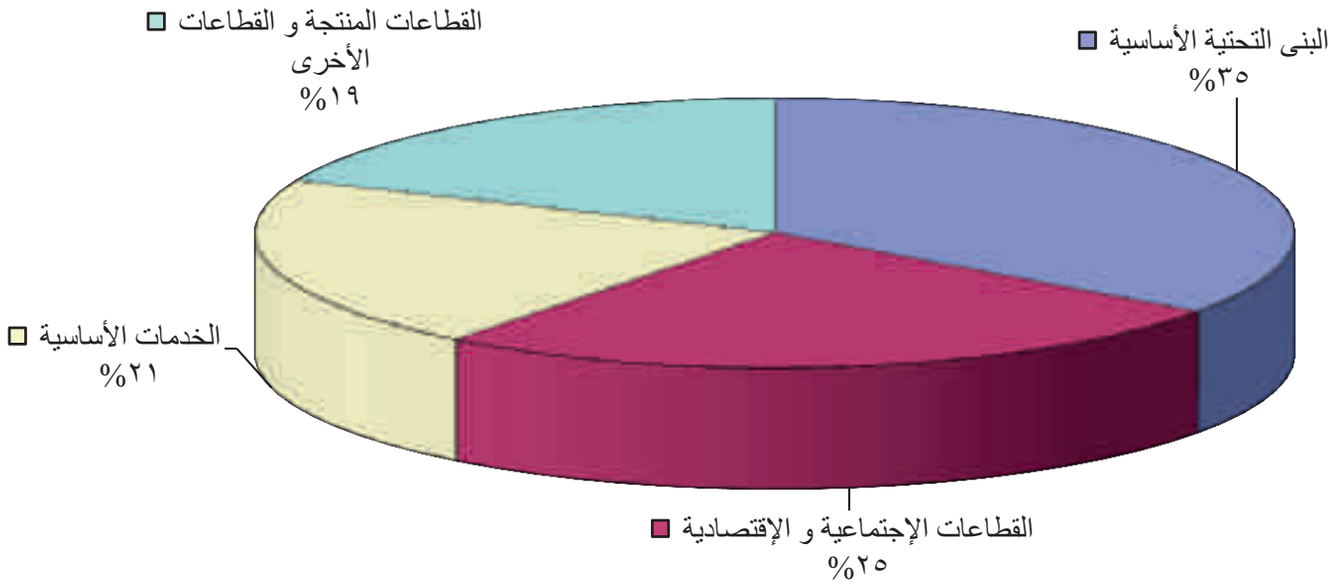

١-مشروع دعم قطاع الصحة الأولية في لبنان
وافق البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ ٢٠١٣/٠٩/٠١ على تمويل مشروع دعم قطاع الصحة الأولية في لبنان، ضمن الاتفاقية الإطارية الخاصة ببرنامج إعادة أعمار لبنان، بأسلوب القرض الحسن وذلك بمبلغ ١٤,٥ مليون دولار أميركي، لتغطية شبكة الرعاية الصحية الأولية وذلك بإنشاء وتجهيز خمسة مراكز جديدة في الدامور، عمشيت، بوداي، الخلوات والغبيري، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وتجهيز المراكز الصحية القائمة في بلدات جباع، تربل ومستشفى قانا. كما يتضمن هذا المشروع دعم مؤسسي لقطاع الصحة من خلال إعادة تأهيل طبابة الأقضية وتنمية قدرات العاملين في قطاع الخدمات الصحية الأولية ودعم تنسيق المشروع. وأرسل البنك مسودة الاتفاقية في ٢٠١٤/٠٤/١٧. قد وافق مجلس الوزراء على توقيع هذه الاتفاقية. وقعت الاتفاقية في ٢٠١٥/٠٢/٢٣، والمجلس حالياً بانتظار إعلان نفاذها.

٢- تمويل برنامج تطوير شبكة الطرق في لبنان:
إنشاء الطريق الشمالي السريع – (الدائري الشرقي لمدينة طرابلس) – المرحلة الأولى
وافق البنك الإسلامي بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ على تمويل برنامج تطوير شبكة الطرق في لبنان والعائد لمشروع إنشاء الطريق الشمالي السريع (الدائري الشرقي لمدينة طرابلس) – المرحلة الأولى، ضمن الاتفاقية الإطارية الخاصة ببرنامج إعادة أعمار لبنان بمبلغ ٦٩،٥ مليون دولار أميركي. وقد قام المجلس بتحضير الدراسات وملفات التلزيم العائدة لهذا المشروع. وقد قام البنك بتحضير مسودة اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل المشروع. والمجلس حالياً بانتظار موافقة مجلس الوزراء على اتفاقيتي التمويل وتفويض رئيس المجلس للتوقيع عن الجانب اللبناني.

ب- الاتفاقيات التمويلية الجديدة التي وافق عليها البنك الإسلامي خلال العام ٢٠١٤ (بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٢٤٢ م.د.أ.):

١- تمويل استكمال مشروع الاوتوستراد الساحلي الجنوبي، المرحلة الخامسة، الجزء الثاني، من برج رحال حتى مدخل العباسية.
وافق البنك الإسلامي للتنمية على تمويل استكمال مشروع الاوتوستراد الساحلي الجنوبي من برج رحال حتى مدخل العباسية في ٢٠١٤/٠٨/٢٤ وسوف يوفر هذا الجزء من الاوتوستراد على المواطنين سهولة التنقل

بين المدن الساحلية التي تقع على طول هذا الطريق خصوصاً وإن هذا الجزء يقع في وسط الاوتوستراد الجنوبي بين مدينتي صيدا وصور. ويبلغ طول هذا الجزء ٣ كيلومتر وتبلغ قيمة تمويل هذا المشروع ٢٦،٧م.د.أ. وقد قام البنك بتحضير مسودة اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل المشروع. والمجلس حالياً بانتظار وضع هاتين الاتفاقيتين بصيغتهما النهائية قبل التوقيع عليهما، علماً بأنه في حال توقيع هاتين الاتفاقيتين سوف يتطلب إبرامهما في مجلس النواب.

٢- مشروع مياه بيروت الكبرى (سد بسري)
وافق البنك الإسلامي على تمويل مشروع مياه بيروت الكبرى (سد بسري) وذلك بمبلغ ١٢٨ مليون دولار أميركي وذلك بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٩ ويتكون المشروع من إنشاء سد في منطقة بسري لتغذية بيروت الكبرى بالمياه. وتقدر كلفة إنشاء هذا المشروع بحوالي ٦١٧ مليون دولار أميركي بما فيها كلفة الاستملاكات. وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع بواسطة تمويل مشترك بين البنك الدولي والبنك الإسلامي. وتبلغ قيمة مساهمة البنك الدولي في هذا المشروع ٤٧٤ مليون د.أ. ومساهمة الدولة اللبنانية ١٥ مليون د.أ. وقد قام المجلس بتوقيع اتفاقية التمويل مع البنك الدولي في شهر كانون الثاني ٢٠١٥ للأشغال الممولة من البنك الدولي. وقد قام البنك الإسلامي للتنمية بتحضير مسودة اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل المشروع. والمجلس حالياً بانتظار وضع هاتين الاتفاقيتين بصيغتهما النهائية قبل التوقيع عليهما، علماً بأنه في حال توقيع هاتين الاتفاقيتين سوف يتطلب إبرامهما في مجلس النواب.

٣- تمويل استكمال وتطوير مشروع الغدير لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي
وافق البنك الإسلامي على تمويل مشروع الغدير لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٢ وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع بواسطة تمويل مشترك بين البنك الأوروبي للتثمير والبنك الإسلامي للتنمية. وتقدر الكلفة الإجمالية لهذا المشروع ١٨٣،١ مليون دولار أميركي وتبلغ مساهمة البنك الإسلامي في هذا المشروع ٨٧،٥ مليون دولار أميركي منها (أي بنسبة ٤٧،٨٪). وتبلغ مساهمة البنك الأوروبي للتثمير ٨٥،٦ مليون د.أ. أما مساهمة الدولة اللبنانية فتبلغ ١٠ مليون د.أ.

٤- مشروع مياه جبل عامل - المرحلة الثالثة- (وافق عليها البنك الإسلامي في بداية ٢٠١٥)
وافق البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ ٢٠١٥/٠٣/٠٨ على تمويل مشروع مياه جبل عامل (المرحلة الثالثة) بمبلغ ٦٠،٩٧ مليون دولار أمريكي ويهدف المشروع إلى تزويد عدة بلدات وقرى في منطقة جبل عامل بمياه الشرب من خلال تنفيذ محطات ضخ وشبكات للمياه فيها.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعيAFESD

تم في ٢٠١٤/٥/١١ توقيع اتفاقيتين مع الصندوق العربي الاولى : بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي (حوالي ١٠٥ ملايين دولار اميركي) للمساهمة في تمويل مشروع استكمال منشآت الصرف الصحي في المناطق اللبنانية. والثانية لتمويل مشروع الاسكان عبر مصرف الاسكان بقيمة ٣٤ مليون دينار كويتي (حوالي ١١٩ مليون دولار اميركي). كما وقع المجلس مع الصندوق العربي خطاب تفاهم يقدم بموجبه الصندوق معونة بقيمة ١٠ ملايين دولار اميركي للمساهمة في تمويل مشاريع وبرامج الاغاثة للنازحين السوريين والمناطق المستضيفة لهم في لبنان.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠١٤ وقع المجلس مع الصندوق الكويتي بالأحرف الاولى اتفاقية للمساهمة في تمويل مشروع مسلخ طرابلس بقيمة 0,5 مليون دينار كويتي (حوالي ١٩ مليون دولار اميركي) كما وقع المجلس بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٦ اتفاقية تمويل مشروع مياه زحلة بقيمة ٦ ملايين دينار كويتي (حوالي ٢١ مليون دولار اميركي).كذلك قدمت الكويت خلال العام ٢٠١٤ عبر الصندوق الكويتي منحة بقيمة ٢٧ مليون دولار أميركي للمساهمة في

دعم المجتمعات المضيفة للنازحين السوريين. تمت الموافقة على الاتفاقية ووقعت في ٢٠١٥/٠١/١٥.

الوكالة الفرنسية للتنمية

يبلغ مجموع مساهمات الوكالة الفرنسية للتنمية ١٩٢ مليون يورو هي عبارة عن إتفاقيات تمويل موقعة مع مجلس الإنماء والإعمار، خصصت نسبة ٧٠٪ من هذه المبالغ لتمويل مشاريع في قطاع مياه الشفة والصرف الصحي، ١٧٪ من المبالغ للمساهمة في تمويل مشاريع تندرج تحت خانة المحافظة على الإرث الثقافي والحضاري، ١١٪ من المبالغ لتمويل مشاريع في قطاع التربية والتعليم العالي و٢٪ من المبالغ لتمويل خدمات المؤازرة الفنية والدعم التقني. تم في ١٥ نيسان ٢٠١٤ إبرام إتفاقية القرض الموقعة في ١٢ تشرين الأول ٢٠١٢ بقيمة ٧٠ مليون يورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل مشروع الصرف الصحي في منطقة كسروان، كما تم في ٢٣ أيار ٢٠١٤ إبرام إتفاقية القرض الموقعة في ١٥ كانون الأول ٢٠١١ مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٢١ مليون يورو لتمويل المرحلة الثانية من برنامج حماية الإرث الثقافي والتنمية المدينية في مدينتي طرابلس وصور التاريخيتين.

نهاية العام ٢٠١٤ تم توقيع إتفاقية قرض بقيمة ٢١ مليون يورو في ١٦ كانون الأول ٢٠١٤ بالتزامن مع إتفاقية هبة بقيمة ٠,٧ مليون يورو لتمويل أنشاء وتجهيز مبنى المعهد الوطني للفنون والمهن ودعم برنامج تطوير المعهد في لبنان

ويتم التحضير لمسودة إتفاقية قرض بقيمة ٤٥ مليون يورو يضاف إليها إتفاقية هبة بقيمة ١,٥ مليون يورو لتمويل أشغال، دراسات وإشراف على تنفيذ منشئات بنى تحتية في قطاع التربية وتجهيزات مدارس إضافة إلى تمويل برنامج مساعدة فنية، تجهيزات وتدريبات لمركز البحوث التربوية ودعم فني للمخطط التوجيهي لوزارة التربية، كما من المرتقب توقيع إتفاقية قرض ميسر بقيمة ٣٠ مليون يورو للمساهمة في تمويل قروض القطاع الخاص في مجال توفير الطاقة والطاقة المتجددة إلى جانب اتفاقية القرض الموقعة مع البنك الأوروبي للتثمير في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢.

الحكومة الألمانية / البنك الألماني للتنمية KFW

تم خلال العام ٢٠١٤ استكمال الاجراءات المتعلقة بتمويل المرحلة الثانية والثالثة المكملة لمشروع حماية مصادر مياه نبع جعيتا المرحلة الثانية وذلك حسب التالي:

١- مشروع حماية مصادر مياه نبع جعيتا المرحلة الثانية: قرض بقيمة ٧ م. يورو.
تم توقيع اتفاقية التعاون المالي بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/١٤ التي أبرمت بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧.
تم التوقيع على اتفاقية القرض بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ وصدرت بالقانون رقم ٥ بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣.
أبرمت الاتفاقية بالمرسوم رقم ١٠٣٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ وأصبحت نافذة وفق الإفادة القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨.

٢- مشروع حماية مصادر مياه نبع جعيتا المرحلة الثالثة-قرض بقيمة ٧ م. يورو.
تم التوقيع على الاتفاقية بتاريخ ٢٠١٤/٦/١١ وصدرت بالقانون رقم ٨ تاريخ ٢٠١٤/١١/٣.
أبرمت هذه الاتفاقية بالمرسوم رقم ١٠٣٣ تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠.
تم التوقيع على اتفاقية القرض بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٧ .

مفوضية المجموعة الأوروبية:

– اتفاقيات التمويل الموقعة خلال العام ٢٠١٤
تم في سنة ٢٠١٤ التوقيع على ٥ اتفاقيات هبات مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة إجمالية بلغت ٤٥ مليون يورو موزعة على البرامج التمويلية وفق ما يلي :

١- برنامج المساهمات المخصصة للاتفاقيات الثنائية الملحوظة في برنامج (٢٠١١-٢٠١٣):
• هبة مخصصة لتمويل مشروع تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان» لصالح وزارة التنمية

الإدارية (١٠مليون يورو).
• هبة مخصصة لتمويل مشروع دعم قطاع الأمن في لبنان من أجل تعزيز الاستقرار واللحمة الوطنية (٨ مليون يورو) لصالح وزارة الدفاع / الجيش اللبناني.

٢- البرنامج الإضافي المخصص للبنان لدعم الشراكة والإصلاح والنمو الشاملSPRING (لسنة ٢٠١٣)
• هبة مخصصة لتمويل مشروع إدارة النفايات الصلبة (١٤ مليون يورو) يتم تنفيذه من قبل وزارة التنمية الإدارية.
• هبة مخصصة لتمويل مشروع التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وأنشطة لزيادة الدخل (٧ مليون يورو) يتم تنفيذه من خلال مجلس الانماء والاعمار (صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)
.
٣- آلية الجوار للاستثمار (NIF)
• هبة مخصصة للمساهمة بتمويل إضافي لمشروع الصرف الصحي في كسروان بقيمة ٦ مليون يورو إلى جانب مساهمة قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية((AFD وقرض من البنك الأوروبي للتثمير((EIB بمجموع قيمته ١٤٦ مليون يورو.

كذلك تم التوقيع على البرنامج التعاون للبنان للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ والمسمى «إطار الدعم الموحد» (Single Support Framework- SSF). وقد تم صياغة هذا البرنامج بشكل مذكرة تفاهم بين المجموعة الأوروبية والدولة اللبنانية (ممثلةً بوزير الاقتصاد والتجارة) تم التوقيع عليها في ٢٠١٤/١٠/١٤، لترسيخ ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للقطاعات المستفيدة من المساعدات الأوروبية، بعد التنسيق مع متلف الجهات المعنية، وهو بمثابة تكملة للمساعدات الأوروبية التي تم تنفيذها من خلال البرامج السابقة وقد تم تركيز الاتحاد الأوروبي الوارد في مذكرة التفاهم ،حول قطاع إصلاح النظام القضائي والأمني، ترسيخ التماسك الاجتماعي وتعزيز الإدارة والشفافة للطاقة والموارد الطبيعية .كما تم تخصيص موازنة تقديرية حددت بين ١٣٠-١٥٠ مليون يورو للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٦) لتنفيذ المشاريع العائدة لهذه القطاعات وفق الآلية المتبعة في مثل هذه المشاريع.

١- تعزيز اللحمة الاجتماعية

تم التوقيع على اتفاقية الهبة لتمويل مشروع « تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان» تاريخ ٢٠١٤/٥/١٩ بعد موافقة مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٥ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢
يهدف المشروع إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان من خلال نشاطات لتحسين كمية ونوعية البيانات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم إدارة الإحصاء المركزي بإصدارها
وتحسين نوعية وتغطية خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يتم تنفيذ جزء من المشروع من خلال مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبمساهمة لجنة توجيهية للإشراف على التنفيذ. تبلغ قيمة الهبة المخصصة للتنفيذ ١٠ مليون يورو.

٢- دعم قطاع الأمن في لبنان من اجل تعزيز الاستقرار واللحمة الوطنية

تم التوقيع على اتفاقية الهبة لتمويل مشروع» دعم قطاع الأمن في لبنان من اجل تعزيز الاستقرار واللحمة الوطنية» تاريخ ٢٠١٤/٧/١١ بعد موافقة مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٧ تاريخ ٢٠١٤/٧/١٠.
كما صدر المرسوم رقم ٢٧٦ العائد إلى إبرام هذه الاتفاقية في تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٤ وصدر في الجريدة الرسمية في العدد ٣٣ تاريخ ٢٠١٤/٨/٧.
يهدف المشروع إلى دعم الحكومة اللبنانية في تطوير الإصلاحات الضرورية من اجل تعزيز الاستقرار قي لبنان. يتم تنفيذ المشروع من قبل المفوضية ومن خلال عقود /خدمات / منح / مشتريات تقوم بها المفوضية نيابة عن الجهة المستفيدة. تشارك الجهات المعنية من خلال اللجان التمثيلية (وزارة الداخلية ووزارة الدفاع) والأجهزة الأمنية (الأمن العام، الجيش اللبناني). تبلغ قيمة الهبة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ٨ مليون يورو.

٣- تحديث القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في منطقتي البقاع وعكار في لبنان

تم التوقيع على اتفاقية الهبة لتمويل مشروع « تحديث القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في منطقتي البقاع وعكار في لبنان» في تاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ بعد قرار موافقة مجلس الوزراء رقمه ٣٣ تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٨. كما صدر في الجريدة الرسمية عدد ٤٣ تاريخ ٢٠١٤/١٠/١٦ المرسوم رقم ٧٣٥ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢ والعائد إلى إبرام هذه الاتفاقية.
تبلغ قيمة الهبة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ١٤ مليون يورو.
يهدف المشروع إلى توفير الخدمات الأساسية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة في منطقتي البقاع وعكار للتخفيف من تأثير الأزمة السورية على لبنان. يتم تنفيذ المشروع في مناطق بعلبك ، زحلة، جب جنين (البقاع) و منطقة سرار (عكار).يتم التنفيذ من خلال مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية (السلطة التعاقدية) .

٤- النهوض بالاقتصاديات المحلية
تم التوقيع على اتفاقية الهبة لتمويل مشروع « النهوض بالاقتصاديات المحلية» في تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٩ وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨. كما صدر المرسوم رقم ١٣٣٣ تاريخ ٢٠١٥/١/١٥ المتعلق بإبرام الاتفاقية. يهدف المشروع إلى دعم المجتمعات المحلية المتضررة من تدفق النازحين السوريين من خلال تحسين إنتاجية سلاسل قطاع الصناعات الزراعية والبنية التحتية الزراعية يتم تنفيذ المشروع .
تبلغ قيمة الهبة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ٧ مليون يورو.
يتم تنفيذ المشروع من خلال صندوق التنمية الاجتماعية /مجلس الانماء والاعمار، و في إطار برنامج يحدد سنوياً الأنشطة المنوي تنفيذها وفق آلية العمل المتبعة لدى صندوق التنمية الاجتماعية.

٥- الصرف الصحي في منطقة كسروان
تم التوقيع على اتفاقية الهبة المخصصة لتنفيذ مشروع « الصرف الصحي في منطقة كسروان « في تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥ تاريخ ٢٠١٥/١/٢٩ .
تبلغ قيمة الهبة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ٦ مليون يورو.
يتم تنفيذ المشروع من خلال آلية الجوار والاستثمار(NIF) وهي آلية أوروبية تساهم في مشاريع استثمارية.
وتساهم الهبة تغطية تكاليف المشروع الممول أيضا من خلال القرض المتوفر من البنك الأوروبي للتثمير (٧٠ مليون يورو) وقرض من الوكالة الفرنسية (٧٠ مليون يورو) ليصبح مجموع ١٤٦ مليون يورو القيمة المتوفرة لتنفيذ المشروع.
يتم التنفيذ من خلال مجلس الانماء والاعمار بالتنسيق مع الجهات المعنية.

- اتفاقيات التمويل قيد التحضير لعام ٢٠١٥
١- دعم الاستقرار الوطني (١٢مليون يورو)
٢- حماية والتطوير المستدام للموارد البحرية في لبنان (١٩ مليون يورو)
٣- تطوير قدرات معالجة النفايات الصلبة في لبنان –SWAM II- (٢١ مليون يورو)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان:

وقع المجلس في عام ٢٠١٤ مجموعة من وثائق المشاريع، الممولة عبر هبات من مؤسسات الأمم المتحدة وسواها من الواهبين تنفذ بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث بلغت قيمتها حوالي ٢٣ مليون دولار أميركي (ممول من قبل الحكومة اللبنانية بقيمة ١٣ مليون دولار أمريكي وممول من قبل جهات مانحة أخرى بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي). وهي على الشكل التالي (حسب قطاعات التدخل الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان):

- مشروع Institutional Assistance for Economic Policy and Trade – Phase III ممول من وزارة الاقتصاد، بقيمة ٣،٦١٦،٥٠٧/٠٠ د.أ. (قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٧ تاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٥).

- مشروع Technical Assistance for Fiscal Management and Reform ، ممول من وزارة المالية، بقيمة ٧،٨١٨،٥٥٢/٠٠ د.أ. (قرار مجلس الوزراء رقم ١١٩٨ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٠٤).
- مشروع نقل الخبرات عبر المغتربين اللبنانيين المرحلة الثالثة، ممول من مجلس الإنماء والإعمار، بقيمة ١٠٥،٠٠٠/٠٠ د.أ.
- مشروع Sustaining and Enhancing the Institutional Capacity of IDAL ، ممول من IDAL، بقيمة ١،٢٢٢،٥٤٤/٠٠ د.أ.
- مشروع International Awareness Campaign on Lebanese Host Communities، ممول من الصندوق اللبناني للنهوض (LRF) بقيمة ١٢١،٠١٧د.أ/٠٠.
- مشروع Small Decentralized Renewable Energy Power Generation، ممول من برامج الأمم المتحدة للبيئة بقيمة ١،٤٥٠،٠٠٠/٠٠ د.أ. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة ١٢٥،٠٠٠/٠٠ د.أ.
- مشروع Country energy efficiency and renewable energy demonstration project for the recovery of Lebanon CEDRO IV – ٤ Phase، ممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣،٩٠٠،٠٠٠/٠٠ د.أ.
- مشروع Machrek Energy Development MED Solar –، ممول من Trama Techno Ambiental بقيمة ٨٩٢،٦٤٧/٠٠ يورو.
- مشروع Support to the Lebanon Environmental Pollution Abatement Project - LEPAP، ممول من الحكومة الايطالية بقيمة ١،٨٨٥،٠٠٠/٠٠ د.أ.
- مشروع Support to Host Communities in North Lebanon in the WASH Sector، ممول من Swiss Development Cooperation بقيمة ٨٢٦،٩٠١/٨٧ د.أ.
- مشروع Selected rapid delivery and immediate impact interventions – access to sustainable energy for lighting and heating for host communities، ممول من الصندوق اللبناني للنهوض (LRF) بقيمة ١،٤٢٣،٢٥٤/٢٢ د.أ.
- مشروع Supporting Lebanese communities promoting stabilization and social cohesion in Lebanon – Access to renewable energy applications in Akkar، ممول من UNHCR بقيمة ٨٥،١٨٥/٠٠ د.أ.

جمهورية الصين الشعبية:

وافق مجلس الوزراء على هبة مقدمة من جمهورية الصين الشعبية بقيمة ٥٠ يوان صيني لدعم مشاريع التعاون الاقتصادي والفني، وصدر المرسوم رقم ١١٨٨٠ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ بقبول الهبة . كذلك وافق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض من دون فائدة بقيمة٥٠ مليون يوان صيني لدعم مشاريع التعاون الاقتصادي والفني وقعت الاتفاقية في ٢٠١٤/٨/١٨ على أن يتم لاحقاً تحديدً المشاريع مع امكانية تسديد القرض بموجب صادرات لبنانية.

١-مشروع دعم قطاع الصحة الأولية في لبنان
وافق البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ ٢٠١٣/٠٩/٠١ على تمويل مشروع دعم قطاع الصحة الأولية في لبنان، ضمن الاتفاقية الإطارية الخاصة ببرنامج إعادة أعمار لبنان، بأسلوب القرض الحسن وذلك بمبلغ ١٤,٥ مليون دولار أميركي، لتغطية شبكة الرعاية الصحية الأولية وذلك بإنشاء وتجهيز خمسة مراكز جديدة في الدامور، عمشيت، بوداي، الخلوات والغبيري، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وتجهيز المراكز الصحية القائمة في بلدات جباع، تربل ومستشفى قانا. كما يتضمن هذا المشروع دعم مؤسسي لقطاع الصحة من خلال إعادة تأهيل طبابة الأقضية وتنمية قدرات العاملين في قطاع الخدمات الصحية الأولية ودعم تنسيق المشروع. وأرسل البنك مسودة الاتفاقية في ٢٠١٤/٠٤/١٧. قد وافق مجلس الوزراء على توقيع هذه الاتفاقية. وقعت الاتفاقية في ٢٠١٥/٠٢/٢٣، والمجلس حالياً بانتظار إعلان نفاذها.

٢- تمويل برنامج تطوير شبكة الطرق في لبنان:
إنشاء الطريق الشمالي السريع – (الدائري الشرقي لمدينة طرابلس) – المرحلة الأولى
وافق البنك الإسلامي بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ على تمويل برنامج تطوير شبكة الطرق في لبنان والعائد لمشروع إنشاء الطريق الشمالي السريع (الدائري الشرقي لمدينة

طرابلس) – المرحلة الأولى، ضمن الاتفاقية الإطارية الخاصة ببرنامج إعادة أعمار لبنان بمبلغ ٦٩،٥ مليون دولار أميركي. وقد قام المجلس بتحضير الدراسات وملفات التلزيم العائدة لهذا المشروع. وقد قام البنك بتحضير مسودة اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل المشروع. والمجلس حالياً بانتظار موافقة مجلس الوزراء على اتفاقيتي التمويل وتفويض رئيس المجلس للتوقيع عن الجانب اللبناني.

ب- الاتفاقيات التمويلية الجديدة التي وافق عليها البنك الإسلامي خلال العام ٢٠١٤ (بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٢٤٢ م.د.أ.):

١- تمويل استكمال مشروع الاوتوستراد الساحلي الجنوبي، المرحلة الخامسة، الجزء الثاني، من برج رحال حتى مدخل العباسية.
وافق البنك الإسلامي للتنمية على تمويل استكمال مشروع الاوتوستراد الساحلي الجنوبي من برج رحال حتى مدخل العباسية في ٢٠١٤/٠٨/٢٤ وسوف يوفر هذا الجزء من الاوتوستراد على المواطنين سهولة التنقل بين المدن الساحلية التي تقع على طول هذا الطريق خصوصاً وإن هذا الجزء يقع في وسط الاوتوستراد الجنوبي بين مدينتي صيدا وصور. ويبلغ طول هذا الجزء ٣ كيلومتر وتبلغ قيمة تمويل هذا المشروع ٢٦,٧م.د.أ. وقد قام البنك بتحضير مسودة اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل المشروع. والمجلس حالياً بانتظار وضع هاتين الاتفاقيتين بصيغتهما النهائية قبل التوقيع عليهما، علماً بأنه في حال توقيع هاتين الاتفاقيتين سوف يتطلب إبرامهما في مجلس النواب.

٢- مشروع مياه بيروت الكبرى (سد بسري)
وافق البنك الإسلامي على تمويل مشروع مياه بيروت الكبرى (سد بسري) وذلك بمبلغ ١٢٨ مليون دولار أميركي وذلك بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٩ ويتكون المشروع من إنشاء سد في منطقة بسري لتغذية بيروت الكبرى بالمياه. وتقدر كلفة إنشاء هذا المشروع بحوالي ٦١٧ مليون دولار أميركي بما فيها كلفة الاستملاكات. وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع بواسطة تمويل مشترك بين البنك الدولي والبنك الإسلامي. وتبلغ قيمة مساهمة البنك الدولي في هذا المشروع ٤٧٤ مليون د.أ. ومساهمة الدولة اللبنانية ١٥ مليون د.أ. وقد قام المجلس بتوقيع اتفاقية التمويل مع البنك الدولي في شهر كانون الثاني ٢٠١٥ للأشغال الممولة من البنك الدولي. وقد قام البنك الإسلامي للتنمية بتحضير مسودة اتفاقيتي الاستصناع والوكالة لتمويل المشروع. والمجلس حالياً بانتظار وضع هاتين الاتفاقيتين بصيغتهما النهائية قبل التوقيع عليهما، علماً بأنه في حال توقيع هاتين الاتفاقيتين سوف يتطلب إبرامهما في مجلس النواب.

٣- تمويل استكمال وتطوير مشروع الغدير لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي
وافق البنك الإسلامي على تمويل مشروع الغدير لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٢ وسوف يتم تنفيذ هذا المشروع بواسطة تمويل مشترك بين البنك الأوروبي للتثمير والبنك الإسلامي للتنمية. وتقدر الكلفة الإجمالية لهذا المشروع ١٨٣،١ مليون دولار أميركي وتبلغ مساهمة البنك الإسلامي في هذا المشروع ٨٧,٥ مليون دولار أميركي منها (أي بنسبة ٤٧,٨٪). وتبلغ مساهمة البنك الأوروبي للتثمير ٨٥،٦ مليون د.أ. أما مساهمة الدولة اللبنانية فتبلغ ١٠ مليون د.أ.

٤- مشروع مياه جبل عامل - المرحلة الثالثة- (وافق عليها البنك الإسلامي في بداية ٢٠١٥)
وافق البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ ٢٠١٥/٠٣/٠٨ على تمويل مشروع مياه جبل عامل (المرحلة الثالثة) بمبلغ ٦٠،٩٧ مليون دولار أمريكي ويهدف المشروع إلى تزويد عدة بلدات وقرى في منطقة جبل عامل بمياه الشرب من خلال تنفيذ محطات ضخ وشبكات للمياه فيها.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعيAFESD

تم في ٢٠١٤/٥/١١ توقيع اتفاقيتين مع الصندوق العربي الاولى : بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي (حوالي ١٠٥ ملايين دولار اميركي) للمساهمة في تمويل مشروع استكمال

منشآت الصرف الصحي في المناطق اللبنانية. والثانية لتمويل مشروع الاسكان عبر مصرف الاسكان بقيمة ٣٤ مليون دينار كويتي (حوالي ١١٩ مليون دولار اميركي). كما وقع المجلس مع الصندوق العربي خطاب تفاهم يقدم بموجبه الصندوق معونة بقيمة ١٠ ملايين دولار اميركي للمساهمة في تمويل مشاريع وبرامج الاغاثة للنازحين السوريين والمناطق المستضيفة لهم في لبنان.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠١٤ وقع المجلس مع الصندوق الكويتي بالأحرف الاولى اتفاقية للمساهمة في تمويل مشروع مسلخ طرابلس بقيمة 0,5 مليون دينار كويتي (حوالي ١٩ مليون دولار اميركي) كما وقع المجلس بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٦ اتفاقية تمويل مشروع مياه زحلة بقيمة ٦ ملايين دينار كويتي (حوالي ٢١ مليون دولار اميركي).كذلك قدمت الكويت خلال العام ٢٠١٤ عبر الصندوق الكويتي منحة بقيمة ٢٧ مليون دولار أميركي للمساهمة في دعم المجتمعات المضيفة للنازحين السوريين. تمت الموافقة على الاتفاقية ووقعت في ٢٠١٥/٠١/١٥.

الوكالة الفرنسية للتنمية

يبلغ مجموع مساهمات الوكالة الفرنسية للتنمية ١٩٢ مليون يورو هي عبارة عن إتفاقيات تمويل موقعة مع مجلس الإنماء والإعمار، خصصت نسبة ٧٠٪ من هذه المبالغ لتمويل مشاريع في قطاع مياه الشفة والصرف الصحي، ١٧٪ من المبالغ للمساهمة في تمويل مشاريع تندرج تحت خانة المحافظة على الإرث الثقافي والحضاري، ١١٪ من المبالغ لتمويل مشاريع في قطاع التربية والتعليم العالي و٢٪ من المبالغ لتمويل خدمات المؤازرة الفنية والدعم التقني. تم في ١٥ نيسان ٢٠١٤ إبرام إتفاقية القرض الموقعة في ١٢ تشرين الأول ٢٠١٢ بقيمة ٧٠ مليون يورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل مشروع الصرف الصحي في منطقة كسروان، كما تم في ٢٣ أيار ٢٠١٤ إبرام إتفاقية القرض الموقعة في ١٥ كانون الأول ٢٠١١ مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٢١ مليون يورو لتمويل المرحلة الثانية من برنامج حماية الإرث الثقافي والتنمية المدينية في مدينتي طرابلس وصور التاريخيتين.

نهاية العام ٢٠١٤ تم توقيع إتفاقية قرض بقيمة ٢١ مليون يورو في ١٦ كانون الأول ٢٠١٤ بالتزامن مع إتفاقية هبة بقيمة ٠,٧ مليون يورو لتمويل أنشاء وتجهيز مبنى المعهد الوطني للفنون والمهن ودعم برنامج تطوير المعهد في لبنان

ويتم التحضير لمسودة إتفاقية قرض بقيمة ٤٥ مليون يورو يضاف إليها إتفاقية هبة بقيمة ١,٥ مليون يورو لتمويل أشغال، دراسات وإشراف على تنفيذ منشئات بنى تحتية في قطاع التربية وتجهيزات مدارس إضافة إلى تمويل برنامج مساعدة فنية، تجهيزات وتدريبات لمركز البحوث التربوية ودعم فني للمخطط التوجيهي لوزارة التربية، كما من المرتقب توقيع إتفاقية قرض ميسر بقيمة ٣٠ مليون يورو للمساهمة في تمويل قروض القطاع الخاص في مجال توفير الطاقة والطاقة المتجددة إلى جانب اتفاقية القرض الموقعة مع البنك الأوروبي للتثمير في ٢١ كانون الأول ٢٠١٢.

الحكومة الألمانية / البنك الألماني للتنمية KFW

تم خلال العام ٢٠١٤ استكمال الاجراءات المتعلقة بتمويل المرحلة الثانية والثالثة المكملة لمشروع حماية مصادر مياه نبع جعيتا المرحلة الثانية وذلك حسب التالي:

١- مشروع حماية مصادر مياه نبع جعيتا المرحلة الثانية: قرض بقيمة ٧ م. يورو.
تم توقيع اتفاقية التعاون المالي بتاريخ ٢٠١٠/٠٩/١٤ التي أبرمت بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧.
تم التوقيع على اتفاقية القرض بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ وصدرت بالقانون رقم ٥ بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣.
أبرمت الاتفاقية بالمرسوم رقم ١٠٣٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ وأصبحت نافذة وفق الإفادة القانونية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨.

٢- مشروع حماية مصادر مياه نبع جعيتا المرحلة الثالثة-قرض بقيمة ٧ م. يورو.
تم التوقيع على الاتفاقية بتاريخ ٢٠١٤/٦/١١ وصدرت بالقانون رقم ٨ تاريخ ٢٠١٤/١١/٣.
أبرمت هذه الاتفاقية بالمرسوم رقم ١٠٣٣ تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠.
تم التوقيع على اتفاقية القرض بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٧ .

مفوضية المجموعة الأوروبية:

– اتفاقيات التمويل الموقعة خلال العام ٢٠١٤
تم في سنة ٢٠١٤ التوقيع على ٥ اتفاقيات هبات مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة إجمالية بلغت ٤٥ مليون يورو موزعة على البرامج التمويلية وفق ما يلي :

١- برنامج المساهمات المخصصة للاتفاقيات الثنائية الملحوظة في برنامج (٢٠١١-٢٠١٣):
• هبة مخصصة لتمويل مشروع تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان» لصالح وزارة التنمية الإدارية (١٠مليون يورو).
• هبة مخصصة لتمويل مشروع دعم قطاع الأمن في لبنان من أجل تعزيز الاستقرار واللحمة الوطنية (٨ مليون يورو) لصالح وزارة الدفاع / الجيش اللبناني.

٢- البرنامج الإضافي المخصص للبنان لدعم الشراكة والإصلاح والنمو الشاملSPRING (لسنة ٢٠١٣)
• هبة مخصصة لتمويل مشروع إدارة النفايات الصلبة (١٤ مليون يورو) يتم تنفيذه من قبل وزارة التنمية الإدارية.
• هبة مخصصة لتمويل مشروع التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وأنشطة لزيادة الدخل (٧ مليون يورو) يتم تنفيذه من خلال مجلس الانماء والاعمار (صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)
.
٣- آلية الجوار للاستثمار (NIF)
• هبة مخصصة للمساهمة بتمويل إضافي لمشروع الصرف الصحي في كسروان بقيمة ٦ مليون يورو إلى جانب مساهمة قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية((AFD وقرض من البنك الأوروبي للتثمير((EIB بمجموع قيمته ١٤٦ مليون يورو.

كذلك تم التوقيع على البرنامج التعاون للبنان للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ والمسمى «إطار الدعم الموحد» (Single Support Framework-SSF). وقد تم صياغة هذا البرنامج بشكل مذكرة تفاهم بين المجموعة الأوروبية والدولة اللبنانية (ممثلةً بوزير الاقتصاد والتجارة) تم التوقيع عليها في ٢٠١٤/١٠/١٤، لترسيخ ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للقطاعات المستفيدة من المساعدات الأوروبية، بعد التنسيق مع متلف الجهات المعنية، وهو بمثابة تكملة للمساعدات الأوروبية التي تم تنفيذها من خلال البرامج السابقة وقد تم تركيز الاتحاد الأوروبي الوارد في مذكرة التفاهم ،حول قطاع إصلاح النظام القضائي والأمني، ترسيخ التماسك الاجتماعي وتعزيز الإدارة والشفافة للطاقة والموارد الطبيعية .كما تم تخصيص موازنة تقديرية حددت بين ١٣٠-١٥٠ مليون يورو للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٦) لتنفيذ المشاريع العائدة لهذه القطاعات وفق الآلية المتبعة في مثل هذه المشاريع.

١- تعزيز اللحمة الاجتماعية
تم التوقيع على اتفاقية الهبة لتمويل مشروع « تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان» تاريخ ٢٠١٤/٥/١٩ بعد موافقة مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٥ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢
يهدف المشروع إلى مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان من خلال نشاطات لتحسين كمية ونوعية البيانات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم إدارة الإحصاء المركزي بإصدارها
وتحسين نوعية وتغطية خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يتم تنفيذ جزء من المشروع من خلال مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبمساهمة لجنة توجيهية للإشراف على التنفيذ. تبلغ قيمة الهبة المخصصة للتنفيذ ١٠ مليون يورو.

٢- دعم قطاع الأمن في لبنان من اجل تعزيز الاستقرار واللحمة الوطنية

تم التوقيع على اتفاقية الهبة لتمويل مشروع» دعم قطاع الأمن في لبنان من اجل تعزيز الاستقرار واللحمة الوطنية» تاريخ ٢٠١٤/٧/١١ بعد موافقة مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٧ تاريخ ٢٠١٤/٧/١٠.
كما صدر المرسوم رقم ٢٧٦ العائد إلى إبرام هذه الاتفاقية في تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٤ وصدر في الجريدة الرسمية في العدد ٣٣ تاريخ ٢٠١٤/٨/٧.
يهدف المشروع إلى دعم الحكومة اللبنانية في تطوير الإصلاحات الضرورية من اجل تعزيز الاستقرار قي لبنان. يتم تنفيذ المشروع من قبل المفوضية ومن خلال عقود /خدمات / منح / مشتريات تقوم بها المفوضية نيابة عن الجهة المستفيدة. تشارك الجهات المعنية من خلال اللجان التمثيلية (وزارة الداخلية ووزارة الدفاع) والأجهزة الأمنية (الأمن العام، الجيش اللبناني). تبلغ قيمة الهبة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ٨ مليون يورو.

٣- تحديث القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في منطقتي البقاع وعكار في لبنان

تم التوقيع على اتفاقية الهبة لتمويل مشروع « تحديث القدرات في مجال إدارة النفايات الصلبة في منطقتي البقاع وعكار في لبنان» في تاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ بعد قرار موافقة مجلس الوزراء رقمه ٣٣ تاريخ ٢٠١٤/٨/٢٨. كما صدر في الجريدة الرسمية عدد ٤٣ تاريخ ٢٠١٤/١٠/١٦ المرسوم رقم ٧٣٥ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢ والعائد إلى إبرام هذه الاتفاقية.
تبلغ قيمة الهبة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ١٤ مليون يورو.
يهدف المشروع إلى توفير الخدمات الأساسية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة في منطقتي البقاع وعكار للتخفيف من تأثير الأزمة السورية على لبنان. يتم تنفيذ المشروع في مناطق بعلبك ، زحلة، جب جنين (البقاع) و منطقة سرار (عكار).يتم التنفيذ من خلال مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية (السلطة التعاقدية) .

٤- النهوض بالاقتصاديات المحلية
تم التوقيع على اتفاقية الهبة لتمويل مشروع « النهوض بالاقتصاديات المحلية» في تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٩ وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨. كما صدر المرسوم رقم ١٣٣٣ تاريخ ٢٠١٥/١/١٥ المتعلق بإبرام الاتفاقية. يهدف المشروع إلى دعم المجتمعات المحلية المتضررة من تدفق النازحين السوريين من خلال تحسين إنتاجية سلاسل قطاع الصناعات الزراعية والبنية التحتية الزراعية يتم تنفيذ المشروع .
تبلغ قيمة الهبة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ٧ مليون يورو.
يتم تنفيذ المشروع من خلال صندوق التنمية الاجتماعية /مجلس الانماء والاعمار، و في إطار برنامج يحدد سنوياً الأنشطة المنوي تنفيذها وفق آلية العمل المتبعة لدى صندوق التنمية الاجتماعية.

٥- الصرف الصحي في منطقة كسروان
تم التوقيع على اتفاقية الهبة المخصصة لتنفيذ مشروع « الصرف الصحي في منطقة كسروان « في تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٤ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥ تاريخ ٢٠١٥/١/٢٩ .
تبلغ قيمة الهبة المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ٦ مليون يورو.
يتم تنفيذ المشروع من خلال آلية الجوار والاستثمار(NIF) وهي آلية أوروبية تساهم في مشاريع استثمارية.
وتساهم الهبة تغطية تكاليف المشروع الممول أيضا من خلال القرض المتوفر من البنك الأوروبي للتثمير (٧٠ مليون يورو) وقرض من الوكالة الفرنسية (٧٠ مليون يورو) ليصبح مجموع ١٤٦ مليون يورو القيمة المتوفرة لتنفيذ المشروع.
يتم التنفيذ من خلال مجلس الانماء والاعمار بالتنسيق مع الجهات المعنية.

- اتفاقيات التمويل قيد التحضير لعام ٢٠١٥
١- دعم الاستقرار الوطني (١٢مليون يورو)
٢- حماية والتطوير المستدام للموارد البحرية في لبنان (١٩ مليون يورو)
٣- تطوير قدرات معالجة النفايات الصلبة في لبنان –SWAM II- (٢١ مليون يورو)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان:

وقع المجلس في عام ٢٠١٤ مجموعة من وثائق المشاريع، الممولة عبر هبات من مؤسسات الأمم المتحدة وسواها من الواهبين تنفذ بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث بلغت قيمتها حوالي ٢٣ مليون دولار أميركي (ممول من قبل الحكومة اللبنانية بقيمة ١٣ مليون دولار أمريكي وممول من قبل جهات مانحة أخرى بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي). وهي على الشكل التالي (حسب قطاعات التدخل الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان):

- مشروع Institutional Assistance for Economic Policy and Trade – Phase III ممول من وزارة الاقتصاد، بقيمة ٣،٦١٦،٥٠٧/٠٠ د.أ. (قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٧ تاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٥).
- مشروع Technical Assistance for Fiscal Management and Reform ، ممول من وزارة المالية، بقيمة ٧،٨١٨،٥٥٢/٠٠ د.أ. (قرار مجلس الوزراء رقم ١١٩٨ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٠٤).
- مشروع نقل الخبرات عبر المغتربين اللبنانيين المرحلة الثالثة، ممول من مجلس الإنماء والإعمار، بقيمة ١٠٥،٠٠٠/٠٠ د.أ.
- مشروع Sustaining and Enhancing the Institutional Capacity of IDAL ، ممول من IDAL، بقيمة ١،٢٢٢،٥٤٤/٠٠ د.أ.
- مشروع International Awareness Campaign on Lebanese Host Communities، ممول من الصندوق اللبناني للنهوض (LRF) بقيمة ١٢١،٠١٧/٠٠د.أ.
- مشروع Small Decentralized Renewable Energy Power Generation، ممول من برامج الأمم المتحدة للبيئة بقيمة ١،٤٥٠،٠٠٠/٠٠ د.أ. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة ١٢٥،٠٠٠/٠٠ د.أ.
- مشروع Country energy efficiency and renewable energy demonstration project for the recovery of Lebanon CEDRO IV – ٤ Phase، ممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣،٩٠٠،٠٠٠/٠٠ د.أ.
- مشروع Machrek Energy Development – MED Solar، ممول من Trama Techno Ambiental بقيمة ٨٩٢،٦٤٧/٠٠ يورو.
- مشروع Support to the Lebanon Environmental Pollution Abatement Project - LEPAP، ممول من الحكومة الايطالية بقيمة ١،٨٨٥،٠٠٠/٠٠ د.أ.
- مشروع Support to Host Communities in North Lebanon in the WASH Sector، ممول من Swiss Development Cooperation بقيمة ٨٢٦،٩٠١/٨٧ د.أ.
- مشروع Selected rapid delivery and immediate impact interventions – access to sustainable energy for lighting and heating for host communities، ممول من الصندوق اللبناني للنهوض (LRF) بقيمة ١،٤٢٣،٢٥٤/٢٢ د.أ.
- مشروع Supporting Lebanese communities promoting stabilization and social cohesion in Lebanon – Access to renewable energy applications in Akkar، ممول من UNHCR بقيمة ٨٥،١٨٥/٠٠ د.أ.

جمهورية الصين الشعبية:

وافق مجلس الوزراء على هبة مقدمة من جمهورية الصين الشعبية بقيمة ٥٠ يوان صيني لدعم مشاريع التعاون الاقتصادي والفني، وصدر المرسوم رقم ١١٨٨٠ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ بقبول الهبة . كذلك وافق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض من دون فائدة بقيمة٥٠ مليون يوان صيني لدعم مشاريع التعاون الاقتصادي والفني وقعت الاتفاقية في ٢٠١٤/٨/١٨ على أن يتم لاحقاً تحديدً المشاريع مع امكانية تسديد القرض بموجب صادرات لبنانية.

تمويل خارجي مبرم وموقع وموافق عليه حتى تاريخ 2014/12/31 (تمويل بإدارة المجلس أو بإدارة إدارات أخرى)
قروض بملايين الدولارات الاميركية (توزيع حسب القطاعات و مصادر التمويل)

القطاع/مصادر التمويل	البنك الدولي للإنشاء و التعمير	الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي	جمهورية الصين الشعبية	البنك الأوروبي للتثمير	المصارف التجارية	الجمهورية الفرنسية، الوكالة الفرنسية للتنمية، البروتوكول الفرنسي	جمهورية ألمانيا (KFW, GTZ)	مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة	الجمهورية الإسلامية الايرانية	جمهورية ايطاليا	اليابان	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	المملكة العربية السعودية، الصندوق السعودي للتنمية	صندوق ابو ظبي للتنمية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	صندوق منظمة اوبيك للتنمية الدولية	*مصادر تمويل أخرى	المجموع
البنى التحتية الأساسية	٢٩٣,٣١	٧٠٣,٦٤	٦,٠٤	٦٠٠,٠٦	٢٩٢,٢٤	٥١,٠٥	٤٠,٣١	٤١٦,٤٣	٢١,٩٠	٢٥٨,٠٤		٣٨١,٩٣	١٣٨,٤٩	١٠,٠٠		٣٥,٠٠		٣,٢٤٨,٤٣
الكهرباء	١٠٤,٧٣	٤٣٢,٤٧		١٣٤,٩٣	٢٩١,٨٩	٢٥,٤٩	٤٠,٣١	١٣١,٤٧	٢١,٩٠	٢٥٨,٠٤		١٤٤,٤٧						١,٥٨٥,٦٩
الإتصالات	١٢,٧٠					١,٢٥		٧,٨٢				٣٧,٣٠						٥٩,٠٨
الطرق و النقل العام	١٧٥,٨٨	١٩٣,٦٥		١٨٧,٦٠				١٨١,٢١				١٤٨,٩٣	١٣٨,٤٩	١٠,٠٠		٣٥,٠٠		١,٠٧٠,٧٤
المطار				٨٤,٤٧		٢١,٧١						٥١,٢٣						١٥٧,٤٠
المرافىء				١٠٧,٩١	٠,٣٥	٢,٦٠												١١٠,٨٦
متعدد القطاعات		٧٧,٥٣	٦,٠٤	٨٥,١٦				٩٥,٩٤										٢٦٤,٦٦
القطاعات الإجتماعية و الإقتصادية	٢١٢,٢٤	٣١٤,٦٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٩,٣٤	٠,٠٠	٣٠١,٢٠	٠,٠٠	١٢,٤٤	٠,٠٠	٧٨,٢١	٩٢,٦٧	٢٥,٠٠	٠,٠٠	١٩,١١	٦,٢١	١,١٠١,٠٦
التعليم الرسمي	٨٤,٠١	٢٠,٩٩				٠,٤٦		٣٢,٩٨				٧٨,٢١	١٦,٠٨				٦,٢١	٢٣٨,٩٤
التعليم المهني والتقني	٥٩,٥٤	٥١,٢٣				٣,٣٢		٣٠,٤٦								٤,٠٠		١٤٨,٥٥
الثقافة والتعليم العالي		٩٩,٧٨				٣٠,٢٨		١٢٩,٩٢		١٢,٤٤			٢٩,٤٦					٣٠١,٨٧
السكن	١٣,٢٧	١٤٢,٦٥												٢٥,٠٠				١٨٠,٩٢
الصحة العامة	٣٥,٤٢					٥,٢٨		١٠٧,٨٤					٤٧,١٣			١٥,١١		٢١٠,٧٨
الشؤون الاجتماعية	٢٠,٠٠																	٢٠,٠٠
الخدمات الأساسية	٣٧٢,٦٢	٢١٢,٢٧		٣٣٠,٦٤		٢٤٢,٥٦	٤٤,٠٧	١٦٥,٠٣	١٧,٩٢	١٠٥,٠٢	١٤١,٥١	١٨٨,٨٧	٣٤,٤٥	٢٧,٥٠		٥,٠٠		١,٨٨٧,٤٦
النفايات الصلبة	٣١,٩٢																	٣١,٩٢
مياه الشفة	٢٣٠,٣٧	٦٤,٠٥		٧٨,٣٧		٦٨,١٥	٧,٣٠	٦٧,٧١	١١,٩٤	١٢,٩٢	٨٨,١٨	١٤٢,٧٧	٣٤,٤٥	١٠,٠٠		٥,٠٠		٩٢١,٢٠
الصرف الصحي	١٠,٢٣	١٤٨,٢٢		٢٥٢,٢٧		١٧٤,٤١	٣٦,٧٧	٩٧,٣٢	٥,٩٧	٩٢,١٠	٥٣,٢٣	٤٦,١١		١٧,٥٠				٩٣٤,٣٤
القطاعات المنتجة و القطاعات الأخرى	٤١٣,٢٣	٢٥٣,١٠	٦,٠٤	١٦١,١٥	٠,٨٩	٧١,٨٠	٠,٠٠	٢٥,٠٠	١٤,٩٣	٠,٠٠	١٤,٦٧	٦٨,٣١	٦,٣٢	٠,٠٠	٢٦,٨٨	١٣,٤٠	٦,٠٠	١,٠٨١,٨١
الزراعة	٢١,٥١		٥,٥٥			١,٦٧									٢٢,٨٨	١٣,٤٠	٦,٠٠	٧١,٠١
الري	٥٦,٧١	١٠٥,٨٧										٦٨,٣١			٤,٠٠			٢٣٤,٨٩
الصناعة				٣٩,٧٣	٠,٨٩	٠,٩٥												٤١,٥٧
السياحة	٣١,٥٠			٣٧,١٢		١٥,٩٠												٨٤,٥٢
خدمات القطاع الخاص	٤٥,٠٠	٨٥,٣٨		٨٤,٣٠														٢١٤,٦٨
ادارة و تنفيذ	١٠٥,٢٦	٣٠,٧٤									١٤,٦٧							١٥٠,٦٦
إعلام عام						٢٧,٧٣												٢٧,٧٣
الغاز والنفط								٢٥,٠٠										٢٥,٠٠
ادارة العامة مركزية، محلية وبلديات	١٢٦,٤١	٢٠,٨٦	٠,٤٨										٦,٣٢					١٥٤,٠٨
مختلف	٢٦,٩٣	١٠,٢٥				٢٥,٥٥			١٤,٩٣									٧٧,٦٥
اتمجموع	١,٢٩١,٥٠	١,٤٨٣,٦٥	١٢,٠٧	١,٠٩١,٨٦	٢٩٣,١٣	٤٠٤,٧٥	٨٤,٣٨	٩٠٧,٦٧	٥٤,٧٤	٣٧٥,٥٠	١٥٦,١٨	٧١٧,٣٢	٢٧١,٩٣	٦٢,٥٠	٢٦,٨٨	٧٢,٥١	١٢,٢٢	٧,٣١٨,٧٧

تشمل مصادر التمويل الأخرى تمويل دون ١٠ ملايين دولار أميركي : حكومة مملكة بلجيكا, الولايات المتحدة الاميركية*

تمويل خارجي مبرم وموقع وموافق عليه حتى تاريخ 2014/12/31 (تمويل بإدارة المجلس أو بإدارة إدارات أخرى)
هبات بملايين الدولارات الاميركية (توزيع حسب القطاعات و مصادر التمويل)

القطاع/مصادر التمويل	مجموعة البنك الدولي	الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي	جمهورية الصين الشعبية	البنك الأوروبي للتثمير	الإتحاد الأوروبي	الجمهورية الفرنسية, الوكالة الفرنسية للتنمية, البروتوكول الفرنسي	جمهورية ألمانيا (KFW, GTZ)	مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص، المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة	اليابان	جمهورية ايطاليا	دولة الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	سلطنة عمان	دولة قطر	المملكة العربية السعودية, الصندوق السعودي للتنمية	المملكة الاسبانية	الجمهورية التركية	دولة الإمارات العربية المتحدة	الولايات المتحدة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	الأمانة العامة للأمم المتحدة (بما فيها تعهدات الدول الأعضاء)	*هبات أخرى	المجموع
البنى التحتية الأساسية	١٥,٠٠	٢١,٢١	٢٦,٥٥	١,٠٣	٣٩,٩٦	٦,٧٣	٤,٨٧	٠,٢٥	١,٠٨	١٤,٤٩	٧٨,٤٤	٠,٠٠	٠,٠٠	١٦٩,٧١	٦,٦٢	٠,٠٠	٣٠,٠٠	٢,٤٤	٢,٠٠	٤٢٠,٣٨
الكهرباء	٥,٠٠	٠,٣٤			٤,٠٥	٥,٤٥					٢٥,٨٩				٦,٦٢			٠,٠٥		٤٧,٤٠
الإتصالات			٦,٠٢		٠,٩٧													٠,٠٤	٠,٠٠	٧,٠٤
الطرق و النقل العام				١,٠٣		٠,٣٧			١,٠٨	٩,٣٣	٤٠,٤٢			١٠٩,٧١			٣٠,٠٠		١,٢٧	١٩٣,٢١
المطار						٠,٥٤					٢,٣٩							٢,٣٥		٥,٢٨
المرافئ					٣,٦٥	٠,٣٧														٤,٠٢
متعدد القطاعات	١٠,٠٠	٢٠,٨٦	٢٠,٥٢		٣١,٢٩		٤,٨٧	٠,٢٥		٥,١٧	٩,٧٥			٦٠,٠٠					٠,٧٣	١٦٣,٤٣
القطاعات الاجتماعية والاقتصادية	٩,٥٣	١٢,٠١	٩,٠٣	٠,٠٠	١٢٠,٣٨	٤,٠٩	٣٠,٢٣	١,٩١	١,٤٦	١٤٨,٨٦	٢٣٥,٠٤	٥٨,٧٩	٢٣٦,١٤	٤١٥,١٧	٤٦,٣٥	٢٠,٠٠	٥٠,٠٠	٢٨,٩١	١١,٠٤	١,٥٢٦,١٨
التعليم الرسمي		١,٠٢			١٣,٧٨			١,٩١	٠,٥٢	١,٤٣	١٦,٤١			٢٩,٠٣				٠,٩٦	٦,٢٥	٧١,٣١
التعليم المهني والتقني			١,٢١		٠,١١	٠,٣٨	١٨,٥٣		٠,٩٤	٠,١٢	٤,٠٠	١٠,٠٠						٠,٠٣		٣٥,٣١
الثقافة والتعليم العالي	٠,٠٣	٠,٦١	١,٢١		٣,٦٥	٢,٧٤				١,٩٣	٠,٠٦	١,٧٩	٢٥,٠٠	٦,٥٨				٢,٤٣		٤٦,٠٥
الشباب و الرياضة					٠,٨٥					٠,٠٤	٢١,٢٣			١٠,٤٤						٣٢,٥٦
البيئة وترتيب الأراضي			٠,٥٠		١١,١٥		١١,٨٠			١٣,٤٢		٧,٠٠					٥٠,٠٠	١٣,٩١	٠,٢٢	١٠٨,١٣
السكن					١,٥٥						١٣٥,٠٠	٤٠,٠٠	٢١١,١٤	٣٢٥,٠٠				٥,٣١		٧١٨,٠٠
الصحة العامة	٠,٨٠		٤,٢٣		١,٢٢	٠,٩٦				٢٢,٦٨	٤٦,٧٦			٤٤,١٣		٢٠,٠٠		١,٩٥	٤,٥٦	١٤٧,٢٨
الشؤون الاجتماعية	٨,٧٠	١٠,٣٧	١,٨٩		٨٨,٠٨					١٠٩,٢٣	١١,٥٩				٤٦,٣٥		٨٧,٠٠	٤,٣٢	٠,٠٠	٣٦٧,٥٤
الخدمات الأساسية	١٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١١,٣٧	٧٥,٨٥	٠,٢٣	٥١,٢١	٠,١٧	١,٨٠	١٧,٢٢	٦٩,٨٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٨,٧٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٢٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٣٠١,٤٤
النفايات الصلبة					١٩,٧٩				٠,٢٣	٣,٠٤				٢٢,٢٤						٤٥,٣١
مياه الشفة	١٥,٠٠			٧,١٩	٧,١٦	٠,٠٠	٢٥,٥١		٠,٩٦	١٣,٩٩	٥١,١٥			١٦,٥٣			٢٠,٠٠			١٥٨,٢١
الصرف الصحي				٣,٤٦	٤٨,٨٩	٠,٢٣	٢٥,٧٠	٠,١٧	٠,٦١	٠,١٩	١٨,٦٥							٠,٠١		٩٧,٩٢
القطاعات المنتجة و القطاعات الأخرى	٤٦,٨٧	٧,٤١	٣,٢١	٠,٠٠	٥٢٠,٩٦	١١,٤٠	٨,٦٤	٥,٠٤	٢,٧٢	٢٩,٦٩	٦٢,٦٥	١٣,٥٠	٩١,٠٠	٤٦,٥٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٠٠	٣٦,٢٥	٢,٧٥	٩٣١,٦٤
الزراعة					٣٦,٩٧	١,٨٧	٠,٢٢		٠,٢٨	٨,٠٦	٣,١٧							١٩,٥٣		٨٥,١٢
الري		١,٠٠				٠,١٩			٠,٣٧	١,٣١	٠,٣٠							٠,٦٠		٣,٧٨
الصناعة						٠,٨٦	٠,٣١											١,٠٨		١٤,٥٢
السياحة		١,٢٠				٠,٦٢				٣,٢٢	٤١,٧٣							٠,٣٧	٢,٣٩	٤٩,٨٤
خدمات القطاع الخاص	١٥,٠٠				١١٧,٤٨	٠,١٥				٠,١٢								٠,٣٨		١٣٣,١٤
ادارة وتنفيذ	١,٣٩	٤,٧٤			٢٧٧,٣٤	٦,٥٨	٨,١١	٥,٠٤	١,٢٠	١٠,٣٦	١,٠٢	١٣,٥٠						١٣,٤٤	٠,٣٦	٣٤٣,٠٨
إعلام عام		٠,١٧	٠,١٨																	٠,٣٥
الغاز والنفط						٠,٢٧														٠,٢٧
الادارة المركزية والمباني الحكومية	٣٠,٤٨	٠,٣١	٣,٠٣		٥١,٥٥					٤,٦٣	١٥,٧٣		٩١,٠٠	٣٥,٧٦			٥,٠٠	٠,٨٤		٢٢٨,٨٨
مختلف					٢٥,٣٤	٠,٨٥				١,٩٧	٠,٦٩			١٠,٨٠			٢٣,٠٠	٠,٠٠		٦٢,٦٥
المجموع	٨٦,٤٠	٤٠,٦٣	٣٨,٧٩	١٢,٤٠	٧٥٧,١٤	٢٢,٤٤	٩٥,٠٥	٧,٣٧	٧,٠٦	٢١٠,٢٧	٤٤٥,٩٣	٧٢,٢٩	٢٢٧,١٤	٦٧٠,٢١	٥٢,٩٨	٢٠,٠٠	١٧٥,١٣	٦٧,٦٢	١٥,٧٩	٣,١٧٩,٦٣

ساهم في الهبات الأخرى التي تبلغ دون ٥ ملايين دولار أميركي: *برنامج دول الخليج العربي لدعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية, الجامعة العربية, الأرجنتين, حكومة مملكة بلجيكا, اليونان, ايرلندا, كوريا, برنامج المساعدة الفنية لحماية البيئة في حوض المتوسط, هولندا, الهيئة السويدية الدولية للتعاون الإقتصادي, الصندوق العالمي للبيئة, صندوق منظمة اوبيك للتنمية الدولية, الهيئة العليا للإغاثة, و هبات فردية

تمويل خارجي مبرم وموقع وموافق عليه حتى تاريخ 2014/12/31 (تمويل بإدارة المجلس أو بإدارة إدارات أخرى)
هبات و قروض بملايين الدولارات الاميركية (توزيع حسب القطاعات و مصادر التمويل)

القطاع/مصادر التمويل	مجموعة البنك الدولي	الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي	جمهورية الصين الشعبية	البنك الأوروبي للتثمير	الإتحاد الأوروبي	المصارف التجارية	الجمهورية الفرنسية, الوكالة الفرنسية للتنمية, البروتوكول الفرنسي	جمهورية ألمانيا (KFW, GTZ)	مجموعة البنك الاسلامي للتنمية, المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص, المؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة	الجمهورية الإسلامية الايرانية	جمهورية ايطاليا	اليابان	دولة الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	سلطنة عمان	دولة قطر	المملكة العربية السعودية, الصندوق السعودي للتنمية	المملكة الاسبانية	الجمهورية التركية	صندوق ابو ظبي للتنمية	دولة الإمارات العربية المتحدة	الولايات المتحدة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	الأمانة العامة للأمم المتحدة (بما فيها تعهدات الدول الأعضاء)	صندوق منظمة اوبيك للتنمية الدولية	*هبات أخرى	المجموع
البنى التحتية الأساسية	٣٠٨,٣١	٧٢٤,٨٥	٣٢,٥٨	٦٠١,١٠	٣٩,٩٦	٢٩٢,٢٤	٥٧,٧٨	٤٥,١٧	٤١٦,٦٨	٢١,٩٠	٢٧٢,٥٣	١,٠٨	٤٦٠,٣٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٣٠٨,٢٠	٦,٦٢	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	٣٠,٠٠	٢,٤٤	٣٥,٠٠	٢,٠٠	٣,٦٦٨,٨١
الكهرباء	١٠٩,٧٣	٤٣٢,٨١		١٣٤,٩٣	٤,٠٥	٢٩١,٨٩	٣٠,٩٤	٤٠,٣١	١٣١,٤٧	٢١,٩٠	٢٥٨,٠٤		١٧٠,٣٦				٦,٦٢					٠,٠٥			١,٦٣٣,٠٩
الإتصالات	١٢,٧٠		٦,٠٢		٠,٩٧		١,٢٥		٧,٨٢				٣٧,٣٠									٠,٠٤			٦٦,١٢
الطرق و النقل العام	١٧٥,٨٨	١٩٣,٦٥		١٨٨,٦٣			٠,٣٧		١٨١,٢١		٩,٣٣	١,٠٨	١٨٩,٣٥			٢٤٨,٢٠			١٠,٠٠		٣٠,٠٠		٣٥,٠٠	١,٢٧	١,٢٦٣,٩٥
المطار				٨٤,٤٧			٢٢,٢٥						٥٣,٦٢									٢,٣٥			١٦٢,٦٨
المرافىء				١٠٧,٩١	٣,٦٥	٠,٣٥	٢,٩٦																		١١٤,٨٨
متعدد القطاعات	١٠,٠٠	٩٨,٣٩	٢٦,٥٦	٨٥,١٦	٣١,٢٩			٤,٨٧	٩٦,١٩		٥,١٧		٩,٧٥			٦٠,٠٠								٠,٠٠	٤٢٨,٠٩
القطاعات الإجتماعية و الإقتصادية	٢٤٨,٧١	٣٢٦,٦٥	٩,٠٣	٠,٠٠	١٢٦,٥٩	٠,٠٠	٦٨,٩٧	٣٠,٣٣	٣٠٣,١٠	٠,٠٠	١٦١,٣٠	١,٤٦	٣١٣,٢٥	٥٨,٧٩	٢٣٦,١٤	٥٠٧,٨٤	٤٦,٣٥	٢٠,٠٠	٢٥,٠٠	٥٠,٠٠	٨٧,١٣	٢٨,٩١	١٩,١١	١١,٠٤	٢,٦٧٩,٧١
التعليم الرسمي	٨٤,٠١	٢٢,٠١			٢٠,٠٠		٠,٤٦		٣٤,٨٨		١,٤٣	٠,٥٢	٩٤,٦٢			٤٥,١١						٠,٩٦		٦,٢٥	٣١٠,٢٥
التعليم المهني والتقني	٥٩,٥٤	٥١,٢٣	١,٢١		٠,١١		٣,٧٠	١٨,٥٣	٣٠,٤٦		٠,١٢	٠,٩٤	٤,٠٠	١٠,٠٠								٠,٠٣	٤,٠٠		١٨٣,٨٦
الثقافة والتعليم العالي	٠,٠٣	١٠٠,٣٩	١,٢١		٣,٦٥		٣٣,٠٢		١٢٩,٩٢		١٤,٣٨		٠,٠٦	١,٧٩	٢٥,٠٠	٣٦,٠٤						٢,٤٣			٣٤٧,٩٢
الشباب و الرياضة					٠,٨٥						٠,٠٤		٢١,٢٣			١٠,٤٤									٣٢,٥٦
البيئة وترتيب الأراضي	٢٦,٩٣		٠,٥٠		١١,١٥		٢٥,٥٥	١١,٨٠			١٣,٤٢			٧,٠٠						٥٠,٠٠	٠,١٣	١٣,٩١	٠,٢٢		١٦٠,٦١
السكن	١٣,٢٧	١٤٢,٦٥			١,٥٥				١٣٥,٠٠	٤٠,٠٠	٢١١,١٤					٣٢٥,٠٠			٢٥,٠٠			٥,٣١			٨٩٨,٩٢
الصحة العامة	٣٦,٢٢		٤,٢٣		١,٢٢		٦,٢٥		١٠٧,٨٤		٢٢,٦٨		٤٦,٧٦			٩١,٢٦		٢٠,٠٠				١,٩٥	١٥,١١	٤,٥٦	٣٥٨,٠٦
الشؤون الاجتماعية	٢٨,٧٠	١٠,٣٧	١,٨٩		٨٨,٠٨						١٠٩,٢٣		١١,٥٩				٤٦,٣٥				٨٧,٠٠	٤,٣٢			٣٨٧,٥٣
الخدمات الأساسية	٣٨٧,٦٢	٢١٢,٢٧	٠,٠٠	٣٤٢,٠١	٧٥,٨٥		٢٤٢,٧٩	٩٥,٢٨	١٦٥,٢١	١٧,٩٢	١٢٢,٢٤	١٤٣,٣١	٢٥٨,٦٧			٧٣,٢٢			٢٧,٥٠		٢٠,٠٠	٠,٠١	٥,٠٠	٠,٠٠	٢,١٨٨,٩٠
النفايات الصلبة	٣١,٩٢				١٩,٧٩						٣,٠٤	٠,٢٣				٢٢,٢٤									٧٧,٢٣
مياه الشفة	٣٤٥,٣٧	٦٤,٠٥		٨٦,٢٧	٧,١٦		٦٨,١٥	٣٢,٨١	٦٧,٧١	١١,٩٤	٢٦,٩١	٨٩,١٣	١٩٣,٩٢			٥٠,٩٨			١٠,٠٠		٢٠,٠٠		٥,٠٠		١,٠٧٩,٤١
الصرف الصحي	١٠,٣٣	١٤٨,٢٢		٢٥٥,٧٤	٤٨,٨٩		١٧٤,٦٤	٦٢,٤٧	٩٧,٤٩	٥,٩٧	٩٢,٢٩	٥٣,٩٥	٦٤,٧٥						١٧,٥٠			٠,٠١			١,٠٣٢,٢٦
القطاعات المنتجة و القطاعات الأخرى	٤٣٣,٢٧	٢٦٠,٥١	٩,٢٥	١٦١,١٥	٥٢٠,٩٦	٠,٨٩	٥٧,٦٥	٨,٦٤	٣٠,٠٤	١٤,٩٣	٢٩,٦٩	١٧,٣٩	١٣٠,٩٥	١٣,٥٠	٩١,٠٠	٥٢,٨٨				٥,٠٠	٤٤,٠٠	٦٣,١٣	١٣,٤٠	٢,٧٥	١,٩٦٠,٩٧
الزراعة	٢١,٥١		٥,٥٥		٣٦,٩٧		٣,٥٤	٠,٢٢			٨,٠٦	٠,٢٨	٣,١٧								٢١,٠٠	٤٢,٤١	١٣,٤٠		١٥٦,١٣
الري	٥٦,٧١	١٠٦,٨٧					٠,١٩				١,٣١	٠,٣٧	٦٨,٦١									٤,٦٠			٢٣٨,٦٧
الصناعة				٣٩,٧٣	١٢,٢٧	٠,٨٩	١,٨١	٠,٣١														١,٠٨			٥٦,١٠
السياحة	٣١,٥٠	١,٢٠		٣٧,١٢			١٦,٥٢				٣,٢٢	٠,٣٠	٤١,٧٣									٠,٣٧		٢,٣٩	١٣٤,٣٦
خدمات القطاع الخاص	٦٠,٠٠	٨٥,٣٨		٨٤,٣٠	١١٧,٤٨		٠,١٥				٠,١٢											٠,٣٨			٣٤٧,٨٢
ادارة وتنفيذ	١٠٦,٦٤	٣٥,٤٧			٢٧٧,٣٤		٦,٥٨	٨,١١			١٠,٣٦	١٥,٨٧	١,٠٢	١٣,٥٠								١٣,٤٤	٠,٣٦		٤٩٣,٧٤
إعلام عام		٠,١٧	٠,١٨				٢٧,٧٣																		٢٨,٠٩
الغاز والنفط							٠,٢٧		٢٥,٠٠																٢٥,٢٧
الادارة المركزية والمباني الحكومية	١٥٦,٨٩	٢١,١٧	٣,٥١		٥١,٥٥						٤,٦٣	٠,٥٦	١٥,٧٣		٩١,٠٠	٤٢,٠٨				٥,٠٠		٠,٨٤			٣٩٢,٩٦
الشرطة																					٢٣,٠٠				٢٣,٠٠
مختلف		١٠,٢٥			٢٥,٣٤		٠,٨٥		١٤,٦٠	١٤,٩٣	١,٩٧		٠,٦٩			١٠,٨٠									٦٤,٨٣
المجموع	١,٣٧٧,٩٠	١,٥٢٤,٢٨	٥٠,٨٦	١,١٠٤,٢٦	٧٦٣,٣٥	٢٩٣,١٣	٤٢٧,٢٠	١٧٩,٤٢	٩١٥,٠٤	٥٤,٧٤	٥٨٥,٧٧	١٦٣,٢٤	١,١٦٣,٢٥	٧٢,٢٩	٣٢٧,١٤	٩٤٢,١٤	٥٢,٩٨	٢٠,٠٠	٦٢,٥٠	٥٥,٠٠	١٨١,١٣	٩٤,٥٠	٧٢,٥١	١٥,٧٩	١٠,٤٩٨,٤٠

ساهم في مجموع تمويل يبلغ دون ١٠ ملايين دولار أميركي: *برنامج دول الخليج العربي لدعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية, الجامعة العربية, الأرجنتين, مملكة بلجيكا، اليونان, ايرلندا, كوريا، برنامج المساعدة الفنية لحماية البيئة في حوض المتوسط, هولندا, الهيئة السويدية الدولية للتعاون الإقتصادي, الصندوق العالمي للبيئة, الهيئة العليا للإغاثة, و هبات فردية

اسماء مصادر التمويل	الرمز
مجموعة البنك الدولي	WB World Bank
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	AFESD
جمهورية الصين الشعبية	CHINA
البنك الأوروبي للتثمير	EIB
الإتحاد الأوروبي	EU
المصارف التجارية	Com Banks
الوكالة الفرنسية للتنمية	AFD
جمهورية ألمانية	GERMANY
	GIZ
فرنسا	FRANCE
مجموعة البنك الاسلامي للتنمية	IDB
الجمهورية الإسلامية الايرانية	IRAN
جمهورية ايطاليا	ITALY
اليابان	JAPAN JICA
دولة الكويت	KFAED
	KUWAIT
سلطنة عمان	OMAN
دولة قطر	QATAR
المملكة العربية السعودية	SFD SAUDI KINGDOM
المملكة الاسبانية	SPAIN
الجمهورية التركية	TURKEY
صندوق ابو ظبي للتنمية	ADFD
دولة الإمارات العربية المتحدة	UAE
الولايات المتحدة	USA USAID
الأمانة العامة للأمم المتحدة	UN UNDP
صندوق منظمة اوبيك للتنمية الدولية	OPEC OFID